



معهد المخطوطات العربية

أسرار العربية

لأبي البركات الأنباري
توفي سنة ٥٧٧ هجرية

رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفنون البغدادي
النحوي توفي سنة ٦٢٠هـ

تحقيق

د/ محمد راضي محمد مذكور   وائل محمود سعد عبد الباري

مراجعة

د/ فيصل الحفيان

الوعي الإسلامي



الإصدار الخامس والتسعون
١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م




أسرار العربية
لأبي البركات الأنباري



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية
أسست عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م



AL-Waei AL-islami
مجلة كويتية شهرية جامعة

تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت - في مطلع كل شهر هجري

الإصدار الخامس والتسعون
١٤٣٦هـ - ٢٠١٥ م

العنوان:
ص.ب ٢٣٦٦٧
الرمز البريدي ١٣٠٩٧ الكويت
هاتف: ٢٢٤٦٧١٣٢ - ٢٢٤٧٠١٥٦ - ١٨٤٤٠٤٤
فاكس: ٢٢٤٧٣٧٠٩

البريد الإلكتروني
info@alwaei.com

الموقع الإلكتروني
www.alwaei.gov.kw

الإشراف العام
رئيس التحرير
فيصل يوسف العلي



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية



معهد المخطوطات العربية



أسرار العربية

لأبي البركات الأنباري
توفي سنة ٥٧٧ هجرية

رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفنون البغدادي
النحوي توفي سنة ٦٣٠ هـ

تحقيق

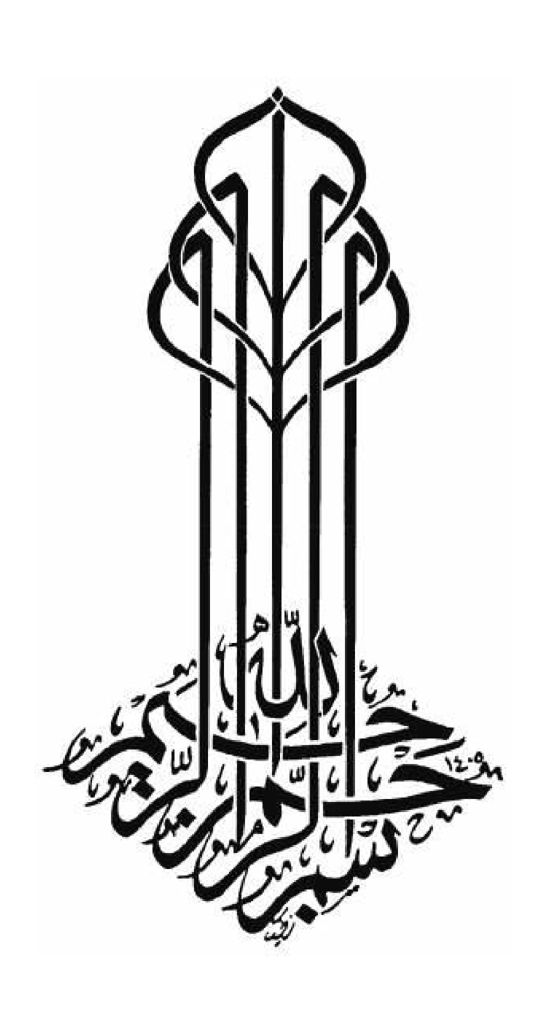
د/ محمد راضي محمد مذكور وائل محمود سعد عبد الباري

مراجعة

د/ فيصل الحفيان

الوعي الإسلامي

الإصدار الخامس والتسعون
١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م


بسم الله الرحمن الرحيم



تصدير

بقلم رئيس تحرير «مجلة الوعي الإسلامي»

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلَّمه البيان، ووهب له العقل ليعقل عن ربه ما شرعه وأبان، وأنزل القرآن تبصرة للعقول والأذهان، وأرسل رسوله بالهدى والبلاغ والتبيان، وقيَّض من عباده من نظم العلم بأفصح لسان، أحمده حمدا يملأ الميزان.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كل يوم هو في شان، وأشهد أن سيَّدنا ونبيَّنا محمداً عبده ورسوله المبعوث إلى الناس كافة بالدليل والبرهان، اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان.

ثم أما بعد:

فإنَّ العلم والثقافة العربية ميدانٌ خصبٌ لكلِّ متعلِّم؛ إذا أراد أن يستزيد من الإحاطة بلغته، ودينه، ومبادئ أمَّته.

وحتَّى ينتشر هذا الوعي ويعمّ، كان لابد من توفير المواد العلميّة اللَّازمة له.

ومن أهم تلك الموادّ: الكتب بمختلف أنواعها ومناهجها ومستوياتها، شريطة أن تكون نافعة بنّاءة جادّة.

ولأجل تواصل المثقَّفين شرقًا وغربًا، وتنامي الشعور بالانتماء، وتقوية

أواصر الارتباط الثقافي بين شعوب الأمّتين العربيّة والإسلامية، كانت فكرة الاجتهاد في إخراج الكنوز التراثية، وطباعة الرسائل العلميّة أولوية عمليَّة في مجلة **"الوعي الإسلامي"**، فهي بذلك تسعى لزرع الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة، بشتَّى صنوفها، في الناشئة والمبتدئين، وفي الصغار والكبار على حدٍّ سواء.

وقد جَمعتْ مجلَّة **"الوعي الإسلامي"** طاقاتها وإمكاناتها العلميّة والمادِّيَّة لتحقيق هذا الهدف السامي، فَتيسَّر لها بفضل الله تعالى إخراج عدد ليس بالقليل من هذه الكتب، وكان لها نصيب وافر من الحفاوة والتكريم في كثير من المجتمعات داخل الكويت وخارجها، وذلك لما تميَّزت به هذه الإصدارات من أصالةٍ وقوّةٍ ووضوحِ منهج، ومراعاةٍ لمصلحة المثقَّف، وحاجته العلميّة.

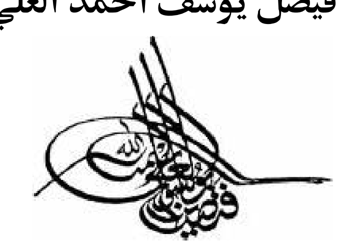
ومن هذه الإصدارات النافعة، كتاب: **"أسرار العربية"** لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) رحمه الله تعالى، تحقيق د. محمد راضي محمد مدكور، والأستاذ/ وائل محمود سعد عبدالباري، وإشراف ومراجعة د. فيصل الحفيان. فجزاهم الله خير الجزاء، وأجزل لهم المثوبة والعطاء على جهودهم الطيبة.

ومجلة **"الوعي الإسلامي"** إذ تقدّم هذا الإصدار لقرائها، فإنها تتوجه بخالص الشكر والتقدير لإدارة **"معهد المخطوطات العربية"** متمثلة بمديرها الدكتور فيصل الحفيان حفظه الله ورعاه، ود. أحمد عبدالباسط، الباحث الناشط، ولمن ساهم وأعان على نشر هذا الكتاب بخالص الشكر والتقدير. ونسأل الله لهم التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين

رئيس التحرير

فيصل يوسف أحمد العلي



المحتويات

الموضوع الصفحة

أسرار العربية (٣- ٢٨٩)

الكشافات (٢٩١ - ٣٥٤)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقــديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلم، وبعد؛

فعندما عَرَضَ عليَّ المحقِّقان الفاضلان الكتابَ «أسرار العربية» للنشر، قلتُ باديَ الرأي: ما جديدُكما؟ لقد نُشِر الكتابُ مِن قبل ستَّ مراتٍ، إحداها للشيخ الفاضل محمد بهجة البيطار! قالا: رواية جديدةٌ لتلميذِ الأنباريِّ (ابن أبي الفنون)، وقبل الجدَّة: الكمال؛ فهي الرواية الوحيدة التي لا يحتاج فيها النصُّ إلى التلفيق بين النُّسخ، وهو ما حدث في النشرات الست السابقة . قلتُ: للأمرين (الجدَّة والكمال) وجاهةٌ عظيمة، لكنهما لا يُغنيان عن أنْ نبذل جهدًا يزيد على الجهود السابقة في خدمة النصِّ: تفقيرًا، وترقيمًا، وضبطًا، وتعليقًا، وفهرسةً (تكشيفًا)، واعتناءً بالإخراجِ والطباعة، وأحسبُ أنَّنا وصلْنا ـ أو قاربنا ـ هذه الأغراض التي تجعلُنا نجرؤ على الإقدام على نشرةٍ جديدةٍ؛ هي السابعة!

على أني أعترف أنَّ النصَّ نفسَه مذ عُرِض عليَّ كانَ آسرًا؛ مِن جهتَيْنِ: جهة ذاتِه، وجهة صاحبه، وفي السطور الآتية حديثٌ يكشف بتركيز أسبابَ الأسر التي رأيتُها في «الأسرار»، والعقل الذي أنتجَه.

لكتبِ الأنباريِّ عامةً منزلةٌ عاليةٌ بين كتبِ العربيَّةِ؛ وذلك لأمريْنِ اثنَيْنِ:

أولهما: يعودُ إلى الفكرةِ التي تصدرُ عنها، والموضوعات التي تطرقُها، فالرجلُ ينشغلُ بقضايا ذات بالٍ في صُلب العلم، فينهدُ إلى ظاهرةٍ لافتةٍ كان لها يدٌ طولى في إثراء النحوِ العربي، مثل الخلاف النحويِّ، فيؤلِّف «الإنصاف». ويسكنه هاجس

التأسيسِ العلميِّ، أعني: أدلَّته الإجمالية وأصولَه الكلية التي تنبثق منها مسائلُه، فيضع كتابَه «لمع الأدلة». فإذا ما انشغل بأبواب العلم ومسائله الجزئية أخلصَ جهدَه لقضيَّةٍ بعينِها: قضية التعليل؛ تعليل القواعد النحويَّة والصرفيَّة، وأدارَها على الأبوابِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ، ثم إنَّه يزهدُ في مصطلح «التعليل» الذائع، ويختار بدلًا منه «أسرار». ومعلومٌ أنَّ التعليل جزءٌ في البنية الأساسية للنظرية النحوية العربية، وعلى الرغم مِن أنّه مسبوقٌ في إفراد هذه القضيّة بالتأليف، سبقه أبو القاسم الزجّاجي (ت٣٣٧هـ) بكتابِه الموسوم بـ« الإيضاح في علل النحو » ، وأبو الحسن ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) بكتابه الموسوم بـ« علل النحو » ، فإنَّه يمكنُ عدُّه مِن نفرٍ قليل من علماءِ العربيَّةِ الذين قصدوا «العلل» قصدًا، وأفردوها بالتأليفِ.

كتابُ «الأسرار» إذن كتاب مِن كُتب العللِ النحويَّة، لكنَّه في الوقت نفسه كتابٌ في الخلاف، يكاد يوازي كتابَه الآخر المفرَد للخلاف «الإنصاف في مسائل الخلاف»، فالرجلُ شديدُ الإلحاحِ على الآراء النحوية في توافقِها وفي تعارضِها، وفي ربطِ الأسرارِ التي بُنِيَ الكتابُ مِن أجلِها بهذه الخلافات، وتلك هي العقليّةُ التركيبية التي تُمَيِّزُ الأنباريَّ الباحث والمعلِّمَ في آنٍ.

وآخِرهما: يرجعُ إلى الحرصِ على أنْ يكونَ قريبَ المأخذِ سهلَ المنالِ، فكأنَّه يحلُّ المعادلةَ الصعبة؛ معادلة البحث والتعليم: البحث بما يعنيه مِن إثارة إشكالياتٍ تغمضُ وتَدِقُّ، والتعليم بما يستلزمه مِن أسلوبٍ يجذب ويصل دونَ كَدٍّ ولا إرهاقٍ.

وامتدادًا لهذه الرؤية يعتمدُ الأنباري في أسرارِه طريقةَ السؤال والجواب، وهي طريقةٌ تعليميَّةٌ تقوم على استثارة المتلقِّي، ليُلْقى إليه مِن بعد الجواب، فيجد القبول، ولعلَّ عبارتَه في المقدمةِ تكشفُ غاية الكشفِ حرصَه على الوصولِ إلى المتعلِّمِ، يقول: «وأعفيتُه ـ أي الأسرار ـ من الإسهاب والتطويل، وسهَّلتُه على المتعلِّمِ غايةَ التسهيلِ».

* * *

أغرانا الحديث عن النصِّ وصاحبِه، فكاد يُنسينا الحديث عن المحقِّقَيْنِ اللذين قاما بعملٍ جديرٍ بأن يُنوَّهَ به، وكان رائدهما في ذلك الصبر؛ الصبر على نصٍّ خُدم مِن قبل مرَّاتٍ، ولا بُدَّ أنْ يضيفا جديدًا، أو يتجاوزا ـ ولو مِن وَجْه ـ جهودَ السابقين. كان هذا الهاجس عندنا ونقلناه إليهما، ونحسبُ أنَّنا عنَّيْنَاهما كثيرًا، فقد ظلَّ العملُ يروح ويغدو مرَّات للدراسة التي أُعيد بناؤها غير مرَّةٍ، ومرَّاتٍ للنصِّ وتعليقاته، ومرَّاتٍ للفهارس (الكشَّافات) ترتيبًا لها على وفق رؤيةٍ حاكمةٍ لأهميَّتِها وعلاقاتِها ببعضِها، وإصلاحًا لخللٍ هنا أو هناك، وتفضيلًا لطريقةٍ على أخرى، ومع كلِّ حركةٍ يطرأُ مَا يستدعي أنْ نحذفَ أو نزيد، نقدم أو نؤخِّر، نجمع أو نفرِّق، ولربَّما بلغَ التردُّدُ مداه، فعدلنا عمَّا كنا قد أقررنا غيرَ مرةٍ تبعًا لما يستجدُّ في أثناء القراءة للنصِّ ومراجعة التعليقاتِ.

وإنَّنا لنشهد أنَّ صدرَ المحقِّقَيْنِ كانَ رحبًا أقصى رحابةٍ، لا يسأمُ ولا يَمَلُّ، وأنَّهما حتى آخر لحظةٍ كانا على استعدادٍ لإجراء التعديلاتِ اللازمة، رائدُهما في ذلك حرصٌ على أنْ يظهرَ الكتابُ بالصورةِ التي تُرضي وتسرُّ.

مِن ميزاتِ هذه النشرةِ التي لا يمكنُ تجاوزُها الفهارس (الكشَّافات) التي بلغَ عددُها (١٩) فهرسًا، ومعلومٌ أنَّ الفهارسَ هي مفاتيح النصِّ، وقد استطاعت هذه الفهارس أنْ تفكِّكَ النصَّ تفكيكًا يُقرِّبه أيَّما قربٍ، ويجعل مِن الوقوع على ما في مادتِه – مهما دقَّ – أمرًا ميسورًا.

❊ ❊ ❊

وإذا كُنَّا قد تحدثنا عن النصِّ ومَن عملا فيه، فإنَّنا لا نستطيعُ أنْ نجاوزَ شركاءنا في هذه النشرة (مجلة الوعي الإسلامي بوزارة الأوقاف الكويتية)، فهم ذوو الفضل في هذا الذي نراه كتابًا بين الأيدي، ونخصُّ بالذكرِ الأستاذ فيصل يوسف العلي رئيس تحرير «مجلة الوعي الإسلامي».

وبعد؛ فإنَّ المعهدَ في عملِه كلِّه - عملِه المستقلِّ، وعملِه مع شركائِه - يحظى برعايةِ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومديرِها العام الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب، الذي يؤمن بالتراثِ إيمانًا، ويعرف خطرَه في بناءِ الوجودِ الحضاري للأمم.

د. فيصل الحفيان

مقدمة التحقيق

أثرى أبو البركات الأنباري - رحمه الله - المكتبة الإسلامية بالمصنَّفات النافعة المفيدة التي تميَّز أسلوبها بالسهولة والوضوح والإيجاز، ولاقت قبولًا ورواجًا، وكان من بين هذه المصنفات «أسرار العربية»، ذلك الكتاب الذي اهتمَّ به العلماء قديمًا وحديثًا، ثم المحققون والناشرون لمَّا ظهرت الطباعة، حتى بلغت نشراته التي خرجت إلى النور ستَّ نشرات، مما يدلُّ على مكانة هذا الكتاب لدى الباحثين والمحبين للعربية.

والمطلع على النشرات الستة يجد أن محقِّقِيها أخرجوا لنا نصًّا ملفَّقًا من عدة نسخ، وذلك لقصور النسخ التي اعتمدوا عليها، ومَن وقف منهم على النسخة التي قرئت على الحافظ أبي بكر الحازمي، وكذلك النسخة التي قرئت على الفقيه الزاهد ابن راجح - وهما ممَّن روى الكتاب عن الأنباري - وجد فيهما سَقْطًا كثيرًا وخرمًا ليس يسيرًا، لا يصلح معه إخراج الكتاب برواية واحد منهما[١]، ومن ثَمَّ اضطُرَّ هؤلاء المحققون إلى إخراجه بهذه الصورة الملفَّقة.

ولمَّا مَنَّ الله علينا ووفَّقَنا للعثور على رواية جديدة كاملة للكتاب لتلميذ من تلاميذ المصنف هو أبو الفتوح بن أبي الفنون البغدادي العتابي، الذي أجيز بروايتها من قبل الأنباري نفسه، قارنَّا بينها وبين روايات الكتاب، فوجدناها أتقنهن وأضبطهن وأجودهن، فأقبلنا على إخراجها في نشرة علمية جديدة تبرز لنا رواية مهمة متقنة للكتاب لم تقع بين أيدي المعتنين بهذا العلم.

وحتى يطمئن قلب القارئ لهذه النشرة اعتمدنا خمس نسخ أخرى مساعدة تبرز

---

(١) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص٦- ٨)، نشرة الشيخ بهجة البيطار.

نفاستها، وتُعضِّدها وتصدِّقها فيما أتت به من روايات غريبة لبعض الشواهد الشعرية ، كما تعالج مواضع التصحيف والسقط بها .

وسوف نستبق النص بفصول ثلاثة : أولها للتعريف بالأنباري ، وثانيها للتعريف بابن أبي الفنون (صاحب الرواية) ، وثالثها لدراسة مركزة للكتاب ونسخه ومنهج التحقيق .

ولا يسعنا في الختام إلا أن نتوجه بالشكر والتقدير للدكتور فيصل الحفيان مدير معهد المخطوطات العربية ، والأستاذ فيصل العلي رئيس تحرير مجلة الوعي الإسلامي على تبنِّيهما هذه النشرة ، وما ذلك إلا لأنهما أدركا قيمتها ، وأنها على الرغم من النشرات السابقة والأساتذة الأفاضل الذين أخرجوها ، تضيف جديدًا .

وإذا كان ذاك شكرًا على التبنِّي ، فإن ثمة شكرًا موضوعيًّا خاصًّا لكلٍّ من :

معهد المخطوطات ؛ هذه المؤسسة العربية العريقة التي أعطت للتراث ما لم تعطه أية مؤسسة أخرى ، وكان عطاؤها ثريًّا ، سواء على مستوى التأصيل للعمل من أجل التراث ، أو على مستوى العمل نفسه .

والدكتور الحفيان الذي قرأ هذه النشرة كلمة كلمة ، وراجعها ، وأضاف إليها ، وزوَّدنا بالكثير من التوجيهات في بناء الدراسة ، وفي تحقيق النص ، والرجل - جزاه الله خيرًا - ما بخل - وهو أساسًا من أهل العربية المتخصصين - بشيء .

هذا نصٌّ أردنا بنشره خدمة العربية ، فإن أصبنا فلله الحمد والمنَّة ، وإن قصَّرنا فحسبنا أننا أخلصنا النية وصدقنا العمل .

وكتبه

د . محمد راضي محمد مدكور

وائل محمود سعد عبد الباري

الفصل الأول

الأنباري

الفصل الأول

الأنباري[(١)]

على الرغم من أن ترجمة الأنباري مبذولة في المصادر، وقد كتب عنه المحدثون في ما قدموا به للنصوص التي أخرجوها، فقد رأينا أن نستهل هذا العمل بترجمة موجزة، فيها - فيما نظن - بعض الإشارات الجديدة التي لن تخفى على أعين الباحثين.

الرجل

هو كمال الدين أبو البركات[(٢)] عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله[(٣)] بن أبي سعيد، الأنباري النحوي.

---

(١) ترجمته في: شذور العقود (ص٣١٣)، الكامل (١٠٩/١٠)، ذيل تاريخ مدينة السلام (٥٣/٤)، الروضتين (٦٦/٣)، إنباه الرواة (١٦٩/٢)، وفيات الأعيان (١٣٩/٣)، صلة الصلة (٣٦٨)، الذيل والتكملة (٥٤٢/٨)، إشارة التعيين (ص١٨٥)، تاريخ الإسلام (٢٣٨/٤٠)، سير أعلام النبلاء (١١٣/٢١)، مختصر تاريخ ابن الدبيثي (٢٣٨/١)، المعين في طبقات المحدثين (١٨٨٣)، الوافي بالوفيات (١٤٧/١٨)، فوات الوفيات (٢٩٢/٢)، مرآة الجنان (٤٠٨/٣)، طبقات الشافعية الكبرى (١٥٥/٧)، البداية والنهاية (٥٥٥/١٦)، البلغة (ص١٨٣)، الفلاكة والمفلوكون (ص١٢٠)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢٩٩/٦)، عقد الجمان (٣١٣/١)، النجوم الزاهرة (٩٠/٦)، بغية الوعاة (٨٦/٢)، قلادة النحر (٢٤٩٠/٢)، شذرات الذهب (٤٢٥/٦)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/ترجمة: ٢٣٠٠).

(٢) كنَّاه ابن راجح في إجازته لابن الصفار أبا سعيد، وكناه خزعل بن عسكر في إجازته لابن الصفار أبا القاسم، ولم نقف على كلتا الكنيتين في كتب التراجم. انظر: النسخة (أ) (ق/ ١، ١٠٤- مخطوط).

(٣) تذكر بعض المصادر بعده: «مصغر»؛ لئلا يتصحف بـ «عبد الله»، كما فعل السبكي في «طبقاته»، إلا أن كلمة «مصغر» تتصحف أحيانًا إلى «مصعب»، فيقحمون في نسبه «ابن مصعب» بعد «ابن عبيد الله»!

اشتهر في بعض كتب التراجم بابن الأنباري[١] ، إلا أن بعض المصادر قَصَرت النسبة عليه دون أبيه ، فقالت : الأنباري[٢] . وكلاهما صواب ، وذلك لأن أباه أبا الوفا أنباريٌّ من أهل الأنبار ، كما نص على ذلك الزكي المنذري في « وفياته »[٣] ، وكذلك هو أيضًا أنباري ؛ لأنه ولد في مدينة الأنبار ، ومن ثَمَّ يجوز لك أن تقول : ابن الأنباري ، أو الأنباري .

وُلد في عهد الخليفة المسترشد بالله[٤] ، وذلك في شهر ربيع الآخِر سنة (٥١٣هـ) بمدينة الأنبار[٥] ، وهي - بحسب المصادر القديمة - مدينة على الفرات في غربي بغداد بينهما عشرة فراسخ ، وكانت الفرس تسميها فيروزسابور ، طولها تسع وستون درجة ونصف ، وعرضها اثنتان وثلاثون درجة وثلثان ، وكان أول من عمرها سابور بن هرمز ذو الأكتاف ، ثم جدَّدها أبو العباس السفاح أول خلفاء بني العباس ، وبنى بها قصورًا ، وأقام بها إلى أن مات[٦] .

---

(١) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) ، الوافي بالوفيات (١٤٧/١٨) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٥٥/٧) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٨/٢) .

(٢) شذور العقود (ص٣١٣) ، إنباه الرواة (١٦٩/٢) ، إشارة التعيين (ص١٨٥) ، سير أعلام النبلاء (١١٣/٢١) ، البداية والنهاية (٥٥٥/١٦) ، البلغة في تراجم أئمة النحو (١٨٣) ، بغية الوعاة (٢/ ٨٦) .

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣٦٠/٣) .

(٤) أمير المؤمنين أبو منصور الفضل بن المستظهر بالله أبي العباس أحمد القرشي الهاشمي العباسي البغدادي ، سمع من أبي الحسن بن العلاف ، وأبي القاسم بن بيان ، روى عنه وزيره علي بن طراد ، وحمزة بن علي الرازي ، وإسماعيل بن الملقب ، قتله الباطنية سنة (٥٢٩هـ) . ينظر : الكامل (٩/ ١٧٤، ٢٨٣) ، النبراس (ص٢١٠) ، سير أعلام النبلاء (٥٦١/١٩) ، مختصر تاريخ الخلفاء (ص١٤٨) .

(٥) إنباه الرواة (١٧١/٢) ، سير أعلام النبلاء (٥٢/١٣) .

(٦) معجم البلدان (٢٥٧/١) .

فتحت الأنبار في أيام أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة (١٢هـ) على يد خالد بن الوليد رضي الله عنه، فقد سألوه الصلح، فصالحهم على أربع مئة ألف درهم وألف عباءة قطوانية في كل سنة، ويقال: بل صالحهم على ثمانين ألفًا، والله أعلم[١].

نشأ في بيت علم وصلاح، فأبوه كان محدثًا سمع أبا المعالي محمد بن محمد النجار وحدث عنه، وخاله أبو الفتح بن الخطيب الأنباري[٢] كان من المهتمين بالعلم سمع أبا الكرم بن الدباس النحوي[٣].

ذَكر في كتابه «نزهة الألباء» أن خاله أبا الفتح حدَّثه، قال: سألت أبا الكرم بن الدباس عن قوله ﷺ: «سلمان منَّا أهل البيت» على ماذا انتصب «أهلَ البيت»؟ فقال: انتصب على الاختصاص، وتقديره: أعني أهل البيت»[٤].

سافر في صغره مع أبيه إلى بغداد حاضرة العالم الإسلامي ومنارة العلم وملتقى العلماء والأدباء، والتي كانت آن ذاك عاصمة الخلافة العباسية، فالتحق هناك بالمدرسة النظامية التي تلقى فيها العلم على يد كبار مشايخها وعلمائها كأبي منصور ابن الرزاز وغيره.

ولكن طموحه العلمي لم يتوقف عند شيوخ المدرسة النظامية فحسب، بل تجاوزه إلى غيرهم من العلماء، كأبي منصور الجواليقي (ت ٥٣٩هـ) الذي قرأ عليه اللغة والأدب، وأبي محمد المقرئ النحوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط (ت ٥٤١هـ)

(١) معجم البلدان (١/٢٥٨).

(٢) لم نقف على ترجمة له، ولعله محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد أبو الفتح بن الخلال خطيب الأنبار، أحد شيوخ الحافظ ابن عساكر، سمع منه الحديث بمدينة الأنبار. معجم الشيوخ لابن عساكر (٢/٨٥٨).

(٣) أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب البغدادي النحوي اللغوي، صاحب التصانيف، المعروف بابن الدباس، ولد في ربيع الأول سنة (٤٣١هـ)، وتوفي سنة (٥٠٥هـ). نزهة الألباء (ص٢٨١)، سير أعلام النبلاء (١٩/٣٠٢).

(٤) نزهة الألباء (ص٢٨٢).

الذي سمع عليه «الكتاب» لسيبويه، و«شرحه» لأبي سعيد السيرافي[١]، وأبي السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) الذي لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه[٢]، وغيرهم.

درَّس بالمدرسة النظامية مدةً، ثم تركها بعد ذلك وانقطع في بيته منشغلاً بالعلم والعبادة[٣]، وكان بابه مفتوحًا لطالبي العلم يعلِّمهم لوجه الله[٤]، فاشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء[٥]، وظل حريصًا على أداء رسالته التعليمية حتى آخر سنة من حياته، وخواتيم مخطوطات كتب المؤلف تبين لنا ذلك، فقد جاء في خاتمة كتاب «البيان في غريب إعراب القرآن» نسخة فيض الله أفندي (٢١٢): «قرأ هذه النسخة ضياء الدين أبو الفتح عبد الوهاب بن بزغش بن عبد الله العيني[٦] ... قراءة تصحيح وتهذيب ودراية، وذلك في سنة سبع وسبعين وخمس مئة عن المؤلف»[٧].

لم يقتصر في رسالته التعليمية على تعليم العلم فحسب، بل كان حريصًا أيضًا على تأديب مريديه بآداب العلم، حتى يجمعوا بين العلم والأدب، قرأ عليه معيد بالنظامية، فبقي يكثر الصياح والكلام، فلطمه على رأسه، وقال: ويلك، إذا كنت تجتر في المرعى متى ترعى؟![٨]

جمع بين التعليم والتصنيف، فلم يشغله أحدهما عن الآخر، وعدد الكتب التي

---

(١) نزهة الألباء (ص٢٩٨).

(٢) إنباه الرواة (٢/١٧٠).

(٣) المصدر السابق (٢/١٧٠).

(٤) الروضتين (٣/٦٨).

(٥) وفيات الأعيان (٣/١٣٩).

(٦) كذا في المختارات، والصواب: العيبي، بكسر العين المهملة وفتح الياء آخر الحروف وكسر الموحدة، نُسب لذلك لأن أباه كان يحمل العِيَب التي فيها كتب. شذرات الذهب (٥/٥١).

(٧) مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا (ص٧٠٤).

(٨) تاريخ الإسلام (٤٠/٢٣٩).

صنَّفها الأنباري خير دليل على هذا ، فقد بلغ عدد مصنفاته سبعة وثمانين مصنفًا ، وذلك في فنون شتى[١] ، وأوصلها ابن العماد إلى مئة وثلاثين مصنفًا[٢] .

ثناء العلماء عليه

أثنى العلماء على الأنباري ثناء حسنًا ، فقال عنه تلميذه الموفق عبد اللطيف البغدادي : « أما شيخنا كمال الدين الأنباري فلم أر في العبَّاد والمنقطعين مثله في طريقه ، ولا أصدق منه في أسلوبه ، خير محض ، لا يعتريه تصنُّع ، ولا يعرف الشرور ، ولا أحوال العالم ، وكان له من أبيه دار يسكنها ، ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ينتفع به ويشتري منه ورقاً ، وسيَّر إليه المستضيء خمس مئة دينار فردَّها ، فقالوا له : اجعلها لولدك ، فقال : إن كنتُ خلقته فأنا أرزقه »[٣] .

وقال عنه ابن النجَّار : « وكان إمامًا كبيرًا في النحو ، ثقة ، عفيفًا ، مناظرًا ، غزير العلم ، ورعًا ، زاهدًا ، عابدًا ، تقيًّا ، لا يقبل من أحد شيئًا ، وكان خشنَ العيش جشب[٤] المأكل والملبس ، لم يتلبَّس من الدنيا بشيء ، مضى على أسدِّ طريقة »[٥] .

وقال عنه الإمام ابن كثير : « الفقيه العابد الزاهد ، كان خشن العيش ، ولا يقبل من أحد شيئًا ، ولا من الخليفة »[٦] .

رِحْلاته

لم تذكر كتب التراجم أن الأنباري غادر بغداد منذ أن رحل إليها مع والده ، إلا أن

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص١٠٤- ١٣٦) .

(٢) شذرات الذهب (٢٥٨/٤) .

(٣) تاريخ الإسلام (٢٣٩/٤٠) .

(٤) جشب : خشن . غريب الحديث للحربي (٣٤٧/٢) .

(٥) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .

(٦) البداية والنهاية (٥٥٥/١٦) .

الإمام ابن الزبير[(١)] ذكر في « صلته »[(٢)] أنه دخل الأندلس وأقام بإشبيلية مدة ، وأنه توفي بعد سنة خمس وعشرين وست مئة[(٣)] .

وشكَّك في هذه الرحلة ابن مكتوم[(٤)] واستغربها[(٥)] ، وتبعه في ذلك بعض الباحثين المعاصرين[(٦)] ، مستدلين على صحة ما ذهبوا إليه بعدم ظهور أثر ذلك في مصنفاته .

ونحن لن نثبت الرحلة ولن ننفيَها ، ولكن نورد بعض القرائن التي تجعل من حدوث الرحلة أمرًا ممكنًا :

---

(١) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي النحوي ، محدث الأندلس ، صاحب التصانيف ، أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما ، روى عن أبي الخطاب بن خليل وابن فرتون ، وأجاز له من المشرق أبو اليمن بن عساكر وغيره ، من أشهر تلامذته ابن عبد الملك صاحب « الذيل والتكملة » وأبو حيان الأندلسي النحوي ، صنَّف تعليقًا على « كتاب سيبويه » ، و« الذيل على صلة ابن بشكوال » ، توفي يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول سنة (٧٠٨هـ) . الذيل والتكملة (٣٩/١) ، الوافي بالوفيات (١٤٠/٦) ، بغية الوعاة (٢٩١/١) .

(٢) صلة الصلة (١٥٨/٣) .

(٣) كذا في صلة الصلة ، وهذا إما أن يكون من تصحيف النساخ ، وإما أن يكون وهمًا من ابن الزبير نفسه ، فإن مصنفاته لم تخلُ من مآخذ ، قال تلميذه ابن عبد الملك في الذيل والتكملة (٤٥/١) : « فأما سائر ما اطلعت عليه من تصانيفه ، ففيها ما في كلام الناس من مقبول ومردود » .

(٤) أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي ، تاج الدين ، الفقيه الحنفي النحوي ، ولد بالقاهرة سنة (٦٨٢هـ) ، أخذ عن : بهاء الدين ابن النحاس والحافظ الدمياطي وغيرهما ، ولزم أبا حيان دهرًا طويلًا ، درَّس وناب في الحكم ، من مصنفاته : الإبداه في تاريخ النحاه ، الدر اللقيط من البحر المحيط ، شرح كافية ابن الحاجب ، كانت وفاته في الطاعون العام ، في شهر رمضان سنة (٧٤٩هـ) . الدرر الكامنة (٢٠٤/١) ، المقفى الكبير (٤٨٧/١) ، بغية الوعاة (٣٢٦/١) ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١١٤/١) .

(٥) مقدمة البلغة لأبي البركات الأنباري (ص٩) ، نقلًا عن تلخيص ابن مكتوم (١٠٧/٢- مخطوط) .

(٦) من هؤلاء الباحثين : الدكتور طه عبد الحميد طه محقق البيان في غريب القرآن (١/ ٩، ١٠) ، والدكتور جميل علوش مؤلف كتاب : ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص٨٤- ٨٦) ، ووقف الدكتور فاضل السامرائي – مؤلف كتاب : أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية – موقف الحياد ، فلم يثبتها ولم ينكرها (ص٢١) .

١- أثبت ابن الزبير الرحلة بصيغة جزم ولم يذكرها بصيغة تمريض[١] ، وإنكار ابن مكتوم لها لم يصحبه دليل سوى عدم ذكر المترجمين قبل ابن الزبير لها ، وهذا وحده لا يعدُّ دليلاً ، والمثبِت مقدَّم على النافي ؛ لأن معه زيادةَ علم إلا أن يذكر النَّافي دليل نفيه .

٢- ابن مكتوم قاهري من علماء المشرق ، فكيف يُقدَّم قولُه في مثل هذه القضية على قول ابن الزبير الغرناطي الذي هو من أهل هذه البلاد ؟ !

٣- كثير من كتب المصنف لا تزال مفقودة ، فعدم ذكر الرحلة والإشارة إليها في الكتب المطبوعة ليس دليلاً كافيًا على نفي الرحلة واستبعادها .

٤- مرت بغداد محلُّ إقامة المصنف بكثير من الفتن السياسية والمحن الاقتصادية ، فمن الممكن أن يكون رحل إلى الأندلس في فتنة من هذه الفتن ، ففي سنة (٥٤٣هـ) غلت الأسعار بالعراق وتعذرت الأقوات بسبب العسكر الوارد ، وقدم أهل السَّواد إلى بغداد منهزمين قد أُخذت أموالهم ، وهَلَكوا جوعًا وعريًا[٢] .

شيوخه

تلقى العلم عن كثير من المشايخ ؛ أشهرهم :

١- محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ، أبو الوفاء[٣]

هو والده وأحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث بالأنبار ، نصَّ على هذا الذهبي وغيره[٤] ، وأما ابن قاضي شهبة ، فذكر أنه قد قدم بغداد في صباه وسمع بها الحديث

---

(١) قال ابن الزبير في صلة الصلة (١٥٨/٣) : « يكنى أبا البركات ، ويلقب بكمال الدين ، دخل الأندلس ، وكان ماهرًا في علوم العربية والأدب ، وألف في ذلك ولخص ، وكان من أهل الترجيح وصاحب اختيارات في العربية في ما يذكر عنه ، أقام بإشبيلية مدة ، ولا أدري أين توفي ، وكان وروده من المشرق ، وتوفي بعد سنة خمس وعشرين وست مئة » .

(٢) الكامل (٩/ ٢٥٧، ٣٥٨) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٣٩٨/١) ، تكملة وفيات النقلة (٣٦٠/٣) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) الوافي بالوفيات (١٤٨/١٨) بغية الوعاة (٨٦/٢) .

من أبيه[١] ، ولم يحدد تلميذه ابن الدبيثي المكان الذي سمع فيه من أبيه[٢] .

٢- محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب العامري ، ابن الخبازة ، أبو بكر (ت ٥٣٠هـ)[٣]

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد ، ذكره تلميذه ابن الدُّبَيْثي وغيره[٤] .

٣- محمد بن محمد بن محمد بن عَطَّاف الهمداني الجزري ، ثم الموصلي ، أبو الفضل (ت ٥٣٤هـ)[٥]

هو أحد شيوخه الذين روى عنهم الحديث ، ذكره تلميذه ابن الدبيثي وغيره[٦] .

٤- عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن بن بندار الأنماطي الحافظ الحنبلي ، أبو البركات (ت ٥٣٨هـ)[٧]

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد ، ذكره الذهبي وغيره[٨] .

٥- محمد بن القاسم بن المظفر بن علي الشَّهْرُزُوري الموصلي ، أبو بكر

---

(١) طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٣) .

(٣) معجم الشيوخ لابن عساكر (١٢٠١) ، الكامل (٩/٢٩٤) ، تاريخ الإسلام (٣٦/١٨٦) ، الوافي بالوفيات (٣/٢٧٩) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٣) ، الوافي بالوفيات (١٨/١٤٨) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط) .

(٥) معجم الشيوخ لابن عساكر (١٣٤٥) ، سير أعلام النبلاء (٢٠/٥٤) ، تاريخ الإسلام (٣٦/٣٥٨) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٣) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط) .

(٧) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٥) ، المنتظم (١٨/٣٣) ، تكملة الإكمال (١/٤٣٦) ، سير أعلام النبلاء (٢٠/١٣٤) .

(٨) سير أعلام النبلاء (٢١/١١٤) ، الوافي بالوفيات (١٨/١٨٤) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط) .

(ت ٥٣٨هـ)[١]

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد، ذكره تلميذه ابن الدبيثي وغيره[٢].

٦- سعيد بن محمد بن عمر بن الرزَّاز الشافعي البغدادي، أبو منصور (ت ٥٣٩هـ)[٣]

قرأ عليه الفقه بالمدرسة النظامية، ذكره تلميذه ابن الدبيثي وغيره[٤].

٧- محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون البغدادي المقرئ الدباس، أبو منصور (ت ٥٣٩هـ)[٥]

هو أحد شيوخه الذين روى عنهم الحديث ببغداد، ذكره تلميذه ابن الدبيثي وغيره[٦].

٨- موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الجواليقي، إمام الخليفة المقتفي، أبو منصور (ت ٥٣٩هـ)[٧]

---

(١) مشيخة ابن الجوزي (ص١١٠)، المنتظم (٣٧/١٨)، تكملة الإكمال (٥٥٣/٣)، تاريخ إربل (١/ ترجمة: ١٠٤).

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(٣) المنتظم (٤٠/١٨)، تكملة الإكمال (٢٦/٣)، سير أعلام النبلاء (١٦٩/٢٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٩٣/٧).

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(٥) مشيخة ابن الجوزي (ص٨١)، المنتظم (٤٢/١٨)، معرفة القراء الكبار (٩٥٨/٢)، سير أعلام النبلاء (٩٤/٢٠).

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١)، الوافي بالوفيات (١٤٨/١٨)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٢٩٣)، مشيخة ابن الجوزي (ص١٢٤)، إنباه الرواة (٣٣٥/٣) =

قرأ عليه اللغة، قال عنه الأنباري: «وقرأت عليه، وكان منتفعًا به لديانته وحسن سيرته، وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة»[(١)].

٩- عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ النحوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط، أبو محمد (ت ٥٤١هـ)[(٢)]

سمع عليه «كتاب سيبويه» و«شرحه» لأبي سعيد السيرافي، كلاهما عن أبي الكرم بن الدباس، وكان قد تفرد برواية شرح «كتاب سيبويه»[(٣)].

١٠- هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني النحوي، المعروف بابن الشجري، الشريف أبو السعادات (ت ٥٤٢هـ)[(٤)]

لازمه وأخذ عنه علم العربية، ولم يكن ينتمي في الأدب إلا إليه، قال عنه في «نزهة الألباء»: «كان فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو»[(٥)]، وقال أيضًا: «وكان الشريف ابن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم»[(٦)].

١١- خليفة بن محفوظ الأنباري، أبو الفوارس (ت ٥٤٤هـ)[(٧)]

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث بالأنبار، نصَّ على هذا الذهبي

= سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٩).

(١) نزهة الألباء (ص٢٩٣)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(٢) نزهة الألباء (ص٢٩٨)، مشيخة ابن الجوزي (ص١٢٩)، تكملة الإكمال (٢/٣٠٩)، ذيل طبقات الحنابلة (١/٢٠٩).

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٢٩٨).

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٢٩٩)، إنباه الرواة (٣/٣٥٦)، بغية الوعاة (٢/٣٢٤).

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٣٠٠).

(٦) المصدر السابق (ص٣٠١).

(٧) التحبير في المعجم الكبير (١/٢٧٢)، تاريخ الإسلام (٣٧/١٨٧).

وغيره[١] .

١٢- أحمد بن الحسن بن علي بن إسحاق نظام المُلْك الطُّوسي ، أبو نصر (ت ٥٤٤هـ)[٢]

هو ابن الوزير نظام الملك مؤسس المدرسة النظامية ، ذكره ابن الدبيثي في شيوخه الذين روى عنهم الحديث[٣] .

١٣- أحمد بن طاهر بن سعيد المِيهَني الخراساني الصوفي ، أبو الفضل (ت ٥٤٩هـ)[٤]

هو أحد شيوخه الذين روى عنهم الحديث ببغداد ، ذكره تلميذه ابن الدبيثي وغيره[٥] .

١٤- محمد بن ناصر بن محمد بن عمر السَّلامي البغدادي ، أبو الفضل (ت ٥٥٠هـ)[٦]

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد ، ذكره ابن قاضي شهبة في « طبقاته »[٧] .

تلاميذه

أقبل طلبة العلم على الأنباري ينهلون من معينه ويستفيدون من علمه ، سواء من داخل بغداد أو خارجها ، ورحل إليه العلامة الموفق ابن يعيش[٨] ، إلا أنه بلغه خبر وفاته

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/١١٤) ، الوافي بالوفيات (١٨/١٤٨) .
(٢) المنتظم (١٨/٧٢) ، الكامل (٩/٣٦٤) ، سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٣٦) .
(٣) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٤) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط) .
(٤) سير أعلام النبلاء (٢٠/١٩٦) ، قال محقق السير : « لم أعثر على مصادر ترجمته » .
(٥) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٤) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط) .
(٦) المنتظم (١٨/١٠٣) ، الكامل (٩/٤٠٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٦٥) .
(٧) طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط) .
(٨) ابن يعيش : أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد الأسدي الموصلي الأصل الحلبي المولد =

بالموصل[١] ، فلم يدركه . وقد حفلت كتب التراجم ، وكذلك خواتيم مخطوطات كتب المؤلف بأسماء تلامذته الذين قرأوا عليه وسمعوا منه ، ومن أشهرهم :

١- عمر بن علي بن الخَضِر القرشي الزبيري الدمشقي ، أبو المحاسن (ت ٥٧٥هـ)[٢]

هو من أقرانه ، ذكر ابن الدبيثي في « ذيله » أنه قدم بغداد سنة ثلاث وسبعين وخمس مئة [٣] ، واستوطنها ، وسمع بها خلقًا كثيرًا ، وكتب عن الأنباري[٤] .

٢- محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم ، الحازمي الهمذاني الملقب زين الدين ، أبو بكر (ت ٥٨٤هـ)[٥]

كتب عن الأنباري[٦] ، وروى عنه « أسرار العربية »[٧] .

٣- أسعد بن نصر بن أسعد المعروف بابن العَبَرْتي ، أبو منصور (ت ٥٨٩هـ)[٨]

= والمنشأ ، كان ماهرًا في صناعة النحو والتصريف ، سمع خطيب الموصل أبا الفضل الطوسي ، والقاضي أبا سعد بن أبي عصرون ، والعلامة أبا اليُمن الكندي ، سمع منه القفطي ، وأثنى عليه ثناء حسنًا ، من مصنفاته : شرح التصريف الملوكي ، وشرح المفصل ، توفي سنة (٦٤٣هـ) . إنباه الرواة (٤/٤٥) ، صلة التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ١٤٣) ، بغية الوعاة (٢/٣٥١) .

(١) إنباه الرواة (٤/٥٠) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤/٣٢٩) ، سير أعلام النبلاء (٢١/١٠٥) ، طبقات الحفاظ (ص٤٨٥) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٤/٣٣٠) .

(٤) المصدر السابق (٤/٥٤) .

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٢/١١٨) ، وفيات الأعيان (٤/٢٩٤) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٤٥) ، سير أعلام النبلاء (٢١/١٦٧) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٤) .

(٧) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص٧) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٨) إنباه الرواة (١/٢٧٠) ، ذيل تاريخ بغداد (٢/٥٢٧) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٢١٠) ، الوافي بالوفيات (٩/١١) .

قرأ النحو على ابن الخشاب ، ومن بعده على الأنباري ، وصارت له به معرفة حسنةٌ وأقرأه ، وحدث بشيء من شعر الأنباري[١] .

٤- مُحَمَّد بن عُثْمَان بن عبد الله بن عمر بن عبد البَاقِي ابن العكبري البَغْدَادِيّ ، أبو عبد الله (ت ٥٩٩هـ)[٢]

ذكر ابن مفلح في « المقصد الأرشد »[٣] أنه قرأ العربية على ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري .

٥- إسماعيل بن علي بن مَوَاهب الحظيري الدُّجَيْلي ، أبو محمد (ت ٦٠٣هـ)[٤]

قدم بغداد في صباه ، وقرأ الأدب على ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري وحبشي الواسطي ، واللغة على ابن الجواليقي وابن العصَّار[٥] .

٦- مكي بن ريَّان بن شبَّه بن صالح الماكِسِيني النحوي الضرير الموصلي ، أبو الحَرَم (ت ٦٠٣هـ)[٦]

رحل إلى بغداد واجتمع بأئمة الأدب ، وقرأ بها على ابن الخشاب وابن العصار والأنباري[٧] .

٧- مُصَدَّق بن شَبِيب بن الحسين الصِّلْحِي النحوي ، أبو الخَير

---

(١) ذيل تاريخ بغداد (٢/٥٢٨) ، التكملة لوفيات النقلة (١/١٩٢) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (١/٤٧١) ، المقصد الأرشد (٢/٤٦٤) .

(٣) (٢/٤٦٤) .

(٤) تاريخ الإسلام (٤٣/١٠٩) ، الوافي بالوفيات (٩/٩٨) ، بغية الوعاة (١/٤٥٢) .

(٥) الوافي بالوفيات (٩/٩٨) ، بغية الوعاة (١/٤٥٢) .

(٦) تتمة جامع الأصول (ص٩١٥) ، ذيل تاريخ بغداد (٥/٥٧) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ٩٨١) ، بغية الوعاة (٢/٢٩٩) .

(٧) التكملة لوفيات النقلة (٢/١١٨) ، وفيات الأعيان (٥/٢٧٨) .

(ت ٦٠٥هـ)[١]

من أهل واسط ، قدم بغداد ، قرأ بها النحو على ابن الخشاب وعلى أبي البركات الأنباري[٢] .

٨- علي بن المُعَمَّر بن أبي القاسم المقرئ ، أبو الحسن (ت ٦٠٩هـ)[٣]

من أهل واسط ، قدم بغداد ، وقرأ بها الأدب على الأنباري وغيره[٤] .

٩- إبراهيم بن نصر بن عسكر ، أبو إسحاق (ت ٦١٠هـ)[٥]

من أهل الموصل ، قدم بغداد ، وسمع بها من جماعة ، وروى بإربل عن الأنباري شيئًا من مصنفاته ، سمعه منه ببغداد[٦] .

١٠- عبد الوهاب بن بُزْغُش بن عبد الله المقرئ ، أبو الفتح (ت ٦١٢هـ)[٧]

هو ختن الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي ، قرأ على الأنباري « البيان في إعراب غريب القرآن » سنة (٥٧٧هـ)[٨] .

١١- المبارك بن أبي طالب المبارك بن أبي الأزهر سعيد بن الدهان الواسطي

---

(١) إنباه الرواة (٢٧٤/٣) ، ذيل تاريخ بغداد (٦٧/٥) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٠٥٤) ، بغية الوعاة (٢٨٧/٢) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٦٧/٥) ، التكملة لوفيات النقلة (١٥١/٢) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١١٨/٤) ، ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي (٥٤٥/٤) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٥٤٥/٤) .

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٤٨٣/٢) ، وفيات الأعيان (٣٧/١) ، تاريخ الإسلام (٣٥٩/٤٣) ، الوافي بالوفيات (٩٩/٦) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٤٨٣/٢) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (١٧٤/٤) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٤٣٦) ، شذرات الذهب (٥/ ٥١) .

(٨) مقدمة محقق البيان (١/ ١٩، ٢٠) ، مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا (ص٧٠٤) .

الضرير النحوي المنعوت بالوجيه، أبو بكر (ت ٦١٢هـ)[١]

من أهل واسط، قدم بغداد، فأقام بها، لازم الأنباري وقرأ عليه نصف «كتاب سيبويه» وجملة من كتب النحو واللغة والشعر من حفظه [٢].

١٢- علي بن نصر بن هارون الحِلِّي المقرئ، أبو الحسن (ت ٦١٥هـ)[٣]

من أهل الحلة المزيدية، قدم بغداد في صباه واستوطنها، قرأ الأدب على ابن الخشاب، ثم على الأنباري[٤].

١٣- يونس بن المظفر بن يوسف بن الفرج الأُزْمَوي الكاتب، أبو الفضل (ت ٦١٥هـ)[٥]

كان جارًا للأنباري، قرأ عليه الأدب في صباه، وسمع منه.

١٤- عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد بن علي بن مبارك الأعلمي القُومِساني، أبو سعد (ت بعد ٦١٥هـ)[٦]

قرأ الأدب على الأنباري[٧].

١٥- محمد بن أحمد بن علي بن محمد العنبري الشاعر، أبو شجاع (ت ٦١٦هـ)[٨]

---

(١) إنباه الرواة (٣/٢٥٤)، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة: ١٤٢١)، سير أعلام النبلاء (٢٢/٨٦)، طبقات الشافعية (٨/٣٥٤)، بغية الوعاة (٢/٢٧٣).

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٥/٣٤)، التكملة لوفيات النقلة (٢/٣٤٣)، سير أعلام النبلاء (٢٢/٨٧).

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٥٠)، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة: ١٦٢٩).

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٥١)، التكملة لوفيات النقلة (٢/٤٤٥).

(٥) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة: ١٦١٨)، الوافي بالوفيات (٢٩/١٨٧).

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٤/١٦٣)، تاريخ إربل (١/ترجمة: ٢٢٧).

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٤/١٦٣).

(٨) ذيل تاريخ بغداد (١/٢٢٨)، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة: ١٦٩٢)، الوافي بالوفيات (٢/٨٥).

قدم أبو شجاع بغداد مرارًا كثيرة، وقرأ بها الأدب على جماعة منهم الأنباري[١].

١٦- محمد بن خلف بن راجح شهاب الدين المقدسي الدمشقي الحنبلي، أبو عبد الله (ت ٦١٨هـ)[٢]

سمع من ابن الخشاب[٣]، وقرأ على الأنباري «أسرار العربية» سنة (٥٧٣هـ)[٤].

١٧- محمود بن علي بن محمد بن بكر الإربلي الصائغ، المعروف بالخواتيمي، أبو الثناء أو أبو الفتح (ت ٦١٩هـ)[٥]

له إجازة من الأنباري بجملة من مصنفاته، وما يجوز له روايته عنه[٦].

١٨- محمد بن أبي الفرج بن معالي الموصلي الشافعي، أبو المعالي (ت ٦٢١هـ)[٧]

قدم بغداد سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة، وأقام بها، وقرأ الأدب على الأنباري[٨].

١٩- عبد العزيز بن محمد بن أبي الفضائل بن أبي البركات الأنصاري الواعظ ابن الديناري، أبو محمد (ت ٦٢٢هـ)[٩]

---

(١) ذيل تاريخ بغداد (١/٢٢٨)، التكملة لوفيات النقلة (٢/٤٧٦)، الوافي بالوفيات (٢/٨٥).

(٢) الذيل على الروضتين (ص١٣٠)، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة: ١٧٩١)، المقصد الأرشد (٢/٤٠٥)، شذرات الذهب (٥/٨١).

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٧)، المقصد الأرشد (٢/٤٠٥).

(٤) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص٦- ٨)، نشرة الشيخ بهجة البيطار.

(٥) تاريخ إربل (١/ترجمة: ٨٨)، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة: ١٨٧٠).

(٦) تاريخ إربل (١/١٨٤).

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٢/١٩١)، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة: ١٩٩٥)، الوافي بالوفيات (٤/ ٢٢٦).

(٨) ذيل تاريخ بغداد (٢/١٩٢)، التكملة لوفيات النقلة (٣/١٢٩).

(٩) الوافي بالوفيات (١٨/٣٣١).

سمع من ابن الخشاب ، وقرأ الأدب على الأنباري وابن العصار[١] .

٢٠- علي بن منصور بن عبيد الله بن علي الخطيبي ، الأصبهاني الأصل البغدادي المولد والدار اللغوي ، أبو الحسن (ت ٦٢٢هـ)[٢]

كان يسكن بالمدرسة النظامية ، قرأ اللغة على ابن العصَّار والأنباري ، وبرع في ذلك حتى صار يشار إليه في معرفة اللغة[٣] .

٢١- خَزْعَل بن عسكر بن خليل الشَّنائي المقرئ النحوي اللغوي ، أبو المجد (ت ٦٢٣هـ)[٤]

قرأ ببغداد على الأنباري أكثر تصانيفه[٥] .

٢٢- علي بن المبارك بن علي بن محمد بن جعفر بن هَرْثَمة ، ابن أبي القاسم البَيِّع ، أبو الحسن (ت ٦٢٣هـ)[٦]

قرأ شيئًا من الأدب على الأنباري[٧] .

٢٣- إسْفَنْديار بن الموفق بن أبي علي البُوشَنْجِي الأصل الواسطي المولد البغدادي الدار ، الكاتب الواعظ ، أبو الفضل (ت ٦٢٥هـ)[٨]

---

(١) الوافي بالوفيات (٣٣١/١٨) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٥٤١/٤) ، ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١٢٨/٤) ، إنباه الرواة (٣٢١/٢) ، الوافي بالوفيات (١٤٧/٢٢) ، بغية الوعاة (٢٠٧/٢) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٥٤١/٤) ، ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١٢٨/٤) .

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢١١٤) ، سير أعلام النبلاء (١٨١/٢٢) ، بغية الوعاة (١/ ٥٥٠) .

(٥) التكملة لوفيات النقلة (١٨٥/٣) ، سير أعلام النبلاء (١٨١/٢٢) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٥٣٥/٤) ، الوافي بالوفيات (٢٦٤/٢١) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٥٣٥/٤) .

(٨) ذيل تاريخ بغداد (٥٥٩/٢) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢١٨٧) .

من أهل واسط ، قدم بغداد وقرأ بها الأدب على ابن الخشاب والأنباري[١] .

٢٤- عبد اللطيف بن أبي العز يوسف بن أبي البركات محمد بن علي بن أبي سعد الموصلي الأصل البغدادي المولد الشافعي المنعوت بالموفق ، أبو محمد (ت ٦٢٩هـ)[٢]

قال عن نفسه : « فلما ترعرعت حملني أبي إلى كمال الدين الأنباري »[٣] .

٢٥- محمد بن محمود بن عون ، التاجر المعروف ابن جُرَّى ، أبو عبد الله (ت ٦٣٠هـ)[٤]

من أهل الرَّقة ، قدم بغداد مرات، وقرأ بها الأدب على الأنباري[٥] .

٢٦- نصر بن أبي الفنون النحوي ، أبو الفتوح (ت ٦٣٠هـ)

هو صاحب الرواية التي بين أيدينا ، وسنُفرد للحديث عنه فصلًا كاملًا .

٢٧- عبد الله بن أبي البركات الأنباري الواعظ ، ابنه ، أبو محمد (ت ٦٣١هـ)[٦]

سمع أباه، وروى عنه شيئًا من تصانيفه[٧] .

٢٨- محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن الحجاج الدبيثي ، أبو عبد الله

---

(١) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الدبيثي (١٤٥/١٥) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (١٩٦/٤) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٣٦٨) ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء (ص٦٨٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٢٠/٢٢) ، بغية الوعاة (٥٥٠/١) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٢٢/٢٢) .

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٤٧٧) ، الوافي بالوفيات (٥/٥) .

(٥) الوافي بالوفيات (٥/٥) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٤٦٣/٣) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٥٠٩) ، تاريخ الإسلام (٤٦/ ٦٨) ، الوافي بالوفيات (١٣٠/١٧) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٤٦٣/٣) .

(ت ٦٣٧هـ)[١]

لم تنصَّ كتب التراجم التي وقفنا عليها على سماعه من الأنباري ، ولكنه نص بنفسه في « ذيله » على سماعه منه ، قال : « وسمعت منه وكتبت عنه شيئًا من شعره ، وأجاز لي رواية كل ما كان عنده ، ونعم الشيخ كان »[٢] .

٢٩- موسى بن يونس بن محمد بن مَنَعَة بن مالك ، أبو الفتح (ت ٦٣٩هـ)[٣]

تفقه بالنّظامية على معيدها السديد السَّلَماسي ، وأخذ العربية ببغداد عن الكمال الأنباري[٤] .

٣٠- أحمد بن عبد الله

ذكره الذهبي في إسناد حديث رواه الأنباري عن شيخه عبد الوهاب[٥] .

٣١- إسماعيل بن محمود البُلغاري ، أبو محمد[٦]

ذكره السيوطي في « بغية الوعاة »[٧] في إسناد حديث رواه الأنباري عن شيخه أبي بكر الشَّهْرُزُوري .

٣٢- محمد بن سلطان بن أبي غالب بن الخطاب المقرئ النحوي ، أبو غالب[٨]

---

(١) تكملة الإكمال (٥٩٦/٢) ، تاريخ إربل (١/ترجمة : ٩٧) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٩٢٥) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٥٤/٤) .

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٣٠٣٨) ، سير أعلام النبلاء (٨٥/٢٣) ، وفيات الأعيان (٣١١/٥) .

(٤) سير أعلام النبلاء (٨٦/٢٣) ، وفيات الأعيان (٣١١/٥) .

(٥) سير أعلام النبلاء (١١٥/٢١) .

(٦) لم نقف له على ترجمة .

(٧) (٤٢١/٢) .

(٨) الوافي بالوفيات (٩٩/٣) ، بغية الوعاة (١١٥/١) .

من أهل النيل، قدم بغداد وقرأ بها الأدب على ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري[١].

مذاهبه

على الرغم من مخالفة الأنباري للبصريين في بعض المسائل النحوية، فقد غلب عليه المذهب البصري، وظهر هذا واضحًا جليًّا في كتاب «الإنصاف» الذي حوى مئة وإحدى وعشرين مسألة وافق البصريين في أغلبها، ولم يخالفهم إلا في تسع مسائل.

أما مذهبه الفقهي فقد كان شافعي المذهب، كما ظهر لنا مما سبق، قرأ الفقه على شيخ الشافعية أبي منصور الرزاز وغيره، وبرع في الفقه الشافعي[٢]، وصنَّف فيه[٣].

فيما يتصل بمذهبه العقدي فإننا نقدم لقولنا فيه بأن الوزير السلجوقي نظام الملك[٤] مؤسس المدرسة النظامية كان منافحًا عن المذهب الأشعري داعيًا له، وقد استطاع أن يقنع به السلطان السلجوقي ألب أرسلان، فقام بإلغاء الأوامر التي كان قد أصدرها السلطان السلجوقي طُغْرُلْبَك سنة (٤٤٥هـ) بلعن الرافضة ومعهم الأشاعرة على المنابر. كما تمكن نظام الملك من إعادة العلماء الذين فرُّوا من البلاد بسبب عقيدتهم الأشعرية، كالإمام الجويني[٥]. وجاء في وثيقة نظامية بغداد: «أنها وقف على

---

(١) بغية الوعاة (١/١١٥).

(٢) المنتظم (١٨/٤٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/٥١)

(٣) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية (ص٦٢).

(٤) أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، الوزير الكبير، نظام الملك، عاقل، سائس، متدين، محتشم، عامر المجلس بالقراء والفقهاء، أنشأ المدرسة الكبرى ببغداد، وأخرى بنيسابور، وأخرى بطوس، رغب في العلم، وأدرَّ على الطلبة الصلات، وأملى الحديث، كان فيه خيرٌ وتقوى، وميل إلى الصالحين، وخضوع لموعظتهم، قتله باطنيٌّ في رمضان ليلة جمعة، سنة (٤٨٥هـ)، بقرب نهاوند، وكان آخر قوله: «لا تقتلوا قاتلي، قد عفوت، لا إله إلا الله». الكامل (٨/٤٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٩/٩٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٠٩).

(٥) أثر الحضارة السلجوقية (ص١١٦).

أصحاب الشافعي أصلاً وفرعًا، وكذلك شرط في المدرس الذي يكون بها، والواعظ الذي يعظ بها، ومتولي الكتب»[١].

يتضح مما سبق أن الأنباري درس المذهب الأشعري في نظامية بغداد، وظهر أثر هذه الدراسة في كتابه «الداعي إلى الإسلام» الذي ألَّفه على طريقتهم، وذهب فيه مذهبهم في معظم المسائل العقدية، كإثبات حدوث العالم، وإثبات صانعه، ووحدانيته، وإثبات النبوة[٢].

ولكن يعكر صفوَ هذا الكلام تركُه التدريس في المدرسة النظامية بعد أن درَّس بها مدةً[٣]، هذا مع قوله في خاتمة كتابه «الداعي إلى الإسلام»: «عليك بعقيدة السلف الصالح من الأمة المحمدية، فإنها الأقربُ إلى السلامة، وأبعد من توجه الملامة؛ لأنها منزَّهة عن التمثيل الفاضح، والتعطيل القادح، وقد بيناها في كتابنا الموسوم بالنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح»[٤].

إذن فالقول الفصل في اعتقاد الأنباري - كما يقول الأستاذ باغجوان محقق «الداعي إلى الإسلام» - مرهونٌ بالوقوف على كتابه «النور اللائح»[٥].

آثاره العلمية

أثرى الأنباري المكتبة الإسلامية بمصنفات مفيدة رائعة في الفقه، والأصول، والنحو، واللغة، والأدب، والتاريخ[٦].

---

(١) المنتظم (١٦/٣٠٤).

(٢) مقدمة تحقيق الداعي إلى الإسلام (ص٣٤).

(٣) إنباه الرواة (٢/١٧٠).

(٤) الداعي إلى الإسلام (ص٤٦٦).

(٥) من مقدمة محقق الداعي إلى الإسلام (ص٣٦).

(٦) ذكر د. رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه لكتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ص١٨- ٣٦) آثار المصنف، وبلغ بها أربعة وثمانين مصنفًا. كما ذكر محقق الداعي إلى الإسلام =

فمن تصانيفه في الفقه :

١- بداية الهداية ، ذكره السبكي[١] والذهبي[٢] . ومنه نسخة خطية بمكتبة أسعد أفندي بإستانبول تحت رقم (٥٥١) ، ٦٢ ورقة ، ومنه نسخة أخرى بمكتبة حسن حسني باشا بإستانبول تحت رقم (٧١٥/١)[٣] .

٢- هداية الذاهب في معرفة المذاهب : ذكره السبكي[٤] والذهبي[٥] . ومنه نسخة خطية بمكتبة عاطف أفندي بإستانبول[٦] .

ومن تصانيفه في الأصول :

١- الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ، حققه : سيد حسين باغجوان ، ونشرته دار البشائر الإسلامية سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م .

٢- النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، ذكره السبكي[٧] والذهبي[٨] ، والفيروزابادي[٩] .

= (ص٥٧- ٨٤) سيد حسين باغجوان آثار المصنف المطبوعة والمخطوطة والمفقودة وبلغ بها تسعة وثمانين مصنفًا ، وكان من ضمن الآثار المفقودة : نسمة العبير في علم التعبير ، وقد ظهرت له نسخة بمركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت ، تحت رقم (٤- ٩٠- ٦٤) .

(١) طبقات الشافعية (١٥٦/٧) .
(٢) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .
(٣) مقدمة محقق الداعي إلى الإسلام (ص٦١) .
(٤) طبقات الشافعية (١٥٦/٧) .
(٥) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .
(٦) مقدمة محقق نزهة الألباء (ص١٠) .
(٧) طبقات الشافعية (١٥٦/٧) .
(٨) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .
(٩) البلغة في تراجم أئمة النحو (ص٣٤) .

وصنَّف في فنون العربية الكثير من الكتب أشهرها :

١- أسرار العربية[١] .

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ، طبع بتحقيق : محيي الدين عبد الحميد سنة ١٩٤٥م .

٣- البيان في غريب إعراب القرآن ، حققه طه عبد الحميد طه ، وطبع بالهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م .

٤- الوجيز في علم التصريف ، حققه علي حسين البواب ، ونشرته دار العلوم سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

٥- لمع الأدلة في أصول النحو ، نشره سعيد الأفغاني مع كتاب الإغراب بدمشق سنة ١٩٥٧.

٦- الموجز في علم القوافي ، حقّقه عبد الهادي هاشم ، ونُشر بمجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد الحادي والثلاثين ، دمشق ١٩٥٦م .

ومن مصنفاته في التاريخ والتراجم :

١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، طبع في القاهرة بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٦٧م .

٢- تاريخ الأنبار ، ذكره الذهبي[٢] ، والفيروزابادي[٣] ، وابن قاضي شهبة[٤] .

٣- أخبار النحاة ، ذكره الذهبي[٥] ، وابن قاضي شهبة[٦] .

---

(١) سيأتي الكلام عليه قريبًا .

(٢) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .

(٣) البلغة في تراجم أئمة النحو (ص٣٤) .

(٤) طبقات الشافعية (١١/٢) .

(٥) تاريخ الإسلام (٢٤٠/٤٠) .

(٦) طبقات الشافعية (١١/٢) .

تصوُّفه

ذكر بعض المؤرخين أنَّ الأنباري اتَّجه في أواخر حياته إلى التصوف ، ولعل الذي دفعه إلى ذلك الفساد الذي كان منتشرًا في المجتمع ، إلا أنهم لمَّا ذكروا ذلك عنه لم يصفوه ببدعة أو خلل في الاعتقاد ، أو انحراف ، أو غير ذلك من الأمور التي اتصف بها بعض الصوفية المبتدعين ، فكل ما ذكروه عنه في هذا الشأن أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة(١) ، وأنه كان يقعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب(٢) السُّهْرَوَرْدي(٣) ، فيبدو - والله أعلم - أنَّ التصوف عنده كان مقصورًا على الزهد ومجاهدة النفس ، ويؤكد ذلك هذه الأبيات التي أنشدها عنه تلميذه ابن الدُّبيثي(٤) :

دَعِ الْفؤادَ بما فيه من الحُرَقِ ... ليس التصوُّفُ بالتَّلْبيسِ والخِرَقِ
بل التصوُّفُ صفوُ القلبِ من كَدَرٍ ... ورؤيةُ الصفوِ فيه أعظمُ الخُرُقِ
وصبرُ نفسٍ على أدنى مَطاعِمِها ... وعن مطامعِها في الخَلْقِ بالخَلَقِ
وتركُ دَعْوى بمعنًى فيه حَقَّقَهُ ... فكيف دَعْوى بلا معنًى ولا خِلَقِ

وفاته

توفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمس مئة في خلافة الناصر(٥) أبي العباس أحمد بن المستضيء بالله ، عن أربع وستين سنة ، وصُلِّي عليه

---

(١) الروضتين (٣/٦٧) ، البداية والنهاية (١٦/٥٥٥) .

(٢) أبو النجيب : عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عَمُّويه القرشي البكري ، من أئمة الشافعية ، وعلم من أعلام الصوفية ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، سمع الحديث من أبي علي بن نبهان ، واشتغل بدرس الفقه على الإمام أسعد الميهني وغيره ، حدث عنه ابن عساكر ، والسمعاني ، وأبو نصر ابن الشيرازي وخلق ، توفي سنة (٥٦٣هـ) . تاريخ دمشق (٣٦/٤١٢) ، المنتظم (١٨/ ١٨٠) ، ذيل تاريخ بغداد (٤/٢٩٦) ، سير أعلام النبلاء (٢٠/٤٧٥) .

(٣) تاريخ الإسلام (٤٠/٢٣٩) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٤) .

(٥) مختصر تاريخ الخلفاء (ص١٥٣) ، الكامل (١٠/٩٧) .

بجامع القصر ، ودُفن يوم الجمعة بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[1] .



(١) شذور العقود (ص٣١٣)، ذيل تاريخ بغداد (٥٤/٤)، إنباه الرواة (١٧١/٢)، الكامل (١٠/ ١٠٩)، طبقات النحاة واللغويين [ق/١٨٦- مخطوط] .

الفصل الثاني

ابن أبي الفنون

الفصل الثاني

ابن أبي الفنون[(١)]

الرجل

هو جمال الدين أبو الفتوح نصر بن أبي نصر محمد بن أبي الفتح المظفَّر بن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي الفُنُون، الموصلي الأصل، البغدادي المولد، العتابي، النحوي اللغوي.

ولد بمحلة العَتَّابيين من غربي بغداد سنة (٥٥٠هـ)، وتوفي ليلة الأحد مستهل المحرم سنة (٦٣٠هـ) بالقاهرة، ودفن من الغد بسفح المقطم[(٢)].

بدأ حياته العلمية ببغداد، وذلك في أواخر خلافة المستنجد بالله[(٣)]، سمع ببغداد الحديث من مسند العراق ابن البطي، وقرأ بها الأدب واللغة والنحو على ابن الخشاب وابن العصار والأنباري، وغيرهم.

ثم سافر إلى مصر، وسمع بها الحديث من الإمام البوصيري وغيره، ومدح جماعة من الملوك والوزراء.

تصدر بالجامع الأزهر لتدريس النحو، كما اعتنى العلماء بنقل آرائه، فنقل عنه أبو

---

(١) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة: ٢٤٣٧)، الوافي بالوفيات (٢٧/٥٤)، تاريخ الإسلام (٤٥/٤١٦)، بغية الوعاة (٢/٣١٥)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/٣٦٩).

(٢) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٢٧).

(٣) المستنجد بالله: أبو المظفر يوسف بن المقتفي لأمر الله محمد بن المستظهر بن المقتدي العباسي، كان من أحسن الخلفاء سيرة مع الرعية، كان عادلاً فيهم، كثير الرفق بهم، شديدًا على أهل العيث والفساد، قتل سنة (٥٦٦هـ). الكامل (١٠/٢٨)، الروضتين (٢/١١٥)، سير أعلام النبلاء (٢٠/٤١٢)، مختصر تاريخ الخلفاء (ص١٥١).

حيان في «ارتشاف الضرب»[١]، وكذلك السيوطي في «المزهر»[٢]، وختم - رحمه الله - حياته العلمية بمصر.

شيوخه

تتلمذ ابن أبي الفنون على مجموعة من الشيوخ ببغداد ومصر، وقد تتبَّعنا هؤلاء الشيوخ في عدد لا بأس به من المصادر، فاجتمع لنا منهم ما نذكره.

شيوخه ببغداد

١- محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان، البغدادي الحاجب، المعروف بابن البطي مسند العراق، أبو الفتح (ت ٥٦٤هـ)[٣]

سمع منه الحديث. ذكره الإمام المنذري وغيره في شيوخه[٤].

٢- عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، البغدادي ابن الخشاب، أبو محمد (ت ٥٦٧هـ)[٥]

قرأ عليه الأدب. ذكره الإمام المنذري وغيره في شيوخه[٦].

٣- محمد بن محمد بن عَبْدَكان المقرئ، أبو المحاسن (ت ٥٧٢هـ)[٧]

من أهل محلة دار القَز، أحد المحال الغربية، يعرف بابن الضَّجّة، كان مقرئًا

---

(١) ارتشاف الضرب (٣٣/١).

(٢) المزهر (٢١٧/١).

(٣) المنتظم (١٨٥/١٨)، الوافي بالوفيات (١٠/٧)، ذيل التقييد (٢٥٢/١).

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٤٣٣/٣)، وفيات الأعيان (١٠٢/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٢٣/٢٠)، بغية الوعاة (١٧٥/٢).

(٦) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٣١/٢)، الوافي بالوفيات (١٣٩/١)، تاريخ الإسلام (١٠٩/٤٠).

حسنًا. أثنى عليه ابن أبي الفنون، ووصفه بالعلم والفضل. ذكره الصفدي في شيوخه[١].

٤- محمد بن محمد بن مَوَاهب ابن الخراساني، أبو العز (ت ٥٧٦هـ)[٢]

الأديب الشاعر، صاحب العروض والنوادر المنسوبة إلى حدَّة الخاطر، يروي عن أبي الحسين بن الطيوري، روى عنه البهاء المقدسي وغيره، ولم يسمع منه ابن الدبيثي؛ لأنه كبر وأصابه غفلة ونسيان. قرأ الأدب على أبي منصور ابن الجواليقي وغيره، له ديوان من الشعر، ومصنفات في عروضه. ذكره الصفدي في شيوخه.

٥- علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلمي، المعروف بابن العَصَّار، أبو الحسن (ت ٥٧٦هـ)[٣]

قرأ عليه اللغة. ذكره المنذري وغيره في شيوخه[٤].

٦- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، كمال الدين، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)

قرأ عليه كتابيه «أسرار العربية»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» وأجازه بروايتهما منه[٥]. ذكره المنذري وغيره في شيوخه[٦].

---

(١) الوافي بالوفيات (٣١٥/٢).

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤٠/٢)، إنباه الرواة (٢١٣/٣)، سير أعلام النبلاء (٨٢/٢١)، لسان الميزان (٧/ ٤٨٩).

(٣) وفيات الأعيان (٣٣٨/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٧٨/٢٠)، بغية الوعاة (١٧٥/٢).

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

(٥) النسخة (ف) (ق/٥٥ - مخطوط).

(٦) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

٧- الحسن بن علي بن بركة بن عَبيدة الكرخي ، أبو محمد (ت ٥٨٢هـ)[١]

مقرئ كامل متصدر من شيوخ بغداد ، أقرأ الناس مدةً القرآن المجيد ، وتخرج به جماعةٌ في علم النحو والفرائض ، وسمعوا منه الحديث . ذكره المنذري والصفدي في شيوخه[٢] .

٨- محمد بن الحسين بن علي الجَفْني البغدادي الكرخي ، المعروف بابن الدباغ ، أبو الفرج (ت ٥٨٤هـ)[٣]

قرأ على الشريف أبي السعادات ابن الشجري وغيره ، له معرفة باللغة ، وله شعر وترسل . ذكره الصفدي في شيوخه[٤] .

شيوخه بمصر

١- سعيد بن الحسين بن سعيد بن محمد الهاشمي المأموني النيسابوري ، الشريف أبو المفاخر (ت ٥٧٦هـ)[٥]

قال الإمام الذهبي : « قدم مصر وحدَّث بها بـ « صحيح مسلم » غير مرَّة »[٦] . ذكره الإمام المنذري وغيره في شيوخه[٧] .

٢- محمد بن المسند عبد الرحمن بن محمد بن مسعود المسعودي

---

(١) ذيل تاريخ بغداد (١١١/٣) ، تاريخ الإسلام (١٣٥/٤١) ، الوافي بالوفيات (٨١/١٢) ، بغية الوعاة (١٧٥/٢) .

(٢) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣) ، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٣٠٠/١) ، إنباه الرواة (١١٣/٣) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٤٧) ، الوافي بالوفيات (٧/٣) ، بغية الوعاة (٩٢/١) .

(٤) الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) .

(٥) تاريخ الإسلام (٢١٢/٤٠) ، مرآة الجنان (٤٠٥/٣) ، شذرات الذهب (٤٢٣/٦) .

(٦) تاريخ الإسلام (٢١٣/٤٠) .

(٧) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣) ، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥) ، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) .

الفَنْجَدِيهي[(١)] ، الصوفي ، المعروف بتاج الدين المسعودي ، أبو سعيد وأبو عبد الله (ت ٥٨٤هـ)[(٢)]

الشيخ الإمام المحدث الفقيه اللغوي شارح المقامات الحريرية . ذكره الإمام المنذري في شيوخه[(٣)] .

٣- هبة الله بن علي بن سعود الأنصاري الخزرجي ، المُنَسْتِيري ، المعروف بالبوصيري ، أبو القاسم (ت ٥٩٨هـ)[(٤)]

الشيخ العالم المعمر ، مسند الديار المصرية . ذكره في شيوخه الإمام المنذري وغيره[(٥)] .

٤- أسعد بن الخطير مهذب ابن زكريا أبي المليح بن مماتي المصري ، أبو المكارم (ت ٥٩٨هـ)[(٦)]

كان ناظر الدواوين بالديار المصرية ، له مصنفات عديدة ، نظم سيرة السلطان صلاح الدين وكتاب « كليلة ودمنة » ، وله ديوان شعر . روى عنه ابن أبي الفنون . نص على هذا ابن العديم في « بغية الطلب »[(٧)] .

---

(١) الفنجديهي : نسبة إلى فنجديه قرية من عمل خراسان ، ويقال لها أيضا : بنجديه ، ومعناه بالفارسية الخمس قرى ، وكذا هي بليدة فيها خمس قرى اتصلت عمارة بعضها ببعض قرب مرو الروذ . معجم البلدان (٤٩٨/١) و(٢٧٧/٤) ، تاج العروس (بنجده) .

(٢) التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٤١) ، سير أعلام النبلاء (١٧٣/٢١) ، لسان الميزان (٢٩٨/٧) .

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣) .

(٤) معجم البلدان (٥٠٩/١) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٦٤٧) ، وفيات الأعيان (٦٧/٦) .

(٥) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣) ، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥) ، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) ، بغية الوعاة (٣١٥/٢) .

(٦) إنباه الرواة (٢٦٦/١) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١١٠٧) ، بغية الطلب في تاريخ حلب (١٥٦١/٤) ، وفيات الأعيان (٢١٠/١) .

(٧) بغية الطلب (١٥٦٢/٤) .

٥- محمد بن المؤيد بن علي بن إسماعيل بن أبي طالب الهمذاني المقرئ الوبري نزيل القاهرة، أبو عبد الله (ت ٦٠١هـ)[١]

نص على سماع ابن أبي الفنون منه الإمام عز الدين الحسيني في « صلته »[٢].

٦- محمد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأنصاري الأَرْتَاحي الأصل المصري الحنبلي، أبو عبد الله (ت ٦٠١هـ)[٣]

نصَّ على سماع ابن أبي الفنون منه الإمام عز الدين الحسيني في « صلته »، وذلك في ترجمة أبي الدر لؤلؤ بن عبد الله النصري مولى ابن أبي الفنون[٤].

٧- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن المُجَلِّي، المعروف بابن الخازن الرملي، أبو محمد (ت ٦١٣هـ)[٥]

سمع عليه الحافظ عبد العظيم المنذري كتاب « السيرة النبوية لابن إسحاق تهذيب ابن هشام »، و« فوائد القاضي أبي الحسن علي بن الحسن الخِلَعِي » في عشرين جزءًا. ذكره في شيوخه الإمامُ المنذري[٦].

تلاميذه

تصدَّر ابن أبي الفنون - رحمه الله - بمصر لإفادة النحو بالجامع الأزهر، وأقرأ وحدَّث، تلمذ له مجموعة نَبَه منهم كثير، وقد تتبعنا المصادر فدلَّتنا، وهذا ما اجتمع

---

(١) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ٨٩٥)، تاريخ الإسلام (٧٣/٤٣)، المقفى الكبير (٧/ترجمة : ٣٤١٣).

(٢) صلة التكملة لوفيات النقلة (١٥١/١).

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ٩٠٠)، سير أعلام النبلاء (٤١٥/٢١)، المقفى الكبير (٥/ترجمة : ٢١٦٩).

(٤) صلة التكملة لوفيات النقلة (١٥١/١).

(٥) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٥١١)، ذيل التقييد (٤٥٢/٢).

(٦) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣).

لدينا منهم :

١- عمر بن محمد بن منصور الأميني الدمشقي ، المحدث البارع مفيد الطلبة ، المعروف بابن الحاجب ، عز الدين ، أبو حفص وأبو الفتح (ت٦٣٠هـ)[١]

ذكره في تلاميذه الإمام الذهبي[٢] .

٢- لؤلؤ بن عبد الله الحارمي[٣] **الأصل ، المصري الدار ، النَّصري ، الفنوني ، أبو عمر وأبو الدُّر (ت ٦٤٣هـ)**[٤]

هو مولى ابن أبي الفنون ، وإليه يُنسب . لم يصرح أحد بسماعه منه ، ولكنه سمع مع شيخه ابنِ أبي الفنون الإمامَ أبا القاسم البوصيري وأبا عبد الله الأرتاحي وأبا عبد الله محمد بن المؤيد وغيرهم . حدَّث ، وكتب عنه الإمام المنذري . إن اهتمامه بالعلم دفعنا إلى جعله من تلامذته[٥] .

٣- عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري الشامي الأصل ، المصري الشافعي ، أبو محمد (ت ٦٥٦هـ)[٦]

ذكره في تلاميذه الإمام الذهبي وغيره[٧] .

٤- علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني ، أبو الحسن (ت ٦٦٦هـ)[٨]

---

(١) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٤٨١) ، تاريخ الإسلام (٣٩٩/٤٥) ، شذرات الذهب (٧/ ٢٤٣) .

(٢) تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥) .

(٣) كذا في صلة التكملة ، وفي تبصير المنتبه : « الحارثي » .

(٤) صلة التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ١٧٧) .

(٥) صلة التكملة لوفيات النقلة (١٥١/١) ، تبصير المنتبه (١٦٠/١) .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٢٥٩/٨) ، سير أعلام النبلاء (٣١٩/٢٣) ، ذيل التقييد (٥٥/٣) .

(٧) تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥) ، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) ، بغية الوعاة (٣١٥/٢) .

(٨) الذيل والتكملة (٣٢٣/٥) ، صلة الصلة لابن الزبير (٧٣٧) .

من أهل إشبيلية ، ذكر سماعه من ابن أبي الفنون محمدُ بن عبد الملك في « ذيله »[١] .

آثاره العلمية

ذكر الإمام صلاح الدين الصفدي في « الوافي بالوفيات » أن لابن أبي الفنون رسالة في الضاد والظاء بديعة ، وله كتاب « أوزان الثلاثي » ، وذكره حاجي خليفة في « كشف الظنون »[٢] .



(١) الذيل والتكملة (٣٢٦/١) .

(٢) كشف الظنون (٢٠١/١) .

الفصل الثالث

أسرار العربية

الفصل الثالث
أسرار العربية

المبحث الأول
بنيته ومادته : دراسة موضوعية

عنوانه ونسبته

صرَّح الأنباري بعنوان الكتاب في المقدمة ، قال : « وبعدُ ، فقد ذكرتُ في هذا الكتابِ الموسومِ بـ « أسرارِ العربيةِ » كثيرًا من مذاهبِ النحويين المتقدمين والمتأخرين . . . »[١] ، وصرح به في نهاية كتاب « البلغة » ، قال : « وقد ذكرنا ذلك مستوفًى في كتابنا الموسومِ بـ « أسرارِ العربيةِ » ، والله أعلم »[٢] ، ولقد أجمعت كتب التراجم وفهارس المخطوطات التي وقفنا عليها على هذا العنوان[٣] ، ولم يُشكِّك فيه أحد ، لا من المترجمين ، ولا من المفهرسين .

موضوعه وقيمته

يعد « أسرار العربية » - إضافة إلى ما يحويه من قواعدَ وأحكامٍ نحوية - أحد الكتب التي أفردت بالتأليف في علل النحو ؛ وذلك لأن مصنفه لم يترك فيه حكمًا من

---

(١) أسرار العربية (ص٣) .
(٢) البلغة (ص٨٦) .
(٣) انظر : المصادر المذكورة في فاتحة الفصل الأول (ح١) ، وتاريخ الأدب العربي (١٧١/٥) ، وفهرس دار الكتب المصرية/القسم الأول (ص٤٣) ، وفهرس معهد المخطوطات (٩) لغة ، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية قسم النحو (ص ٩، ١٠) ، وفهرس جامعة أم القرى/نحو (ص ٢١، ٢٢) .

الأحكام أو ظاهرة من الظواهر دون تعليل ، بل جعل لكل حكم علةً ، ولكل ظاهرة سببًا[١] ، مستخدمًا في ذلك مختلف أنواع العلل التي أشار إليها أسلافه من العلماء[٢] .

ولقد سبق الأنباريَّ إلى التأليف في هذا الموضوع بهذه الكيفية أبو الحسن ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) في كتابه « علل النحو » ، وأبو الحسن المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) في كتابه « شرح عيون الإعراب » ، وتأثُّر الأنباري رحمه الله في « أسراره » بابن الوراق والمجاشعي واضح ليس فيه شك ، وسنبين هذا عند الحديث عن موارده ، إن شاء الله تعالى .

وبهذا العمل الجليل يكون الأنباري قد جمع في تناوله للعلة النحوية بين الجانب النظري المتمثل في كتاب « لمع الأدلة » ، والجانب التطبيقي المتمثل في كتاب « أسرار العربية »[٣] .

« أسرار العربية » واحد من اثني عشر كتابًا أفردت بالتأليف في علل النحو[٤] لم يصل إلينا منها إلا أربعة كتب ، هي : « الإيضاح في علل النحو » لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، و« علل النحو » لابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) ، و« الخصائص » لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، و« أسرار العربية » للأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

ولقد أثنى ابن خلكان عليه ، فقال : « وصنف في النحو كتاب « أسرار العربية » ، وهو سهل المأخذ كثير الفائدة »[٥] ، ثم تناقلت كتب التاريخ من بعده هذا الثناء[٦] .

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص١٢٧) .
(٢) المرجع السابق (ص٢١٦) .
(٣) المرجع السابق (ص ١٩٠، ١٩١) .
(٤) المرجع السابق (ص ١٩٠، ١٩١) .
(٥) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) .
(٦) مرآة الجنان (٤٠٨/٣) ، البداية والنهاية (٥٥٥/١٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٠/٢) ، شذرات الذهب (٤٢٦/٦) .

ويرى الشيخ بهجة البيطار أن « أسرار العربية » يمتاز عن غيره من الكتب بأمرين اثنين ، أولهما : أن المؤلف رتَّب العلل والأسباب في علامات الإعراب على طريقة السؤال والجواب . .. والثاني : قرب المأخذ وكثرة الفوائد ، مما لا تكاد تجده في كتاب واحد[١] .

وترجع قيمته – كما يقول بعض الباحثين – إلى أنه من الكتب القليلة التي تعالج موضوع العلة النحوية معالجة تطبيقية ، فهو لا يترك حكمًا من الأحكام دون تعليل ، بل يجعل لكل حكم علة ، ولكل ظاهرة سببًا[٢] .

ومن الأدلة على قيمة الكتاب العلمية اهتمام العلماء قديمًا وحديثًا به ، فقد تجاوزت نسخه الخطية في مكتبات العالم الثلاثين نسخة ، وبلغت نشرات الكتاب بنشرتنا هذه سبع نشرات .

طريقة تأليفه

ألف الأنباري كتابه على طريقة السؤال والجواب التزم فيها نمطًا واحدًا طوال الكتاب ، فقد صدَّر حديثه عن كل باب من أبواب الكتاب بهذا السؤال الحواري : « إن قال قائل » ، ثم صدَّر بقية مسائل الباب بقوله : « فإن قيل » ، ثم ساق عقيب كل سؤال جوابه، مصدِّرًا هذا الجواب بقوله : « قيل » ، ولم يؤخر الإجابة عنه إلى موضع آخر .

ونضرب مثالًا على ذلك بما جاء في « باب : علم ما الكلم » : « إن قال قائل : ما الكلم ؟ قيل : الكلم اسم جنس . .. فإن قيل : ما الكلام ؟ قيل : ما كان من الحروف دالًّا بتأليفه . . .» .

وهذه الطريقة التي اتَّبعها الأنباري في تأليف الكتاب طريقة مناسبة وملائمة لمعالجة موضوع علل النحو ، إضافة إلى أثرها النافع في التحصيل ، ولعلها أحد الأسباب التي

---

(١) مقدمة أسرار العربية (ص٤) .

(٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص١٢٧) .

رغَّبت طلاب العلم فيه ، لدرجة أن بعضهم كان يحفظ أجزاء منه .

والأنباري ليس أولَ من استخدم هذه الطريقة في التأليف ، فقد استخدمها قبله كلٌّ من سيبويه[١] والمبرد[٢] وابن السراج[٣] في مواضعَ كثيرة من كتبهم ، ثم جاء من بعدهم أبو سعيد السيرافي فاستخدمها بكثرة بالغة في كتابه « شرح كتاب سيبويه » ، ثم جاء من بعده أبو الحسن ابن الوراق في كتابه « علل النحو » ، وأبو الحسن المجاشعي[٤] في كتابه « شرح عيون الإعراب » ، فاعتمدا على هذه الطريقة اعتمادًا كليًّا في التأليف ، فكان كتاب كل واحد منهما عبارةً عن سؤال وجوابه .

وأما عن طريقته في عرض مسائل الكتاب ، فقد بيَّنها في المقدمة بقوله : « وبعدُ ، فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بـ « أسرار العربية » كثيرًا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصحَّحت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كلِّه إلى الدليل ، وأعفيته من الإسهاب والتطويل ، وسهَّلته على المتعلم غاية التسهيل ، فاللهُ تعالى ينفعُ به ، وهو حسبي ونعمَ الوكيلُ »[٥] .

---

(١) الكتاب (١/٣٩٥) ، (٢/١٠٢، ١٢٤، ١٦٦) ، (٤/٤١٨، ٤٤٤، ٤٨١) .

(٢) المقتضب (١/١٤٦، ٢٣٥، ٢٣٦) .

(٣) الأصول في النحو (١/٥٦، ٦٣، ١٠٠، ١٠١، ٢٤٣، ٣٨٠، ٤١٧) ، (٢/٨٣، ١٧٦، ١٨١، ٢٧٠) ، (٣/٢٥٨، ٣٣٤، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٨٠) .

(٤) هو أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر المجاشعي القيرواني ، أخذ عن مكي بن أبي طالب ، وإمام الحرمين الجويني ، تتلمذ عليه عبد الغافر الفارسي صاحب « السياق لتاريخ نيسابور » ، وابن الشجري شيخ الأنباري ، من مصنفاته « الإشارة إلى تحسين العبارة » ، و« شرح عيون الإعراب » ، و« النكت في القرآن » ، ارتحل إلى بغداد وأقام بها مدة ودرَّس ، توفي سنة (٤٩٧هـ) ، ودُفن في مقبرة باب أبرز ببغداد . المنتخب من كتاب السياق (ص ٤٣٢) ، المنتظم (١٦/٢٦٣) ، الوافي بالوفيات (٢١/٢٥٣) .

(٥) أسرار العربية (ص٣) .

ولقد التزم الأنباري في عرضه لمسائل الكتاب بما ذكره في المقدمة ، وترتَّب على هذا الالتزام عدة أمور :

- عدم التفصيل والإسهاب في بعض المسائل ، معتذرًا عن ذلك بأنه لا يليق بهذا المختصر .

- نقله بعض الآراء النحوية بالمعنى ، إما لتسهيل العبارة ، وإما طلبًا للاختصار .

- إهماله ذكر بعض المصادر التي نقل عنها واستفاد منها ، هذا مع عدم ذكر أسماء الكتب التي نقل عنها مكتفيًا بأسماء أصحابها .

بنيته وشواهده

حوى « أسرار العربية » أربعة وستين بابًا ، كان للنحو فيها النصيب الأوفر ، فقد وصلت أبواب النحو إلى ما يزيد على الخمسين بابًا .

رتَّب الأنباري هذه الأبواب ترتيبًا تدرج فيه مع طالب العلم في عرض المادة العلمية ، فقد بدأ بسبعة أبواب في النحو والصرف تُمثل مقدمات لطالب العلم .

وذكرُه « باب جمع التكسير » مرتين يؤكد لنا هذا ، ففي المرة الأولى التي كانت في الباب السابع عرَّف فيها بجمع التكسير ، ولِم سُمِّي تكسيرًا ، والمرة الثانية التي كانت في الباب الرابع والخمسين تحدث فيها عن أوزان جمع التكسير ، وصنيعه هذا يدلُّ على خبرته العميقة في التعليم .

ثم ذكر بعد هذه الأبواب السبعة ستة وأربعين بابًا في النحو ، ثم ختم كتابه ببعض أبواب الصرف والأصوات التي خلَّلها بعضَ أبواب النحو .

ومن الجدير بالذكر أننا عقدنا مقارنة بين تبويب الأنباري في « أسرار العربية » وتبويب كلٍّ من الزجاجي في « الجمل » وابن الوراق في « علل النحو » والمجاشعي في « شرح عيون الإعراب » ، فوجدنا تشابها كبيرًا ، ولا سيما المجاشعي ، وكان سببُ اختيارنا لهذه الكتب الثلاثة ما يأتي :

- أما كتاب « الجمل » للزجاجي ؛ فلأنه كان كتابًا مشهورًا بين أبناء عصره ، فقد قال عنه في « نزهة الألباء » : « وألَّف كتبًا حسنة ، منها كتاب « الجمل » المشهور في أيدي الناس »[١] .

- أما الكتابان الآخران ؛ فلأنَّ تأثر الأنباري بهما كان واضحًا في أمور أخرى ، وسنبين هذا بتفصيل عند الحديث عن موارده ، إن شاء الله تعالى .

القرآن الكريم

شغل القرآن الكريم وقراءاته مساحة واسعة من شواهد الأنباري ، وعددُ الآيات الواردة في الكتاب خيرُ دليل على ذلك ، فقد بلغ عددها أكثر من تسعين آية ، وهذا الاهتمام بشواهد القرآن وقراءاته يبدو أكثر وضوحًا إذا قارنَّا الأنباري بمن ألَّف في مثل موضوعه كابن الوراق مثلًا ، الذي لم يستشهد في « علل النحو » - وهو لا يقل حجمًا[٢] عن « أسرار العربية » - إلا بتسع وعشرين آية[٣] .

أما القراءات ، فإن موقف الأنباري من الاستشهاد بها لم يختلف كثيرًا عن موقف البصريين[٤] ، فقد ضعَّف قسمًا من القراءات المعتمدة تبعًا لأقيسة النحاة ، وجعل القياس النحوي والتأويل هو المرجح لقراءة على أخرى ، كما أنه ينسب الوهم والغلط إلى الرواة إذا خالفت القراءة القياس .

ومثال ذلك ما جاء في « أسرار العربية » : « فأما ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من إدغام الراء في اللام في قوله تعالى : (نغفر لكم خطاياكم) فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعل أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي ،

---

(١) نزهة الألباء (ص٢٢٧) .

(٢) تقع مخطوطة كتاب علل النحو في (٨٩) ورقة ، مسطرتها : ٢٥ سطرًا ، مقاسها : ٢١× ١٥، وهذا الوصف يبين لنا أن حجم الكتابين متقاربان .

(٣) فهرس الآيات القرآنية لكتاب علل النحو (ص ٥٧١، ٥٧٢) .

(٤) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧) .

فتوهَّمه إدغامًا ، وكذلك كلُّ حرف فيه زيادةُ صوت لا يدغم في ما هو أنقص صوتًا منه » .

الحديث النبوي

شغلت شواهد الحديث مساحة كبيرة في كتب الأنباري اللغوية ، إلا أن موقفه في النحو كان مغايرًا تمامًا ؛ إذ كان – كغيره من النحاة السابقين – مقلًّا من الاستشهاد بالحديث النبوي ، ويؤكد هذا عدد الأحاديث التي استشهد بها في « أسرار العربية » ، فهو لم يستشهد إلا بحديثين فقط .

الشعر

سار الأنباري في الاستشهاد بالشعر على درب النحاة الأقدمين من البصريين والكوفيين ، فقد أكثر من الاستشهاد به ، وجعله في مقدمة مصادره الاحتجاجية[١] .

ومذهبه في الاستشهاد بالشعر موافقٌ لمذهب البصريين[٢] ، وظهر هذا في ردِّه للأبيات المجهولة التي لا يُعرف قائلها ، وكذلك الأبيات القليلة الشاذة في بابها ، وهذه أبرز الملاحظات على شواهده الشعرية في « أسرار العربية » :

– يغلب عليه في كتابه عدم الاهتمام بعزو الأبيات الشعرية إلى قائليها ، فلم ينسب منها إلا القليل ، وهذا الأمر يلاحظ عند غيره من النحاة كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني .

ولا يُفهم من هذا الصنيع تساهل الأنباري في مسألة النسبة والإسناد ، وذلك لأن ما ذكره في « الإعراب عن جدل الإعراب » يبين لنا مدى عنايته بهذه المسألة ، فقد قال : « وقد ذهب قوم إلى أنه ليس له أن يطالبه بإثبات الإسناد ، وإنما عليه أن يطعن فيه إن أمكنه ، وهذا ليس بصحيح ، لأنه لو لم يكن له ذلك لأدَّى إلى أن يروي كل من أراد ما

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص٣٢٥) .

(٢) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية (ص٢١٩) .

أراد ، وهذا غاية الفساد ، والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يُسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة »[١] .

فكأنه – كما يقول بعض الباحثين – كان مستعدًّا في كل لحظة لأن يُسند هذه الشواهد إلى أصحابها إذا طولب بذلك ، ولكن لم يكن عنده مُتَّسع من الوقت لأن يعير مسألة الإسناد أكثر مما تستحق ، خاصة أن همَّه كان منصبًّا على هدف واحد هو تزويد الطلبة بأكبر قدر ممكن من الفائدة العلمية .

– ظاهرة أخرى لاحظناها في شواهده ، وهي : انفراده بروايات لم نجدها عند غيره ، مثال ذلك قول الشاعر :

ليتَ وهل ينفعُ شيئًا ليتُ ليتَ شبابًا بوع فاشتريتُ

هذا البيت مشهور في كتب النحو واللغة بهذه الرواية ، ولكنه أتى برواية للبيت لم نقف عليها في كتاب من كتب النحو واللغة المطبوعة بين أيدينا ، فقد روى البيت هكذا :

ليت وهل ينفع ليتٌ ليتُ ليت شبابًا بوع فاشتريتُ

ومثالُ ذلك أيضًا قول الشاعر :

لقد رأيتُ عَجبًا مُذْ أمسا عجائزًا مثلَ السعالي قعسا

هكذا رَوَى الشطر الثاني من البيت ، وفي كتب النحو واللغة المطبوعة بين أيدينا : « عجائزًا مثلَ السعالي خمسا » .

النثر

كان موقف الأنباري من الاستشهاد بالنثر كموقفه من الشعر ، فهو لا يستشهد إلا بالفصيح ، ولا يقبل إلا ما وافق أقيسة النحاة ، أما إذا كان النثر ضعيفًا أو شاذًّا أو مخالفًا للقياس فإنه لا يقبله ، أو يقوم بتأويله تأويلًا يوافق القياس .

---

(١) الإعراب في جدل الإعراب (ص ٤٦، ٤٧) .

مثال ذلك تأويلُه شواهد الكوفيين التي استدلُّوا بها على اسمية « نعم » و« بئس » : « وأما قولهم : إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير ، والنداء من خصائص الأسماء ، فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت » .

ويردُّ شاهدًا آخر لشذوذه : « أما قولهم : إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، فنقول : هذه رواية شاذة تفرَّد بها قطرب وحده ، ولئن صحَّت فليس فيها حجة ؛ لأن هذه الياء إنما نشأت عن إشباع الكسرة ؛ لأن الأصل في « نعم » : نعم بفتح النون وكسر العين ، فأُشبعت الكسرة فنشأت الياء ، وهذا كثيرٌ في كلامهم » .

أسلوبه

اتَّسم أسلوبه بالسهولة والوضوح والإيجاز ، فالأنباري - كما يقول سعيد الأفغاني - أدَّب النحو ، حيث أضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية مما حبَّبه إلى المطالع ، فأبعد عنه السَّأم[(١)] ، ولعل هذا أحد الأسباب التي دفعت بعض تلامذة المصنف إلى حفظ كتابه « أسرار العربية »[(٢)] .

ولم يخلُ أسلوبه من هنات ومآخذَ قليلة ، أرجعها بعض الباحثين إلى كثرة ما عليه من واجبات ، كالتعليم والتوجيه والوعظ ، والخوض في شئون الفقه واللغة والوعظ[(٣)] .

وهذه المآخذ أيًّا كان سببها لا تقلل من شأنه ، ولا تنقص من قدره ، فقد وُهِّم جهابذة قبله ، فها هو أبو أحمد العسكري يورد في كتابه « التصحيف والتحريف » بابين : أحدهما في ما رُوي من أوهام علماء البصريين كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما[(٤)] ، والآخر في ما وُهِّم فيه علماء الكوفيين كالكسائي والفراء وغيرهما[(٥)] .

---

(١) مقدمة محقق الإغراب في جدل الإعراب (ص٢٢) .
(٢) مقدمة الشيخ البيطار لأسرار العربية (ص٩) .
(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص٩٧) .
(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (١/٧٥) .
(٥) المصدر السابق (١/١٢٠) .

موارده ومواقفه من النحويين

لم يذكر الأنباري أسماء الكتب التي نقل عنها مكتفيًا بذكر أسماء أصحابها، إلا في موضع واحد فقط ذكر فيه «الكتاب» لسيبويه، هذا مع إهماله ذكرَ بعض المصادر التي نقل عنها واستفاد منها، ولعل ما شرطه على نفسه في مقدمة الكتاب من التسهيل وعدم الإسهاب والتطويل هو الذي فرض عليه ألَّا يُثقل على طلابه ومتعلميه بكثرة أسماء الكتب والأعلام، وقد تعدَّدت طريقته في عرض آراء النحاة، فبعض الآراء عرضها دون تعليق، وآراء أخرى عرضها مقرونةً بموافقته الضمنية التي تُفهم من السياق، وكثيرًا ما كان يعرض مجموعة من الآراء، ثم يصحح واحدًا منها بقوله: والصحيح ما ذهب إليه فلان. أو أن يرفضها كلَّها، ويأتي برأي آخر من اجتهاده، ولكن هذا قليلٌ في كتابه.

ومن ثَمَّ نستطيع أن نقسم موارد المؤلف في كتابه ثلاثة أقسام:

الأول: العلماء الذين صرَّح بأسمائهم، وهم ثلاثة أقسام:

العلماء الذين أكثر من النقل عنهم:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)

اختلفت طريقة الأنباري في نقل أقوال الخليل وآرائه، فنقل بعضها بصيغة التمريض، كقوله: «ويحكى عن الخليل»، ونقل بعضها بصيغة الجزم، نحو قوله: «وذهب الخليل»، ولم ينقل عنه نصًّا بألفاظه، كما أنه لم يوافقه في كثير مما ذهب إليه، بل خطَّأه في بعضها، وكان يكتفي في مواضع أخرى بعرض القول أو الرأي دون تصريح بموافقته أو مخالفته.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)

نقل أيضًا آراءه بالمعنى، ولم ينقل نصًّا له بألفاظه، وخالفه في كل ما ذهب إليه، فقد وصف بعض آرائه بالضعف والفساد، كما وصف بعضها بأنها تفتقر إلى دليل.

- أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٠ هـ)

لا يختلف عن سابقَيه في طريقة عرضه لآرائه ، فنقل آراءه بالمعنى ، ولم يوافقه في كثير منها ، إلا أنه لم يصفها بضعف أو فساد .

- أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ)

وقف الأنباري مع آراء المازني موقفًا وسطًا ، فردَّ بعضها ، وعرض بعضها دون تعليق ، فلم يصحِّح أو يخطِّئ ، وقبل بعضها ، ومن ذلك موافقته للمازني في جواز نصب نحو : يا أيها الرجل ، كما يجوز : يا زيد الظريف ، فقال : « وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال » .

- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)

كان موقفه من آرائه مشابهًا لموقفه من آراء المازني ، فقد ردَّ بعض آرائه التي وافق فيها الكوفيين ، واعتمد على بعضها في إنكار بعض الشواهد التي استدلَّ بها الكوفيون .

- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري البغدادي (ت ٣١٦ هـ)

لم يوافقه في آرائه التي خالف فيها البصريين ، بل وصف بعضها بالشذوذ ، وبعض آرائه اكتفى بعرضها دون تعليق ، حكى المثل الذي ضربه للجازم والحركة في الفعل ، فقد شبَّه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي يُخرجها الدواء .

العلماء الذين توسط في النقل عنهم

- الكسائي ، أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٢ هـ)

نقل رأيه في قضيتين ، وذلك في أثناء عرضه لآراء الكوفيين فيهما ، ولم يوافقه في واحدة منهما ، وكانت طريقته عرضه لهما بصيغة الحكاية .

- يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٢ هـ)

نقل آراءه في ثلاث قضايا ، قدَّم رأيه في واحدة منها على رأي سيبويه ، فقد وافقه في أن إثبات ياء المنقوص في الوقف أجود من الحذف ، وخالفه في القضيتين الأُخريين .

- الجَرْمي ، أبو عمر صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ)

نقل آراءه بالمعنى ، وذلك في ثلاث قضايا ، لم يوافقه في واحدة منها .

العلماء الذين أقل من النقل عنهم

- قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ)

نقل رأيه في قضيتين، ولم يوافقه في واحدة منهما ، فخالفه في أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع هي الإعراب ، وردَّ روايته عن العرب : « نعيم الرجل زيد » ، ووصفها بالشذوذ .

- الزيادي ، أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان (ت ٢٤٩ هـ)

نقل رأيه في قضية واحدة ، ولم يوافقه فيها ، فخالفه في أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع هي الإعراب .

- أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ)

نقل رأيه في قضيتين لم يوافقه في واحدة منهما .

- أبو بكر مَبْرَمان ، محمد بن علي العسكري (ت ٣٤٥ هـ)

لم ينقل عنه رأيًا في قضية نحوية أو صرفية ، وإنما حكى عنه في « باب الإدغام » حرفًا من الحروف غير المستحسنة ، فقال : « وحكى أبو بكر بن مبرمان الضاد الضعيفة المبدلة من الثاء » .

- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ)

نقل أقواله بطريقة تبيِّن لنا عدم اعتنائه بآرائه النحوية والصرفية ، فلم يذكر قوله في صلب قضية من القضايا ، وإنما كان نقله لأقواله مجرد استئناس فقط ،هذا بالإضافة إلى ذكرها بصيغة التمريض .

- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)

نقل عنه موافقته للكوفيين في أن في الخبر ضميرًا يرجع إلى المبتدإ ، وخالفه فيه .

- الثمانيني ، أبو القاسم عمر بن ثابت الضرير (ت ٤٤٢ هـ)

لم ينقل رأيه في قضية من القضايا النحوية والصرفية ، وإنما نقل عنه شرحًا لغويًّا لبعض الكلمات في قول لبيد :

أغلي السِّباءَ بكلِّ أدكنَ عاتقٍ أو جونةٌ قُدحت وفُضَّ خِتامُها

الثاني : العلماء الذين لم يصرح بأسمائهم

هناك بعض العلماء لم يصرِّح الأنباري بأسمائهم عند نقله عنهم ، ولكن ظهر أثر مؤلفاتهم في كتابه ، ومنهم :

- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)

يرى بعض الباحثين[١] أن الأنباري تأثر في كتابه « أسرار العربية » بكتاب « الإيضاح » لأبي القاسم الزجاجي تأثرًا واضحًا غير قابل للجحد والإنكار ، وهذا التأثر يتمثل في المظاهر الثلاثة الآتية :

١- الالتقاء في معالجة نفس الموضوعات .

٢- التقارب في أسلوب المعالجة .

٣- استخدام الطريقة الجدلية .

ومما يقوي ما ذهب إليه ثناءُ الأنباري على كتاب « الإيضاح » ، وذلك في معرض حديثه عن أبي القاسم الزجاجي في « نزهة الألباء » ، فقد قال : « وألف كتبًا حسنة ، منها كتاب « الجمل » المشهور في أيدي الناس ، وكتاب « الإيضاح » »[٢] .

- أبو الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق (ت ٣٨١ هـ)

هو أحد العلماء الذين اهتمُّوا بالعلل النحوية وأفردوها بالتصنيف ، ولقد أثنى

---

(١) ابن الأنباري وجهوده النحوية (ص٢٣٠- ٢٣٢) .

(٢) نزهة الألباء (ص٢٢٧) .

الأنباري على تعليلاته في « نزهة الألباء » قائلًا : « وكان جيد التعليل في النحو »[(١)] ، ويبدو أن الأمر لم يقف عند الثناء والإعجاب ، بل تجاوزه إلى التأثر والنقل والاقتباس ، وكان من مظاهر هذا التأثر :

- الاتفاق في طريقة التصنيف ، فقد ألف الأنباري كتابه على طريقة السؤال والجواب ، وهي الطريقة التي ألف بها ابن الوراق كتابه « علل النحو » .

- التشابه الكبير بين أبواب الكتابين ، فقد بلغت أبواب كتاب « علل النحو » ثمانية وخمسين بابًا ، وبلغت أبواب « أسرار العربية » أربعة وستين بابًا ، هذا مع تطابقهما في أسماءِ أكثر من عشرين بابًا .

- الاتفاق في كثير من التعليلات .

وهذه بعض النصوص التي تبيِّن لنا مدى تأثر الأنباري في « أسرار العربية » بابن الوراق :

---

(١) نزهة الألباء (ص٢٤٧) .

كلام ابن الوراق	كلام الأنباري
إن قال قائل : من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام ؟ قيل : لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ، وذلك أن من الكلام ما يكون خبرًا ويخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع اسمًا ، ومن الكلام ما لا يكون خبرًا ولا يخبر عنه ، فسمَّى النحويون هذا النوع فعلًا ، ومن الكلام ما لا يكون خبرًا ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع حرفًا ، وليس هاهنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ، فلهذا لا إشكال في ما عدا هذه الأقسام ؛ إذ لا معنى يتوهم سواها . ووجه آخر : أن المعاني قد أحطنا بعلم جميعها ، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني ، فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة ، دلَّ ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثة[1] .	فإن قيل : فلم قلتم : إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبَّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة .

(١) علل النحو (ص٣١٧) .

إن قال قائل : لم وجب أن يلزم « نعم » و« بئس » الجنس؟ ففي ذلك وجهان ، أحدهما يحكى عن الزجاج : أنهما لما وضعا للمدح والذم العام خصا بأن يليهما لفظ عام . والوجه الآخر : أن لفظ الجنس إنما وجب تقديره إلى جنب « نعم » و« بئس » ؛ ليدل بذلك على أن الممدوح قد حصل له من الفضل ما في الجنس[1] .	فإن قيل : فلم وجب أن يكون فاعل « نعم » و« بئس » اسم جنس؟ قيل : لوجهين ، أحدهما : أن « نعم » لما وضعت للمدح العام و« بئس » للذم العام خص فاعلهما باللفظ العام . والوجه الآخر : إنما وجب أن يكون اسم جنس ليدل على أن الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو الذم في ذلك الجنس .
فإن قال قائل : فما الذي أحوج إلى الفصل بين نون التثنية ونون الجمع ، وصيغة التثنية مباينة لصيغة الجمع ، وإن سقطت النون ، فما الحاجة إلى الفصل ؟ قيل : قد يشكل جمع المقصور في النصب والجر بتثنية الصحيح ، كقولك : رأيت المصطفين ، فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحا ، كما تقول في تثنية زيد : رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فلو لم يكسروا نون التثنية ، ويفتحوا نون الجمع ، لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح ، فلما وجب الفصل بين هذين أجروا كل تثنية وكل جمع على هذا ، لئلا تختلف طريقتهما[2] .	فإن قيل : وما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما ؟ قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون المثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفين ومررت بمصطفين ، قال اللّه تعالى : ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ .

(١) علل النحو (ص٢٩٠) .

(٢) المصدر السابق (ص١٦٤) .

هكذا تبيِّن لنا هذه المقارنات مدى تأثر الأنباري بابن الوراق .

- أبو الحسن علي بن فَضَّال المُجاشعي (ت ٤٩٧ هـ)

هو أحد شيوخ ابن الشجري ، وقد أثنى عليه الأنباري في « نزهة الألباء » في ترجمة ابن بابَشاذ المصري قائلًا : « وكان هو وأبو الحسن علي بن فضال المجاشعي من حذاق نحاة المصريين[١] على مذهب البصريين »[٢] ، ولقد وجدنا تشابهًا كبيرًا بين كتابه « شرح عيون الإعراب » و« أسرار العربية » ، وهذا التشابه يتمثل في ما يأتي :

- طريقة التصنيف ، فقد صنَّف الأنباري كتابه على طريقة السؤال والجواب ، وهي نفس الطريقة التي ألف بها المجاشعي « شرح عيون الإعراب » .

- أسماء الأبواب ، فقد تطابقا في أسماء بعض الأبواب التي زادها الأنباري على ابن الوراق ، مثل : « باب : كان وأخواتها » ، « باب : المفعول فيه » ، « باب : المفعول معه » ، « باب : منذ ومذ » ، « باب : الإضافة » ، « باب عطف البيان » ، « باب : البدل » ، إضافة إلى الأبواب الأخرى الموجودة عند ابن الوراق .

- الاتفاق في كثير من التعليلات .

وهذه بعض نصوص الكتابين التي تبين لنا مدى تأثر الأنباري بأبي الحسن المجاشعي في تعليلاته :

---

(١) كذا في نزهة الألباء ، ولم تذكر مصادر ترجمته التي وقفنا عليها أن المجاشعي أقام بمصر أو دخلها .

(٢) نزهة الألباء (ص٢٦٣) .

كلام المجاشعي	كلام الأنباري
فإن قيل : فلم قيل له مقصور ؟ قيل : لأنه قُصر عن الإعراب ، أي : منع ، ومنه قوله تعالى : ﴿حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٌ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾ ، أي : ممنوعات[1] .	وأما المقصور ... وسمي مقصورًا ؛ لأن حركات الإعراب قُصرت عنه ، أي : حبست ، والقصر : الحبس ، ومنه يقال : امرأة مقصورة وقصيرة وقصورة ، قال الله تعالى : ﴿حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٌ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾ .
وهما – أي : « منذ ومذ » – لابتداء الغاية في الزمان ، كما كانت « من » لابتداء الغاية في المكان ، ولا تقع « من » موقعهما ، فأما قوله تعالى : ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ﴾ فعلى الحذف عند النحويين ، والتقدير : من تأسيس أول يوم ، ومثل ذلك قول زهير : لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ تقديره : من مَرِّ حجج ، ومن مَرِّ دهر ، ومنهم من يرويه : مذ حجج ومذ دهر ، ويزعم أنه كان من لغته أن يجر « مذ »[2] على كل حال[3] .	وهما – أي : « منذ ومذ » – يختصان بابتداء الغاية في الزمان ، كما أن « من » تختص بابتداء الغاية في المكان ، وذهب الكوفيون إلى أن « من » تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان ، واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ ، فأدخل ﴿مِّنۡ﴾ على ﴿أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ ، وهو ظرف زمان ، ويستدلون أيضا بقول زهير : لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ وما استدلوا به لا حجة لهم فيه ، أما قوله تعالى : ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ ، فالتقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ...

(١) شرح عيون الإعراب (ص ٦٦، ٦٧) .

(٢) كذا في شرح عيون الإعراب ، ولعل الصواب : « بمذ » .

(٣) شرح عيون الإعراب (ص ٢٠٤، ٢٠٥) .

	وأما قول زهير : مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ فالرواية : مذْ حجج ومذْ دهر ، وإن صح ما روَوه ، فالتقدير فيه : من مرِّ حجج ومن مرِّ دهر » .
فإن قيل : فلم اختير في « مذْ » أن يُرفع بها ما مضى ؟ قيل : لقوة الاسمية فيها ، وذلك أنه قد حذف منها ، والحذف إنما يكون الأسماء والأفعال دون الحروف ، ومما يدلُّك أنها محذوفة أنك لو سميت بها وصغَّرت لقلت : منيذ ، فلما قويت فيها الاسمية من هذا الوجه اختاروا أن يرفعوا ما بعدها[1] .	إن قال قائل : لم قلتم إن الأغلب على « مذ » الاسمية وعلى « منذ » الحرفية ، وكل واحد منهما يكون اسمًا وحرفًا جارًّا ؟ قيل : إنما قلنا : إن الأغلب على « مذ » الاسمية وعلى « منذ » الحرفية ؛ لأنها دخلها الحذف ، والأصل فيها « منذ » ، فحذفت النون منها ، والحذف إنما يكون في الأسماء ، والدليل على أن الأصل في « مذ » : « منذ » أنك لو صغرتها أو كسرتها لرددت النون فيها ، فقلت في تصغيرها : منيذ ، وفي تكسيرها : أمناذ ؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها ، فدل على أن الأصل في « مذ » : « منذ » .

(١) شرح عيون الإعراب (ص٢٠٥) .

وجاز في الكلام - يعني : بدل الغلط - لأن لسان المرء في المنثور قد يسبق إلى ما لا يريد ، فيتداركه ويرجع إلى ما أراد ، والأجود أن يأتي بحرف الاستدراك ، فيقول : بل كذا[١] .	فأما بدل الغلط فلا يكون في قرآن ولا كلام فصيح ، وهو أن يريد أن يلفظ بشيء فيسبق لسانُه إلى غيره ، فيقول : لقيت زيدًا عمرًا ، فـ « عمرو » هو المقصود و« زيد » وقع في لسانه غلط به ، فأتى بالذي قصده وأبدله من المغلوط به ، والأجود في مثل هذا أن يستعمل « بل » ، فيقول : بل عمرًا .

هكذا يتضح لنا من هذه المقارنات مدى تأثر الأنباري بالمجاشعي ، ولقد تعمدنا اختيار الأبواب التي انفرد بها الأنباري عن ابن الوراق ؛ لئلا يقول قائل : لعل الأنباري تأثر في هذا بابن الوراق .

- أبو السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)

هو أحد شيوخ الأنباري الذين أثنى عليهم ثناء كبيرًا في « نزهة الألباء » ، فقد وصفه بأنه : « أنحى من رأينا من علماء العربية وآخر من شاهدنا من حُذَّاقهم وأكابرهم »[٢] ، ووصف كتابه « الأمالي » بأنه : « كتاب نفيس ، كثير الفائدة ، يشتمل على فنون من علوم الأدب »[٣] .

ولقد تأثر الأنباري بكتاب « الأمالي » تأثرًا كبيرًا أشار إليه محمود الطناحي ، ومن قبله محمد خير الحلواني[٤] ، ونبَّه الطناحي على بعض المواضع التي نقل فيها الأنباري كلام شيخه ابن الشجري ، منها ما يأتي :

---

(١) شرح عيون الإعراب (ص٢٤٤) .

(٢) نزهة الألباء (ص٣٠٢) .

(٣) المرجع السابق (ص٣٠٠) .

(٤) مقدمة تحقيق أمالي ابن الشجري (ص١٥٦- ١٥٨) .

كلام ابن الشجري	كلام الأنباري
التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزيدين أصله : جاء الرجل والرجل ، ومررت بزيد وزيد ، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصارًا . . . ويدلُّك على صحة ما ذكرته لك أنهم رجعوا إلى الأصل . . . إما للضرورة ، وإما للتفخيم(١) .	وأصل التثنية العطف ، تقول : قام الزيدان ، وذهب العمران ، والأصل فيه : قام زيد وزيد ، وذهب عمرو وعمرو ، إلا أنهم حذفوا أحدهما ، وزادوا على الآخر زيادة دالَّة على التثنية طلبًا للإيجاز والاختصار ، والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفكُّون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار .
وإنما بنوا هذا الضرب – أي : قبل وبعد – على الضمة دون الفتحة والكسرة ؛ لأنه إنما يعرب بالنصب والخفض دون الرفع ، فلو بنوه على أحدهما التبست حركه بنائه بحركة إعرابه(٢) .	إنما بنوهما – أي : قبل وبعد – على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة ؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء .
وهذا القول(٣) صحيح في المعنى ، فاسد من جهة التصريف ، وذلك أنك إذا صغرته أو كسرته أو صرفت منه فعلًا ، رددت المحذوف منه إلى موضع اللام(٤) .	والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما ذهب إليه الكوفيون ، وان كان صحيحًا من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة التصريف ، وذلك من أربعة أوجه . ثم ذكر حجج شيخه بإسهاب وتفصيل .

(١) أمالي ابن الشجري (١/١٣) .
(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٤، ٧٥) .
(٣) أي : قول الكوفيين : « إن الاسم مأخوذ من السمة ؛ لأن السمة العلامة ، والاسم علامة تدل على المسمَّى » .
(٤) أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٢) .

ولقد استاق الأنباري - كما يقول الدكتور الطناحي رحمه الله - عند تعرضه لمسألة الخلاف في « نعم » و« بئس » بين البصريين والكوفيين حجج ابن الشجري وشواهده[(١)] .

الثالث : العلماء الذين صرَّح بأسمائهم في مواضع ، ولم يصرِّح بالنقل عنهم في مواضع أخرى

- سيبويه (ت ١٧٩ هـ)

اعتنى الأنباري بآراء سيبويه وأقواله اعتناء كبيرًا يدلُّ على إجلاله له ، فتراه يؤيد رأيًّا من الآراء بقوله : « وهو مذهب سيبويه » . ومن ثَمَّ نراه يوافقه في معظم آرائه ، وكان نقله لأغلب أقواله وآرائه بالمعنى ، فلم ينقل عن سيبويه نصًّا بحروفه إلا قوله : « الاسم رجل وفرس » ، ولعل الذي دفعه لهذا صعوبة عبارة سيبويه وما أخذه على نفسه في المقدمة من التسهيل وعدم التطويل .

نقل الأنباري بعض المواضع من « الكتاب » بالمعنى ، ولم يصرِّح فيها بذلك ، من هذه المواضع ما جاء في « باب الإدغام » :

قال الأنباري : « ومعنى المجهورة : أنها حروف أشبع الاعتماد عليها في موضعها ، فمنعت النفس أن يجري معها فخرجت ظاهرة » .

وهذا المعنى الذي ذكره مأخوذ من قول سيبويه : « فالمجهورة حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه ، حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت »[(٢)] .

كذلك نقل عنه مخارج الحروف ، قال الأنباري : « ومخارجها ستة عشر مخرجًا : فالأول للهمزة والألف والهاء وهو من أقصى الحلق مما يلي الصدر . . .» .

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤) .

(٢) الكتاب (٤/٤٣٤) .

قال سيبويه : « لحروف العربية ستة عشر مخرجًا ، فللحلق منها ثلاثةٌ ، فأقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف ...»[١] .

- أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المزرباني (ت ٣٦٨ هـ)

صرح بالنقل عنه في قضيتين دون تعليق منه بتصويب أو تخطئة .

ولم يصرح بالنقل من كتابه « شرح كتاب سيبويه » الذي أثنى عليه في « نزهة الألباء »[٢] ، وسمعه على شيخه أبي محمد المقرئ ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ[٣] ، وهذه بعض المواضع التي تبين لنا استفادة الأنباري من « شرح الكتاب » للسيرافي :

قال الأنباري : « فإن قيل : ما حدُّ الاسم ؟ قيل : كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل » .

وهذا مشابه لقول أبي سعيد السيرافي : « إن سأل سائل عن حد الاسم ، فإن الجواب في ذلك أن يقال : كل شيء دل لفظه على معنًى غير مقترن بزمان محصل »[٤] .

قال الأنباري : « إن قال قائل : ما المبتدأ ؟ قيل : كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظًا أو تقديرًا » ، ثم قال : « فإن قيل : فلم جعلتم التعري عاملًا ، وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلا وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ؟ فتبين بهذا أن العلامة تكون

(١) الكتاب (٤/٤٣٣) .

(٢) نزهة الألباء (ص٢٢٨) .

(٣) المرجع السابق (ص٢٩٨) .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/١٥) .

بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا » .

وهذا التعريف وما ضربه من مثل هو نفس تعريف ومثال أبي سعيد السيرافي ، وإن اختلفت بعض الألفاظ ، قال أبو سعيد : « إن الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ، ليخبر عنه . وهذه التعرية عاملة فيه ؛ لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على ما يجب من الإعراب ، والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن ، كثوبين أبيضين متشابهين لرجلين إذا [علَّم][1] أحدهما على ثوبه، وترك الآخر العلامة ، كان تعريته من العلامة علامة له »[2] .

قال الأنباري : « وحكى أبو بكر مبرمان الضاد الضعيفة المبدلة من الثاء ، وحكى أن منهم من يقول : في (اثرد) : اضرد » .

وهذا القول الذي حكاه عن أبي بكر مبرمان مأخوذ برُمَّته من « شرح السيرافي » ، قال أبو سعيد : « ورأيت في كتاب أبي بكر مبرمان في الحاشية : الضاد الضعيفة، يقولون في [(اثرد) : اضرد][3] »[4] .

أخذ الأنباري عن أبي سعيد السيرافي الكلمتين اللتين جمع فيهما حروف الهمس ، قال أبو سعيد السيرافي : « وقد جعلت لحروف الهمس كلمتين ، وهما : ستشحثك خصفه ، يجمعانها في الأصل ليسهل حفظهما ؛ لأن الناظر في النحو ليس يكثر الاعتياد عليها » . وقال الأنباري : « فالمهموسة عشرة ... ويجمعها قولك : ستشحثك خصفه » .

---

(١) هذا هو الصواب ، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي : « يعلم » .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٤٥٦، ٤٥٧) .

(٣) هذا هو الصواب ، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي : « إثر واضروله » ، تحريف ظاهر .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٣٩٠) .

وكان الأنباري في بعض المواضع يلخص عبارة سيبويه، ويضيف إليها من شرح أبي سعيد السيرافي، مثال ذلك :

قال الأنباري : « وهي تسعة وعشرون حرفًا، وهي معروفة. وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفًا بحروف مستحسنة، وهي : النون الخفيفة، وهمزة بين بين، والألف الممالة، وألف التفخيم، وهي التي ينحى بها نحو الواو، نحو : الصلاة والصاد ...» .

قال سيبويه : « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا ...»[١]، ثم بعد أن ذكرها قال : « وتكون خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار » . وقال أبو سعيد السيرافي : « أما التسعة والعشرون حرفًا، فهي معروفة لا تحتاج إلى تفسير »[٢] .

ومن مظاهر تأثر الأنباري بأبي سعيد السيرافي أيضًا، العبارات التي كان يذيِّل بها كل واحد منهما كلامه، فقد كان أبو سعيد السيرافي يذيل كلامه في بعض المواضع بقوله : « فاعرفه إن شاء الله تعالى »، وهي نفس العبارة التي كان الأنباري يذيل بها كلامه في نهاية كل باب .

مثال ذلك : قال أبو سعيد : « بل عنده أن قولهم : (أبوان) و(أخوان)، إنما نقوله اتباعًا للعرب، لا على القياس، وهو معنى قوله : إلا أن تحدث العرب شيئًا كما بنوه على غير بناء الحرفين، فاعرفه إن شاء الله تعالى »[٣] .

قال أبو سعيد : « ولو صغرت (تخمًا) لقلت : تخيمات ؛ لأنه جمع مكسر، وإنما تجيء أسماء الأجناس فيما يخلق الله جمعه جملة، وقد تقدم ذلك بما أغنى عن إعادته، فاعرفه إن شاء الله تعالى »[٤] .

---

(١) الكتاب (٤/٤٣١) .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/٣٨٧) .

(٣) المرجع السابق (٤/١٥٥) .

(٤) المرجع السابق (٤/٣١٢) .

أثره وشخصيته

نستطيع أن نقسم الكتب التي تأثرت بـ « أسرار العربية » قسمين :

الأول : الكتب التي صرحت بالنقل عنه ، وهي :

وفيات الأعيان

كان ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) من المعجبين بكتاب « أسرار العربية » وأثنى عليه في « وفيات الأعيان »[١]، وصرَّح بالنقل عنه في ترجمة البياسي صاحب « الحماسة »[٢] .

الكشكول

نقل بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١هـ) في « كشكوله » عن « أسرار العربية » تعليق الأنباري على قوله تعالى : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٣] .

الثاني : الكتب التي لم تصرح بالنقل عنه ، وهي :

اللباب في علل البناء والإعراب

تأثر أبو البقاء[٤] العكبري (ت ٦١٦هـ) ببعض كتب الأنباري تأثرًا واضحًا نبَّه عليه أبو حيان في « تذكرة النحاة » ، قال : « هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاءِ هي التي زادها في كتابه – أي : « التبيين عن مذاهب النحويين » – على كتاب شيخه[٥] أبي

(١) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) .

(٢) المرجع السابق (٢٤١/٧) .

(٣) الكشكول (٣٢٢/١) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٤٤٨/٣) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٦٦٢) .

(٥) كذا في تذكرة النحاة ، وهو قول غريب لم يقل به أحد ممن ترجم لأبي البركات الأنباري أو أبي البقاء العكبري ، وما ذكره أبو حيان يحتمل أحد هذه الوجوه ، الأول : أن يكون أبو حيان قد اطلع على ما لم يطلع عليه أصحاب هذه الكتب ، فيكون معه زيادة علم . الثاني : أن يكون قد اختلط عليه بأبي عبد الله محمد بن عثمان العكبري ، تلميذ أبي البركات الأنباري . الثالث : أن يكون قد اختلط عليه بأبي البركات يحيى بن نجاح الحنبلي ، شيخ أبي البقاء العكبري في اللغة والأدب ، فالاثنان =

البركات الأنباري المسمَّى بكتاب « الإنصاف » ، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه في كتاب « الإنصاف » مسألة مسألة ، وزاد هذه فقط ، وهي اثنتان وعشرون مسألة ، فجميع ما حوى الكتابان من مسائل الخلاف مئة مسألة واثنتان وثلاثون مسألة أو نحوها »[1] .

وكما تأثر العكبري في كتابه « التبيين عن مذاهب النحويين » بـ « الإنصاف » ، فقد تأثر أيضًا في كتابه « اللباب في علل البناء والإعراب » بـ « أسرار العربية » تأثرًا واضحًا ظهر في مواضع كثيرة من الكتاب ، ومثال ذلك :

- قال الأنباري : « فإن قيل : فلِمَ كانت أربعة ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركة أو سكون ، فالحركة ثلاثة أنواع : الضم والفتح والكسر ، فالضم من الشفتين ، والفتح من أقصى الحلق ، والجر من وسط الفم ، والسكون هو الرابع » .

قال العكبري : « وإنَّما كانت ألقاب الإعراب أربعة ضرورة ؛ إذ لا خامس لها ، وذلك أنَّ الأعراض إمَّا حركة وإمَّا سكون ، والسكون نوعٌ واحد، والحركات ثلاث ، فمِنْ هنا انقسمت إلى هذه العدَّة »[2] .

- قال الأنباري : « فإن قيل : فما حَدُّ الإعراب والبناء ؟ قيل : أما الإعراب فحدُّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا . وأما البناء فحدُّه لزوم أواخر

= كنيتهما واحدة ، وكلاهما كان معاصرًا لأبي البقاء العكبري . الرابع : أن يكون ناسخ أحد هذه الكتب التي ذكرت شيوخ أبي البقاء العكبري قد أقحم واوًا بين الكنية والعلم ، فظنَّهما أبو حيان اثنين ، ومثال ذلك ما جاء في ترجمة أبي البقاء في كتاب المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطي ، قال : « وقرأ العربية على أبي البركات يحيى بن نجاح وابن الخشاب » ، فمن الممكن أن يكون الناسخ قد أقحم واوًا بين أبي البركات ويحيى بن نجاح ، فظنه أبو حيان أبا البركات الأنباري وهذا ما نميل إليه ؛ لأن هذا الخطأ شائع عند النساخ ، والله أعلم .

(١) تذكرة النحاة (ص٧١٥) .

(٢) اللباب (١/٥٥) .

الكلم بحركة أو سكون » .

قال العكبري : « حدُّ البناء لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركة ، وهو ضدُّ الإعراب ، والبناء بأوَّل الكلمة وحشوها أشْبَه للزومه ، إلاَّ أنَّ آخر الكلمة إذا لزم طريقة واحدة صار كحشوها »(١) .

ولم يقتصر العكبري على النقل عن الأنباري ، بل كان يستدرك عليه في بعض المسائل ، إلا أنه لم يصرح باسمه في أي موضع من الكتاب ، مثال ذلك :

تعريفه للاسم الصحيح

يقول العكبري : « وهو أَوْلى من قولك : الصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفًا ولا ياء قبلها كسرة ؛ لأنَّ المثنَّى قد يكون بهذه الصفة ولا يسمَّى صحيحًا »(٢) ، وهو في تعليقه هذا يستدرك على تعريف الأنباري الذي يقول فيه : « فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفًا ولا ياء قبلها كسرة ، نحو : رجل وفرس ، وما أشبه ذلك » .

تعريفه للاسم المنقوص

يقول العكبري : « والمنقوص : ما كان آخره ياء قبلها كسرة ، ولا حاجة إلى قولك : ياء خفيفة ؛ لأن الياء المشددة ياءان الأولى منهما ساكنة »(٣) ، فقوله : « ولا حاجة إلى قولك : ياء خفيفة » يقصد به تعريف الأنباري الذي يقول فيه : « أما المنقوص : فما كان آخره ياء خفيفة قبلها كسرة » .

تعريفه للاسم المقصور

يقول العكبري : « وأما المقصور : فكل اسم آخره ألف ... ولا تحتاج أن تقول ألف

---

(١) اللباب (٦٦/١) .

(٢) المرجع السابق (٥٥/١) .

(٣) المرجع السابق (٨٠/١) .

مفردة ؛ إذ قولك : آخره ألف يُغني عن ذلك »[١] ، وهو في تعليقه هذا يستدرك على تعريف الأنباري الذي يقول فيه : « وأما المقصور : فهو المختص بألف مفردة في آخره » .

الوافي بالوفيات

نقل الصفدي (ت ٧٦٤هـ) في « الوافي بالوفيات » تعليلًا للأنباري في كسر ما قبل ياء النسب ، إلا أنه لم يصرح بذلك ، قال : « فإن قلت : فلأي شيء كسروا ما قبلها ؟ قلت : توطيدًا لها واعتناء بأمرها ؛ لأن الياء لا يكون ما قبلها إلا من جنسها »[٢] ، وهو تعليل الأنباري : « وكانت الياء مشددة ؛ لأن النسب أبلغ من الإضافة ، فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى ، وكانت مكسورًا ما قبلها توطيدًا لها » .

ومع تأثر الأنباري بابن الوراق وابن فضال وابن الشجري وغيرهم ، كانت له شخصيته المستقلة في كتابه ، فقد خالفهم في بعض الآراء ، وزاد عليهم في بعض المواضع ، فهاهو يخالف المجاشعي في رواية قول زهير : « مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ » ، فالمجاشعي يقدم هذه الرواية على رواية : « مذْ حِجَجٍ وَمذْ دَهْرِ » ، والأنباري يقدم الرواية التي أخَّرها .

وكذلك يزيد الأنباري عليهم في بعض المواضع ، ومثال ذلك :

- ما جاء في « باب : حبذا » :

قال ابن الوراق : « إن قال قائل : ما الأصل في « حب » ؟

قيل له : الأصل فيه « فعُل » على وزن « كرم » ، فحُذفت الضمة من الباء الأولى وأدغمت في الباء الثانية » .

قال أبو الحسن المجاشعي : « ويقال : ما الأصل في « حبذا » ؟

---

(١) اللباب (١/ ٨٣، ٨٤) .

(٢) الوافي بالوفيات (١/ ٤٠) .

والجواب : أن الأصل في حبَّ : حَبُبَ ، فأُسكنت الباء الأولى ، وأدغمت في الثانية ، فقيل : حبَّ ، ورُكب مع ذا ، حتى صارا بمنزلة الشيء الواحد » .

قال الأنباري : « إن قال قائل ما الأصل في « حبذا » ؟ قيل : الأصل فيها حبب ذا ، إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحركين ، فحذفوا حركة الحرف الأول وأدغموه في الثاني فصار حبَّ ، وركبوه مع « ذا » فصارا بمنزلة كلمة واحدة » .

- ما جاء في « باب : المصدر » :

قال ابن الوراق في « باب : المصدر » : « فإن قال قائل : فهل المصدر أصل للفعل ، أو الفعل أصل للمصدر ؟ قيل له : بل المصدر أصل للفعل ، والدليل على ذلك من وجوه »[١] ، ثم ذكر أربعة وجوه ، أما الأنباري فزاد عليه ثلاثة وجوه ، فأوصلها إلى سبعة .

ثم ضرب ابن الوراق مثالًا على أن المصدر أصل والفعل فرع قائلًا : « كأنه مصوغ من جوهر ما يدل إذا أضفته إلى ما صيغ منه دل أنه منه ، وإن كانت صورته مخالفة لصيغة آخر صيغ من ذلك الجوهر وآخر كذلك ، وكلها تدل على ذلك الجوهر ، فقد صار الجوهر أصلا لها ، وكذلك كل فعل يدل على مصدره الذي أخذ منه ، لأن المصدر جوهره الذي يوجد فيه ذلك الفعل » .

فاقتبس الأنباري مضمون المثال الذي ضربه ابن الوراق وصاغه بأسلوب سهل واضح : « وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ، وصار هذا كما تقول في الأواني المصوغة من الفضة ، فإنها فرع عليها ومأخوذة منها ، وفيها زيادة ليست في الفضة ؛ لأن الأواني فضة وليست الفضة بأوانٍ ، فدلَّ على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة ، فكذلك ههنا » .

---

(١) علل النحو (ص ٣٥٩، ٣٦٠) .

- ما جاء في « باب : « إن » وأخواتها » :

قال المجاشعي : « يقال : لم عملت هذه الحروف ؟ والجواب : إنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه » ، ثم ساق أربعة وجوه[(١)] ، أما الأنباري فاتفق معه في ثلاثة أوجه ، وزاد عليه وجهًا خامسًا ، وهو : « أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف » .

- ما في جاء تعليل بناء « قبل » و« بعد » على الضمة :

قال ابن الشجري : « وإنما بنوا هذا الضرب على الضمة دون الفتحة والكسرة ؛ لأنه إنما يعرب بالنصب والخفض دون الرفع ، فلو بنوه على أحدهما التبست حركة بنائه بحركة إعرابه »[(٢)] .

قال الأنباري : « فإن قيل :فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لوجهين ، **أحدهما** : أنه لما حذف المضاف إليه بُنيا على أقوى الحركات - وهي الضمة - تعويضًا عن المحذوف وتقويةً لهما . **والوجه الثاني** : إنما بنوهما على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة ؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء » .

لقد زاد على شيخه ابن الشجري وجهًا ثانيًا ، وكل هذه الأمثلة تؤكد لنا أنه أفاد لاحقيه في مجال العلة النحوية، كما استفاد من سابقيه .



---

(١) شرح عيون الإعراب (ص١١١) .

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/ ٧٤، ٧٥) .

المبحث الثاني

رواياته ونسخه : دراسة تقويمية

رواياته

وقفنا على أربع روايات لـ « أسرار العربية » رواها تلاميذ الأنباري عنه :

الأولى : رواية الحافظ أبي بكر[١] محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني (ت ٥٨٤هـ) ، وهذه الرواية اعتمد عليها الشيخ محمد بهجة البيطار في تحقيقه[٢] ، وقد تتبعنا فروقها التي أثبتها الشيخ البيطار في الحواشي ، فوجدنا بها خللًا في بعض المواضع[٣] ، وسقطًا في مواضع أخرى[٤] ، ومما سقط منها هذه الرواية معظم « باب جمع التأنيث »[٥] .

الثانية : رواية أبي عبد الله[٦] محمد بن خلف بن راجح المقدسي (ت ٦١٨هـ) ، وهذه الرواية اعتمد عليها الشيخ محمد بهجة البيطار في تحقيقه ، وقد تتبعنا فروقها التي أثبتها الشيخ البيطار في الحواشي ، فوجدنا بها خللًا في بعض المواضع[٧] ، وسقطًا في مواضع أخرى[٨] .

---

(١) تقدمت ترجمته (ص١٧) .

(٢) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص٧) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٣) أسرار العربية (ص ١١٥، ٢١٣،) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٤) المصدر السابق (ص ١٣١، ١٨٨، ٢٠٤) .

(٥) المصدر السابق (ص٦٠) .

(٦) تقدمت ترجمته (ص٢١) .

(٧) أسرار العربية (ص١٠٧، ١١٩، ١٢١، ١٣٤، ١٦١، ١٧٩، ١٨٢) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٨) أسرار العربية (ص ١٢٢، ١٢٣، ١٣١، ١٤٣، ١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٥، ٢٠٤، ٢١٥، ٢١٦) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

الثالثة : رواية أبي المجد[١] خَزْعَل بن عسكر بن خليل الشنائي المقرئ (ت ٦٢٣هـ) ، وهذه الرواية اعتمد عليها فخر قدارة في تحقيقه ، واعتمدنا عليها أيضًا ، ولكن الرواية التي اعتمد عليها فخر قدارة رواها عن خزعل نجيب الدين أبو عمر[٢] عثمان بن مسعود بن حسن بن عيسى الموصلي ، وأما الرواية التي اعتمدنا عليها فرواها عن خزعل نجيب الدين أبو الفتح نصر الله بن الصفار[٣] .

وهذه الرواية التي رواها كل منهما عن خزعل لم تكن متقنة ، أما رواية أبي عمرو ، فقد تتبعنا فروقها التي أثبتها فخر قدارة في الحواشي ، فوجدنا بها خللًا في بعض المواضع وسقطًا في مواضع أخرى ، وأما رواية ابن الصفار ، فقد تبين لنا عند مقابلتها ما بها من سقط خرم وخلل واضطراب في بعض المواضع[٤] .

ولعل من أهم أسباب ضعف رواية خزعل ما ذكرته كتب التراجم من أن أبا المجد خزعل بن عسكر دخل بغداد، وقرأ على الكمال أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري أكثر تصانيفه ، وعند عوده من بغداد قُطع عليه الطريق ، وأُخذ ما كان معه من الكتب[٥] ، وهذا يعني أن النسخة التي قرأها خزعل على الأنباري فُقدت مع هذه

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٢٢) .

(٢) كنَّاه أبو محمد خزعل بن عسكر في بداية الإجازة أبا عمر ، وكنَّاه في نهايتها أبا عمرو . أسرار العربية (ق/٨٦- مخطوط) ، نسخة تشستربيتي ، رقم : (٣٤٥٣) .

(٣) أبو الفتح نصر الله بن أبي العز بن أبي طالب بن عَقيل بن حمزة الشيباني الدمشقي ، النجيب ابن الشقيشقة المعروف بابن الصفار أيضًا ، سمع ابن طبرزد وحنبل ، عني بالحديث وتحصيل الأصول ، روى عنه : الحافظ الدمياطي ، والقاضي تقي الدين الحنبلي وآخرون ، رماه أبو شامة بالكذب ورقَّة الدين ، توفي سنة (٦٥٦هـ) . الذيل على الروضتين (ص٢٠١) ، صلة التكملة لوفيات النقلة (١/ ترجمة : ٦٨٤) ، ميزان الاعتدال (٤/ترجمة : ٩٠٥٤) ، فوات الوفيات (٤/١٨٥) .

(٤) سيأتي الكلام عن هذا بتفصيل عند وصف النسخ الخطية .

(٥) تكملة وفيات النقلة (٣/١٨٥) ، بغية الطلب في تاريخ حلب (٧/٣٢٤٣) ، المقفى الكبير (٣/ ترجمة : ١٣٨٠) .

الكتب ، ومن ثَمَّ لم يتمكن كلٌّ من ابن الصفار وأبي عمرو الموصلي عند قراءة هذه النسخة على خزعل من ضبطها وتجويدها ، وكان هذا ظاهرًا جليًّا في الأخطاء المحضة والسقط الذي وجد في روايتهما .

الرابعة : رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفُنُون البغدادي العتابي ، وهي أساس نشرتنا ، وتتميز بما يأتي :

- أن صاحبها نبغ في علم النحو ، فقد ذكرنا آنفًا أنه تصدر بمصر لتدريس النحو بالجامع الأزهر(١) ، بالإضافة إلى أن أبا حيان الأندلسي والسيوطي نقلا عنه بعض آرائه .

- اكتمالها ، فلم يوجد بها أي خرم .

- إتقان ناسخها ، وظهر هذا في قلة السقط والسهو(٢) .

ونختم كلامنا عن روايات الكتاب بهذه الموازنة التي تبرز للقارئ الكريم مدى تميز رواية ابن أبي الفنون عن باقي روايات الكتاب:

---

(١) الوافي بالوفيات (٥٤/٢٧) .

(٢) سيأتي الكلام عن هذا بتفصيل عند وصف النسخ الخطية .

صاحب الرواية	السقط	التصحيف والسهو	الفروق التي خالفت فيها باقي الروايات	الزيادة	الخرم
أبو بكر الحازمي (ت ٥٨٤)	**٤٢**(١)	**٣٥**(٢)	**٨٤**(٣)	**١٤**(٤)	**٣**(٥)

(١) نشرة البيطار (ص٣، ٦، ٧، ١٥، ١٦، ٥٧، ٧٨، ٨٠، ٩٣، ١٠١، ١٠٧، ١١٦، ١٣٠، ١٣٣- ١٣٥، ١٤٦، ١٥٨، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٩١، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٧٠، ٣٧٢، ٤١٩).

(٢) نشرة البيطار (ص١١، ١٤، ١٦، ٣٦، ٥٤، ٥٦، ٦٥، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٨٣، ٩٨، ١٠٩، ١١٥، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ٢١٣، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٥٥، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٩٧، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٦).

(٣) نشرة البيطار (ص٧، ١٣، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٢- ٢٤، ٢٦- ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٥٣، ٦٠، ٦٧، ٦٩، ٧٨، ٨٢، ٨٤، ٩٤، ٩٦، ١٠٠- ١٠٢، ١٠٧، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٦، ١٤٩، ١٦٠، ١٧٤، ١٨٨، ١٩٥، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٩٠- ٣٩٢، ٤٠٦- ٤٠٨، ٤١٣).

(٤) نشرة البيطار (ص٣، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٦٤، ٨٤، ٩١، ١٧٢، ١٨١، ١٨٤، ١٩١، ٤٠٨، ٤٢٣، ٤٩٢).

(٥) نشرة البيطار (ص٦٠- ٦٢، ٢١٨- ٢٦٠، ٣٠٩- ٣٣٩).

صاحب الرواية	السقط	التصحيف والسهو	الفروق التي خالفت فيها باقي الروايات	الزيادة	الخرم
ابن راجح (ت ٦١٨هـ)	١٥١[١]	١٤٦[٢]	٧٧[٣]	٢٧[٤]	-

(١) نشرة البيطار (ص ٢، ١٣- ١٦، ١٨، ٢٣- ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٤٠، ٤٨، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٧٣، ٧٧- ٨٠، ٨٣، ٨٩، ٩٠، ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣- ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨- ١٨٢، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢١- ٢٢٣، ٢٢٦- ٢٢٩، ٢٣١- ٢٣٤، ٢٣٧- ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦- ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٩- ٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤١- ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٨).

(٢) نشرة البيطار (ص٥- ٧، ١٢، ١٦، ٢١، ٢٤- ٢٦، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٥٨، ٦٥، ٦٧، ٨٠- ٨٢، ٨٤، ٩٢، ٩٤، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧- ١٠٩، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦- ١٨٩، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤- ٣٢٦، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٦٠- ٣٦٢، ٣٦٤- ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٨٣، ٣٩١، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨).

(٣) نشرة البيطار (ص ٤، ٨، ٩، ١١- ١٥، ١٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥- ٣٧، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥٦، ٧٤، ٨١- ٨٣، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٢، ١١٣، ١١٥- ١١٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥١، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٨١، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٨٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٥٠، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٢٦، ٤٢٩).

(٤) نشرة البيطار (ص ٨، ٩، ٣٢، ٣٦، ٤٩، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٨٤، ١١٢، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٢، ١٨١، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٦٥، ٣٨٦).

صاحب الرواية	السقط	التصحيف والسهو	الفروق التي خالفت فيها باقي الروايات	الزيادة	الخرم
خَزْعَل (ت ٦٢٣هـ)	**٦٨**(١)	**٤٦**(٢)	**٤٣**(٣)	**١٤**(٤)	**٢**(٥)
ابن أبي الفُتُون (ت ٦٣٠هـ)	**٣**(٦)	**١٣**(٧)	**٣٧**(٨)	**٢٥**(٩)	**-**

---

(١) نشرتنا (ص ١٤، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٦- ٥٨، ٧٣، ٧٦، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ١٠٣، ١٠٥، ١١٠، ١١٢، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٦٨، ١٩١، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦- ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦- ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨).

(٢) نشرتنا (ص ٨، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٤٤، ٤٧- ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٧٢، ٨٥، ٨٧، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٠- ١٣٣، ١٤٦، ١٥٥، ١٦٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٨).

(٣) نشرتنا (ص ٦، ١١، ١٢، ٣٠، ٣١، ٣٥- ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٥١، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٨٤، ٧٢، ٧٣، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١٢٩، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٣، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٨٩).

(٤) نشرتنا (ص ١٣، ٤٦، ٥٥، ٥٧، ٦٧، ٨١، ٩٠، ١٠٥، ١٢٤، ١٣٣، ١٤١، ١٤٤، ٢٢٩، ٢٤٨).

(٥) نشرتنا (١٨- ٢٢، ١١٢- ١١٥).

(٦) نشرتنا (ص ١٢٩، ٢٠٦، ٢٨٤).

(٧) نشرتنا (ص ٧٩، ١٠٧، ١١٤، ١٢٨، ١٥٧، ١٨٢، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧٣).

(٨) نشرتنا (ص ١١، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٧٢، ٩١، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٤٣، ١٤٩- ١٥٥، ١٥٧، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٤).

(٩) نشرتنا (ص ٧، ١٢، ٣١، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٦٤، ٩٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣١، ١٣٣، ١٤٤- ١٤٦، ١٥٥، ١٩٠، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٥).

نسخه

كثرت نسخ الكتاب كثرة كبيرة، وتوزعت في مكتبات عديدة، سنحاول أن نجملها في ما يأتي موزعة على البلدان، وقد اكتفينا بذكر البيانات الأساسية، وتلبثنا عن النسخ المعتمدة في موطنه (المبحث الثالث).

القدس

المكتبة البديرية: تحتفظ بنسخة برقم: (٢/٢٥٦/أ)، عدد أوراقها: ٤٣، مسطرتها: ٢٤ سطرًا، مقاسها: ٢٣× ١٦,٥[1].

مصر

دار الكتب المصرية:

تحتفظ بست عشرة نسخة، وهذه أرقام حفظها بالدار:

١- نسخة برقم (٤٨٢٣ هـ)، عدد أوراقها: ١٠٩، مسطرتها: ١٩ سطرًا، مقاسها: ٢٠× ١٤,٥.

٢- نسخة برقم (٤٩٢) نحو تيمور، عدد أوراقها: ١١٣، مسطرتها: ١٧ سطرًا، مقاسها: ٢٤,٥× ١٨,٥.

٣- نسخة برقم (٤٦٢) نحو تيمور، عدد أوراقها: ١١٩، مسطرتها مختلفة، مقاسها: ٢١,٥× ١٧,٥.

٤- نسخة برقم (٣٦٦) نحو تيمور، عدد أوراقها: ٦٩، مسطرتها: ٢٥ سطرًا، مقاسها: ٢١,٥× ١٥,٥، اسم الناسخ: محمد بن ملا عثمان بن ملا معروف، تاريخ النسخ: ١٢١٠هـ.

٥- نسخة برقم (٩٣) نحو تيمور، عدد أوراقها: ٢٠٠، مسطرتها: ٢١ سطرًا، مقاسها: ٢٧,٥× ١٩,٥.

(١) فهرس مخطوطات المكتبة البديرية، القسم الثاني (ص٣٩٢).

٦- نسخة برقم (١٩٨٦) نحو ، عدد أوراقها : ٩٥، مسطرتها : ٢١ سطرًا ، مقاسها : ١٩,٤ ×١٤.

٧- نسخة برقم (٤١) نحو ، عدد أوراقها : ١٦٢، مسطرتها : ٢١ سطرًا ، مقاسها : ٢٢× ١٦.

٨- نسخة برقم (٤٠) نحو ، عدد أوراقها : ٩٢، مسطرتها : ٢٥ سطرًا ، مقاسها : ٢٥× ١٧، تاريخ النسخ : نهار الاثنين سابع شهر ذي الحجة سنة ٧٣٧هـ ، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق .

٩- نسخة برقم (٦٨) نحو (م) ، عدد أوراقها : ١٥٤، مسطرتها : ٢٣ سطرًا ، مقاسها : ٢٠× ١٢.

١٠- نسخة برقم (٥٢٤) نحو طلعت ، عدد أوراقها : ٨٥، مسطرتها : ١٩ سطرًا ، مقاسها : ٢٢× ١٥، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق .

١١- نسخة برقم (٤٥٧) نحو طلعت ، عدد أوراقها : ٩٨، مسطرتها : ١٧ سطرًا ، مقاسها : ٢٠× ١٢,٥.

١٢- نسخة برقم (٣٦٤) نحو طلعت ، عدد أوراقها : ١٤٦، مسطرتها : مختلفة ، مقاسها : ١٩× ١٣.

١٣- نسخة برقم (٦٩٠) مجاميع طلعت ، عدد أوراقها : ١٠٨، مسطرتها : ٢١ سطرًا ، مقاسها : ١٩,٥ ×١٤، اسم الناسخ : محمد بن عمر الأيوبي .

١٤- نسخة برقم (٣) محمد عبده (هـ) ، عدد أوراقها : ٦٣، مسطرتها : ٢٢ سطرًا ، مقاسها : ٢٥,٥ × ١٩، اسم الناسخ : منصور بن يحيى ، تاريخ النسخ : ٧٣٠هـ ، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق .

١٥- نسخة برقم (٩٣٨) مجاميع طلعت ، عدد أوراقها : ٩٨، مسطرتها : ١٥ سطرًا ، مقاسها : ١٦,٥ × ١٢,٥، اسم الناسخ : أحمد بن يونس ، تاريخ النسخ :

نهار السبت تاسع عشر شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ٩٥٩هـ .

١٦- نسخة برقم (٥٧٨٢ هـ) ، ضمن مجموعة من : ٢٥- ١٠٤، مقاسها : ٢٨× ٢١، اسم الناسخ : محمد بن شرف الكلائي ، تاريخ النسخ : ٧٥٣هـ عن نسخة منقولة عن نسخة عليها خط المؤلف(١) .

المكتبة الأزهرية :

تحتفظ بنسختين :

الأولى : محفوظة برقم : (٣٣٦١٨) حليم ، عدد أوراقها : ١٢٨، مسطرتها : ١٧ سطرًا ، مقاسها : ١٨× ١٣,٥.

الثانية : محفوظة برقم : (٥٩٤٦٣) ، عدد أوراقها : ٨٤، مسطرتها : ٢٥ سطرًا ، مقاسها : ٢٧× ١٨.

مكتبة بلدية المنصورة : تحتفظ بنسخة محفوظة برقم : (١٢٢) نحو ، وفي معهد المخطوطات العربية مصورة منها برقم (٣٨) مركونات أدب ، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق .

السعودية

مكتبة عارف حكمت : تحتفظ بنسخة محفوظة برقم : (٣) نحو ، وفي معهد

(١) كذا في فهرس المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب من سنة ١٩٣٦- ١٩٥٥، القسم الأول (ص٤٣) ، وهو خطأ فهرسة ، ولقد اطلعنا على المجموعة بدار الكتب فوجدناها تضم كتابين : الأول اللمع في النحو لابن جني من الورقة (١- ٢٥) ، والثاني : أسرار العربية من الورقة (٢٥- ١٠٤) ، وجاء في آخر كتاب اللمع ما نصه : « تم كتاب اللمع ، يتلوه إن شاء الله تعالى كتاب أسرار العربية ، نسخت هذه النسخة من نسخة عليها خط جماعة من الشيوخ ، وقالوا : إنها قوبلت على نسخة عليها خط المصنف ، وهو عثمان ابن جني ، أبوه رومي كان مملوكًا لسليمان بن فهد الموصلي ، ومولد أبي الفتح الموصل يوم الثامن والعشرين من شهر صفر سنة اثنين – كذا في المخطوط ، والصواب : اثنتين – وتسعين وثلاث مئة ببغداذ ، وكتبه محمد بن شرف الكلائي » .

المخطوطات العربية مصورة منها برقم : (٢٤) مركونات أدب ، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق .

المكتبة المحمودية : تحتفظ بنسخة برقم : (٢١٤٠) ، عدد أوراقها : ٨٨، مسطرتها : ٢٦ سطرًا ، اسم الناسخ : نور الدين بن عبد الله ، تاريخ النسخ : ١١٧٧هـ ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى برقم : (٩٥٥) .

سورية

المكتبة الظاهرية

تحتفظ بثلاث نسخ :

الأولى : محفوظة برقم : (١٧٥٦) ، عدد أوراقها : ٩٠، مسطرتها : ٢٤ سطرًا ، مقاسها : ٥, ٢١× ١٥، اسم الناسخ : محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي ، تاريخ النسخ : ٦١٦هـ[١] .

الثانية : محفوظة برقم : (٦٨٠٨) خط ، عدد أوراقها : ٩٢، مسطرتها : ١٥ سطرًا ، مقاسها : ١٥ × ١٢.

الثالثة : محفوظة برقم : (١٥٤) صرف ونحو ، عدد أوراقها : ٩٠، مسطرتها : تزيد على ٢٠ سطرًا ، مقاسها : ٢١ × ١٥، اسم الناسخ : محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي ، تاريخ النسخ : ٦١٦هـ[٢] ، ولعلها النسخة الأولى .

الجزائر

المكتبة الوطنية : تحتفظ المكتبة بنسخة برقم : (٨٩٨)[٣] .

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية – نحو (ص ١٠، ١١) ، ولقد ذكر المفهرس نسخة أخرى للكتاب برقم : [٦٨٠٨– عام] ، إلا أن نهاية المخطوط ليست هي نهاية كتاب « أسرار العربية » ، إنما هي نهاية كتاب « الصاحبي في فقه اللغة » .

(٢) مقدمة « أسرار العربية » للشيخ البيطار (ص ٧، ٨) .

(٣) فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية الجزائرية (ص٢٤٩) .

أيرلندا

مكتبة تشستربيتي

تحتفظ بنسختين :

الأولى : محفوظة برقم : (٣٤٥٣) ، عدد أوراقها : ٨٥، مسطرتها : ٢١ سطرًا ، مقاسها : ٢٤,٧× ١٧,٢، اسم الناسخ : سوار بن عمر ، تاريخ النسخ : ٢ رجب ٥٩٥هـ ، وهو الكتاب الأول ضمن مجموعة ، ويليه أربعة كتب أخرى ، ويحتوي المجلد على عدد من إشارات قراءة مؤرخة في ٥٩٥هـ ، وبتوثيق الشنائي خزعل بن عسكر مؤلف الكراسة الخامسة[١] .

الثانية : محفوظة برقم : (٤٣١٩) ، عدد أوراقها : ١٤١، مسطرتها : ١٥ سطرًا ، مقاسها : ١٧,٨× ١٣، اسم ناسخها : محمد بن إسحاق الصالحي ، تاريخ النسخ : ٧ ذي الحجة ٦٣٠هـ[٢] .

تركيا

مكتبة بشير أغا : تحتفظ بنسخة للكتاب برقم : (١٧٠) ، وفي معهد المخطوطات العربية مصورة منها برقم : (٩) نحو ، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق .

مكتبة سليم أغا : تحتفظ المكتبة بنسخة برقم (١٠٧٤)[٣] .

مكتبة بايزيد : تحتفظ بنسخة برقم : (٦١٥١) ، عدد أوراقها : ١٢١، اسم ناسخها : محمد بن عمر بن محمد ، تاريخ النسخ : يوم الجمعة السابع عشر من جُمادى الأولى سنة ٥٩٤هـ[٤] .

---

(١) فهرس تشستربيتي (٢/٢٦٤- ٢٦٦) ، وهذا التوصيف يبين لنا أن هذه النسخة مقروءة على خزعل ابن عسكر الشنائي تلميذ المؤلف .

(٢) فهرس تشستربيتي (٥/٧٢٨) ، مقدمة « أسرار العربية » لفخر قدارة (ص ١٥، ١٦) .

(٣) تاريخ الأدب العربي (٥/١٧١) .

(٤) مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا (ص ٧٠٣، ٧٠٤) .

إسبانيا

مكتبة الإسكوريال

تحتفظ بنسختين :

الأولى : برقم (١/٨٣)، وفي معهد المخطوطات العربية مصورة منها برقم : (١٩٤).

الثانية : برقم (١٩٣)[١].

الهند

المكتبة السعدية بحيدراباد : تحتفظ بنسخة برقم : (٩٣) نحو، عدد أوراقها : ٢٧، مسطرتها : ١٧ سطرًا، مقاسها : ١٦,٥× ١٢,٥، اسم الناسخ : محمد بن محمود بن محمد المدعو بتاج الكرميني، تاريخ النسخ : ٦٩٨هـ. ومنها مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى برقم : (٦٣٤)[٢].

مكتبة رضا رامبور : تحتفظ بنسخة برقم : ٥٢٨/١ (٦)[٣].

ألمانيا

المكتبة الملكية ببرلين : تحتفظ المكتبة بنسخة للكتاب برقم : (٦٥٢٧).

مكتبة الجمعية الاستشراقية بمدينة هاله/ساله : تحتفظ بنسخة برقم : (٧٦)، عدد الصفحات : ١٩٨، مسطرتها : ١٩ سطرًا، مقاسها : ٢٣,٥× ١٥,٥، اسم ناسخها : محمد بن الحسين بن محمد الهمذاني، تاريخ النسخ : ٦٣٢هـ[٤].

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٥/١٧١).

(٢) فهرس النحو بمركز البحث العلمي (ص٢٢).

(٣) تاريخ الأدب العربي (٥/١٧١).

(٤) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الجمعية الاستشراقية (ص١٠٩).

فرنسا

المكتبة الأهلية بباريس

تحتفظ بنسختين :

الأولى : برقم (٥٢٧٥) .

والثانية : برقم (١٩٣)[١] .

الولايات المتحدة الأمريكية

مكتبة برنستون (مجموعة جاريت) : تحتفظ بنسخة برقم : (٣٦٢؟) ، عدد الأوراق : ٢٣١، مبتورة النهاية[٢] .



(١) فهرس المكتبة الأهلية (ص٢٧٤) .

(٢) فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون (١١٩/١) .

المبحث الثالث

هذه النشرة : الجديد ومنهج التحقيق

الطبعات السابقة

اهتمَّ المحققون والناشرون بالكتاب اهتمامًا بالغًا ، فقد بلغ عدد النشرات التي وقفنا عليها ستًّا :

أولاها : نشرة المستشرق الألماني خريستيان فريدرج ، وطبعت بمطبعة بريل في مدينة ليدن عام (١٣٠٣هـ/١٨٨٦م) .

وهي أُولى النشرات ، وتلفَّقت من أربع نسخ ، وقد خلت من أية تعليقات وتخريجات ، كما خلت من فروق النسخ ، وفيها سقط كثير ، وقد بيَّن عوارها الشيخ محمد بهجة البيطار في نشرته .

ثانيتها : نشرة الشيخ محمد بهجة البيطار ، وطبعها المجمع العلمي بدمشق عام (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) ، وهي النشرة التي اعتمدناها في التحقيق وأشرنا إليها بالرمز(م) .

وقد كفانا كلٌّ من صلاح الدين المنجد ، وفخر صالح قدارة مؤنة نقدها ، فقد نقدها المنجد في العدد الرابع من مجلة معهد المخطوطات ، ونقدها فخر قدارة في مقدمة نشرته[1] ، وأبرز ما أخذاه عليها ما يأتي :

- عدم جمع النسخ الكافية لضبط النص ، والاكتفاء بنسخ ناقصة سقطت أبواب كاملة منها ، وهذا المأخذ يؤخذ على جميع نشرات الكتاب التي اطلعنا عليها ، إلا أن الشيخ البيطار يُعذر بأنه لم تكن قد ظهرت في عصره هذه التقنيات الحديثة الموجودة اليوم في عالم المخطوطات .

- عدم إثباته في المتن الفروق الصحيحة للنسخ التي اعتمدها ، فقد اكتفى الشيخ

---

(١) مجلة معهد المخطوطات (١٦٨/٤) ، مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص٦) .

بإثباتها في الحاشية ، ولعله تعمَّد ذلك ؛ لكي يبين لأبناء عصره قصور بعض المستشرقين في تحقيقهم لتراثنا .

- عدم ضبط الكلمات المشكلة .

- أخذ عليه فخر قدارة عدم الاعتناء بتخريج الشواهد الشعرية .

ثالثها : نشرة فخر صالح قدارة ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .

هي نشرة ملفقة من نسختين إحداهما برواية خزعل بن عسكر ، وتعدُّ من أفضل النشرات التي اطَّلعنا عليها ، فقد بذل محققها جهدًا طيبًا في إخراجها ، إلا أنها يؤخذ عليها ما يأتي :

- خلو المقدمة من بعض النقاط المهمة ، مثل التعريف بتلامذة المصنف المشهورين الذين أخذوا عنه ، وكذلك التعرض لمذهب المصنف النحوي ، وهي مسألة اختلف فيها بعض الباحثين[١] ، ومن ثَمَّ جاءت المقدمة موجزة إيجازًا مخلًّا .

- عدم جمع النسخ الكافية لضبط النص ، مما اضطر المحقق في بعض المواضع إلى تقديم فروق المطبوعة على فروق النسختين المعتمدتين[٢] ، هذا بالإضافة إلى الأخطاء المحضة والأسقاط الموجودة بالنسخة التي اعتمدها أصلاً[٣] .

- أهمل في بعض المواضع فروق النسخة التي اعتمدها أصلا ووضعها في الحاشية مع إمكان تأويل السياق بها[٤] .

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص٣٨٣) .

(٢) أسرار العربية (ص٦٦) الحاشية (٥) ، (ص١٥٤) الحاشية (٤) ، و(ص٤٨) الحاشية (٥) ، (٦) ، و(ص١٠٣) الحاشية (٥) ، (٧) .

(٣) أسرار العربية (ص١٠٦) الحاشية (٣) ، (ص١٠٩) الحاشية (٢) ، (ص١٥٤) الحاشية (٤) ، و(ص١٨٣) الحاشية (٢) ، و(ص١٨٦) الحاشية (٨) .

(٤) أسرار العربية (ص٣٧) الحاشية (٦) ، (ص٤٥) الحاشية (٦) ، (٧) ، و(ص٤٨) الحاشية (٥) ، (٦) ، و(ص١٠٣) الحاشية (٥) ، (٧) (ص١٥٤) الحاشية (٢) ، (٣) (ص١٦٧) الحاشية (٢) .

- عدم ذكر بعض المصادر المعتمد عليها في التحقيق في فهرس المصادر والمراجع، مثال ذلك: ديوان زيد الخير، لم يُثبت في فهرس المصادر، ولعله يقصد «شعر زيد الخيل»، صنعة أحمد البرزة؛ لأن الديوان لم نقف عليه مطبوعًا أو مخطوطًا.

- عدم عزو كثير من التعريفات للمصادر اللغوية التي رجع إليها.

- جاء في حاشية (٣) (ص١٩٨): «في جميع النسخ: لإحديهما، وهو غير صحيح»، وهذا لا يعدُّ خطأً، لأن ابن جني قال في سر صناعة الإعراب (٥٠/١): «كما كتبوا إحديهما وسويهن بالياءِ لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة».

رابعتها: نشرة محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

وهي نشرة تجارية لم تراع القواعد العلمية لفن التحقيق، وذلك لأسباب كثيرة أبرزها:

- عدم الاعتماد على أية أصول خطية، فقد اعتمد ناشرها على طبعة المستشرق الألماني خريستيان فريدرج، وطبعة الشيخ محمد بهجة البيطار.

- قيام ناشرها بمحو معالم المطبوعتين؛ فقد أثبت في المتن - على حدِّ زعمه - الفروق الصحيحة للنسخ التي اعتمد عليها الشيخ البيطار، ولكن دون أن يشير في الحاشية، ووجدنا في حاشيتين ما يدل على أن المحقق لم يطلع على نشرة البيطار، أو أنه لم يلتزم في بعض المواضع بما أخذه على نفسه في المقدمة[1].

(١) قال المحقق في (ص٣٤) معلقًا على لفظة «هواءان»: «كذا في الأصل، والمراد أنهما حرفان أو صوتان هوائيان»، ولو نظر إلى الحواشي لوجد أن هذه اللفظة جاءت في النسخ: «هوائيان»، فلماذا لم يثبت الصواب في المتن كما أخذ على نفسه في المقدمة؟!
وفي (ص١٧٢) قال معلقًا على لفظةٍ: «كذا في الأصل، والأولى إسقاط هذه الكلمة»، وهذه الكلمة سقطت من النسخة (ظ) التي اعتمد عليها الشيخ البيطار، فلماذا لم يحذفها دون أن يعلق؟!

- عدم ذكر المصادر التي اعتمد عليها في ترجمته الأعلام .

- عدم ذكره في تعريفاته المصادر اللغوية التي رجع إليها .

- إغفال الكثير من المصادر المعتمد عليها في التحقيق في فهرس المصادر والمراجع .

خامستها : نشرة الشيخ بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٩م .

اعتمدت على نسخة وحيدة بخط ابن راجح ، ولقد بذل صاحبها جهدًا مشكورًا ، تمثَّل في شرح المعاني الغريبة ، وتخريج الشواهد الشعرية ، وبعض التعليقات على القضايا النحوية ، والحرص على ترجمة الأعلام ، ويؤخذ عليها ما يأتي :

- عدم الاعتماد على نسخ متقنة ، بل إنه اعتمد على نسخة وحيدة نسخها ابن راجح سنة (٦١٦هـ) ، وهي إحدى النسختين اللتين اعتمد عليهما الشيخ البيطار في إخراج نشرته ، وهي نسخة مليئة بالسقط ، ومن ثم كان هناك خلل واضطراب في بعض المواضع .

- جاء في مقدمة التحقيق ما لفظه : « لم تذكر كتب التراجم من تلاميذه – أي الأنباري – أحدًا يُذكر سوى الحافظ أبي بكر الحازمي ، والرواية غير التلمذة كما هو معلوم ، ولعل سبب ذلك هو انصراف أبي البركات إلى التأليف واعتزاله الناس أكثر أوقاته » .

وهذا كلام منافٍ تمامًا لما أوردته كتب التراجم والتاريخ ، يقول القفطي : « تردَّد إليه الطلبة ، وأخذوا عنه ، واستفادوا منه »[1] ، ويقول ابن خلكان : « واشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء ، ولقيت جماعة منهم »[2] ، ويقول صاحب « الروضتين » : « وكان

---

(١) إنباه الرواة (١٧٠/٢) .

(٢) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) .

بابه مفتوحًا لطالبي العلم يعلمهم لوجه الله »[١] ، فكل هذه نصوص صريحة تؤكد لنا أن طلبة العلم الذين تتلمذوا على الأنباري كثيرون ، وأن المصنف لم يشغله التأليف عن تعليم العلم ، بل جمع بين الاثنين[٢] ، بل إن تاريخ القراءات المثبتة في خواتيم مخطوطات كتب المصنف تدل على أنه ظل يعلم العلم حتى السنوات الأخيرة من عمره[٣] .

٣- التساهل في تسهية الناسخ في بعض المواضع التي كان الناسخ مصيبًا فيها[٤] .

سادستها : نشرة أبي عاصم عماد بن محمد بن أحمد بن بسيوني ، دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

وهي نشرة ملفقة من نسختين مجهولتي الرواية ، بذل محقق هذه النشرة جهدًا طيبًا ، وأهم ما يميز نشرته :

- ضبط المتن ضبطًا حرفيًّا متقنًا ، إلا أنه لا يخلو من هنات يسيرة .

- اهتمامه بشرح الكلمات الغريبة .

ومما يؤخذ عليها :

- افتقارها إلى مقدمة علمية تعرِّف القارئ الجوانب المهمة في حياة المصنف ، وتحوي توصيفًا كاملاً للنسخ المعتمد عليها .

- ذُكر في المقدمة أنه قد مرَّت خمسون عامًا على نشرة الشيخ البيطار دون إعادة تحقيقها ، وقد تبين مما سبق أن الكتاب حقق مرتين قبل صدورها .

---

(١) الروضتين (٣/٦٨) .

(٢) تقدم الكلام على تلاميذ المصنف (ص١٧- ٢٤) .

(٣) مقدمة البيان في إعراب القرآن (١/٢٠) ، مقدمة الشيخ البيطار لأسرار العربية (ص٩) .

(٤) مثال ذلك ما جاء في (ص١٨٧) فقد قال المحقق معلقًا على لفظة « لا بد لك » : « في س : « لا نولك » ، وهو سهو من الناسخ » ، والسياق مستقيم ليس به سهو ، و« لا نَوْلُكَ » معناها : لا ينبغي لك . القلب والإبدال لابن السكيت (ص٧) .

- تخريج الشواهد الشعرية في هذه النشرة كان فقيرًا من المصادر الأدبية ، فأغلب هذه الشواهد خُرِّجت من لسان العرب دون الرجوع لأي ديوان من الدواوين الشعرية ، أو أي كتاب من كتب الشواهد النحوية ، وراجع ثبت المصادر والمراجع في هذه النشرة تدرك ذلك .

- عدم إثبات بعض الفروق الجوهرية للنسخ في بعض المواضع[١] .

- عدم اختيار بعض القراءات القرآنية المناسبة للسياق[٢] .

- عدم الانتباه في « فهرس الآيات » لبعض القراءات الموجودة في الكتاب ، وإثباتها في الفهرس برواية حفص عن عاصم .



(١) مثال ذلك ما جاء في (ص١٣) من هذه النشرة : « ومنه قوله ﷺ : الثيب تعرب عن نفسها » . هذا الحديث لفظه في النسخة (د) التي اعتمد عليها المحقق : « الثيب يعرب عنها لسانها » ، إلا أن المحقق لم يذكر أي فرق ، واكتفى بإثبات ما جاء في المطبوع ، وفروق جوهرية كهذه لا بدَّ أن تثبت ، لا سيما إذا كانت تتعلق بمتن حديثي أو شاهد شعري ، ومن الجدير بالذكر أن البيطار بيَّن فروق النسخ في هذا الموضع ، وكانت موافقة لما في النسخة (د) ، إلا أن المحقق لم يلتفت لها وأعرض عنها ، ولعله فعل ذلك فرارًا من غرابة ألفاظ هذه الرواية ، واكتفى بإثبات الرواية المشهورة في كتب السنة ، وهذه الرواية غير المشهورة أخرجها ابن قانع في معجم الصحابة (٢/٣١٠) من حديث الْعُرس بن عَميرة ، والذي ساعدنا على معرفة هذا أن النسخة (د) هذه كانت إحدى النسخ التي اعتمدنا عليها في تحقيق الكتاب .

(٢) مثال ذلك ما جاء في (ص٥٧) من هذه النشرة : « أحدها : أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ، قال الله تعالى : ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة » ، وهذه القراءة جاءت في نشرة البيطار ، والنسختين (د) و(ن) اللتين اعتمد عليهما المحقق : « ﴿وإذ وَعَدْنَا﴾ » ، وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي ، وهذه القراءة هي الأنسب لقول المصنف : « لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة » .

هذه النشرة

هذه النشرة تقدِّم لنا أول رواية كاملة لـ «أسرار العربية» مُجازة من قبل الأنباري نفسه، وهي رواية تلميذه ابن أبي الفنون، على حين جاءت النشرات السابقة ملفقة؛ وذلك لقصور النسخ التي اعتمدوا عليها - كما تبين في توصيفها - ومَن وقف منهم على نسخة الحافظ أبي بكر الحازمي، أو نسخة ابن راجح تلميذي المصنف وجد بهما سقطًا كثيرًا، لا يصلح معه إخراج الكتاب برواية واحد منهما، ولذلك اضطروا إلى إخراج النص الكتاب ملفقًا من مجموعة نسخ.

وكشفت لنا خوارج هذه الرواية (حواشيها) عن بعض الآراء التي رجع عنها المؤلف في أواخر حياته، فقد قال صاحب الرواية - أي ابن أبي الفنون - في إحدى حواشيها ما نصه: «رجع الشيخ - رحمه الله - آخرًا عن هذا الحدِّ؛ لأنه قيل له: إنه من حدِّ المنطقيين، وهو عندي في غاية الجودة والتحقيق».

كما صوَّبت هذه النشرة بعض التصحيفات الموجودة في النشرات السابقة.

وتميزت هذه النشرة بالكشافات العلمية التي تمكن القارئ من الوقوف على ما في الكتاب من فوائد.

النسخ الخطية المعتمدة

اعتمدنا في إخراج هذه الرواية على نسخة خطية واحدة معتمدة، وخمس نسخ مساعدة:

أ- النسخة المعتمدة

النسخة (ف)

من مخطوطات مكتبة عارف حكمت بالمدينة، وهي برقم: (٣) نحو، وقد اعتمدت على صورتها المحفوظة في معهد المخطوطات العربية برقم: (٢٤) مركونات

أدب ، وهي نسخة نقلت من رواية ابن أبي الفنون تلميذ المصنف ، عدد أوراقها : (٩٧) ورقة من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان ، وفي كل صفحة تسعة عشر سطرًا ، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريبًا ، وهي مكتوبة بخط النسخ الجميل ، ولقد تم نسخها سنة (٧٥٨هـ) بمدينة القاهرة في خانقاه قجا سلحدار ، بقلم حيدر بن عمر بن محمد الهرملي[١] .

وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة ، وقد اتخذناها أصلا للأسباب الآتية :

- دقتها وإتقانها ، فهي نسخة مشكولة تكاد تخلو من السقط[٢] والخرم ، أخطاء ناسخها قليلة جدًّا .

- جاء في آخرها : « نسخت هذه النسخة من نسخة قرأها الشيخ الإمام الفقيه العالم الفاضل جمال الدين أبو الفتوح نصر بن محمد بن المظفر بن أبي الفنون النحوي البغدادي العتابي رحمه الله ، عليها ما صورته : كنت قرأت كتاب « أسرار العربية » وكتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » على مصنفهما الشيخ الإمام العالم الزاهد كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله تعالى ، بعدما كان يمليه ، دروسًا من حفظي وبعضًا من كراريسي ، وأجاز لي أن أرويهما منه ، وذلك في مجالس آخرها الاثنين الرابع عشر من رجب سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة ، ثم بعد ذلك جماعة كثيرون قرأوا على الشيخ أبي الفتوح نصر بن محمد على تلك النسخة مرارًا ، وسمعوا منه وصححوا نسخهم منها اعتمادًا عليه ... » ، وهذه الإجازة بهذا التفصيل لم نجدها في أي نسخة من نسخ الكتاب التي وقفنا عليها .

---

(١) الهرملي : نسبة إلى الهرمل ، وهي إحدى مديريات محافظة بعلبك بلبنان . ينظر : خطط الشام (٣/٢٣١) .

(٢) بلغت مواضع السقط بها ثلاثة مواضع تقريبًا .

ب- النسخ المساعدة

١- النسخة (أ)

من مخطوطات مكتبة بشير آغا «أيوب»، وهي محفوظة هناك تحت رقم: (١٧٠)، ويحتفظ معهد المخطوطات العربية بنسخة مصورة منها برقم: (٩) نحو، عدد أوراقها: (١٠٣) ورقة، من القطع المتوسط، في كل ورقة صفحتان وفي كل صفحة تسعة عشر سطرًا، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريبًا، وهي مكتوبة بخط نسخ قديم، تاريخ نسخها (٥٧٥هـ).

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، كاشف الغِطاء، ومانح العطاء، ذي الجود والإنداء والإعادة والإبداء، المتوحد بالذات القديمة، المقدسة عن الحيز والفِناء ...».

وآخرها: «وهذا كله ليس بمطرد في القياس، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من شاذ الذي لا يقاس عليه، فافهمه إن شاء الله تعالى، تم الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين، وقع الفراغ من نسخه في جمادى الأولى سنة خمس وسبعين وخمس مئة».

لم يُذكر اسم ناسخها، ولكن عليها إجازتان من ابن راجح[١] وخَزْعل[٢] تلميذي المصنف لصاحبها نجيب الدين أبي الفتح نصر الله بن الصفار[٣] الذي سمع أولها من بهاء الدين إبراهيم بن أبي اليسر المعري[٤] بحضرة ابن راجح، وقرأ بعضها على ابن

(١) تقدمت ترجمته (ص٢١).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٢٢).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٧٣).

(٤) إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن سليمان القاضي الجليل بهاء الدين أبو إسحاق التنوخي المعري، من بيت أبي العلاء المعري، ولي قضاء المعرة وعمره خمس وعشرون سنة، وقد تكلم فيه عمر بن الحاجب، وقال: «كان فيه بذاءة وفحش، وكان قد ترك الفقه، =

راجح وسمع بعضها منه ، وذلك في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ٢٤ رمضان سنة (٦١٦هـ) ، وأجازه ابن راجح بها كما هو مصرح به في بداية النسخة ، ثم قرأها كاملة على أبي المجد خَزْعل بن عسكر تلميذ المصنف وأجازه برواياتها عنه وبجميع ما صحَّ له عنه ، وذلك في شهر ذي القعدة سنة (٦١٦هـ) ، وكذلك عليها سماع لابن حَمُّود من الشهاب المقدسي ، وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .

وعلى الرغم من نفاسة هذه النسخة ، فإننا لم نتخذها أصلًا للأسباب الآتية :

- الأوهام والأخطاء المحضة التي وجدت بها ، مثال ذلك ما جاء في (ص١٢٢) : ضمير المنصوب المتصل ، والصواب : المنفصل ، و(ص١٦٠) : الأصوات ، والصواب : الصوت ، و(ص٢٦٨) : التحاك ، والصواب : النجاك ، و(ص٢٨٤) : السفلى ، والصواب : العُلى .

- كثرة السقط بها ، فقد بلغت مواضع التحريف والسقط أكثر من مئة موضع ، هذا بالإضافة إلى الخرم الذي وجد في (ص١٨- ٢٢) ، و(ص١١٢- ١١٥) ، ولقد بينا هذا مفصلا في جدول المقارنة بين الروايات .

- مخالفتها مراد المؤلف في ضرب بعض الأمثلة ، من ذلك ما جاء في (باب المصدر) : « وقالوا : أعد وتعد ونعد ، فحذفوا »[(١)] ، فقد خالفت النسخة (أ) بهذا الترتيب مراد المؤلف ؛ لأنه قد قال في (باب المعرب والمبني) : « والتحقيق في ترتيب هذه الحروف - أي حروف المضارعة - أن تقدم الهمزة ، ثم النون ، ثم التاء ، ثم الياء »[(٢)] ، فيكون ترتيب المثال - كما جاء في باقي روايات الكتاب - : « أعد ونعد وتعد » .

= واشتغل بغيره ولم يكن محمود السيرة » ، ومات في منتصف محرم سنة (٦٣٠هـ) . تكملة وفيات النقلة (١٨٥/٣) ، طبقات الشافعية لابن كثير (٧٤٠/١) ، المقفى الكبير (١/ترجمة : ١٦٢) .

(١) نشرتنا (ص١٢٦) .

(٢) نشرتنا (ص٢١) .

ومن ذلك ما جاء في (باب التعجب) : « هو أكثر منك علمًا وأكبر منك سنًّا »[١] ، والذي في « الإنصاف » وباقي روايات الكتاب : « أكبر منك سنًّا وأكثر منك علمًا »[٢] .

٢- النسخة (ص)

من مخطوطات مكتبة بلدية المنصورة ، أهداها محمود نجم الدين لمكتبة البلدية سنة ١٣٣٦هـ/١٩١٨م ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : (١٢٢) نحو ، ومنها مصورة في معهد المخطوطات العربية برقم (٣٨) مركونات أدب .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كاشف الغطا ، مانح العلا ؛ ذي الجود والإنداءِ والإعاذة والإبداء ، الموحد بالذات القديمة المقدسة ...» .

وآخرها : « وهذا كله ليس بمطرد في القياس ، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه . ووقع الفراغ منه في بكرة الاثنين ثالث عشر جمادى الآخر[٣] سنة خمس وتسعين وخمس مئة ، وذلك على يد العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى أحمد بن أبي بكر بن أبي إسحاق بن الحسن الإربلي ، غفر الله له ولجميع المسلمين » .

وقد أثنى محمود الطناحي على هذه النسخة ووصفها بالنَّفاسة ، ووجدناها كما قال ، إلا أننا وجدنا بها سقطًا يسيرًا في بعض المواضع ، عدد أوراقها : (١٥٠) ورقة تقريبًا من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة خمسة عشر سطرًا ، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريبًا ، وهي مكتوبة بخط النسخ الجميل ، تم نسخها سنة (٥٩٥هـ) ، بخط أحمد بن أبي بكر بن أبي إسحاق الإربلي ، وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .

---

(١) نشرتنا (ص٨٨) .

(٢) نشرة البيطار (ص١١٣، ١١٤) ، الإنصاف (١/١٣٢) .

(٣) كذا في ص ، والصواب : « الآخرة » .

٣- النسخة (ب)

من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : (٣) لغات هـ محمد عبده ، ميكروفيلم (٥٧٤٣٤) ، وتشتمل على الكتاب كاملا .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم الحمد لله كاشف الغطا، ومانح ، العطا ذي الجود .....» .

وآخرها : « وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه إن شاء الله تعالى . نجز الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في ثالث من المحرم سنة ثلاثين وسبع مئة . علق لنفسه أفقر عبيد الله إلى رحمته منصور بن يحيى بن منصور البيني[١] وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

تقع في (٦٣) ورقة من القطع المتوسط ، في كل صفحة (٢٢) سطرًا ، وفي كل سطر خمس عشرة كلمة تقريبًا ، وكتبت بقلم معتاد ، وهي نسخة متوسطة الضبط ، تاريخ نسخها (٧٣٠هـ) ، وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .

٤- النسخة (ك)

من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : (٤٠) نحو ، أو : (١٣٧٤٥) ، وتشتمل على الكتاب كاملا .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي وهو حسبي قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد ...» .

وآخرها : « وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه . تمت أسرار العربية بعون الله تعالى نهار الاثنين سابع شهر ذي الحجة سنة سبعة وثلاثين وسبعمائة رحم الله كاتبها ، وقارئها ، والناظر فيها ، وباحثها ، ومستمعها ، ومالكها ، آمين يا رب العالمين ، والصلاة على سيدنا وحبيبنا وإمام شريعتنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله السادة الأئمة الهادين ،

---

(١) هذه النسبة غير منقوطة في المخطوط .

ورضي الله عن أصحابه أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا ، وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين » .

تقع في (٩٣) ورقة من القطع المتوسط ، في كل صفحة (٢٥) سطرًا ، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريبًا ، وكُتبت بقلم النسخ المعتاد ، وعليها الكثير من المقابلات والتصويبات ، تاريخ نسخها (٧٣٧هـ) ، وقد أشرنا إليها بالرمز (ك) ، تتفق مع النسخة (ص) في كثير من الفروق ، وهي متوسطة الضبط ، وهذه النسخة اعتمد عليها محقق نشرة دار الكتاب الإسلامي .

٥- النسخة (ل)

من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : (٥٢٤) نحو طلعت ، ميكروفيلم (١٩٦٦٧) ، وسبب اعتمادنا عليها أننا وجدناها موافقة للنسخة (أ) في كثير من الفروق ، وكأنها فرع من فروعها ، ومن ثَمَّ أتينا بها لكي تعالج مواضع السقط والخرم بالنسخة (أ) .

أولها : « قال الشيخ الإمام العالم الأوحد كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن [...][(١)] بن أبي سعيد الأنباري أدام الله أيامه : الحمد لله كاشف الغطا ومانح العطا ذي الجود ......» .

وآخرها : « وهذا كله ليس بمطرد في القياس ، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، فافهمه إن شاء الله تعالى » .

عدد أوراقها : (٨٥) ورقة تقريبًا من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان وفي كل صفحة تسعة عشر سطرًا ، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريبًا ، وهي جيدة الضبط ، وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .



(١) بياض في المخطوط .

منهج التحقيق

غني عن البيان أن نشرتنا هذه هي نشرةٌ لرواية ابن أبي الفنون، ومن ثَمَّ فإننا قد اعتمدناها في المتن، ولم نعدل عنها فنأخذ من النسخ المساعدة، إلا ما كان خطأً محضًا.

ولأن طبعة الشيخ البيطار أثبتت في حواشيها فروق روايتي أبي بكر الحازمي وابن راجح تلميذي المؤلف، ولأنها أكثر حضورًا وتداولًا بين الناس، فقد حرصنا على أن نثبت أرقام صفحاتها في الهامش الجانبي لنشرتنا؛ حتى يسهل على من يريد المقارنة بين روايات الكتاب الوصول إلى الموضع بسهولة ويسر.

وقد ألزمنا أنفسنا بالعناصر المنهجية الآتية لخدمة النص:

- المقابلة مع النسخ وإثبات فروقها.
- وضع أرقام أوراق النسخة (ف) في ثنايا النص.
- ضبط ما أشكل من الألفاظ.
- تخريج الآيات القرآنية، والقراءات، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية.
- الالتزام بقواعد الإملاء الحديثة.
- شرح الكلمات الغريبة، معتمدين على المعجمات وكتب الغريب، وشروح الدواوين والشواهد الشعرية.
- ترجمة الأعلام.

هذا وقد صنعنا كشافات تحليلية مستوعبة حتى تتحقق الفائدة المبتغاة من هذه النشرة:

١- كشاف الآيات والقراءات.

٢- كشاف الأحاديث.

٣- كشاف الأشعار .

٤- كشاف الأرجاز .

٥- كشاف أنصاف الأبيات .

٦- كشاف الأمثال والأقوال .

٧- كشاف الأعلام .

٨- كشاف الجماعات والقبائل .

٩- كشاف الأماكن .

١٠- كشاف الكتب الواردة في النص .

١١- كشاف العلل .

١٢- كشاف المسائل النحوية والصرفية .

١٣- كشاف المسائل التي وافق فيها الكوفيين .

١٤- كشاف المسائل التي اجتهد فيها .

١٥- كشاف التراكيب التي لا يحسن أو لا يجوز استعمالها .

١٦- كشاف الفاسد والشاذ والضعيف من الآراء والأقوال .

١٧- كشاف المصطلحات والظواهر اللغوية .

١٨- كشاف ما ليس في كلام العرب .

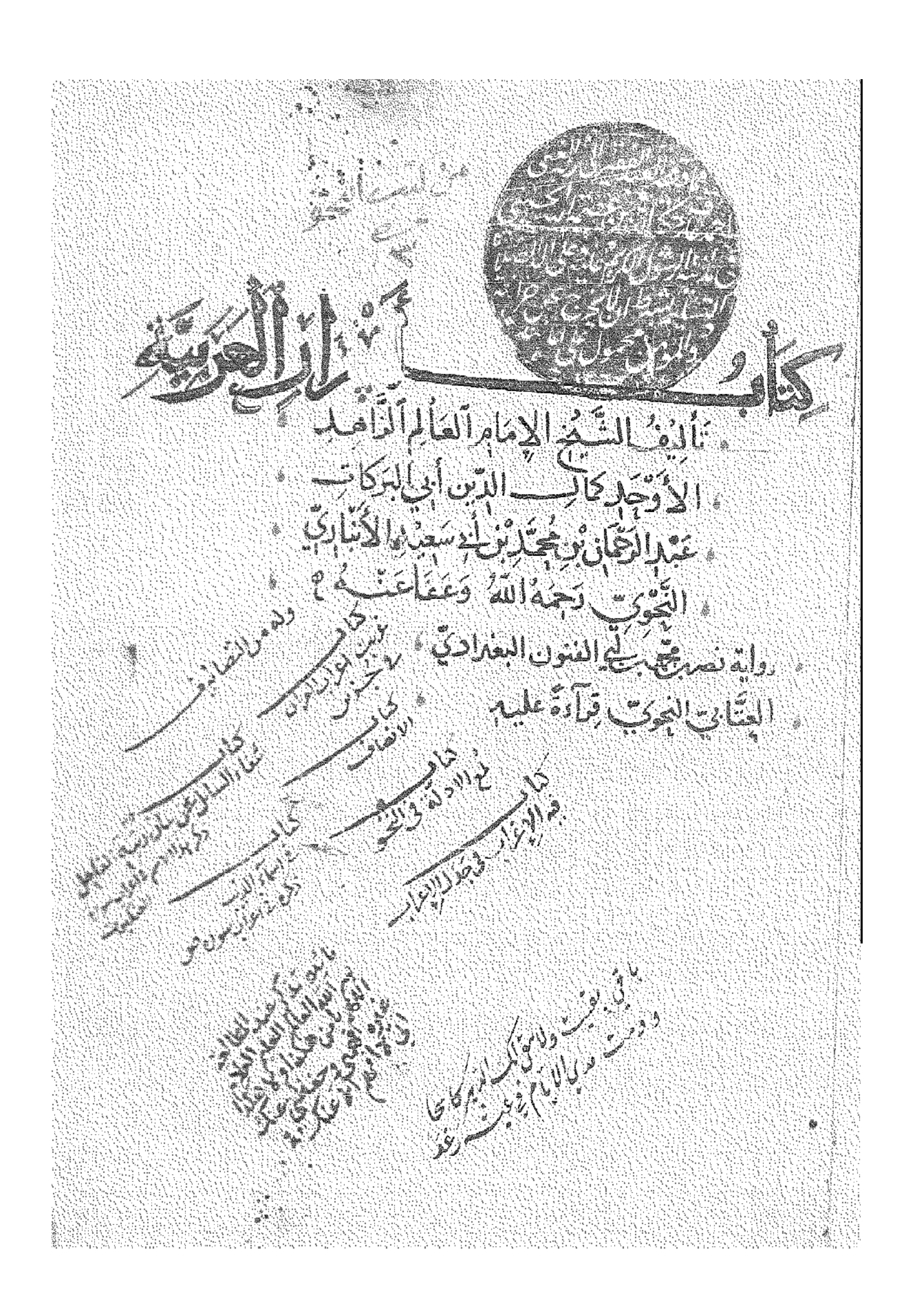
١٩- كشاف الألفاظ المفسَّرة .

٢٠- ثبت المصادر المراجع .

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ، وصلِّ يا ربنا وبارك على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

❁ ❁ ❁

نماذج من مخطوطات الكتاب



غلاف النسخة (ف)

الورقة الأولى من النسخة (ف)

الورقة الأخيرة من النسخة (ف)



غلاف النسخة (أ) ويظهر عليه الإجازة

الورقة الأولى من النسخة (أ)


على الاصل من الشاذ الذي لا يعتد به فان قيل فما الاصل في ست وبلعنبر فما
الاصل في ست فاصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس الا
انهم ابدلوا من السين تاء كما ابدلوا من الياء تاء في اتخذ فلما ابدلوا منها
من السين تاء صار الى سدت ثم ادغموا الدال في التاء فصار الى ست واما بلعنبر
فاصله بنو العنبر الا انهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام ولم يمكنهم
الادغام لحركة النون وسكون اللام فحذفوا النون بدلا من الادغام ومن ذلك قولهم
بلعم يريدون بني العم قال الشاعر
اذا غاب عنكم بلعم لم نكن جليلا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علماء بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وانما دعاهم الى ذلك كثرة الاستعمال
وهو من شاذ الذي لا يقاس عليه ان شاء الله تعالى
تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبي
وآله الطاهرين ووقع الفراغ من نسخه في جمادى الاولى سنة خمس وسبعين وخمسمائة

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

الورقة الأولى من النسخة (ص)

الورقة الأخيرة من النسخة (ص)

الورقة الأولى من النسخة (ب)

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

الورقة الأولى من النسخة (ك)

٩٢

الصفحة الأخيرة من النسخة (ك)

الورقة الأولى من النسخة (ل)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ل)



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية



معهد المخطوطات العربية

أسرار العربية

لأبي البركات الأنباري

توفي سنة ٥٧٧ هجرية

رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفنون البغدادي النحوي توفي سنة ٦١٠ هـ

تحقيق

د/ محمد راضي محمد مذكور   وائل محمود سعد عبد الباري

مراجعة

د/ فيصل الحفيان

الوعي الإسلامي

الإصدار الخامس والتسعون
١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م

[١ظ] / بسم الله الرحمن الرحيم [١]

⁽¹وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله¹⁾

الحمدُ للهِ كاشفِ الغطاءِ، ومانحِ العطاءِ(٢)، ذي الجودِ والإيداءِ(٣)، والإعادةِ والإبداءِ، المتوحِّدِ بالذاتِ(٤) القديمةِ المقدَّسةِ عن(٥ الحيِّزِ(٦) والفِناءِ٥)، (٧المتفرِّدِ بالصفاتِ٧) الأزليَّةِ المنزَّهةِ عن الزوالِ والفَناءِ، والصلاةُ على محمدٍ سيدِ الأنبياءِ، وعلى آلِهِ وأصحابِه الأصفياءِ.

/وبعدُ، فقد ذكرتُ في هذا الكتابِ الموسومِ بـ «أسرارِ العربيةِ» كثيرًا من مذاهبِ [٢]
النَّحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصحَّحتُ ما ذهبتُ إليه منها بما يحصلُ به شفاءُ الغليلِ(٨)، وأوضحتُ فسادَ ما عداه بواضحِ التعليلِ، ورجَعتُ في ذلك كلِّه إلى الدليلِ، وأعفيتُه من الإسهابِ والتطويلِ، وسهَّلْتُه على المتعلمِ غايةَ التسهيلِ، فاللهُ تعالى ينفعُ به، وهو حسبي ونعمَ الوكيلُ.

(١-١) م: ربِّ يسر وتمم بالخير قال الشيخ الفقيه الإمام العالم كمال الدينِ أبو البركاتِ عبد الرحمنِ بن محمدِ بنِ أبي سعيدٍ الأنباري النحوي رحمه الله.

(٢) ص: «العلا».

(٣) أ، ص: «الإنداء». والإيداء: النعمة والإحسان. انظر: العين (٨/١٠٢)، تهذيب اللغة (٤/٤٩٥)، إسفار الفصيح للهروي (١/٤٧٥)، المخصص (٣/٤٢٣).

(٤) م: «بالأحدية».

(٥-٥) الحيز: الناحية، والفِناء: ما امتد مع الدار من جوانبها، ومراد المصنف - والله أعلم - تنزيه الذات العلية من أن يكون لها نهاية أو حدود، لأن من المجسمة من أثبت النهاية لها من ست جهات، ومنهم من أثبت النهاية لها من جهة تحت، سبحانه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيرا. انظر: مقاييس اللغة (ح ي ز)، (ف ن ي)، الملل والنحل (١/١٢٥).

(٦) أ، م: «الحين».

(٧-٧) م: «أهل الصفات».

(٨) ص، ل: «العليل».

[٣]

/ بابُ علمِ ما الكَلِمُ[(١)]

إن قال قائلٌ : ما الكلِمُ ؟ قِيل : الكلمُ اسمُ جنسٍ ، واحدتُه كلمةٌ[(٢)] ؛ كقولِك : نَبِقةٌ ونَبِقٌ[(٣)] ، ولَبِنةٌ ولَبِنٌ ، وثَفِنةٌ[(٤)] وثَفِنٌ ، وما أشبَه ذلك .

فإن قيل : ما الكلامُ ؟ قيل : ما كان من الحروفِ دالًّا بتأليفِه على معنًى يحسنُ السكوتُ عليه .

فإن قيل : ما الفرقُ بينَ الكلمِ والكلامِ ؟ قيل : الفرقُ بينَهما أن الكَلِمَ ينطلقُ على المفيدِ وعلى غيرِ المفيدِ ، وأما الكلامُ فلا ينطلقُ إلا على المفيدِ خاصةً .

فإن قيل : فلِمَ قلتم : إن أقسامَ الكلمِ ثلاثةٌ لا رابعَ لها ؟ قيل : لأنَّا وجدنا هذه الأقسامَ[(٥)] يُعبَّرُ بها عن جميعِ ما يخطُرُ بالبالِ ، ويتوهَّمُ في الخيالِ ، /ولو كان هاهنا قسمٌ [٤] رابعٌ لبقِي في النفسِ شيءٌ لا يمكنُ التعبيرُ عنه [(٦] بإزاءِ ما سقَط[٧)] ، [٢و] ألا ترى أنه لو سقَط أحدُ[(٧)] هذه الأقسامِ الثلاثةِ لَبقِي في النفسِ شيءٌ لا يمكنُ التعبيرُ عنه بإزاءِ ما سقَط ؟ فلمَّا عُبِّر بهذه الأقسامِ عن جميعِ الأشياءِ دلَّ على أنه ليس إلا هذه الأقسامُ الثلاثةُ .

فإن قيل : لِمَ سُمِّي الاسمُ اسمًا ؟ قيل : اختلَف النحويون[(٨] في ذلك[٨)] ؛ فذهَب

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص ٤١، ٤٦، ٤٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٩/١)، علل النحو (ص١٣٧)، شرح عيون الإعراب (ص٤١)، اللباب في علل البناء والإعراب (٤١/١، ٤٣).

(٢) بنو تميم يقولون : كِلْمَةٌ وكِلَم ، مثل : كِسْرة وكِسَر ، والحجازيون يقولون : كَلْمة وكَلْم . انظر : الخصائص (٢٦/١-٢٧).

(٣) النبِق : ثمر السِّدر ، وأشبه شيء به العناب قبل أن تشتد حمرته . النهاية في غريب الحديث (١٠/٥) .

(٤) الثفِنة : واحِدة ثفِنات البعيرِ ، وهو ما وقع على الأرضِ مِن أعضائِه إذا استناخ وغلظ كالركبتين وغيرِهما . انظر : الصحاح (ث ف ن) .

(٥) بعده في م : « الثلاثة » .

(٦-٧) سقط من : م .

(٧) م : « آخر » .

(٨- ٨) م : « فيه النحويون » . =

البصريون إلى أنه سُمِّي اسمًا لوجهين: أحدهما: أنه سما على مسمَّاه، وعلا على ما تحتَه من معناه، فسمِّي اسمًا. والوجه الثاني، أن هذه الأقسامَ الثلاثةَ لها ثلاثُ مراتبَ؛ فمنها ما يُخبَرُ به ويُخبَرُ عنه، وهو الاسمُ، نحو (زيدٌ قائمٌ)، ومنها ما يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه، وهو الفعلُ، نحو (قام زيدٌ)، ومنها ما لا يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه، وهو الحرفُ، نحو (هل وبل)، وما أشبه ذلك.

فلما كان الاسمُ يُخبَرُ به ويُخبَرُ عنه، والفعلُ يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه، والحرفُ لا يُخبَرُ به ولا يُخبَرُ عنه، فقد سما على الفعلِ والحرفِ؛ أي ارتفَع.

والأصلُ فيه: سِمْوٌ، إلا أنهم حذَفوا الواوَ من آخرِه، /وعوَّضوا الهمزةَ في أولِهِ، [٥]
فصار (اسمًا) ووزنه (افْعٌ)؛ لأنه قد حذِف منه لامُه التي هي الواوُ في (سِمْوٍ).

وذهَب الكوفيون إلى أنه سُمِّي اسمًا؛ لأنه سِمَةٌ على المسمَّى يُعرفُ بها، والسِّمَةُ العلامةُ، والأصلُ فيه: وَسْمٌ، إلا أنهم حذَفوا الواوَ من أولِه وعوَّضوا مكانَها الهمزةَ، فصار (اسمًا) ووزنه (اعْلٌ)؛ لأنه قد حُذِف منه فاؤُه التي هي الواوُ في (وَسْمٍ).

والصحيحُ ما ذهَب إليه البصريون. وما ذهَب إليه الكوفيون وإن كان صحيحًا من جهةِ المعنى، إلا أنه فاسدٌ من جهة التصريفِ، وذلك من أربعةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأولُ: أنك تقولُ في تصغيرِه: سُمَيٌّ، نحو (حِنْوٍ[١] وحُنَيٍّ، وقِنْوٍ[٢] وقُنَيٍّ)، ولو كان مأخوذًا من السِّمةِ لوجَب أن تقولَ: وُسيم، كما تقولُ في تصغيرِ (عِدَةٍ): وُعَيْدةٌ، وفي تصغيرِ (زِنَةٍ): وُزَيْنةٌ. فلما قيل: سُمَيٌّ، دلَّ على أنه من (السُّمُوِّ)، لا من (السِّمةِ)، وكان الأصلُ فيه: سُمَيْوٌ، إلا أنه لمَّا اجتَمعت الياءُ /والواوُ، [٦]
والسابقُ منهما ساكنٌ قلَبوا [٢ظ] الواوَ ياءً، وجعَلوهما ياءً مشددةً، كما قالوا: سيِّدٌ

= انظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف في (١/٦-١٦)، وشرح المفصل (١/٢٢).

(١) الحنو: كلّ شيءٍ فيه اعوجاج، والجميع الأَحْناء. العين (ح ن و).

(٢) القنو: العذق بما فيه من الرطب، والعذق من النخل كالعنقود من العنب. اللسان (ع ذ ق، ق ن و).

وهيِّنٌ وميِّتٌ ، والأصل : سَيْودٌ ، وهَيْوِنٌ ، ومَيْوِتٌ ، إلا أنه لما اجتَمعت (1 الياءُ والواوُ1) والسابقُ منهما ساكنٌ ، قلَبوا الواوَ ياءً ، وجعَلوهما ياءً مشددةً ، وقلَبوا الواوَ إلى الياءِ ولم يقلبوا الياءَ إلى الواوِ ؛ لأن الياءَ أخفُّ ، والواوَ أثقلُ ، فلمَّا وجَب قلبُ أحدِهما إلى الآخرِ ، كان قلبُ الواوِ التي هي أثقلُ إلى الياءِ التي هي أخفُّ أولى .

والوجهُ الثاني : أنك تقولُ في تكسيره : أسماءٌ ، نحو (حِنْوٍ وأحناءٍ ، وقِنْوٍ وأقناءٍ) ، ولو كان مأخوذًا من (السِّمةِ) لوجَب أن تقولَ في تكسيرِه : أَوْسَامٌ ، فلمَّا قيل : أَسْمَاءٌ ، دلَّ على أنه من (السُّمُوِّ) لا من (السِّمةِ) ، وكان الأصلُ فيه : أَسْمَاوٌ ، إلا أنه لمَّا وقَعت الواوُ طرَفًا وقبلها ألفٌ زائدةٌ ، قُلِبَت همزةً ، كما قالوا : حِذاءٌ ، وكِساءٌ ، وسَماءٌ ، والأصلُ[2] : حِذاوٌ ، وكِساوٌ ، وسَماوٌ ، إلا أنه لمَّا وقَعت الواوُ طرَفًا وقبلَها ألفٌ زائدةٌ ، قُلِبَت همزةً . وقيل : قُلِبَت ألفًا ؛ لأنها لمَّا كانت متحركةً ،
[٧] وقبلَ الألفِ فتحةٌ لازمةٌ ، قدَّروا أنها قد تحرَّكت وانفتَح ما قبلَها ؛ /لأن الألفَ لما كانت خفيَّةً[3] زائدةً ساكنةً ، والحرفُ الساكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ لم يعتدُّوا بها ، فقلَبوا الواوَ أَلِفًا ، فاجتَمع أَلِفان ؛ أَلِفٌ زائدةٌ ، وأَلِفٌ منقلبةٌ ، والأَلِفان ساكنان، وهما لا يجتمعان ، فقُلِبَت المنقَلِبةُ همزةً لالتقاءِ الساكنين ، وكان قلبُها إلى الهمزةِ أولى ؛ لأنها أقربُ الحروفِ إليها .

والوجهُ الثالثُ : أنك تقولُ : أسمَيْتُه ، ولو كان مأخوذًا من (السِّمةِ) لوَجَب أن تقولَ : وَسَمْتُه[4] ، فلما قيل : أسمَيْتُه دلَّ على أنه من (السُّمُوِّ) لا من (السِّمةِ) ، وكان الأصلُ فيه : أسمَوت ، إلا أنه لمَّا وقَعت الواوُ رابعةً قُلِبَت ياءً ، كما قالوا : أَدْعَيت ،

(١-١) م : « الواو والياء » .
(٢) بعده في أ ، ل ، م : « فيه » .
(٣) ص ، ب ، ك : « خفيفة » .
(٤) ص : « أوسمته » .

وأَغْزَيت ، وأَشْقَيت ، والأصل : أدْعَوت ، وأغْزَوت ، وأشْقَوت ، [٣و] إلا أنه لمَّا وقَعت الواوُ رابعةً قُلِبَت ياءً ، (١وإنما قُلِبَت ياءً حملاً على المضارِعِ ، نحو (يُدْعِي ، ويُغْزِي ، ويُشْقِي) ، والأصل : يُدْعِو ، ويُغزِو ، ويُشقِو١) ، وإنما قُلِبَت ياءً في لفظِ(٢) المضارِعِ للكسرةِ قبلَها . فأما (تَغازَيْت) و(تَرَجَّيْت) ، فإنما قُلِبَت(٣ الواوُ فيهما٣) ياءً ، (٣وإن لم تقلبْ ياءً(٤) ٣) في لفظ(٥) المضارِعِ ؛ لأن الأصلَ في (تَفاعَلْت) : فَاعَلْت ، وفي (تَفَعَّلْتُ) : فَعَّلْتُ ، و(فاعَلْتُ) و(فَعَّلْتُ) يجبُ قلبُ الواوِ فيهما ياءً ، /فكذلك (تَفاعَلْتُ) و(تَفَعَّلْتُ) . [٨]

والوجهُ الرابعُ : أنك تجدُ في أوّلِه همزةَ التعويضِ ، وهمزةُ التعويضِ إنما تَكونُ في ما حُذِف منه لامُه؛ لا فاؤه ، ألا ترى أنهم لمَّا حذَفوا الواوَ التي هي اللامُ من (بِنْوٍ) عوَّضوا الهمزةَ في أولِه ، فقالوا : ابنٌ ، ولمَّا حذَفوا الواوَ التي هي الفاءُ من (عِدَةٍ) – ونحو ذلك – لم يُعوِّضوا الهمزةَ في أولِه ؟ فلمَّا عوَّضوا الهمزةَ هاهنا(٦) في أولِه ، دلَّ على أن الأصلَ فيه : سِمْوٌ ، كما أن الأصلَ في (ابنٍ) : بِنْوٌ ، إلا أنهم لمَّا حذَفوا الواوَ التي هي اللامُ عوَّضوا الهمزةَ في أولِه ، فقالوا : اسم ، فدلَّ على أنه مشتق من (السُّمُوِّ) لا من (السِّمةِ) .

ومما يؤيدُ أنه مشتق من (السُّمُوِّ) لا من (السِّمةِ) أنه قد جاء في (اسم) : سُمًى ، على وزن (هُدًى) ، والأصلُ فيه : سُمَوٌ ، إلا أنه لما تحرَّكت الواوُ وانفتح ما قبلَها قلَبوها ألفًا ، وحذَفوا الألفَ لسكونِها وسكونِ التنوينِ ، فصار (سُمًى) .

(١-١) هذا الكلام أتى في م قبل قول المصنف : « كما قالوا : أدعيت وأغزيت ....» ، والمثبت هو الصواب ، انظر : الإنصاف (١/١٠) .

(٢) سقط من : أ ، ص ، ك ، م .

(٣-٣) سقط من : ب .

(٤) سقط من : م .

(٥) سقط من : أ ، ص ، ك .

(٦) سقط من : م .

وفي (الاسم) خمسُ لغاتٍ : اِسْمٌ ، واُسْمٌ ، وسِمٌ ، وسُمٌ ، وسُمًى .

قال الشاعرُ[(١)]:

بِاسْمِ الَّذي في كُلِّ سُورةٍ سِمُه

[(٢)]ويروى « سُمُه »[٢)].

[٩] /وقال الآخر[(٣)]:

وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ   يُدعَى أبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ

وقال الآخر[(٤)] :

واللهُ أَسْمَاكَ سُمًى مُبارَكا   آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيثَارَكا

وكُسِرَت الهمزةُ في (اسمٍ) لَمْحًا لكسرةِ سينِه في (سِمْوٍ) ؛ لأنه الأصلُ ، وضُمَّت الهمزةُ في (اسمٍ) لَمْحًا لضمةِ سينِهِ في (سُمْوٍ) ؛ لأنه أصلٌ ثانٍ ، والذي يدلُّ على ذلك اللُّغتان الأخريان ، وهما (سِمٌ) [٣ظ] و(سُمٌ) ، فإنهما حُذِفَت لامُهما ، وبقِيت فاؤهما على حركتِها[(٥)] في الأصلين . ووزنُ (اسمٍ) بضمِّ الهمزةِ (اُفْعٌ) ، ووزنُ (سِمٍ) (فِعٌ) ،

---

(١) الرجز غير منسوب في : نوادر أبي زيد (ص١٦٦) ، المقتضب (٢٢٩/١) ، الأصول لابن السراج (٣٢٢/٣) ، الإنصاف (١٦/١) .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) البيت دون نسبة في : نوادر أبي مسحل (٩٤/١) ، إصلاح المنطق (ص ١٣٤) ، الدلائل في غريب الحديث (٣٢/١) ، الزاهر في معاني كلمات الناس (٥٤/١) ، المنصف (٦٠/١) ، إسفارالفصيح (٤٥٥/١) .

والقِرْضابُ : السيف القاطع يقطع العظام ، والقُرضوب والقِرْضاب : اللصّ ، والجمع القَراضبة ، وربَّما سمّوا الفقيرَ قُرْضوبًا ، وقَرْضَبَ الرجلُ ، إذا أكل شيئًا يابسًا ، فهو قرضاب . انظر : الصحاح (قرضب) .

(٤) البيت لأبي خالد القناني في : إصلاح المنطق (ص١٣٤) ، الزاهر في معاني كلمات الناس (٥٣/١) ، ودون نسبة في : رسالة الملائكة (ص١٢٧) ، المرتجل (ص٧) ، الإنصاف (١٥/١) .

(٥) أ ، ك ، ل ، م : « حركتهما » .

ووزنُ (سُمٍ) (فُعٌ)، ووزنُ (سُمًى) (فُعَلٌ).

فإن قيل: ما حدُّ الاسمِ؟ قيل: كلُّ لفظةٍ دلَّت على معنًى تحتَها غيرِ مقترنٍ بزمانٍ مُحصَّلٍ. وقيل: ما دلَّ على معنًى، وكان ذلك المعنى شخصًا أو غيرَ شخصٍ. وقيل: ما استحقَّ الإعرابَ في(1) أوَّلِ وضعِه، وقد ذكرَ فيه النحويون حدودًا كثيرةً تُنيفُ على /سبعين حدًّا. (2وأَحْصَرُها أن تقولَ: كلُّ لفظٍ دلَّ على معنًى مفردٍ يُمكِنُ أن [١٠] يُفْهمَ بنفسِه وحدَه من غيرِ أن يدلَّ ببنيتِه لا بالعَرَضِ على الزمانِ المحصَّلِ الذي فيه ذلك المعنى. فهذا الحدُّ أحصرُ، وغيرُه أخصرُ2)(3).

ومنهم من قال: لا حدَّ له، ولهذا لم يحدَّه سيبويهِ، وإنما اكتفى فيه بالمثالِ، فقال: الاسمُ: رجلٌ وفرسٌ.

فإن قيل: ما علاماتُ الاسمِ؟ قيل: علاماتُ الاسمِ كثيرةٌ؛ فمنها: الألفُ واللامُ، نحو (الرجلِ والغلامِ). ومنها: التنوينُ، نحو (رجلٍ وغلامٍ). ومنها: حرفُ(4) الجرِّ، نحو (من زيدٍ وإلى عمرٍو). ومنها: التثنيةُ، نحو (الزيدان والعَمْرَان). ومنها: الجمعُ، نحو (الزيدون والعَمْرون). ومنها: النداءُ، نحو (يا زيدُ ويا عمرُو). ومنها: الترخيم، نحو (يا حارِ ويا مالِ) في ترخيم (حارثٍ ومالكٍ). وقد قرَأ بعضُ

---

(١) سقط من: م.

(٢-٢) سقط من: م.

(٣) جاء في حاشية (ف) ما نصه: «قال الشيخ جمال الدين أبو الفتوح نصر بن أبي نصر محمد بن أبي الفنون البغدادي: قرأت كتاب «أسرار العربية»، وكتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» على مصنفهما شيخنا الإمام العالم كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله دروسًا من حفظي وبعضًا من كراريسي، وأجاز لي أن أرويهما عنه، ورجع الشيخ رحمه الله آخِرًا عن هذا الحد؛ لأنه قيل له: إنه من حدِّ المنطقيين. وهو عندي في غاية الجودة والتحقيق».

(٤) م: «حروف».

السلفِ : (ونادوا يا مالِ لِيَقْض علَيْنَا ربُّك) [١] . ومنها : التصغيرُ ، نحو (زُيَيْدٍ وعُمَيرٍ) في تصغير (زيدٍ وعمرٍو) . ومنها : النسبُ ، نحو (زيديٍّ وعمريٍّ) في النسبِ إلى (زيدٍ وعمرٍو) . ومنها : الوصفُ ، نحو (زيدٌ العاقلُ) . ومنها : أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً ، نحو (ضرَب زيدٌ عمرًا) . ومنها : أن يكونَ [٢] مضافًا أو [٢] مضافًا إليه ، نحو (غلامِ زيدٍ ، وثوبِ خزٍّ) . ومنها : أن يكونَ مُخْبَرًا /عنه كما بيَّنَّا [٣] . فهذه معظمُ علاماتِ الأسماءِ [٤] . [١١]

فإن قيل : لِمَ سُمِّي الفعلُ فعلاً ؟ قيل : لأنه يدلُّ على الفعلِ الحقيقيِّ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ضرَب ، دلَّ على نفسِ الضربِ الذي هو الفعلُ في الحقيقةِ ، فلمَّا دلَّ [٤و] عليه سُمِّي به ؛ لأنهم يُسمُّون الشيْءَ بالشيْءِ إذا كان منه بسببٍ ، وهو كثيرٌ في كلامهم .

فإن قيل : فما حدُّ الفعلِ ؟ قيل : حدُّ الفعلِ كلُّ لفظةٍ دلَّت على معنًى تحتَها مقترنٍ بزمانٍ محصَّلٍ . وقيل : ما أُسنِد إلى شيءٍ ولم يُسنَدْ إليه شيءٌ . وقد حدَّه النحويون أيضًا بحدودٍ كثيرةٍ .

فإن قيل : ما علاماتُ الفعلِ ؟ قيل : علاماتُ الفعلِ كثيرةٌ ؛ فمنها : (قد) ، و(السين) ، و(سوف) ، نحو (قد قام ، وسيقومُ ، وسوف يقومُ) . ومنها : تاءُ الضميرِ ، وألفُه ، وواوُه ، نحو (قمت ، وقاما ، وقاموا) . ومنها : تاءُ التأنيثِ الساكنةُ ، نحو (قامت ، وقَعدَت) . ومنها : (أنْ) الخفيفةُ المصدريَّةُ ، نحو (أريدُ أن تفعلَ) . ومنها : (إنْ) الخفيفةُ الشرطيةُ ، نحو (إنْ تفعلْ أفعلْ) . ومنها : (لم) ، نحو (لم تفعلْ) ، وما أشبَه

---

(١) الزخرف : ٧٧، وهي قراءة عبد الله وعلي وابن وثاب والأعمش بالترخيم على لغة من ينتظر . مختصر الشواذ (ص١٣٧) ، والبحر المحيط (٢٧/٨) .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) م : « بيناه » .

(٤) ص ، ك : « الاسم » .

ذلك . ومنها : التصرُّفُ ، نحو (فَعَلَ يَفْعَلُ) . وكلُّ الأفعالِ تتصرَّفُ إلا ستةَ أفعالٍ ، وهي : نِعْمَ ، وبِئس ، وعسى ، وليس ، وفِعلُ التعجب ، وحبَّذا . /وفيها كلِّها خلافٌ ، [١٢] ولها كلِّها أبوابٌ تُذكرُ [(١)] فيها إن شاءَ اللهُ تعالى .

فإن قيل : لِمَ[(٢)] سُمِّي الحرفُ حرفًا ؟ قيل : لأن الحرفَ في اللغةِ هو الطرَفُ ، ومنه يقالُ : حَرْفُ الجبلِ ، أي : طرَفُه ، فسمِّي حرفًا ؛ لأنه يأتي في طرَفِ الكلامِ .

فإن قيل : ما حدُّه ؟ قيل : ما جاء لمعنًى في غيرِه . وقد حدَّه النحويون أيضًا بحدودٍ كثيرةٍ لا يليقُ ذكرُها بهذا المختصرِ .

فإن قيل : إلى[(٣)] كم ينقسمُ الحرفُ ؟ قيل : إلى قسمين ؛ معملٍ ومهملٍ ، فالمعملُ هو الحرفُ المختصُّ، كحرفِ الجرِّ وحرفِ الجزمِ ، والمهملُ: غيرُ المختصِّ، كحرفِ الاستفهامِ وحرفِ العطفِ .

ثم الحروفُ [(٤)]المعملةُ والمهملةُ[(٤)] كلُّها تنقسمُ إلى ستةِ أقسامٍ ، فمنها ما يغيِّرُ اللفظَ والمعنى ، ومنها ما يغيِّرُ اللفظَ دون المعنى ، ومنها ما يغيِّرُ المعنى دون اللفظِ ، ومنها ما يغيِّرُ اللفظَ والمعنى ولا يغيِّرُ الحكمَ ، ومنها ما يغيِّرُ الحكمَ ولا يغيِّرُ لا لفظًا ولا معنًى ، ومنها ما لا يغيِّر لا لفظًا ولا معنًى ولا حكمًا .

فأمَّا ما يغيِّرُ اللفظَ والمعنى ، فنحو (ليت) ، تقول : ليت زيدًا /منطلقٌ [٤ظ] فـ(ليت) [١٣] قد غيَّرتِ اللفظَ وغيَّرتِ المعنى ، أما تغييرُ اللفظِ ، فلأنها نصَبت الاسمَ ورفَعتِ الخبرَ ، وأما تغييرُ المعنى ، فلأنها أدخلَت في الكلامِ معنى التمنِّي .

---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « نذكرها » ، وفي م : « نذكر ما » .

(٢) ص ، ك : « فلم » .

(٣) م : « فإلى » .

(٤-٤) أ : « المهملة والمعملة » .

وأمَّا ما يغيِّرُ اللفظَ دونَ المعنى ، فنحو[1] (إنَّ) ، تقولُ : إنَّ زيدًا قائمٌ . فـ(إنَّ) قد غيَّرتِ اللفظَ ؛ لأنها نصَبت الاسمَ ورفَعت الخبرَ ، ولم تغيِّر المعنى ؛ لأن معناها التأكيدُ[2] ، وتأكيدُ الشيءِ لا يغيِّرُ معناه .

وأمَّا ما يغيِّرُ المعنى دونَ اللفظِ ، فنحو [3] (هل) ، تقولُ[3] : هل زيدٌ قائمٌ ؟ فـ (هل) قد غيَّرت المعنى ؛ لأنها نقَلتِ الكلامَ من الخبرِ الذي يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، إلى الاستخبارِ[4] الذي لا يحتملُ صدقًا ولا كذبًا ، ولم تغيِّرِ[5] اللفظَ ؛ لأن الاسمَ بعدَ دخولِها مرفوعٌ بالابتداءِ ، كما كان يرتفعُ به قبلَ دخولِها .

وأمَّا ما يغيِّرُ اللفظَ والمعنى ولا يغيِّرُ الحكمَ ، فنحو (اللام) في قولِهم : لاَ يَدَيْ لزيدٍ . فـ(اللام) هاهنا غيَّرتِ اللفظَ لجرِّها الاسمَ ، وغيَّرت المعنى لإدخالِ[6] معنى الاختصاصِ ، ولم تغيِّرِ الحكمَ ؛ لأن الحكمَ حذفُ النونِ منه[7] للإضافةِ ، وقد بقِي الحذفُ بعدَ دخولِها ، [8] كما كان قبلَ دخولِها[8] ، فلم تغيِّر الحكمَ .

[١٤] وأمَّا ما يغيِّرُ/ الحكمَ ، ولا يغيِّرُ لا لفظًا ولا معنًى ، فنحو (اللام) في قولِه تعالى : ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾[9] ، فـ(اللام) هاهنا[10] ما غيَّرت لا لفظًا ولا معنًى ، ولكن

---

(١) م : « فهو » .

(٢) بعده في م : « والتحقيق » .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) أ : « الاستفهام » .

(٥) م : « يغير » .

(٦) ص ، ك : « لإدخالها » .

(٧) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٨-٨) سقط من : ص ، ك .

(٩) المنافقون : ١.

(١٠) م : « هنا » .

غيَّرت الحكمَ ؛ لأنها علَّقتِ الفعلَ عن العملِ .

وأمَّا ما لا يغيِّرُ لا لفظًا ولا معنًى ولا حكمًا ، فنحو (ما) في قولِه تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[1] . فـ ﴿مَا﴾ هاهنا ما غيَّرت لا لفظًا ولا معنى ولا حكمًا ؛ لأن التقديرَ [2] : فبرحمةٍ من اللهِ لنتَ لَهُم .

فإن قيل : (كيف) اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ ؟ قيل : اسمٌ ، والدليلُ على ذلك من وجهين ؛ **أحدهما** ، أنه قد جاء عن بعضِ العربِ[3] : على كيفَ تبيعُ الأحمرينِ ، ودخولُ حرفِ الجرِّ عليها يدلُّ على أنها اسمٌ ، إلا أن هذا الوجهَ ضعيفٌ ؛ لأن دخولَ حرفِ الجرِّ عليها [4] إنما جاء شاذًّا ، [٥ و] والوجهُ الصحيحُ هو **الوجهُ الثاني** ، /وهو أنَّا [١٥] نقولُ[5] : لا يخلو (كيف) [6] من أن يكونَ اسمًا أو فعلاً أو حرفًا ؛ بَطَل أن يقالَ[7]: حرفٌ ؛ لأن الحرفَ لا يفيدُ مع كلمةٍ واحدةٍ ، و(كيف) تُفيدُ مع كلمةٍ واحدةٍ ، ألا ترى أنك تقولُ : كيف زيدٌ ؟ فيكون كلامًا مفيدًا .

فإن قيل : قد أفاد الحرفُ[8] مع كلمةٍ واحدةٍ في النداءِ ، نحو (يا زيدُ) . قيل : إنما حصلت الفائدةُ في النداءِ مع كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأن التقديرَ في قولِك : يا زيدُ : أدعو زيدًا ،

---

(١) آل عمران : ١٥٩.

(٢) بعده في أ : « فيه » .

(٣) بعده في م : « أنه قال » .

(٤) سقط من : م .

(٥) ينظر اسمية (كيف) في: المرتجل (ص٢٦) ، والبيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٦٧،٦٨) .
وهذا الأسلوب يسميه النحاة بالسبر والتقسيم ، وقد استخدمه المصنف كثيرا في حجاجه النحوي واستدلالاته العقلية .

(٦) استعمل المصنف (كيف) مذكرا تارة، ومؤنثا أخرى ، وكأنه أراد أن يشير إلى جوازهما ، قال اللحياني : « هي مؤنثة، وإن ذُكِّرت جاز » . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (١١٥/٧) .

(٧) بعده في م : « هي » .

(٨) بعده في م : « الواحد » .

أو أنادي زيدًا ، فحصَلتِ الفائدةُ باعتبارِ هذه [١] الجملةِ المقدَّرةِ ، لا باعتبارِ الحرفِ مع كلمةٍ واحدةٍ ، فبطَل أن يكونَ حرفًا ، وبطَل أيضًا أن يكونَ فعلاً ؛ لأنه لا يخلو إمَّا أن يكونَ فعلاً ماضيًا ، أو مضارعًا ، أو أمرًا ، بطَل أن يكونَ فعلاً ماضيًا ؛ لأن أمثلةَ الفعلِ

[١٦] الماضي لا تخلو إمَّا أن تكونَ على[٢] (فَعَل) ، /كـ(ضَرب) ، أو على (فَعُل) ، كـ(مَكُث)[٣] ، أو على (فَعِل) كـ(سَمِع وعَلِم) ، و(كيف) على وزنِ (فَعْلٍ) ، فبطَل أن يكونَ فعلاً ماضيًا . وبطَل أن يكونَ فعلاً مضارعًا ؛ لأن الفعلَ المضارعَ ما كانت في أوَّلِه إحدى الزوائدِ الأربعِ ، وهي : الهمزةُ ، والنونُ ، والتاءُ ، والياءُ ، و(كيف) ليس في أوَّلِه إحدى هذه[٤] الزوائدِ الأربعِ ، فبطَل أن يكونَ فعلاً مضارعًا . وبطَل أن يكونَ أمرًا ؛ (٥لأنها تفيدُ٥) الاستفهامَ ، وفعلُ الأمرِ لا يُفيدُ الاستفهامَ ، فبطَل أن يكونَ أمرًا . وإذا بطَل أن يكونَ فعلاً ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا ، بطَل أن يكونَ فعلاً . والذي يدلُّ أيضًا على أنه ليس بفعلٍ ، أنه يدخلُ على الفعلِ في نحوِ قولِك : كيف تفعلُ كذا ؟ ولو كان فعلاً لما دخَل على الفعلِ ؛ لأن الفعلَ لا يدخلُ على الفعلِ . وإذا بطَل أن يكونَ فعلاً أو حرفًا وجَب أن يكونَ اسمًا .

فإن قيل : فعلامةُ الاسمِ لا تحسُنُ فيه ، كما لا تحسُنُ فيه علامةُ الفعلِ والحرفِ ، فلِمَ جَعَلتُموه اسمًا ، ولم تجعلوه فعلاً أو حرفًا ؟ قيل : لأن الاسمَ هو الأصلُ ، والفعلُ والحرفُ فرعٌ ، فلمَّا وجَب حملُه على أحدِ [٥ظ] هذه الأقسامِ الثلاثةِ ، كان حملُه على الاسمِ الذي هو أصلٌ[٦] أولى من حملِه على ما هو فرعٌ .

---

(١) سقط من : أ ، ب ، ل ، م .

(٢) بعده في م : « مثال » .

(٣) ل : « ككثر » .

(٤) سقط من : م .

(٥-٥) م : « لأنه يفيد » .

(٦) م : « الأصل » .

/فإن قيل : فلِمَ قُدِّم الاسمُ على الفعلِ ، والفعلُ على الحرفِ ؟ قيل : إنما قُدِّم الاسمُ[1] ؛ لأنه الأصلُ ، ويَستغني بنفسِه عن الفعلِ ، نحو قولِك[2] : زيدٌ قائمٌ ، وأُخِّر الفعلُ عن الاسمِ ؛ لأنه فرعٌ عليه ولا يَستغني عنه ، فلما كان الاسمُ هو الأصلَ ومستغنيًا[3] عن الفعلِ ، والفعلُ فرعًا[4] عليه ، ومفتقرًا[5] إليه ، كان الاسمُ مقدَّمًا عليه ، وإنما قُدِّم الفعلُ على الحرفِ ؛ لأن الفعلَ يُفيدُ مع [6]اسمٍ واحدٍ[6] ، نحو (قام زيدٌ) ، وأُخِّر الحرفُ عن الفعلِ ؛ لأنه لا يُفيدُ مع اسمٍ واحدٍ ، فإنك[7] لو قلتَ : بزيدٍ أو لزيدٍ ، من غيرِ أن تعلِّقَ الحرفَ بشيءٍ ، لم يكن مفيدًا ، فلمَّا كان الفعلُ يُفيدُ مع اسمٍ واحدٍ ، والحرفُ لا يُفيدُ مع اسمٍ واحدٍ ، كان الفعلُ مقدَّمًا عليه ، فاعرفْه[8] إن شاء اللهُ تعالى . [١٧]



(١) بعده في م : « على الفعل » .

(٢) سقط من : م .

(٣) م : « يستغني » .

(٤) م : « فرع » .

(٥) م : « مفتقر » .

(٦-٦) م : « الاسم » .

(٧) م : « لأنك » .

(٨) بعده في م : « تصب » . وذلك في نهاية كل باب من أبواب الكتاب .

[١٨] ## /بابُ الإعرابِ والبناءِ[(١)]

إن قال قائلٌ : لِمَ سُمِّي الإعرابُ إعرابًا والبناءُ بناءً ؟ قيل : أمَّا الإعرابُ ففيه ثلاثةُ أوجهٍ : **أحدُها** : أن يكونَ سمِّي بذلك لأنه يُبيِّنُ المعانيَ ، مأخوذٌ من قولِهم : أعرَب الرجلُ عن حُجَّتِه ، إذا بيَّنها . ومنه قولُه ﷺ[(٢)] : « الثيِّبُ [(٣)]يُعرِبُ عنها لسانُها[٣)] »[(٤)] . أي : يُبينُ ويُوضحُ ، قال الشاعرُ[(٥)] :

وَجَدْنا لَكُمْ في آلِ حم آيةً تأوَّلها منَّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ

فلما كان الإعرابُ يُبينُ المعانيَ سمِّي إعرابًا . **والوجهُ الثاني** : أن يكونَ سمِّي إعرابًا ؛ لأنه تغيُّرٌ يَلْحَقُ أواخرَ الكلمِ ، من قولِهم : عَرِبَت مَعِدةُ الفصيلِ[(٦)] ، إذا تغيَّرت .

فإن قيل : (العَرَبُ) في قولِهم : عَرِبت مَعِدةُ الفصيلِ[(٧)] ، معناه : الفسادُ ، فكيف
[١٩] يكونُ /الإعرابُ مأخوذًا منه ؟ قيل : معنى قولِك : أعرَبتُ الكلامَ ؛ أي أزلتُ عَرَبَه ، وهو فسادُه ، وصار هذا كقولِك : أعجَمتُ الكتابَ ، إذا أزلتَ عُجمتَه ، وأشكيتُ الرجلَ ،
[٦و] إذا أزلتَ شِكايتَه . وعلى هذا حمَل[(٨)] بعضُ المفسرينَ[٨)] قولَه تعالى : ﴿إِنَّ

---

(١) الأصول (١/٤٥)، الجمل للزجاجي (ص٢٦٠)، اللباب (١/٥٢، ٦٦)، (٢/٧٤).

(٢) بعده في ل : « البكر تستأذن وإذنها صماتها و » .

(٣-٣) م : « تعرب عن نفسها » .

(٤) الحديث أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/٣١٠) من حديث الْعُرس بن عَميرة .

(٥) البيت للكميت في : الهاشميات (ص١٨) ، الكتاب (٣/٢٥٧) ، المقتضب (١/٢٣٨) ، درة الغواص (ص٢٢) ، خزانة الأدب (٤/٣١٤) .

(٦) اللباب (١/٥٣) ، الكليات (١/١٤٣) ، الاشتقاق (٢/٣٦١) ، مقاييس اللغة (٤/٣٠١) ، تهذيب اللغة (١/٢٨١) ، الخصائص (١/٣٧) ، المخصص (١/٤٧٩) .

(٧) بعده في ل : «إذا تغيرت » .

(٨-٨) سقط من : ص ، ك .

ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ [(١)] ، أي أزيلُ خفاءَها[(٢)] ، وهذه الهمزةُ تسمَّى همزةَ السلبِ . **والوجه الثالثُ** : أن يكونَ سمِّي إعرابًا ؛ لأن المُعرِبَ للكلامِ كأنه يتحبَّبُ إلى السامعِ بإعرابِه ، من قولِهم : امرأةٌ عروبٌ ، إذا كانت مُتحبِّبةً إلى زوجها ، قال الله تعالى : ﴿عُرُبًا أَتۡرَابًا ﴿٣٧﴾﴾[(٣)] ، أي مُتحبِّباتٍ[(٤)] إلى أزواجِهن ، فلما كان المُعرِبُ للكلام كأنه يتحبَّبُ إلى السامعِ بإعرابِه ، سمِّي إعرابًا .

وأما البناءُ فهو منقولٌ من هذا البناءِ المعروفِ للزومِه وثبوتِه .

فإن قيل : فما حدُّ الإعرابِ والبناءِ ؟ قيل : أما الإعرابُ فحدُّه: اختلافُ أواخرِ الكلمِ باختلافِ العواملِ لفظًا أو تقديرًا .

وأما البناءُ فحدُّه: لزومُ أواخرِ الكلمِ بحركةٍ أو [(٥)] سكونٍ .

فإن قيل : كم ألقابُ الإعرابِ والبناءِ ؟ قيل : ثمانيةُ ألقـابٍ[(٦)] ؛ أربعةٌ [(٧)] للإعـرابِ ، /وأربعةٌ للبناءِ . فألقابُ[(٨)] الإعرابِ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، وجزمٌ[(٩)] . وألقابُ البناءِ : [٢٠] ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، ووقفٌ ، وهي وإن كانت ثمانيةً في المعنى ، فهي أربعةٌ في الصورةِ .

فإن قيل : فلِمَ كانت أربعةً ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركةٌ أو سكونٌ ، فالحركةُ ثلاثةُ أنواعٍ ؛ الضمِّ ، والفتحِ ، والكسرِ ، فالضمُّ من الشفتين ، والفتحُ من أقصى الحلقِ ،

(١) طه : ١٥.

(٢) انظر : البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٢١) ، التبيان (ص٨٨٧) .

(٣) الواقعة : ٣٧.

(٤) تفسير الطبري (٢٢/ ٣٢٤) .

(٥) م : « و » .

(٦) سقط من : ل ، م .

(٧) م : « فأربعة » .

(٨) م : « وألقاب » .

(٩) يُطلق بعض المتقدمين على ألقابِ البناءِ ألقابَ الإعراب تجوُّزًا ، قال البخاري رحمه اللَّه (٣/ رقم : ٢٤٧٧) : « أُويس يقول : الحُمُر الأَنَسيَّة بنَصب الألف والنون » عَبَّر عن الفتح بالنصب تجوُّزًا ، واللَّه أعلم .

والجرُّ[1] من وسطِ الفمِ ، والسكونُ هو الرابعُ .

فإن قيل : هل[2] حركاتُ الإعرابِ أصلٌ لحركاتِ البناءِ ، أو حركاتُ البناءِ أصلٌ لحركاتِ الإعرابِ ؟ قيل : اختلَف النحويون في ذلك[3] ، فذهَب بعضُ النحويين إلى أن حركاتِ الإعرابِ هي الأصلُ وأن[4] حركاتِ البناءِ فرعٌ عليها ؛ لأن الأصلَ في حركاتِ الإعرابِ أن تكونَ للأسماءِ وهي الأصلُ ، فكانت أصلاً ، والأصلُ في حركاتِ البناءِ أن تكونَ للأفعالِ والحروفِ ، وهي الفرعُ. فكانت فرعًا . وذهَب آخرون إلى أن حركاتِ البناءِ هي الأصلُ ، وأن[5] حركاتِ الإعرابِ فرعٌ عليها ؛ لأن حركاتِ البناءِ لا تزولُ ولا تتغيرُ عن حالِها ، [٦ ظ] وحركاتُ الإعرابِ تزولُ وتتغيرُ ، وما لا يتغيرُ أولى بأن يكونَ أصلاً ممَّا يتغيرُ .

[٢١] فإن قيل : هل الإعرابُ والبناءُ عبارةٌ عن هذه الحركاتِ أو عن /غيرِها ؟ قيل : الإعرابُ والبناءُ ليسا عبارةً عن هذه الحركاتِ ، وإنما هما معنيان يُعرفان بالقلب ليس للفظِ فيهما حظٌّ ، ألا ترى أنك تقولُ في حدِّ الإعرابِ : هو اختلافُ أواخرِ الكلمِ باختلافِ العواملِ ، وفي حدِّ البناءِ : لزومُ أواخرِ الكلمِ بحركةٍ أو سكونٍ ؟ ولا خلافَ أن الاختلافَ واللزومَ ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان يُعرفان بالقلبِ ليس لِلفظِ فيهما حظٌّ ، والذي يدلُّ على ذلك أن هذه الحركاتِ إذا وُجِدت بغيرِ صفةِ الاختلافِ لم تكن للإعرابِ ، وإذا وُجِدت بغيرِ صفةِ اللزومِ لم تكن للبناءِ ، فدلَّ على أن الإعرابَ هو الاختلافُ ، والبناءَ هو[6] اللزومُ . والذي يدلُّ على صحةِ هذا إضافةُ هذه الحركاتِ إلى

---

(١) ص ، ك : « الكسر » .
(٢) أ ، ص ، ك : « فهل » .
(٣) انظر : اللباب (١/٥٧) ، والمسائل الخلافية (١/١١١) .
(٤) سقط من : أ .
(٥) سقط من : م .
(٦) من هنا في (أ) يوجد خرم ينتهي عند قوله : « لأنه ضارع الاسم » (ص٢٢) .

الإعرابِ والبناءِ، فيقالُ : حركاتُ الإعرابِ ، وحركاتُ البناءِ ، ولو كانت الحركاتُ أنفسُها هي الإعرابُ أو البناءُ لما جاز أن تُضافَ[1] إليه ؛ لأن إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه لا تجوزُ[2] ، ألا ترى أنك لو قلتَ : حركاتُ الحركاتِ ، لم يجز ؟ فلما جاز أن يُقالَ : حركاتُ الإعرابِ ، وحركاتُ البناءِ. دلَّ على أنهما غيرُها[3] ، فاعرفْه إن شاء الله تعالى .



(١) م : « يضاف » .

(٢) م : « يجوز » .

(٣) م : « غيرهما » .

[٢٢]

/باب المعربِ والمبنيِّ[١]

إن قال قائلٌ : ما المعربُ والمبنيُّ ؟ قيل : أمَّا المعربُ ، فهو ما تغيَّر آخرُه بتغيُّرِ العاملِ فيه لفظًا أو تقديرًا . وهو على ضربين ؛ اسمٌ متمكنٌ ، وفعلٌ مضارعٌ . فالاسمُ المتمكنُ : ما لم يشابِهِ الحرفَ ولم يتضمَّن معناه . والفعلُ المضارعُ : ما كانت في أولِه إحدى الزوائدِ الأربعِ ، وهي : الهمزةُ ، والنونُ ، والتاءُ ، والياءُ .

فإن قيل : لِمَ [٢] زيدت هذه الأحرفُ[٣] دونَ غيرِها ؟ قيل : لأن[٤] الأصلَ أن تزادَ حروفُ المدِّ واللِّينِ ، وهي : الواوُ والياءُ والألفُ ، إلا أن [٧ و] الألفَ لما لم يمكنْ زيادتُها أولاً ؛ لأن الألفَ لا تكونُ إلا ساكنةً ، والابتداءُ بالساكِن محالٌ ، أبدلوا منها الهمزةَ لقربِ مخرجَيهِما ؛ لأنهما هوائيَّان [٥] يخرجان من أقصى الحلقِ .

[٢٣] وكذَلك الواوُ أيضًا ، لما لم يمكنْ زيادتُها /أولاً ؛ لأنه ليس في كلامِ العربِ واوٌ زيدت أولاً ، أبدلوا[٦] منها التاءَ ؛ لأنها تُبدلُ منها كثيرًا ، ألا ترى أنهم قالوا : تُراثٌ ، وتُجاهٌ ، وتُخمةٌ ، وتُهمةٌ ، وتَيْقُورٌ[٧] ، وتَوْلَجٌ[٨] ، قال الشاعرُ[٩] :

---

(١) الأصول (٤٥/١)، شرح الكتاب للسيرافي(٢٠/١)، الجمل للزجاجي(ص٢٦٠)، اللباب(٦٧/١) .

(٢) ص ، ك : « فلم » .

(٣) ب ، ل ، م : « الحروف » .

(٤) سقط من : م .

(٥) ل ، م : « هواءان » .

(٦) ك ، ل ، م : « فأبدلوا » .

(٧) تيقور : هو فيعول من الوقار . اللباب (٣٣٦/٢) ، واللسان (و ق ر) .

(٨) التولج : المنجا . وأصله من ولج إذا دخل، فأصل تولج : وولج . الزاهر (١٢٣/١) ، وانظر: الكتاب (٣٣٣/٤) ، الأصول في النحو (٢٦٩/٣) ، اللسان (و ل ج) .

(٩) البيت لجرير في : ديوانه (ص١٨٧) ، الغريب المصنف (٤٢٢/٢) ، الزاهر (٧٣/١) ، الصحاح (ض ع و) ، المحكم والمحيط الأعظم (ض ع و) .

مُتَّخِذًا من عِضَواتٍ[1] تَوْلَجا

وهو بيتُ الصائدِ ، والأصلُ : وُراثٌ ، ووُجاهٌ ، ووُخَمَةٌ ، ووُهَمَةٌ ، ووَيْقورٌ ؛ لأنه من الوقار ، ووَوْلَجٌ ؛ لأنه من الوُلوجِ ، فأبدلوا التاءَ من الواوِ في هذه المواضعِ كلِّها ، فكذلك[2] هاهنا .

وأما الياءُ فزِيدت ؛ لأنها لم يَعرِضْ فيها ما يمنعُ من[3] زيادتِها ، كما عَرض في الألفِ والواوِ .

وأما النونُ فإنما زيدت ؛ لأنها تُشبهُ حروفَ المدِّ واللِّينِ ، وتُزادُ معها في بابِ (الزيدَين ، والزيدِين) ، /والتحقيقُ في ترتيبِ هذه الحروفِ [4] أن تُقدَّمَ الهمزةُ ، ثم [٢٤]
النونُ ، ثم التاءُ ، ثم الياءُ ، وذلك لأن الهمزةَ للمتكلِّمِ وحدَه ، والنونَ للمتكلِّمِ ولمن معه ، والتاءَ للمخاطَبِ ، والياءَ للغائبِ ، والأصلُ أن يخبرَ الإنسانُ عن نفسِه ، ثم عن نفسِه وعمَّن معه ، ثم المخاطَبِ ، ثم الغائبِ ، فهذا هو التحقيقُ في ترتيبِ هذه الحروفِ[4] في أولِ الفعلِ المضارعِ .

فإن قيل : فالفعلُ [5] المضارعُ محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ أم[6] هو أصلٌ

---

(١) كذا في النسخ ، وهو موافق لما في الحجة للقراء السبعة (٢/٧٠) ، والمنصف (ص٢٢٦) ، ومخطوط الصحاح (و ل ج) ، وفي م ، والديوان ، ومصادر التخريج : « ضعوات » ، وأشار في حاشية ك إلى أنه يروى « من ضعوات » .
والعضوات جمع عِضاه : كل شجر يَعْظُم وله شوك . والضعوات جمع ضعة : شجر مثل الثمام . انظر : الغريب المصنف (٢/٤٢٢) .

(٢) م : « وكذلك » .

(٣) سقط من : م .

(٤) ل ، م : « الأحرف » .

(٥) ب : « هذا الفعل » ، وفي ل ، م : « هل الفعل » .

(٦) ص ، ك : « أو » .

فيه[1] ؟ قيل : لا ، بل [2] محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ ، وليس بأصلٍ فيه ؛ لأن الأصلَ في الإعرابِ أن يكونَ للأسماءِ دونَ الأفعالِ والحروفِ ؛ وذلك لأن الأسماءَ تتضمَّنُ معانيَ مختلفةً ، نحو الفاعليةِ ، والمفعوليةِ ، والإضافةِ ، فلو لم تُعرِبْ لالتبست هذه المعاني بعضُها ببعضٍ ، يدلُّك على ذلك أنك لو قلتَ : ما أحسنَ زيدًا ! لكنت متعجبًا ، ولو قلتَ : ما أحْسَنَ زيدٌ ، لكنتَ نافيًا ، ولو /قلت : ما أحسنُ زيدٍ ؟ لكنتَ [٢٥] مستفهمًا[3] ، فلو لم تُعرِبْ في هذه المواضعِ لالتبس التعجبُ بالنفي[٧ ظ] ، والنفيُ بالاستفهامِ ، واشتبَهت هذه المعاني بعضُها ببعضٍ ، وإزالةُ الالتباسِ[4] واجبٌ .

وأما الأفعالُ والحروفُ ، فإنها تدلُّ على ما وُضِعَت له بصيغِها[5] ، فعدمُ الإعرابِ لا يُخِلُّ بمعانيها ، ولا يُورثُ لَبسًا فيها ، والإعرابُ زيادةٌ ، والحكيمُ [6]لا يزيدُ شيئًا[6] لغيرِ فائدةٍ .

فإن قيل : فإذا كان الأصلُ في الفعلِ المضارعِ أن يكونَ مبنيًّا ، فلِمَ حُمِل على الاسمِ في الإعرابِ ؟ قيل : إنما حُمِل الفعلُ المضارعُ على الاسمِ في الإعرابِ ؛ لأنه ضارَع الاسمَ[7] ، ولهذا سُمِّي مضارعًا ، والمضارَعةُ : المشابهةُ ، ومنه [8]سمِّي الضرعُ ضَرعًا لأنه يُشابهُ [9] صاحبَه[10]، ووجهُ المشابهةِ بينَ هذا الفعلِ والاسمِ من

---

(١) سقط من : ل ، م .

(٢) بعده في ص ، ك ، ب ، ل ، م : « هو » .

(٣) بعده في ل ، م : « عن أيِّ شيءٍ منه حَسَنٍ » .

(٤) ك : « اللبس » .

(٥) ص ، ب ، ك : « بصيغتها » ، وليست في : أ .

(٦-٦) م : « لا يريد زيادة » .

(٧) هنا ينتهي الخرم الذي في (أ) المشار إليه (ص١٨) .

(٨) م : « منها » .

(٩) ص ، ب : « شابه » .

(١٠) م : « أخاه » .

خمسةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنه يكونُ شائعًا فيتخصصُ، كما أن الاسمَ يكونُ شائعًا فيتخصصُ ، ألا ترى أنك تقولُ : /يقوم ، فيصلحُ للحالِ والاستقبالِ ، فإذا أدخلتَ عليه (السينَ) أو [٢٦] (سوفَ) اختصَّ بالاستقبالِ ، كما أنك تقولُ : رجلٌ ، فيصلحُ لجميعِ الرجالِ ، فإذا أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ ، اختصَّ برجلٍ بعينِه ؟ فلمَّا اختصَّ هذا الفعلُ بعدَ شَياعِه ، كما أن الاسمَ يختصُّ(١) بعد شياعِه ، فقد شابَهه من هذا الوجهِ .

والوجهُ الثاني : أنه يدخلُ عليه لامُ الابتداءِ كما يدخلُ على الاسم ، ألا ترى أنك تقولُ : إن زيدًا ليقومُ ، كما تقول : إنّ زيدًا لقائمٌ ، ولامُ الابتداءِ تختصُّ بالأسماءِ ، فلمَّا دخَلت على هذا الفعلِ ، دلَّ على مشابهةٍ بينهما . والذي يدلُّ على ذلك أن فعلَ الأمرِ ، والفعلَ الماضي لما بَعُدا عن شبه الاسمِ ، لم تدخلْ هذه اللامُ عليهما ، ألا ترى أنك لو قلت : لَأَكرِمْ زيدًا يا عمرُو ، و(٢) : إن زيدًا لقام ، لكان ذلك خَلْفًا من القولِ(٣) .

/**والوجهُ الثالثُ :** أن هذا الفعلَ يشتركُ فيه الحالُ والاستقبالُ ، فأشبَه الأسماءَ [٢٧] المشترَكةَ ، كالعينِ ينطلقُ (٤)على العينِ الباصرةِ ، وعلى عينِ الماءِ ، إلى(٥) غيرِ ذلك .

والوجهُ الرابعُ : أنه(٦) يكونُ صفةً كما يكون الاسمُ كذلك ، تقول : [٨ و] مررتُ برجلٍ يضربُ ، كما تقول : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ، فقد قام (يضربُ) مقامَ (ضاربٍ) .

---

(١) ب ، م : « اختص » ، وفي ك : « تختض » .

(٢) ص ، ب ، ك ، م : « أو » .

(٣) م : « الكلام » .

(٤) ص ، ك ، ل : « تنطلق » .

(٥) ل ، م : « على » .

(٦) م : « أن » .

والوجهُ الخامسُ(١) : أن الفعلَ المضارعَ يجري على اسمِ الفاعلِ في حركاتِه وسكونِه ، ألّا ترى أن (يضربُ) على وزنِ (ضاربٍ) في حركاتِه وسكونِه، ولهذا(٢ أُعمِلَ اسمُ٢) الفاعلِ عملَ الفعلِ .

فلما أشبَه الفعلُ المضارعُ الاسمَ من هذه الأوجُهِ ، استحقَّ جملةَ الإعرابِ ، الذي [٢٨] هو الرفعُ والنصبُ والجزمُ . ولكلٍّ واحدٍ من هذه الأنواعِ عاملٌ يختصُّ به ، أما /عاملُ الرفعِ فاختلفَ النحويون(٣) فيه ، فذهَب البصريون إلى أنه يرتفعُ لقيامِه مقامَ الاسمِ ، وهو عاملٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ ، فأشبَه الابتداءَ ، وكما أن الابتداءَ يُوجبُ الرفعَ ، فكذلك ما أشبَهه .

فإن قيل : هذا ينتقضُ(٤) بالفعلِ الماضي ، فإنه يقومُ مقامَ الاسمِ ولا يُرفعُ(٥) . قيل : إنما لم يُرفعْ(٥) ؛ لأنه لم يثبتْ له استحقاقُ(٦) الإعرابِ ، فلم يكنْ هذا العاملُ موجبًا له الرفعَ ؛ لأنه نوعٌ منه، بخلافِ الفعلِ المضارعِ ، فإنه يستحقُّ جملةَ الإعرابِ للمشابهةِ التي ذكرناها قبلُ ، فبان الفرقُ بينَهما . وأما الكوفيون (٧فاختلفوا : فذهَب الكسائيُّ٧)(٨)

---

(١) بعده في م : « هو » .

(٢-٢) م : « يعمل الاسم » .

(٣) ينظر: الإنصاف (٥٥١/٢) ، وخزانة الأدب (٣٨٣/٨) .

(٤) ل ، م : « ينقض » .

(٥) ب ، ل ، م : « يرتفع » .

(٦) بعده في م : « جملة » .

(٧-٧) م : « فذهبوا » . وينظر المصادر السابقة .

(٨) الكسائي : أبو الحسن علي بن حمزة ، مولى بني أسد ، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ، ومعاذ الهراء ، وكان أحد أئمة القراء السبعة ، سمع سليمان بن أرقم وأبا بكر بن عياش ، وسفيان بن عيينة ، وأخذ عنه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلاّم وجماعة ، من مصنفاته : معانى القرآن ، مقطوع القرآن وموصوله ، اختلاف العدد ، كتاب الهجاء ، مات سنة ثمانين ومئة ، وقيل : ثلاث وثمانين ومئة (٢٨٣هـ) . انظر : الفهرست (١٩٤/١) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٥٨) ، إنباه الرواة (٢٥٦/٢) ، بغية الوعاة (١٦٢/٢) .

إلى أنه يرتفعُ بالزائدِ[١] /في أولِه[٢] ، وذهَب الفراءُ[٣] إلى أنه يرتفعُ لسلامتِه من العواملِ [٢٩] الناصبةِ والجازمةِ[٤] .

فأما قولُ الكسائيِّ فظاهرُ الفسادِ ؛ لأنه لو كان الزائدُ (٥في أوَّلِه٥) هو الموجبَ للرفعِ[٦] ، لوجَب ألَّا يجوزَ نصبُ الفعلِ ولا جزمُه مع وجودِه ؛ ولأن عاملَ النصبِ (٧والجزمِ ٧) لا يدخلُ على عاملِ الرفعِ ، فلمَّا وجَب نصبُه بدخولِ النواصبِ ، وجزمُه بدخولِ الجوازِم ، دلَّ على أن الزائدَ ليس هو العاملَ .

وأما قولُ الفراءِ فلا ينفكُّ من ضعفٍ ؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكونَ النصبُ والجزمُ قبلَ الرفعِ ؛ لأنه قال : لسلامتِه من العواملِ الناصبةِ والجازمةِ ، والرفعُ قبلَ النصبِ والجزمِ ، فلهذا كان هذا القولُ ضعيفًا .

وأما عواملُ النصبِ ، فنحوُ (أن ، ولن ، وكي ، وإذن) [٨] .

وأما عواملُ الجزمِ ، فنحوُ (لم ، ولمَّا ، ولام الأمر ، ولا في النهي) . ولعواملِ النصبِ والجزمِ موضعٌ نذكرُها فيه إن شاء الله تعالى[٩] .

---

(١) م : « بالزوائد التي » ، وانظر المصادر السابقة .

(٢) بعده في م : « وهو قول الكسائي » .

(٣) الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم ، أخذ عن الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ، ومحمد بن عاصم السمري وغيرهما ، من مصنفاته : معاني القرآن ، المصادر في القرآن ، الجمع والتثنية في القرآن ، الوقف والابتداء ، توفي سنة سبع ومئتين (٢٠٧هـ) . انظر : الفهرست (١٩٨/١) ، نزهة الألباء (ص٨١) ، إنباه الرواة (٧/٤) ، بغية الوعاة (٣٣٣/٢) .

(٤) انظر : اللباب (٢٥/٢) ، والإنصاف (٤٩/١) .

(٥-٥) سقط من : ل ، م .

(٦) ب ، ك : « الرفع » .

(٧-٧) سقط من : ص .

(٨) بعده في م : « وحتى » .

(٩) انظر ما سيأتي (ص ٢٢٧، ٢٣٠) .

[٨ ظ] وأما المبنيُّ[١] فهو ضدُّ المعربِ ، وهو ما لم يتغيرْ آخرُه بتغيرِ العاملِ فيه ؛ فمن ذلك : الاسمُ غيرُ المتمكنِ ، والفعلُ غيرُ المضارعِ . فأما الاسمُ غيرُ /المتمكنِ ، [٣٠]
فنحوُ (مَن ، وكَمْ ، وقَبْلُ وبَعْدُ ، وأينَ ، وكَيْفَ وأَمْسِ ، وهؤلاءِ) ، وإنما بُنِيتْ هذه الأسماءُ ؛ لأنها أشبَهت الحروفَ ، أو[٢] تضمَّنت معناها .

فأما (مَنْ) فإنما[٣] بُنيَت ؛ لأنها لا تخلو ، إما أن تكونَ استفهاميةً ، أو شرطيةً ، أو اسمًا موصولاً ، أو نكرةً موصوفةً . فإن كانت استفهاميةً فقد تضمَّنت معنى حرفِ الاستفهامِ . وإن كانت شرطيةً ، فقد تضمَّنت معنى حرفِ الشرطِ ، وإن كانت اسمًا موصولاً ، فقد تنزَّلت منزلةَ بعضِ الكلمةِ ، وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ . وإن كانت نكرةً موصوفةً ، فقد تنزَّلت منزلةَ الموصولةِ[٤] .

وأما (كم) فإنما بُنِيتْ ؛ لأنها لا تخلو ، إما أن تكونَ استفهاميةً أو خبريةً . فإن كانت استفهاميةً فقد تضمَّنت معنى حرفِ الاستفهامِ . وإن كانت خبريةً فهي نقيضُ[٥] (ربّ) ؛ لأنَّ (ربّ) للتقليلِ و(كم) للتكثيرِ ، وهم يحملُون الشيءَ على ضدِّه ، كما يحملونه على نظيرِه . وبُنِيتْ (مَنْ وكَمْ) على السكونِ ؛ لأنه الأصلُ في البناءِ ، ولم يَعرِضْ فيهما ما يُوجبُ /بناءَهما على حركةٍ ، فبقيا على الأصلِ . [٣١]

وأما (قَبْلُ وبَعْدُ) ، فإنما بُنيا ؛ لأن الأصلَ فيهما[٦] أن يستعملا مضافَين إلى ما بعدَهما ، فلما اقتُطعا عن الإضافةِ – والمضافُ و[٧]المضافُ إليه بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ –

(١) التقسيم الثاني الذي بدأه في (ص٢٠) .
(٢) م : « و » .
(٣) م : « فإنها » .
(٤) ل ، م : « الموصوفة » .
(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « نقيضة » .
(٦) سقط من : أ .
(٧) أ ، ص، ب ، ك ، ل ، م ، ونسخة في حاشية ف : « مع » .

تنزَّلا منزلةَ بعضِ الكلمةِ ، وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ ، قال الله تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(1) . وإنما بُنيا على حركةٍ ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما كان له حالةُ إعرابٍ قبلَ البناءِ ، فوجَب أن يُبنَيا(2) على حركةٍ تمييزًا لهما على ما بُني وليس له حالةُ إعرابٍ ، نحو (مَنْ وكَمْ) . وقيل : إنما بُنيا على حركةٍ لالتقاءِ الساكنين . والقولُ (3) هو الأولُ .

فإن قيل : فلِم كانت الحركةُ ضمّةً ؟ قيل : لوجهين : [٩ و] **أحدُهما** : أنه لما حُذف المضافُ إليه بُنيا على أقوى الحركاتِ وهو(4) الضمةُ ، تعويضًا عن المحذوفِ ، وتقويةً لهما . **والوجه الثاني** : إنما بنَوهما على الضمِّ ؛ لأن النصبَ والجرَّ يدخلُهما ، نحو (جئتُ قبلَك ومنْ قبلِك) . وأما الرفعُ فلا يدخلُهما البتةَ ، فلو بنَوهما على الفتحِ أو الكسرِ لالتبست حركةُ الإعرابِ بحركةِ البناءِ ، فبنَوهما /على حركة لا تدخلُهما (5) [٣٢]
وهي الضمةُ ؛ لئلا يلتبسَ(6) حركةُ الإعرابِ بحركةِ البناءِ .

وأما (أيْنَ وكيْفَ) فإنما بُنيا (7) ؛ لأنهما تضمَّنا معنى حرفِ الاستفهامِ ، لأن (أيْن) سؤالٌ عن المكانِ ، و(كيفَ) سؤالٌ عن الحالِ ، فلما تضمَّنا معنى حرفِ الاستفهامِ وجَب أن يُبنيا ، (8وإنما8) بُنيا على حركةٍ لالتقاءِ الساكنين ، وإنما كانت الحركةُ فتحةً ؛ لأنها أخفُّ الحركاتِ .

وأما (أمسِ) فإنما بُنيت ؛ لأنها تضمَّنت معنى لامِ التعريفِ ، لأن الأصلَ في (أمس) : الأمسُ ، فلما تضمَّنت معنى اللامِ ، تضمَّنت معنى الحرفِ ، فوجَب أن

---

(1) الروم : ٤.
(2) م : « تميزا » .
(3) بعده في م : « الصحيح » .
(4) م : « هي » .
(5) ف : « يدخلهما » .
(6) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « تلتبس » .
(7) بعده في م : « على الفتح » .
(8-8) سقط من : أ .

تُبنى[١] . وإنما بُنيت على حركةٍ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، وإنما كانت الحركةُ كسرةً ؛ لأنها الأصلُ في التحريكِ لالتقاءِ الساكنَين . ومن العرب من يجعل (أمس) معدولةً[٢] عن لامِ التعريفِ ، فيجعلُها غيرَ مصروفةٍ[٣] ، قال الشاعرُ[٤] :

لقد رأيتُ عَجبًا مُذْ أمسا عجائزًا مثلَ السعالي قُعسا[٥]

[٣٣] /وأما (هؤلاءِ) فإنما بُنيَت لتضمنِها معنى حرفِ الإشارةِ وإن لم يُنْطَقْ به ؛ لأن الأصلَ في الإشارةِ أن يكونَ [٦] بالحرفِ كالشرطِ ، والنفي ، والتمنِّي ، والعطفِ ، إلى غيرِ ذلك من المعاني ، إلا أنهم لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا (هؤلاءِ) معنى حرفِ الإشارةِ ، فبنَوها .

ونظيرُ (هؤلاءِ) (ما) التي في التعجبِ ، فإنها بُنيت لتضمنِها معنى حرفِ التعجبِ ، وإن لم يكنْ له[٧] حرفٌ يُنطقُ به ؛ لأن الأصلَ في التعجبِ أن يكونَ بالحرفِ كغيرِه من المعاني ، إلا أنهم لمَّا [٩ ظ] لم يفعلوا ذلك ؛ ضمَّنوا (ما) معنى حرفِ التعجبِ ، فبنَوها كما بنَوا (ما) إذا تضمَّنت معنى حرفِ الاستفهامِ والشرطِ ، فكذلك هاهنا .

---

(١) ف : « يبنى » .

(٢) يعني معدولة عن الأمس ، وهي لغة بنى تميم . همع الهوامع (١٨٩/٢) .

(٣) أي تعرب إعراب الممنوع من الصرف .

(٤) البيتان منسوبان للعجاج في : ديوانه (٢٩٦/٢) ، الجمل في النحو (ص١٨٢) ، ودون نسبة في : الكتاب (٢٨٥/٣) ، الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص٣٢) ، نوادر أبي زيد (ص٥٧) ، الجمل (ص٢٩١) ، شرح أبيات الجمل (ص٢٥٩) ، خزانة الأدب (١٦٧/٧-١٧٣) .
قال البغدادي : « قال ابن المستوفي : وجدت هَذِه الأبيات الثَّمَانِية فِي كتاب نحوٍ قديم للعجاج أبي رؤبة . وأُراه بَعيدًا من نمطه » .
والسعالي : سواحر الجن ، واحدتها سعلاة . انظر : شرح أبيات الجمل (ص٢٥٩) .

(٥) كتب فوقه في ف : « خمسًا » ، وبعده في ص ، م : « يأكُلن ما في رَحْلِهن همسا لا ترك الله لهُن ضِرسا » ، وقوله : « ما في رَحْلِهِن » في ص : « ما يلقى لهن » .

(٦) م : « تكون » .

(٧) م : « لها » .

وأما الفعلُ غيرُ المضارعِ ، فهو على ضربَين : **أحدُهما:** الفعلُ الماضي ، **والآخرُ:** فعلُ الأمر . فأما الفعلُ الماضي ، فنحو (ذَهَبَ ، وعَلِمَ ، وشرُفَ ، واستخرَجَ ، ودَحْرَجَ ، واحْرَنجمَ) . /وأما فعلُ الأمرِ ، فنحو (اذهب ، واعلمْ ، واشرُفْ ، واستَخرج ، ودَحْرِج ، [٣٤] واحْرَنجم) [١] . وسنذكرُ [٢] لم بُني الفعلُ الماضي على الفتحِ ، ولِمَ بني فعلُ الأمرِ على الوقفِ ، وخلافَ النحويين فيه ، في بابِه إن شاء اللهُ تعالى .

وأما الحروفُ فكلُّها مبنيةٌ ، لم يُعرَبْ منها شيءٌ [٣] ؛ لبقائِها على أصلِها (٤في البناءِ٤) ، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .



(١) احرنجم القوم : ازدحموا ، واحرنجم الرجل : أراد الأمر ثم رجع عنه . التاج (حرجم) .

(٢) م : « سنذكره » وانظر ما سيأتي (ص ٣١٥، ٣١٧) .

(٣) بعده في أ ، ص ، ك : « كالأفعال » .

(٤-٤) سقط من : ص .

[٣٥]

/بابُ إعرابِ الاسمِ المفردِ(١)

إن قال قائلٌ : على كم ضربًا الاسمُ المفردُ ؟ قيل : على ضربين ؛ صحيحٍ ومعتلٍّ . فالصحيحُ في عُرفِ النحويين : ما لم يكن آخرُه ألفًا ، ولا ياءً قبلَها كسرةٌ ، نحو (رجلٍ ، وفرسٍ) وما أشبَه ذلك ، وهو على ضربين : منصرفٍ وغيرِ منصرفٍ ، فالمنصرفُ : ما دخلَه الحركاتُ الثلاثُ مع التنوينِ ، نحو (هذا زيدٌ ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيدٍ) . وهذا الضربُ يُسمَّى الأمْكَنَ ، وقد يسمَّى أيضًا متمكنًا .

فإن قيل : لِمَ جَعلوا التنوينَ علامةً للصرفِ دونَ غيرِهِ ؟ قيل : لأن أولى ما يُزادُ حروفُ المدِّ واللينِ ، وهي الألفُ ، والياءُ ، والواوُ ، إلا أنهم عدَلوا عن زيادتِها (٢إلى التنوينِ ؛ لما يلزمُ من اعتلالِها وانتقالِها٢) ، ألا ترى أنهم لو جعَلوا الواوَ علامةً للصرفِ(٣) لانقلَبت ياءً في الجرِّ لانكسارِ ما قبلَها . وكذلك حكمُ الياءِ والألفِ في الاعتلالِ ، والانتقالِ من حالٍ إلى حالٍ ، وكان التنوينُ أولى من غيرِه ؛ لأنه خفيفٌ يُضارِعُ حروفَ [٣٦] العلةِ ، ألا ترى أنه /غنّةٌ في الخيشومِ(٤) ، وأنه لا معتمدَ له في الحلقِ ، فأشبَه الألفَ إذ كان حرفًا هوائيًّا .

فإن قيل : ولماذا دخَل التنوينُ الكلامَ ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك : فذهَب [١٠ و] سيبويهِ(٥) إلى أنه دخَل الكلامَ(٦) علامةً للأخفِّ عليهم ، والأمكنِ عندَهم .

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص١٢١) ، واللباب (١/٧١، ٨٠، ٨٨) .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) أ ، ك : « الصرف » .

(٤) الخيشوم : أقصى الأنف ، والغنة : أن يشرب الحرف صوت الخيشوم . اللسان (خ ش م ، غ ن ن) .

(٥) انظر : الكتاب (٣/١٩٧) ، إعراب القرآن للنحاس (٣/٢٢٤) ، علل النحو (١/١٥٣) ، الهمع (١/٢٨) و(٢/٦١٩) .

(٦) سقط من : أ .

وذهَب (١ بعضُ النحويين ١) إلى أنه دخَل فرقًا بين (٢ الفعلِ والاسمِ ٢) . وذهَب آخرون(٣) إلى أنه دخَل فرقًا بين ما ينصرفُ وبين(٤) ما لا ينصرفُ .

وأما غيرُ المنصرفِ فما لم يدخلْه الجرُّ مع التنوينِ ، وكان ثانيًا من جهتين(٥) ، نحو (مررت بأحمدَ وإبراهيمَ) ، وما أشبَه ذلك . وإنما مُنِعَ هذا الضربُ من الأسماءِ الصرفَ ؛ لأنه أشبه الفعلَ ، فمُنع من التنوينِ ، ومُنِع (٦) من الجرِّ تبعًا للتنوين ؛ لما بينَهما من المصاحبةِ . وذهَب (٧ بعضُ النحويين(٨) ٧) ، إلى أنه مُنع من الجرِّ ؛ لأنه أشبَه الفعلَ ، والفعلُ لا يدخلُه جرٌّ ولا تنوينٌ ، فكذلك ما أشبَهه . /وهذا الضربُ يُسمَّى (٩) المتمكِّنَ [٣٧] ولا يُسمّى أمكنَ، فكلُّ أمكنَ متمكنٌ ، وليس كلُّ متمكنٍ أمكنَ .

فإن قيل : فلِمَ يدخلُ الجرُّ مع الألفِ واللامِ أو الإضافةِ ؟ قيل : للأمنِ من دخولِ التنوينِ مع الألفِ واللامِ أو الإضافةِ ، وسترى هذا في موضعِه إن شاءَ اللهُ تعالى(١٠) .

والمعتلُّ : ما كان آخرُه ألفًا أو ياءً قبلَها كسرةٌ . وهو على ضربين ؛ منقوصٍ ومقصورٍ . أما المنقوصُ فما كانت في آخرِه ياءٌ خفيفةٌ قبلَها كسرةٌ ، وذلك نحوُ (القاضي ، والداعي) .

فإن قيل : فلِمَ سُمِّي منقوصًا ؟ قيل : لأنه نُقِص الرفعَ والجرَّ ، تقول : هذا قاضٍ يا

(١-١) م : « بعضهم » .

(٢-٢) أ ، م : « الاسم والفعل » .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٢٢٤/٣) ، الهمع (٦١٩/٢) .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل ، م .

(٥) م : « وجهين » .

(٦) سقط من : م .

(٧-٧) م : « بعضهم » .

(٨) انظر : أصول النحو لابن السراج (٧٩/٢) ، علل النحو للوراق (ص ١٧٣، ٤٥٨) .

(٩) م : « سمي » .

(١٠) سيأتي في (ص ٢٧٩) .

فتى ، ومررتُ بقاضٍ (١ يا فتَى١) . والأصل : هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ ، إلا أنهم استثقلوا الضمةَ والكسرةَ على الياءِ فحذَفوهما ، وبقيت الياءُ ساكنةً ، والتنوينُ ساكنًا ، فحذَفوا الياءَ لالتقاءِ الساكنين ؛ وكان حذفُ الياءِ أولى من /حذفِ (٢) التنوينِ لوجهين : [٣٨]

أحدُهما : أن الياءَ إذا حُذفت بقِي في اللفظِ ما يدلُّ عليها وهي الكسرةُ ، بخلافِ التنوينِ فإنه لو حُذف لم يبقَ في اللفظِ ما يدلُّ على حذفِه . فلما وجَب حذْفُ أحدِهما ، كان حذفُ ما في اللفظِ دلالةٌ على حذفِه أولى .

والثاني : أن التنوينَ دخَل لمعنًى وهو الصرفُ . وأما الياءُ فليست كذلك ، فلمّا وجَب حذفُ أحدِهما ، كان حذفُ ما لم يدخلْ لمعنًى أولى مما(٣) دخَل لمعنًى . وأما إذا كان منصوبًا فهو بمنزلةِ الصحيحِ لخفةِ الفتحةِ .

[١٠ ظ] فإن قيل : الحركاتُ كلُّها تُستثقَلُ على حرفِ العلةِ ، بدليلِ قولِهم : بابٌ ونابٌ ، والأصلُ فيهما(٤) : بَوَبٌ ونَيَبٌ ، إلا أنهم استثقَلوا الفتحةَ على الواوِ والياءِ ، فقَلَبوا كلَّ واحدٍ(٥) منهما ألفًا ، قيل : الفتحةُ في هذا النحوِ لازمةٌ ليست بعارضةٍ ، بخلافِ الفتحةِ التي على ياءِ (قاض)(٦) فإنها عارضةٌ وليست بلازمةٍ ، فلهذا المعنى استثقلوا الفتحةَ في(٧) نحوِ(٨) (٩ بابٍ ونابٍ٩) ولم يستثقلوها في نحو (قاضٍ) .

فإن وقَفْتَ على المرفوعِ والمجرورِ من هذا الضَّربِ ، كان لك فيه مذهبان ؛ إسقاطُ

(١-١) سقط من : م .

(٢) سقط من : ص .

(٣) ل ، م : « من حذف ما » .

(٤) ص : « فيه » .

(٥) ص ، ك ، م : « واحدة » .

(٦) ص ، ب : « قاضي » .

(٧) سقط من : م .

(٨) سقط من : ب .

(٩-٩) أ : « ناب وباب » .

الياءِ، وإثباتُها. واختلف النحويون في الأجودِ منهما، فذهَب سيبويهِ[1] إلى أن /حذفَ [٣٩]
الياءِ أجودُ إجراءً للوقفِ على الوصلِ؛ لأن الوصلَ هو الأصلُ. وذهَب يونسُ[2] إلى أن إثباتَ الياءِ أجودُ؛ لأن الياءَ إنما حُذفت لأجلِ التنوينِ، ولا تنوينَ في الوقفِ، فوجَب ردُّ الياءِ. وقد (٣قرأ بهما٣) القراءُ[4] (٥ قال الله٥) تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[6] بغير ياء. وقد قرأ بعضُهم بالياءِ. وإن كان منصوبًا أبدلتَ من تنوينِه ألفًا كالأسماءِ[7] المنصرفةِ الصحيحةِ، فتقول: رأيت قاضيًا، كما تقول: رأيت ضاربًا.

فإن كان فيه ألفٌ ولامٌ، كان حكمُه في الوصلِ حكمَ ما ليسَ فيه ألفٌ ولامٌ في حذفِ الضمةِ والكسرةِ ودخول الفتحةِ. وكان لك أيضًا في الوقفِ في حالةِ الرفعِ والجرِّ إثباتُ الياء وحذفُها، (٨ وإثباتُ الياءِ٨) أجودُ الوجهين؛ لأن التنوينَ لا يجوزُ أن
يَثبُتَ مع الألفِ واللامِ، فإذا زال[9] علةُ إسقاطِ الياءِ، وجَب /أن تثبتَ. وكان بعضُ [٤٠]
العربِ يقفُ بغيرِ ياءٍ، وذلك أنه قدَّر حذفَ الياءِ في (قاضٍ) ونحوِه، ثم أدخل عليه الألفَ واللامَ، وبقَّي الحذفَ على حالِه، وهذا ضعيفٌ جدًّا، وقد قرأ به بعضُ القراءِ،

---

(١) الكتاب (١٨٣/٤).

(٢) يونس: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري الضبي، من أكابر النحويين، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، كان له مذاهب وأقيسة يتفرد بها. من مصنفاته: معاني القرآن، اللّغات، الأمثال، توفي سنة ثنتين وثمانين ومئة (١٨٢هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: أخبار النحويين البصريين (ص٥١)، الفهرست (١١١/١)، نزهة الألباء (ص٤٧)، إنباه الرواة (٧٤/٤)، بغية الوعاة (٣٦٥/٢).

(٣-٣) ص: «قرأتهما»، وفي ب: «قرأ القراء»، وفي م: «قرأ بعض».

(٤) أ: «الفراء»، وفي ب: «بهما».

(٥-٥) م: «قوله».

(٦) النحل: ٩٦. قرأ ابن كثير بإثبات الياء، وقرأ الباقون بحذفها. النشر (٢/ ١٠٢، ٢٢٩).

(٧) ص، ب، ك، م: «كسائر الأسماء».

(٨ - ٨) م: «إثباتها».

(٩) ص، ك، ل: «زالت»، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة «زالت».

قال اللهُ تعالى : ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[١] . فإن كان منصوبًا لم يكنْ الوقفُ عليه إلا بالياءِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ٢٦﴾[٢] . وذلك لأنه تنزَّل بالحركةِ منزلةَ [١١ و] الحرفِ الصحيحِ ، فتحصَّنَ [٣] بها من الحذفِ .

وأما المقصورُ فهو المختصُّ بألفٍ مفردةٍ في آخرِه ، نحو (الهوى ، والهدى ، والدنيا ، والأخرى) ، وسُمّي مقصورًا ؛ لأن حركاتِ الإعرابِ قصَرت عنه ، أي حُبست . والقصرُ : الحبسُ ، ومنه يقال : امرأة مقصورة ، وقصيرة ، وقصورة ، قال الله تعالى : /﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ ٧٢﴾[٤] . أي محبوساتٌ ، وقال [٤١]
الشاعرُ[٥] :

وَأَنْتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ إِلَيَّ وَلَمْ يَعْلَمْ[٦] بذاك القصائرُ
عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحجالِ[٧] وَلَمْ أُرِدْ قصارَ الخطا ، شرُّ النِّسَاءِ البهاترُ[٨]

ويروى : (قَصُورةٍ) والبهاترُ : القصارُ [٩]ويروى البحاتر ، وهما[٩] بمعنًى واحدٍ .

وهو على ضربين ؛ منصرفٍ وغيرِ منصرفٍ ، فالمنصرفُ : ما دخلَه التنوينُ ، وذلك نحو هذه رحًى وعصًا ، ورأيت رحًى وعصًا ، ومررت برحًى وعصًا ، والأصلُ فيه :

---

(١) البقرة : ١٨٦.

(٢) القيامة : ٢٦.

(٣) أ ، ل ، م : « فيخص » ، وفي ك : « فيتحصن » .

(٤) الرحمن : ٧٢.

(٥) الأبيات لكثير عزة ، في : ديوانه (ص٣٦٩) ، إصلاح المنطق (ص ١٨٤، ٢٧٤) ، الحماسة البصرية (١٤٠/٢) ، الخزانة (٢٧٦/٢) .

(٦) أ ، ل : « تعلم » ، وأشار في حاشية (ص) إلى أنه في نسخة « تعلم » ، وفي ص ، م : « تشعر » ، وفي ك : « يشعر » ، والمروي في المصادر : « تدري » .

(٧) الحجال : جمع حجلة وهو بيت كالقبة . التاج (ح ج ل) .

(٨) م : « البحاتر » .

(٩-٩) سقط من : م .

رَحَيٌ ، وعَصَوٌ ، إلا أن الياءَ والواوَ لمّا تحرَّكا [1] وانفَتَح ما قبلَهما ، قُلِبا ألفين ، وحُذفت الألفُ منهما ، لسكونِها وسكونِ التنوينِ ، وكان حذفُها أولى ؛ لما ذكرناه في حذفِ الياءِ من[2] /نحو (قاضٍ)[3] . فإن وقفتَ على شيءٍ من هذا الضربِ ، فقد [٤٢] اختلَف النحويون[4] فيه على مذاهبَ ، فذهَب سيبويهِ إلى أن الوقفَ في حالةِ الرفعِ والجرِّ على الألفِ المبدلةِ من الحرفِ الأصليِّ ، وفي حالةِ النصبِ على الألفِ المبدلةِ من التنوينِ حملاً للمعتلِّ على الصحيحِ . وذهَب أبو عثمانَ المازنيُّ[5] إلى أن الوقفَ في الأحوالِ الثلاثةِ على الألفِ المبدلةِ من التنوينِ ؛ لأنهم إنما خصُّوا الإبدالَ بحالِ [6] النصبِ في الصحيحِ ؛ لأنه يؤدي إلى الألفِ التي هي أخفُّ الحروفِ ، ولم يُبدلوا في حالِ[7] الرفعِ والجرِّ ؛ لأنه يُفضي إلى الثقلِ واللبسِ ، وذلك غيرُ موجودٍ هاهنا[8] ؛ لأن ما قبلَ التنوينِ هاهنا لا يكونُ إلا مفتوحًا ، فأبدلوا منه ألفًا ؛ لأنه لا يجلبُ ثقلاً ولا يوجبُ[9] لَبسًا .

---

(١) أ : « تحركتا » .
(٢) سقط من : م .
(٣) ص : « قاضي » .
(٤) الكتاب (٤/٢٠٩) ، المفصل (ص٤٧٧) .
(٥) أبو عثمان المازني : بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني العدوي ، من بني مازن بن شيبان ، كان مع علمه بالنحو متسعًا في الرواية ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه أبو العباس المبرد ، والفضل بن محمد اليزيدي ، وغيرهم . له تصانيف كثيرة ، منها : التصريف ، ما تلحن فيه العامة ، وكتاب الألف واللام ، العروض ، توفي سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧هـ) . انظر : أخبار النحويين البصريين (ص٨٥) ، الفهرست (١/١٦٢) ، نزهة الألباء (ص١٤٠) ، إنباه الرواة (١/٢٨١) ، بغية الوعاة (١/٤٦٣) .
(٦) ص ، ك : « في حال » .
(٧) أ ، ك ، ل ، م : « حالة » .
(٨) م : « هنا » .
(٩) م : « يجلب » .

وذهَب [١١ ظ] أبو سعيدٍ السيرافيُّ[١] إلى أن الوقفَ في الأحوالِ الثلاثةِ على الألفِ المبدلةِ من الحرفِ الأصليِّ ؛ وذلك لأن بعضَ القراءِ يُميلونها في قولِه تعالى : ﴿أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدَى﴾[٢] ، /ولو كانت مبدلةً من التنوين لما جازت[٣] إمالتُها ، ألا ترى أنك [٤٣]
لو أملتَ الألفَ في نحو (رأيتُ عمرًا) لكان غيرَ جائزٍ ، فلمّا جازت الإمالةُ هاهنا ، دلّ على أنها مبدلةٌ من الحرفِ الأصليِّ لا من التنوينِ . وغيرُ المنصرفِ ما لم يلحقه التنوينُ ، وذلك نحو (حُبْلَى ، وبُشْرَى ، وسَكْرَى) ، وتثبتُ[٤] فيه الألفُ وصلاً ووقفًا ؛ إذ ليس يلحقُها تنوينٌ تحذفُ من أجلِه ، فإن لقِيها ساكنٌ من كلمةٍ أخرى ، حُذفت لالتقاءِ الساكنين .

فإن قيل : فلِمَ أُعربت الأسماءُ الستةُ المعتلةُ بالحروفِ وهي أسماءٌ مفردةٌ ؟ قيل : إنما أُعربت بالحروفِ توطيدًا[٥] لما يأتي من بابِ التثنيةِ والجمعِ .

فإن قيل : فلِمَ كانت هذه الأسماءُ أولى بالتوطيدِ[٦] من غيرِها ؟ قيل : لأن هذه الأسماءَ منها ما يغلبُ[٧] عليه الإضافةُ ، ومنها ما يلزَمُه[٨] الإضافةُ ، فما

---

(١) السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني النحوي ، قرأ على ابن مجاهد القرآن ، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان ، واللغة عن ابن دريد ، درَّس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، الإقناع في النحو ، مات ولم يكمله ، فكمّله ولده يوسف ، ألفات الوصل والقطع ، توفي سنة ثمان وستين وثلاث مئة (٣٦٨هـ) . انظر : الفهرست (١٨٣/١) ، نزهة الألبا (ص٢٢٧) ، إنباه الرواة (٣٤٨/١) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٦٦/٢) ، بغية الوعاة (٥٠٧/١) .

(٢) طه : ١٠ . وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف . إتحاف فضلاء البشر (ص٢٤٨) .

(٣) بعده في م : « هاهنا » .

(٤) ص : « ثبتت » .

(٥) م : « توطئة » .

(٦) م : « بالتوطئة » .

(٧) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تغلب » .

(٨) أ ، ص ، ل ، م : « تلزمه » .

يغلبُ[1] عليه الإضافةُ[2] : (أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك) وما يلزمُه[3] الإضافةُ : (فوك ، وذو مالٍ) ، والإضافةُ فرعٌ على الإفرادِ ، كما /أن التثنيةَ والجمعَ فرعٌ على [٤٤]
المفردِ ، فلما وُجِدت (٤ بينهما المشابهةُ٤) من هذا الوجهِ ، كانت أولى من غيرِها ؛ ولمّا وجَب أن تعربَ بالحروفِ لهذه المشابهةِ أقاموا كلَّ حرفٍ مُقامَ ما يجانسُه من الحركاتِ ، فجعَلوا الواوَ علامةً للرفعِ ، والألفَ علامةً للنصبِ ، والياءَ علامةً للجرِّ .
وذهَب الكوفيون إلى أن الواوَ والضمةَ قبلَها علامةٌ للرفعِ ، والألفَ والفتحةَ قبلَها علامةٌ للنصبِ ، والياءَ والكسرةَ قبلَها علامةٌ للجرِّ ، فجعَلوه معربًا من مكانين ، وقد بَيَّنَّا فسادَه في « مسائلِ الخلافِ بين البصريين والكوفيين »[5] .

وذهَب بعضُ النحويين إلى أنَّ هذه الأسماءَ إذا كانت في موضعٍ [١٢و] رفعٍ ، كان فيها نقلٌ بلا قلبٍ ، وإذا كانت في موضعِ نصبٍ كان فيها قلبٌ بلا نقلٍ ، وإذا كانت في موضعِ جرٍّ كان فيها نقلٌ وقلبٌ ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هذا أبوك ، كان الأصلُ فيه : هذا أَبَوُكَ ، فنُقلت الضمةُ من الواوِ إلى ما قبلَها ، فكان فيه نقلٌ بلا قلب ، وإذا قلت : رأيت أباك ، كان الأصلُ فيه : رأيت أَبَوَكَ ، فتحرَّكت الواوُ وانفتح ما قبلَها ، فقُلِبَت الواوُ ألفًا ، فكان فيه قلبٌ بلا نقلٍ ، وإذا قلت : مررت بأبيك ، كان الأصلُ فيه : مررت بأَبَوِكَ ، فنقلت /الكسرة من الواوِ إلى ما قبلَها ، وانقلَبت الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما [٤٥]
قبلِها ، فكان فيه نقلٌ وقلبٌ . وذهَب بعضُ النحويين[6] إلى أن الواوَ والألفَ والياءَ

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تغلب » .
(٢) سقط من : م
(٣) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تلزمه » .
(٤-٤) م : « المشابهةُ بينهما » .
(٥) الإنصاف (٢٢/١) ، وانظر : علل التثنية (ص٦٣-٧٠) ، والبغداديات (ص ٥٤٠، ٥٤١) .
(٦) ك : « الكوفيون » .

نشأَت عن إشباعِ الحركاتِ[1] كقولِ الشاعرِ[2] :

اللهُ يعلمُ أنا في تلفُّتِنا[3] يوم الفراق إلى إخواننا[4] صُوَرُ

وأنني حيثما يَثْني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ

أراد : فأنظرُ ، فأَشبَع الضمةَ فنشأَت[5] الواوُ ، وكما قال الآخرُ في إشباعِ الفتحةِ[6] :

وأنت من الغوائل حين تُرْمَى ومن ذمِّ الرجالِ بمنتزاحِ[7]

أراد : بمنتزَح[8] ، فأشبَع الفتحةَ فنشأت[9] الألفُ . وكما[10] قال الآخرُ في إشباعِ الكسرةِ[11] :

---

(١) هو قول أبي عثمان المازني ، انظر : الصاحبي (ص٣٠) ، والإنصاف (١/١٧) ، واللباب (١/٩٢) .

(٢) البيتان دون نسبة في : الألفاظ (ص٤٠٩) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (ص٢٢٢) ، سر صناعة الإعراب (١/٢٦) ، الصاحبي (ص٥٣) ، شروح سقط الزند (ص٧٤٥) ، الخزانة (١/١٢١) ، والبيت الأول دون نسبة في : الحجة للقراء السبعة (١/٨١) ، الخصائص (١/٤٢٠) .

(٣) أ ، ل ، م : « تلقينا » .

(٤) ص ، ب : « أحبابنا » .

(٥) بعده في أ ، ل : « عنها » .

(٦) البيت لإبراهيم بن هرمة في : ديوانه (ص٩٢) ، الصحاح في اللغة (ن ز ح) ، الحجة للقراء السبعة (١/٨١) ، سر صناعة الإعراب (١/٢٥) ، والخزانة (٣/٣٧٨) . والغوائل :الدواهي . انظر : الصحاح (غ ي ل) .

(٧) ب ، ك ، ل : « بمنتزاج » .

(٨) ب ، ك ، ل : « بمنتزج » .

(٩) بعده في أ ، ل : « عنها » .

(١٠) سقط من : م

(١١) البيت منسوب للفرزدق في : الكتاب (١/٢٨) ، الكامل (١/٣٢٩) ، شرح أبيات سيبويه (ص٣٣) ، سر صناعة الإعراب (١/٢٤) ، رسالة الغفران (ص٥٦٢) ، المحكم والمحيط الأعظم (٤/٤٨٣) ، الخزانة (٢/٢٥٥) ، ودون نسبة في : المقتضب (٢/٢٥٦) ، الحجة للقراء السبعة (٦/٤٤٦) .
قال أبو جعفر النحاس : يريد الدراهم والصيارف ، ومعنى البيت أنه وصف الناقة وسيرها ، يقول : =

تَنْفِي يداها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ   نفيَ الدراهيمِ تَنْقادُ الصياريفِ

/أراد : الصيارف ، فأشبَع الكسرةَ، فنشأَت[1] الياءُ ، والشواهدُ على[2] إشباعِ [٤٦]
الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ كثيرةٌ جدًّا . وهذا القولُ ضعيفٌ ؛ لأن إشباعَ الحركاتِ إنما يكونُ في ضرورةِ الشعرِ كهذه الأبياتِ ، وأما في حالةِ الاختيارِ فلا يجوزُ ذلك بالإجماعِ ، فلمَّا جاز هاهنا في حالةِ الاختيارِ أن تقولَ : هذا أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، دلَّ على أن هذه الحروفَ ما نشأت عن إشباعِ الحركاتِ .

وقد يُحكى[3] عن بعضِ العربِ أنهم يقولون[4] : (هذا أبُك ، ورأيتُ أبَك ، ومررتُ بأبِك) . من غيرِ واوٍ ، ولا ألفٍ ، ولا ياءٍ . ويُحكى أيضًا[5] عن بعضِ [١٢ ظ]
العربِ أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيتُ أباك ، ومررتُ بأباك ، بالألفِ[6] في حالةِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ ، كقولِه[7] :

إنّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا

والذي يُعتمدُ عليه هو القولُ الأولُ ، وقد بَيَّنَّا ذلك مستقصًى في كتابِنا الموسومِ : بـ « الأسمى[8] في شرحِ الأسماءِ » .

= تسير ، فمن شدة سيرها تنفي الحصا بيدها ، أي : تقذفه ، فشبّه نفيان الحصا من بين أرجلها بالدراهم ينتقدها الصيرفي . انظر : شرح أبيات سيبويه (ص٣٣) .

(١) بعده في أ : « عنها » .
(٢) م : « في » .
(٣) م : « حكي » .
(٤) انظر : شرح التسهيل ١/ ٤٣.
(٥) سقط من : م .
(٦) سقط من : أ ، ب .
(٧) الرجز مختلف في نسبته كما في : العيني (١/١٣٣) ، شرح شواهد المغني (ص٤٧) ، خزانة الأدب (٧/٤٥٥) ، شرح أبيات المغني (١/١٩٣) ، وبلا نسبة في : الجمل في النحو (ص٢١٩) ، سر صناعة الإعراب (ص٧٠٥) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٢١٢) ، شرح التسهيل (١/٤٥) .
(٨) م : « الأسماء » .

[٤٧] ## /بابُ التثنيةِ والجمعِ[١]

إن قال قائلٌ : ما التثنية ؟ قيل : التثنيةُ صيغةٌ مبنيةٌ للدلالةِ على الاثنين . وأصلُ التثنيةِ العطفُ ، تقولُ : قام الزيدان ، وذهب العَمران ، والأصل : قام زيدٌ وزيدٌ ، وذهَب عمرٌو وعمرٌو ، إلا أنهم حذَفوا أحدَهما ، وزادوا على الآخرِ زيادةً دالةً على التثنيةِ طلبًا للإيجازِ والاختصارِ . والذي يدلُّ على أن الأصلَ هو العطفُ ، أنهم يفكُّون التثنيةَ في حالِ الاضطرارِ ، ويعدِلون عنها إلى التكرارِ ، كقولِه [٢] :

[٤٨] /كأن بين خِلْفِها والخِلْفِ   كَشَّةَ أفعَى في يَبيسٍ قَفِّ

وكقول الآخرِ[١] :

كأنَّ بينَ فكِّها والفكِّ   فارةَ مسكٍ ذُبحت في سُكِّ

(١) الإيضاح في علل النحو (ص١٢١) ، شرح الكتاب للسيرافي (١٣٦/٤، ١٤٦، ١٥٩) ، علل النحو (ص١٦٢) ، اللباب (٩٦/١، ١١٢) .

(٢) الرجز بلا نسبة في : الفرق للسجستاني (ص٢٥٧) ، جمهرة اللغة (ق ف ف ، ك ش ش) ، الأزمنة والأمكنة (١١٨/٢) ، العباب الزاخر (ق ف ف) ، تاج العروس (ك ش ش) .

وكشيش الأفعى : صوتُ جلدها إذا حكَّت بعضها ببعض ، واليبيس : ما يبس من العشب والبقول التي تتناثر إذا يبست ، والقَفُّ : ما يبس من البقول وتناثر حبُّه وورقه . انظر : تاج العروس (ك ش ش ، ي ب س ، ق ف ف) .

(٣) الرجز منسوب لمنظور بن مرثد الأسدي في : اللسان (ذ ب ح) ، تاج العروس (ذ ب ح) ، الخزانة (٤٧٢/٧) ، ولرؤبة في : أساس البلاغة (٣٠٩/١) ، وللعجاج في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص٦١) ، ودون نسبة في : إصلاح المنطق (ص٧) ، جمهرة اللغة (س ك ك) ، المقتصد (١/ ١٨٤) ، تاريخ دمشق (٢٤٨/٧٠) .

والفَكُّ : اللِّحْي ، وهو عظم الحنك ، وهو الذي عليه الأسنان ، وفارة المسك : نافجته - أي : وعاؤه - التي يكون المسك فيها ، والسك : نوع من الطيب . انظر: خزانة الأدب (٧/ ٤٦٨، ٤٦٩) .

(١ وكقولِ الآخرِ١) :

ليثٌ وليثٌ في مَجَالٍ ضنكِ

أراد : ليثان ، إلا أنه عدَل إلى التكرارِ في حالةِ الاضطرارِ لأنه الأصلُ .

فإن قيل : ما(٢) الجمعُ ؟ قيل : صيغةٌ مبنيَّةٌ للدلالةِ على العددِ الزائدِ على الاثنينِ . والأصلُ فيه أيضًا العطفُ كالتثنيةِ ، إلا أنهم لما عدَلوا عن التكرارِ في التثنيةِ طلبًا للاختصارِ ، كان ذلك في الجمعِ أولى .

فإن قيل : فلِمَ كان إعرابُ التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ دونَ الحركاتِ ؟ قيل : لأن التثنيةَ والجمعَ فرعٌ على المفردِ ، والإعرابُ بالحروفِ فرعٌ على الحركاتِ ، فكما أُعربَ المفردُ الذي هو الأصلُ بالحركاتِ التي هي الأصلُ ، فكذلك أُعرِبَ /التثنيةُ [٤٩] والجمعُ اللذان هما فرعٌ بالحروفِ التي هي فرعٌ ، فأُعطي الفرعُ الفرعَ ، كما أعطي الأصلُ الأصلَ ؛ وكانت الألفُ والواوُ والياءُ أولى من غيرِها ؛ لأنها أشبهُ الحروفِ بالحركاتِ .

فإن قيل : فلِم خصُّوا التثنيةَ في حالة(٣) الرفعِ بالألفِ ، [١٣ و] والجمعَ السالمَ بالواوِ ، وأشرَكوا بينَهما في النصب والجرِّ ؟ قيل : إنما خصُّوا التثنيةَ بالألفِ ، (٤والجمعَ بالواوِ٤) ؛ لأن التثنيةَ أكثرُ من الجمعِ ؛ لأنها تدخلُ على من يعقلُ ، وعلى ما لا يعقلُ

(١-١) م : « وقال الراجز » .
والرجز لواثلة بن الأسقع في : الاكتفاء (٢٠٢/١/٢) ، ومنسوب لجحدر بن مالك الحنظلي في : الأخبار الموفقيات (ص١٥٣) ، أمالي ابن الشجري (٤٨٧/٢) ، تاريخ دمشق (١٤٩/١٢) ، اللسان (د ر ك) ، البداية والنهاية (٥٢٧/١٢) ، قال البغدادي في الخزانة (٤٦٨/٧) بعد أن تكلم عن نسبة الرجز : « فلا شك أن واثلة أقدم من جحدر ، ويكون جحدر قد أخذ الشعر من واثلة وزاده ، والله أعلم » .

(٢) ص ، ك : « فما » .

(٣) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « حال » .

(٤-٤) ل : « والجمع السالم بالواو والنون » .

وعلى الحيوانِ، وعلى غيرِ الحيوانِ من الجمادِ[1] والنباتِ، بخلافِ الجمع السالمِ، فإنه في الأصلِ لأُولي العلم خاصةً، فلما كانت التثنيةُ أكثرَ، والجمعُ أقلَّ، جعَلوا الأخفَّ وهو الألفُ للأكثرِ، والأثقلَ وهو الواوُ للأقلِّ، ليعادلوا بينَ التثنيةِ والجمعِ. وإنما أشرَكوا بينَهما في النصبِ والجرِّ؛ لأن التثنيةَ والجمعَ لهما ستةُ أحوالٍ وليس إلا ثلاثةُ أحرفٍ، فوقَعت الشركةُ ضرورةً.

فإن قيل: هل النصبُ محمولٌ على الجرِّ، أو الجرُّ محمولٌ على النصب؟ قيل: بل[2] النصبُ محمولٌ على الجرِّ؛ لأن دلالةَ الياءِ على الجرِّ أشبهُ من دلالتِها على النصبِ؛ لأن الياءَ من جنسِ /الكسرةِ، والكسرةُ في الأصلِ تدلُّ على الجرِّ، فكذلك ما أشبَهها. [٥٠]

فإن قيل: فلِمَ حُمِل النصبُ على الجرِّ دونَ الرفعِ؟ قيل: لخمسةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأولُ: أنّ الجرَّ ألزمُ للأسماءِ من الرفعِ؛ لأنه لا يدخلُ على الفعلِ، فلما وجَب الحملُ على أحدِهما، كان حملُه على الألزمِ أَولى من حملِه على غيرِه.

والوجهُ الثاني: أنهما يقعان في الكلام فضلةً، ألا ترى أنك تقولُ: مررتُ، فلا تفتقرُ[3] إلى أن تقولَ: بزيدٍ أو نحوه، كما أنك إذا قلت: رأيتُ، ([4]لا تفتقرُ [4]) إلى أن تقولَ: زيدًا أو نحوه.

والوجهُ الثالثُ: أنهما يشتركان في الكنايةِ[5]، نحو (رأيتُك، ومررتُ بك).

والوجهُ الرابعُ: أنهما يشتركانِ في المعنى، تقول: مررتُ بزيدٍ، فيكون في

---

(١) م: «الجمادات».

(٢) سقط من: م.

(٣) أ، ل: «يفتقر».

(٤-٤) أ، ل: «لا يفتقر»، في م: «فلا تفتقر».

(٥) أ، ب، ك، ل، م: «الكتابة».

معنى : جزتُ زيدًا .

والوجهُ الخامسُ : أنّ الجرَّ أخفُّ من الرفعِ ؛ فلما أرادوا الحملَ على أحدِهما ، كان الحملُ على الأخفِّ أولى من الحملِ على /الأثقلِ . [٥١]

ويَحتمل عندي (١**وجهًا سادسًا**١) ، وهو أن النصبَ من أقصى الحلقِ ، والجرَّ من وسطِ الفمِ ، والرفعُ من الشفتينِ ، فكان(٢) النصبُ إلى الجرِّ أقربَ من الرفعِ ؛ لأن أقصى الحلقِ أقربُ إلى وسطِ الفمِ من الشفتينِ ، فلما أرادوا حملَ النصبِ على أحدِهما ، كان حملُه على الأقربِ أَولى من حملِه على الأبعدِ ، [١٣ ظ] الجارُ(٣) أحقُّ بصَقَبه(٤) . والذي يدلُّ على اعتبارِ هذه المناسبةِ بينَهما ، أنهم لما حَمَلوا النصبَ على الجرِّ في بابِ التثنيةِ والجمعِ ، حمَلوا الجرَّ على النصبِ في بابِ ما لا ينصرفُ .

فإن قيل : فما حرفُ الإعرابِ في التثنيةِ والجمعِ ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ؛ فذهَب سيبويهِ(٥) إلى أن الألفَ والواوَ والياءَ هي حروفُ الإعرابِ . وذهَب أبو الحسن الأخفشُ(٦) ، وأبو العباسِ المبردُ(٧)..............................

(١-١) م : « وجه سادس » .

(٢) أ ، ص ، ب ، م : « وكان » .

(٣) ب ، ك ، ل ، م : « والجار » .

(٤) هذا حديث أخرجه البخاري (٢٢٥٨). والصقب : القرب . التاج (ص ق ب) ، يعني : ما يليه ويقرب منه .

(٥) الكتاب (١٦٥/٤) .

(٦) الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، مولًى لبني مجاشع بن دارم ، أحذق أصحاب سيبويه ، أخذ النحو عن سيبويه– وكان أكبر منه– وصحب الخليل أولا ، وكان معلّما لولد الكسائيّ ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر : أخبار النحويين البصريين (ص٦٦) ، الفهرست (١٤٦/١) ، إنباه الرواة (٣٦/٢) .

(٧) المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرّد الثمالي ، إمام العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، روى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي ، من مصنفاته : معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، المقصور والممدود ، الاشتقاق ، إعراب القرآن ، توفي سنة خمس =

[٥٢] ومن تابعهما[١] ، إلى أنها تدلُّ /على الإعرابِ وليست بإعرابٍ ، ولا حروفِ إعرابٍ ، وذهَب أبو عمرَ الجرميُّ[٢] إلى أن انقلابها هو الإعرابُ[٣] . وذهَب قطربٌ[٤] والفراءُ والزياديُّ[٥] إلى أنها هي الإعرابُ[٦] ، والصحيحُ هو الأولُ .

وأما من ذهَب إلى أنها تدلُّ[٧] على الإعرابِ وليست بحروفِ إعرابٍ ففاسدٌ ؛ لأنه لا يخلو إما أن تدلَّ على الإعرابِ في الكلمةِ أو في غيرِها ، فإن كانت تدلُّ على الإعرابِ في الكلمةِ ، فلابدَّ من تقديرِه فيها ، فيرجعُ هذا القولُ إلى القولِ الأولِ وهو مذهبُ سيبويهِ ، وإن كانت تدلُّ على إعرابٍ في غيرِ الكلمةِ فليس بصحيحٍ ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكونَ[٨] التثنيةُ والجمعُ مبنيين ، وليس بمذهبٍ لقائلِ هذا القولِ ، وإلى أن يكونَ

= وثمانين ومئتين (٢٨٥هـ) . انظر : الفهرست (١٦٩/١) ، أخبار النحويين البصريين (ص١٠٥) ، إنباه الرواة (٢٤١/٣) ، بغية الوعاة (٢٦٩/١) .

(١) انظر : الإنصاف ١/ ٣٣، وعلل التثنية (ص٦٥) ، وعلل النحو (ص١٦٥) .

(٢) أبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق البجلي ، مولى لجرم بن ربَّان ، أخذ النحو عن الأخفش ، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي ، كان ذا دين وأخا ورع ، وله فى النحو كتاب جيد يعرف بالفرخ ، معناه : فرخ كتاب سيبويه ، توفي سنة خمس وعشرين ومئتين (٢٢٥هـ) . انظر : أخبار النحويين البصريين (ص٨٤) ، الفهرست (١٦١/١) ، إنباه الرواة (٨٠/٢) ، بغية الوعاة (٨/٢) .

(٣) انظر : الإنصاف (٣٣/١) ، وعلل التثنية (ص ٦٥) ، وعلل النحو (ص١٦٦) .

(٤) أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب النحويّ اللغويّ ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين ، من مصنفاته : الأزمنة ، المثلث ، غريب الحديث ، خلق الإنسان ، توفي سنة ست ومئتين (٢٠٦هـ) . انظر : الفهرست (١٤٧/١) ، إنباه الرواة (٢١٩/٣) ، بغية الوعاة (٢٤٢/١) .

(٥) الزيادي : أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي ، ينتهي نسبه إلى زياد ابن أبيه ، قرأ على الأصمعي وروى عنه ، من مصنفاته : إخراج نكت كتاب سيبويه ، الأمثال ، النّقط والشكل ، أسماء السحاب والرياح والأمطار . انظر : الفهرست (١٦٥/١) ، أخبار النحويين البصريين (ص٩٧) ، إنباه الرواة (٢٠١/١) ، بغية الوعاة (٤١٤/١) .

(٦) انظر : الإنصاف (٣٣/١) ، وعلل التثنية (ص٦٩) .

(٧) أ ، ل ، ب : « يدل » .

(٨) ص : « تكون » .

إعرابُ الكلمةِ تركَ إعرابِها ، وذلك محالٌ .

وأما من ذهَب إلى أن انقلابَها هو الإعرابُ ، فقد ضعَّفه بعضُ النحويين ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكونَ(١) التثنيةُ والجمعُ مبنيين في /حالةِ(٢) الرفعِ ؛ لأنه لم ينقلبْ عن غيرِه ، إذ [٥٣] أولُ أحوالِ الاسمِ الرفعُ ، وليس من مذهبِ هذا القائلِ بناءُ التثنيةِ والجمعِ في حالٍ من الأحوالِ .

وأما من ذهَب إلى أنها أنفسَها هي الإعرابُ فظاهرُ الفسادِ ، وذلك لأن الإعرابَ لا يُخِلُّ سقوطُه ببناءِ الكلمةِ ، ولو أسقطنا هذه الأحرفَ لبطَل معنى التثنيةِ والجمعِ ، واختل معنى الكلمةِ ، فدلّ ذلك(٣) على أنّها ليست بإعرابٍ ، وإنما هي حروفُ(٤) إعرابٍ على ما بَيَّنَّا .

فإن قيل : فلِمَ فتحوا ما قبلَ ياءِ التثنيةِ دونَ ياءِ الجمعِ ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنّ التثنيةَ أكثرُ من الجمعِ على ما بينا [١٤و] فلما كانت التثنيةُ أكثرَ من الجمعِ ، والجمعُ أقلَّ ، أعطَوا الأكثرَ الحركةَ الخفيفةَ وهي الفتحُ ، والأقلَّ الحركةَ الثقيلةَ وهي الكسرُ .

والوجهُ الثاني : أن حرفَ التثنيةِ لَمَّا زيد على الواحدِ للدلالةِ على التثنيةِ ، أشبه تاءَ التأنيث التي تُزادُ على الواحدِ للدلالةِ على التأنيث ، وتاءُ التأنيثِ يُفتحُ ما قبلَها ، فكذلك ما أشبهها ، (٥وكانت٥) /التثنيةُ أولى بالفتحِ لهذا المعنى من الجمعِ لأنها قبلَ الجمعِ . [٥٤]

والوجهُ الثالثُ : أن بعضَ علاماتِ التثنية الألفُ ، والألفُ لا يكونُ ما قبلَها إلا مفتوحًا ، ففتَحوا ما قبلَ الياءِ لئلا يختلفَ(٦) ؛ إذ لا علةَ هاهنا تُوجبُ المخالفةَ .

---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « تكون » .

(٢) ص ، ك : « حال » .

(٣) سقط من : ص .

(٤) أ : « حرف » .

(٥-٥) أ : « فكانت » .

(٦) ص : « تختلف » .

فإن قيل : فلِمَ دخلَت[1] النونُ في التثنيةِ والجمع ؟ قيل : اختَلف النحويون[2] في ذلك ، فذهَب سيبويهِ[3] إلى أنها بدلٌ من الحركةِ والتنوينِ . وذهَب بعضُ النحويين إلى أنها تكونُ على ثلاثةِ أضربٍ[4] ؛ فتارةً تكونُ بدلاً من الحركةِ والتنوينِ ، وتارةً تكونُ[5] بدلاً من الحركةِ دونَ التنوينِ ، وتارةً تكونُ بدلاً من التنوينِ دونَ الحركةِ ، فكونُها[6] بدلاً من الحركةِ والتنوينِ ، ففي نحو (رجلان ، وفرسان) [7]وكونُها[7] بدلاً من الحركةِ دونَ التنوينِ ، [8]ففي نحو[8] (الرجلان ، والفرسان) ، [7]وكونُها[7] بدلاً من التنوين فقط ، ففي نحو (رَحَيَان ، وعَصوان) .

وذهب بعضُ الكوفيين[9] إلى أنها زِيدت للفرقِ بين التثنيةِ و[10] الواحدِ المنصوبِ في نحو قولك : رأيت زيدًا .

[٥٥] /فإن قيل : فلِمَ كسَروا نونَ التثنيةِ ، وفَتحوا نونَ الجمعِ ؟ قيل : للفرق بينهما[11] .

فإن قيل : وما الحاجةُ إلى الفرقِ بينَهما مع تبايُنِ صيغتَيهما[12] ؟ قيل : لأنهم لو لم يكسروا نونَ التثنيةِ ، [13]ويفتحوا نونَ الجمعِ[13] ، لالتبسَ جمعُ المقصورِ في حالةِ الجرِّ

---

(١) ص ، م : « أدخلت » .
(٢) انظر : اللباب (١/١٠٥) .
(٣) الكتاب (١/١٨) ، وهو قول المبرد في المقتضب (١/٥) .
(٤) يعني ابن جني ، انظر : علل التثنية (١/٨٠) .
(٥) سقط من : م .
(٦) م : « وأما كونها » .
(٧-٧) م : « وأما كونها » .
(٨-٨) م : « فنحو » .
(٩) هو قول الفراء ، انظر : اللباب (١/١٠٦) .
(١٠) بعده في أ ، ص ، ك ، ل : « بين » .
(١١) بعده في ل : « مع تباين صيغتهما » .
(١٢) أ ، ل : « صيغتهما » .
(١٣-١٣) سقط من : ص ، ك .

والنصبِ ، بتثنيةِ الصحيحِ ، أَلا ترى أنك تقولُ في جمعِ (مصطفًى) : رأيتُ مُصْطَفَيْنَ ، ومررتُ بِمُصْطَفَيْنَ ، قال اللهُ تعالى(١) : ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ . فلفظُ : (مُصْطَفَيْنَ) كلفظِ : (زَيْدَيْنِ) ، فلو لم تُكسرْ(٢) نونُ التثنيةِ ، وتُفتحْ(٣) نونُ الجمعِ ، لالتبَس هذا الجمعُ بهذه التثنيةِ .

فإن قيل : فهلَّا عكَسوا ، ففتحوا [١٤ ظ] نونَ التثنيةِ وكسَروا نونَ الجمع ، وكان الفرقُ حاصلًا ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أن نونَ التثنيةِ تقعُ بعدَ ألفٍ أو ياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها ، فلم يستثقِلوا فيها الكسرةَ ، وأما نونُ الجمعِ ، فإنها /تقعُ بعد واوٍ مضمومٍ ما قبلَها ، أو ياءٍ مكسورٍ ما [٥٦] قبلَها ، فاختاروا لها الفتحةَ ؛ ليُعادلَ(٤) خفةَ الفتحةِ ثِقلُ الواوِ والضمةِ والياءِ والكسرةِ ، ولو عكَسوا(٥) لأدَّى ذلك(٦) إلى الاستثقالِ ؛ إمّا لتوالي الأجناسِ ، وإما للخروجِ من (٧ضمٍّ إلى كسرٍ٧) .

والوجهُ الثاني : أن التثنيةَ قبلَ الجمعِ ، والأصلُ في التقاءِ الساكنين الكسرُ ، فحُرِّكت نونُ التثنيةِ بما وجَب لها في الأصلِ ، وفُتِحت نونُ الجمعِ ؛ لأن الفتحَ أخفُّ من الضمِّ .

والوجهُ الثالثُ : أن الجمعَ أثقلُ من التثنيةِ ، والكسرَ أثقلُ من الفتحِ ، فأعطَوا الأخفَّ الأثقلَ ، والأثقلَ الأخفَّ ؛ ليعادِلوا بينَهما .

---

(١) سورة صٓ : ٤٧.

(٢) ك ، ب ، م : « يكسروا » .

(٣) ب ، م : « يفتحوا » .

(٤) أ ، ص ، ك ، ل : « لتعادل » ، وفي م : « ليعادلوا » .

(٥) بعده في ص ، ب ، ك ، ل ، م : « ذلك » .

(٦) سقط من : ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٧-٧) م : « الضمِّ إلى الكسرِ » .

فإن قيل: فلم قلتم: إن الأصلَ في الجمعِ السالمِ أن يكونَ لمن يعقلُ؟ قيل: تفضيلاً لهم لأنهم المقدَّمون على سائر المخلوقاتِ بتكريمِ اللهِ تعالى لهم وتفضيلِه إياهم، قال الله تعالى[1]: ﴿۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾.

[٥٧] /فإن قيل: فلِمَ[2] جاء هذا الجمعُ في الأعدادِ من العشرين إلى التسعين؟ قيل: إنما جاء هذا الجمعُ في الأعدادِ من العشرين إلى التسعين؛ لأن العددَ[3] لمّا [4]كان يقعُ[4] على من يعقلُ، نحو (عشرون رجلا)، وعلى ما لا يعقلُ، نحو (عشرون[5] ثوبًا)، وكذلك إلى التسعين، غُلِّب جانبُ من يعقلُ على ما لا يعقلُ، كما يُغلَّبُ المذكرُ على المؤنثِ في نحو (جاءني[6] أخواك؛ هندٌ وزيدٌ)، وما أشبَه ذلك.

فإن قيل: فمن أين جاء هذا الجمعُ في قولِه تعالى[7]: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾؟ [١٥ و] قيل: لأنه لمَّا وصفَهما بالقولِ، والقولُ مِن صفاتِ من يعقلُ، أَجْرَاهما مُجرى من يعقلُ[8]، وعلى هذا قولُه تعالى[9]: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾. /لأنه لمَّا وصفها[10] [٥٨]

---

(١) الإسراء: ٧٠.

(٢) أ، ل: «لم».

(٣) ل، م: «الأعداد».

(٤-٤) ل: «كانت تقع».

(٥) م: «عشرين».

(٦) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م.

(٧) فصلت: ١١.

(٨) انظر: تفسير الثعلبي (٨/٢٨٧)، والبغوي ٧/ ١٦٦.

(٩) يوسف: ٤.

(١٠) أ، ب: «وصفهما».

بالسجودِ ، وهو من صفاتِ من يعقلُ ، أَجراها[1] مُجرى من يعقلُ ، فلهذا جُمعت جمعَ من يعقلُ .

فإن قيل : فلِمَ جاء هذا الجمعُ في قولهم في جمعِ (أرض) : أرضون ، وفي جمعِ (سنة) : سنون ؟ قيل : لأن الأصلَ في (أرضٍ) : أرضة ، بدليلِ قولهم في التصغيرِ : أُرَيضَة ، وكان القياسُ يقتضي أن تُجمعَ بالألفِ والتاءِ ، إلا أنهم لما حذَفوا التاءَ من (أرضٍ) ، جمعوه بالواوِ والنونِ تعويضًا عن حذفِ التاءِ[2] ، وتخصيصًا له بشيءٍ لا يكونُ في سائرِ أخواتِه . وكذلك الأصلُ في (سنة) : سنوة ، بدليلِ قولِهم في الجمعِ : سنوات ، أو : سَنْهَةٌ ، على قولِ بعضِهم ، إلا أنهم لما حذَفَوا اللامَ ، جمَعوه بالواوِ والنونِ تعويضًا من[3] حذفِ اللامِ ، وتخصيصًا له بشيءِ لا يكونُ في[4] التامِّ . وهذا التعويضُ تعويضُ جوازٍ ، لا تعويضُ وجوبٍ ؛ لأنهم لا يقولون في جمع (شمس) : شمسون ، ولا في جمعِ (غدٍ) : غدون . ولهذا لمَّا كان هذا /الجمعُ في (أرض وسنة) على خلافِ [٥٩]
الأصلِ أُدخِل فيه ضربٌ من التكسير ، فُفتِحت الراءُ من (أرَضون) وكسِرت السينُ من (سِنون) ؛ إشعارًا بأنه جُمعَ جَمْعَ السلامةِ على خلافِ الأصلِ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) أ ، ب : « أجراهما » .

(٢) أ : « الياء » .

(٣) ص ، ب : « عن » .

(٤) بعده في م : « الأمر » .

[٦٠]

/بابُ جمعِ التأنيثِ[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ زادوا في آخرِ هذا الجمعِ ألفًا وتاءً نحو (مسلمات وصالحات) ؟ قيل : لأن أَولى ما يزادُ حروفُ المدِّ واللينِ ، وهي الألفُ والياءُ والواوُ ، وكانت الألفُ أَولى من الياءِ والواوِ ؛ لأنها أخفُّ منهما ، ولم تَجُزْ زيادةُ أحدِهما معها ؛ لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلبَ عن أصلِه ؛ لأنه كان يقعُ طرفًا ، وقبلَه ألفٌ زائدةٌ ، فينقلبَ همزةً ، [١٥ ظ] فزادوا التاءَ بدلاً منَ[٢] الواوِ ؛ لأنها تُبدلُ منها كثيرًا ، نحو (تُراثٍ ، وتُجاهٍ ، وتُخَمَةٍ ، وتُهَمةٍ ، وتُكَلَةٍ) ، وما أشبه ذلك .

والأصل في (مسلمات وصالحات) : مسلمتات ، وصالحتات ، إلا أنهم حذَفوا التاءَ لئلا يجمَعوا بينَ علامتَي تأنيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، وإذا كانوا قد حذَفوا التاءَ مع المذكرِ ، في نحوِ قولِهم : رجل بصري وكوفي ، في النسبِ إلى البصرة والكوفة ، والأصلُ : بصرتيّ وكوفتيّ ، لئلا يقولوا في المؤنثِ : امرأة بصرتيّة ، وكوفتيّة ، فيجمعوا بين علامتَي تأنيثٍ ، فَلَأَنْ يحذفوا هاهنا مع تحقُّقِ الجمعِ كان ذلك من طريقِ الأولى .

[٦١] /فإن قيل : فلِم كان حذفُ التاءِ الأولى أولى ؟ قيل : لأنها تدلُّ على التأنيثِ فقط ، والثانيةَ تدلُّ على الجمعِ والتأنيثِ ، فلما كان في الثانيةِ زيادةُ معنًى ، كان تبقيتُها ، وحذفُ الأُولى أَولى .

فإن قيل : فلِمَ لَمْ يحذِفوا الألفَ في جمعِ (حبلى) ، كما حذَفوا التاءَ ، فيقولوا : حبلات ، كما قالوا : مسلمات ؟ قيل : لأن الألفَ تُنزَّلُ[٣] منزلةَ حرفٍ من نفسِ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤٣، ١٥٥) ، اللباب (١/١١٦) .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « عن » .

(٣) ص ، ك ، ب : « تتنزل » ، وفي ل : « تنزلت » .

الكلمةِ ؛ لأنها صِيغَت[1] عليها في أولِ أحوالِها ، وأما التاءُ فليست كذلك ؛ لأنها ما صِيغَت عليها الكلمةُ في أولِ أحوالِها ، وإنما هي بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، كـ(حضرموت ، [2] وبعلبك[2]) ، وما أشبَه ذلك .

فإن قيل : فلِم وجب قلبُ الألفِ ؟ قيل : لأنها لو لم تُقلبْ [3]لكان ذلك يؤدي[3] إلى حذفِها ؛ لأنها ساكنةٌ ، وألفُ الجمعِ بعدَها ساكنةٌ[4] ، وساكنان لا يجتمعان ، فيجب حذفُها لالتقاءِ الساكنين .

فإن قيل : فلِمَ قُلِبت الألفُ ياءً ، فقيل : حُبْلَيات ، ولم تُقْلَبْ واوًا ؟ قيل لوجهين ؛ **أحدُهما** : أن الياءَ تكونُ علامةً للتأنيثِ ، والواوُ ليست كذلك ، فلما وجَب قلبُ الألفِ إلى أحدِهما ، كان قلبُها إلى الياءِ أولى من قلبِها إلى الواوِ .

والوجهُ الثاني : أن الياءَ أخفُّ من الواوِ ، والواوَ أثقلُ ، فلما وجَب قلبُها إلى /أحدِهما ، [١٦ و] كان قلبُها إلى الأخفِّ أولى من قلبِها إلى الأثقلِ . [٦٢]

فإن قيل : فلِم قلَبوا الهمزةَ واوًا في جمعِ صحراء ، فقالوا : صحراوات ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : أنهم لما أبدَلوا من الواوِ همزةً في نحو (أُقِّتت ، وأُجُوه)[5] أبدلوا[6] الهمزةَ هاهنا واوًا [7]لضربٍ من التقاصِّ[7] والتعويضِ .

---

(١) بعده في م : « الكلمة » .

(٢-٢) سقط من : أ .

(٣-٣) أ : « لأدى ذلك » .

(٤) م : « ساكن » .

(٥) أصلها « وقتت » و« وجوه » ، وهذا مما جاء مسموعًا عن العرب ، انظر : المقتضب (٦٣/١) ، الخصائص (١٤/٣) .

(٦) م : « أبدلت » .

(٧-٧) م : « عن التقاض » .

والتقاص لغة : التناصف في القصاص . وتقاصَّ القومُ، إذا قاصَّ كل واحد منهم صاحبَه في حساب أَو غيره ، فحبَس عنه مثل ما كان له عليه . واصطلاحًا : هو أن تأخذ الكلمة حكمًا من أخرى أخذت =

الوجهُ الثاني : أنهم إنما[1] أبدَلوها واوًا ، ولم يُبدِلوها ياءً ؛ لأن الواوَ أبعدُ من الألفِ ، والياءَ أقربُ إليه منها ، فلو أبدَلوها ياءً ، لأدَّى ذلك إلى أن يقعَ ياءٌ بينَ ألفين ، فكان أقربَ إلى اجتماعِ الأمثالِ ، وهم إنما قلَبوا الهمزةَ فرارًا من اجتماعِ الأمثالِ ؛ لأنها تُشبهُ الألفَ ، وقد وقَعت بينَ ألفين ، فإذا[2] كانت الهمزةُ إنما وجَب قلبُها فرارًا من اجتماعِ الأمثالِ ، وجَب قلبُها واوًا ؛ لأنها أبعدُ من الياءِ في اجتماعِ الأمثالِ .

فإن قيل : لِمَ[3] حُمِل النصبُ على الجرِّ في هذا الجمعِ ؟ قيل : لأنّه لما وجَب حملُ النصبِ على الجرِّ في جمعِ المذكرِ الذي هو الأصلُ ، وجَب أيضًا حملُ النصبِ على الجرِّ في جمعِ المؤنثِ الذي هو الفرعُ ، حملاً للفرع على الأصلِ ، وإذا كانوا قد حمَلوا : (أَعِدُ ، [4]ونَعِدُ ، وتَعِدُ[4]) ، على (يعد) في الاعتلالِ[5] ، وإن لم يكنْ فرعًا عليه ، فَلأَنْ يُحملَ جمعُ المؤنثِ على جمع المذكرِ وهو فرعٌ عليه ، كان ذلك من طريقِ الأَولى ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



= مثله منها تلك الكلمة الأخرى ، وبعبارة أخرى : أن تتبادل الكلمتان حكما خاصًّا بهما ، بمعنى أن تعطي كل منهما الأخرى حكمًا مساويًا لما أخذته منها .

وقد تتأتى هذه الظاهرة بين ألقاب الإعراب ، وفي إبدال بعض الحروف من بعض ، وفي زيادة بعض الحروف . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (ق ص ص) ، المغرب في ترتيب المعرب (ق ص ص) ، لسان العرب (ق ص ص) ، ظاهرة التقاص في النحو العربي ، للدكتور دردير محمد أبو السعود ، وهو بحث نشرته مجلة الجامعة الإسلامية في عددها (٦٣-٦٤) .

(١) سقط من : أ ، ب ، ل .

(٢) م : « وإذا » .

(٣) أ ، ل ، م : « فلم » .

(٤-٤) أ : « وتعد ونعد » .

(٥) م : « الاعتدال » .

/بابُ جمعِ التكسيرِ[1] [٦٣]

إن قال قائلٌ : لِمَ سمِّي جمعَ التكسيرِ ؟ قيل : إنّما سُمِّي بذلك على التشبيهِ[2] بتكسيرِ الآنيةِ ؛ لأن تكسيرَها إنما هو إزالةُ التئامِ أجزائِها ، فلما أُزيلَ نظمُ الواحدِ وفُكَّ نَضَدُه[3] في هذا الجمعِ ، سُمِّي[4] جمعَ التكسيرِ ، وهو على أربعة أضرب ؛ **أحدُها** ، أن يكونَ لفظُ الجمعِ أكثرَ من لفظِ الواحدِ ، **والثاني** ، أن يكونَ لفظُ الواحدِ أكثرَ من لفظِ الجمعِ ، **والثالثُ** ، أن يكونَ مثلَه في الحروفِ دونَ الحركاتِ ، **والرابعُ** ، أن يكونَ مثلَه في الحروفِ والحركاتِ ، [١٦ ظ] فأمّا ما لفظُ الجمعِ أكثرُ من لفظِ الواحدِ ، فنحوُ (رجل ورجال ، ودرهم ودراهم) ، وأمّا ما[5] لفظ الواحدِ أكثرُ من لفظ الجمعِ ، فنحوُ (كتاب وكتب ، وإزار وأُزُر) ، وأمّا ما لفظُ الجمعِ /كلفظِ الواحدِ في الحروفِ دونَ [٦٤] الحركاتِ ، فنحو (أسَد وأُسُد ، ووَثَن ووُثُن) .

وأما ما[6] لفظُ الجمعِ كلفظِ[7] الواحدِ في الحروفِ والحركاتِ ، فنحو (الفُلك) ، فإنه يكونُ واحدًا ، ويكونُ جمعًا ، فأمّا كونُه واحدًا ، فنحوُ قولِه تعالى[8] : ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ فأراد به الواحدَ ، ولو أراد[9] الجمعَ لقال : (المشحونة) ، وأما كونُه جمعًا ،

---

(١) الجمل للزجاجي (ص٣٧٠) ، شرح الكتاب للسيرافي (١٥٦/٤) ، اللباب (١٧٨/٢) .

(٢) م : « التشبه » .

(٣) أ : « قصده » ، ونضد الشيء : وضع بعضه على بعض . اللسان (ن ض د) .

(٤) م : « فسمى » .

(٥) بعده في ص ، ك : « كان » .

(٦) سقط من : أ .

(٧) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « مثل لفظ » ، وفي م : « مثل » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة : « مثل لفظ » .

(٨) يس : ٤١.

(٩) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « به » .

فنحوُ قولِه تعالى(١) : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ﴾ وقال تعالى(٢) : ﴿وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِى تَجۡرِى فِى ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ فأراد به الجمعَ لقوله : ﴿وَجَرَيۡنَ﴾ ، و﴿ٱلَّتِى تَجۡرِى﴾ ، غير أن الضمةَ فيه إذا كان واحدًا غيرُ الضمةِ فيه إذا كان جمعًا ، وإن كان اللفظُ واحدًا ؛ لأن الضمةَ فيه إذا كان واحدًا كالضمةِ في : (قُفْلٍ ، وقُلْبٍ)(٣) ، وإذا كان(٤) جمعًا ، كانت الضمةُ فيه كالضمةِ في : (كُتْبٍ ، وأُزْرٍ) . وكذلك قولُهم :
[٦٥] /هِجَانٍ ودِلاصٍ(٥) ، يكونُ واحدًا ويكونُ جمعًا ، تقول : ناقةٌ هِجَانٌ ، ونوقٌ هِجَانٌ ، ودِرعٌ دِلاصٌ ، ودُروعٌ دِلاصٌ ، فإذا كان واحدًا ، كانت الكسرةُ فيه كالكسرة في (كِتاب)(٦) ، وإذا كان جمعًا ، كانت الكسرةُ فيه كالكسرة في (كِلام) ، والهجان : الكريمُ من الإبلِ ، والدِّلاصُ : الدِّرعُ(٧) البرَّاقةُ . ويقال : دِلاصٌ ، ودُلامِصٌ ، ودُمَالِصٌ ، ودُلَمِصٌ(٨) ، ودُمَلِصٌ ، بمعنًى واحدٍ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) يونس : ٢٢.
(٢) البقرة : ١٦٤.
(٣) القلب : أجود خوص النخلة وأشدها بياضًا . المحكم والمحيط الأعظم (ق ل ب) .
(٤) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « كانت » .
(٥) ويراد بها الذهب البراق أو كل ما كان له بريق . اللسان (د ل ص) .
(٦) بعده في أ : « وإزار » .
(٧) ل ، م : « الدروع » .
(٨) سقط من : أ .

[٦٦]

/بابُ المبتدأ[١]

إن قال قائلٌ : ما المبتدأُ ؟ قيل : كلُّ اسمٍ عرَّيتَه من العواملِ اللفظيةِ ، لفظًا أو تقديرًا . فقولنا : اللفظية ، احترازٌ ؛ لأن (٢العواملَ تنقسمُ٢) إلى قسمين : إلى عاملٍ لفظيٍّ ، وإلى عاملٍ معنويٍّ . فأما اللفظيُّ ، فنحو : (كان) وأخواتِها ، و(إنّ) وإخواتِها ، و(ظننتُ) وأخواتِها . وقولنا : (٣لفظًا أو٣) تقديرًا ، احترازٌ من تقديرِ الفعلِ ، في نحوِ قولِه تعالى[٤] : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ . وما [١٧ و] أشبَه ذلك . وأما المعنويُّ فلم يأتِ إلا في موضعين عند سيبويهِ وأكثرِ البصريين[٥][٦] ، هذا **أحدُهما** ، وهو الابتداءُ ، **والثاني** وقوعُ الفعلِ المضارعِ موقعَ الاسمِ ، في نحوِ (مررتُ برجلٍ يكتبُ) ، فارتفَع[٧](يكتبُ) لوقوعِه موقعَ (كاتب) . وأضاف أبو الحسنِ الأخفشُ[٨] إليهما **موضعًا ثالثًا** ، وهو عاملُ الصفةِ ، فذهَب إلى أن الاسمَ يرتفعُ لكونِه صفةً لمرفوعٍ ، وينتصبُ لكونِه صفةً لمنصوبٍ ، وينجرُّ لكونِه صفةً لمجرورٍ ، /وكونُه صفةً في هذه الأحوالِ معنًى يُعرفُ بالقلبِ ، [٦٧] ليس[٩] للفظِ فيه حظٌّ . وسيبويهِ[١٠] وأكثرُ البصريين يذهبون إلى أن العاملَ في الصفةِ هو العاملُ في الموصوفِ ، ولهذا موضعٌ نذكرُه فيه إن شاءَ اللهُ تعالى .

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٤٥٦) ، علل النحو (ص٢٦٣) ، شرح عيون الإعراب (ص٩١) ، اللباب (١/١٢٤) .

(٢-٢) أ : « العامل ينقسم » .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) الانشقاق : ١.

(٥) بعده في أ : « على » .

(٦) انظر : الإنصاف (١/٤٧) و(٢/٥٥٢) ، اللباب (١/١٢٥) .

(٧) بعده في أ ، ص ، ب ، ل : « قولك » .

(٨) اللباب (١/٤٠٥) .

(٩) ص ، ك ، ل : « وليس » .

(١٠) انظر : اللباب (١/٤٠٦) .

فإن قيل : بماذا[1] يرتفعُ الاسمُ المبتدأُ ؟ قيل : اختلَف النحويون في ذلك[2] ؛ فذهَب سيبويهِ ومن تابَعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعرِّيه من العواملِ اللفظيةِ .

وذهَب بعضُ البصريين[3][4] إلى أنه يرتفعُ بما في النفسِ من معنى الإخبارِ عنه ، وقد ضعَّفه بعضُ النحويين ، وقال : لو كان الأمرُ كما زعَم ، لوجَب ألَّا ينتصبَ إذا دخَل عليه عاملُ النصبِ ؛ لأن دخولَه عليه لم يغير معنى الإخبارِ عنه ، ولوجَب ألَّا يدخلَ[5] مع بقائِه ، فلمّا جاز ذلك دلَّ على فسادِ ما ذهَب إليه . [٦٨]

وأما الكوفيون فذهَبوا /إلى أنَّه يَرتفعُ بالخبرِ ، وزعَموا أنهما يترافعان ، [٦]وأن[٦] كلَّ واحدٍ منهما يرفعُ الآخرَ ، وقد بينا فسادَه في « مسائلِ الخلافِ بينَ البصريين والكوفيين »[7] .

فإن قيل : فلِمَ جعَلتم التعرِّيَ عاملاً وهو عبارةٌ عن عدمِ العواملِ ؟ قيل : لأن العواملَ اللفظيةَ ليستْ مؤثرةً في المعمولِ حقيقةً ، وإنما هي أماراتٌ وعلاماتٌ ، وإذا ثبَت أن العواملَ في محلِّ الإجماعِ إنما هي أماراتٌ وعلاماتٌ ، فالعلامةُ تكون[8] بعدمِ شيءٍ كما تكونُ بوجودِ شيءٍ ، ألا ترى أنه لو كان معك [١٧ ظ] ثوبان ، وأردتَ أن تميزَ أحدَهما عن[9] الآخرِ ، لكنتَ تصبغُ أحدَهما مثلاً ، وتتركُ صبغَ الآخرِ ، فيكونُ عدمُ الصبغِ في أحدِهما كصبغِ الآخرِ ، فتبيَّن[10] بهذا أن العلامةَ تكونُ بعدمِ /شيءٍ ، كما [٦٩]

---

(١) م : « فبماذا » .
(٢) انظر في رافع المبتدأ ورافع الخبر : الإنصاف (٤٧/١) ، اللباب (١٢٩/١) ، الهمع (٣٦٣/١) .
(٣) ب ، ك : « النحويين » .
(٤) يعني الزجاج ، انظر : اللباب (١٢٦/١) .
(٥) بعده في ل ، م : « عليه » .
(٦-٦) سقط من : ص ، ك ، وفي أ : « فإن » .
(٧) الإنصاف (٤٧/١) .
(٨) سقط من : أ .
(٩) ب ، ك ، م : « على » .
(١٠) ب ، ل ، م : « فيتبين » .

تكونُ بوجودِ شيءٍ، وإذا ثبَت هذا جاز أن يكونَ التعري من العواملِ اللفظيةِ عاملاً.

فإن قيل: فلم خُصَّ المبتدأُ بالرفعِ دونَ غيرِه؟ قيل: لثلاثةِ أوجهٍ: **أحدُها**: أن المبتدأَ وقَع في أقوى أحوالِه وهو الابتداءُ، فأُعطِي أقوى الحركاتِ وهو الرفعُ. **والوجه الثاني**: أن المبتدأَ أولٌ، والرفعَ أولٌ، فأُعطِي الأولُ الأولَ. **والوجهُ الثالثُ**: أن المبتدأَ مخبَرٌ عنه كما أن الفاعلَ مخبَرٌ عنه، والفاعلُ مرفوعٌ، فكذلك ما أشبَهه.

فإن قيل: لماذا لا يَكونُ المبتدأُ في الأمرِ العامِّ إلا معرفةً؟ قيل: لأن المبتدأَ مُخبَرٌ عنه، والإخبارُ عمَّن(١) لا يُعرفُ لا فائدةَ فيه(٢).

فإن قيل: فهل يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدإِ عليه، نحو (قائمٌ زيدٌ)؟ قيل: اختَلف النحويون (٣في ذلك(٤) ٣)؛ فذهَب البصريون إلى /أنه جائزٌ. وذهَب الكوفيون إلى أنه [٧٠]
غيرُ جائزٍ، وأنه إذا تقدَّم عليه الخبرُ، يرتفعُ به ارتفاعَ الفاعلِ بفعلِه وقالوا: لو جوَّزنا تقديمَ خبرِ المبتدإِ عليه لأدَّى ذلك إلى تقديمِ ضميرِ الاسمِ على ظاهرِه، وذلك لا يجوزُ. وهذا الذي ذهَبوا إليه فاسدٌ؛ (٥وذلك٥) لأن اسمَ(٦) الفاعلِ أضعفُ من الفعلِ في العملِ؛ لأنه فرعٌ عليه، فلا يَعْمَلُ حتى يعتمدَ، ولم يُوجدْ هاهنا، فوجَب ألَّا يعملَ. وقولُهم: إن هذا يؤدي إلى تقديمِ ضميرِ الاسمِ على ظاهرِه، ففاسدٌ أيضًا؛ لأنه وإن كان مقدَّمًا لفظًا، إلا أنه مؤخرٌ تقديرًا، وإذا كان مقدمًا في اللفظِ(٧)، مؤخرًا في التقديرِ(٨)،

---

(١) م: «عما».

(٢) سقط من: أ، وفي م: «منه».

(٣-٣) م: «فيه».

(٤) الإنصاف (١/٦٥)، اللباب (١/١٤٢).

(٥-٥) سقط من: أ.

(٦) سقط من: أ.

(٧) م: «التقدير».

(٨) م: «اللفظ».

كان تقديمُه جائزًا، قال الله تعالى[1]: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ فالهاءُ في ﴿نَفْسِهِۦ﴾ ضميرُ ﴿مُّوسَىٰ﴾ [2]وإن كان في اللفظِ مقدمًا على ﴿مُّوسَىٰ﴾[2] إلا أنه لما
[٧١] كان ﴿مُّوسَىٰ﴾ مقدمًا في التقديرِ، [١٨ و] والضميرُ في /تقديرِ[3] التأخيرِ، كان ذلك جائزًا، فكذلك هاهنا. والذي يدلُّ على جوازِ[4] ذلك وقوعُ الإجماعِ على جوازِ: (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) وهذا بيّنٌ.

وكذلك اختلفوا في الظرفِ إذا كان متقدمًا[5] على المبتدإِ، نحو (عندك زيدٌ)؛ فذهَب البصريون إلى أنه في موضعِ الخبرِ، كما لو كان متأخرًا، وذهبَ الكوفيّون إلى أن المبتدأَ يرتفعُ بالظرفِ ويخرجُ عن كونِه مبتدأً، ووافقَهم على ذلك أبو الحسن الأخفشُ في أحدِ قولَيه، وفي هذه المسألةِ كلامٌ طويلٌ بيناه في «[6]المسائلِ الخلافيةِ[6]»[7] لا يليقُ ذكرُه[8] بهذا المختصرِ.



(١) طه: ٦٧.
(٢-٢) سقط من: أ، ل.
(٣) م: «تقديم».
(٤) سقط من: م.
(٥) ص، ب، ك، ل، م: «مقدما».
(٦-٦) م: «مسائلِ الخلاف بين البصريين والكوفيين».
(٧) الإنصاف (٦٥/١).
(٨) ب، ل، م: «ذكرها».

[٧٢]

/بابُ خبـرِ المبتدإِ[١]

إن قال قائلٌ : على كم ضربًا ينقسمُ خبرُ المبتدإِ ؟ قيل : على ضربين ؛ مفردٌ وجملةٌ .

فإن قيل : على كم ضربًا ينقسمُ المفردُ ؟ قيل : على ضربين ؛ **أحدُهما** : أن يكونَ اسمًا غيرَ صفةٍ ، **والآخرُ** : أن يكونَ صفةً .

أما الاسمُ غيرُ الصفةِ ، فنحو (زيدٌ أخوك ، وعمرٌو غلامك) فـ(زيدٌ) مبتدأٌ ، و(أخوك) خبرُه ، وكذلك (عمرٌو) مبتدأٌ ، و(غلامُك) خبرُه ، وليس [٢]في شيءٍ[٢] من هذا النحوِ ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدإ عند البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميرًا يرجع إلى المبتدإ . وبه قال عليُّ بنُ عيسى الرُّمَّانيُّ[٣] من البصريين . والأولُ هو الصحيحُ ؛ لأن هذه أسماءٌ محضةٌ ، والأسماءُ المحضةُ لا تتضمنُ الضمائرَ .

وأمّا ما كان صفةً ، فنحو (زيدٌ ضاربٌ ، وعمرٌو حسنٌ) ، وما أشبَه ذلك ، ولا خلافَ بينَ النحويين في أنّ هذا النحوَ يحتملُ ضميرًا يرجعُ إلى المبتدإ ؛ لأنه يتنزَّلُ[٤] منزلةَ الفعلِ ، ويتضمَّنُ معناه .

/فإن قيل : على كم ضربًا تنقسمُ الجملةُ ؟ قيل : على ضربين ؛ جملةٍ اسميةٍ ، وجملةٌ فعليةٌ ، فأمّا الجملةُ الاسميةُ فما كان الجزءُ[٥] الأوّلُ منها اسمًا ، وذلك نحو (زيدٌ أبوه منطلقٌ) فـ(زيدٌ) مبتدأٌ أولُ ، و(أبوه) مبتدأٌ ثانٍ ، و(منطلقٌ) خبرٌ عن المبتدإ الثاني ، والمبتدأُ [٧٣]

---

(١) علل النحو (ص٢٦٣) ، شرح عيون الإعراب (ص٩١) ، اللباب (١/١٢٨) .

(٢-٢) سقط من : ص .

(٣) الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى النحوي المعتزلي ، أخذ عن الزجاج وابن دريد وطائفة ، وأخذ عنه أبو القاسم التنوخي ، والجوهري ، وهلال بن المحسن ، من مصنفاته : شرح سيبويه ، والأسماء والصفات والمعلوم والمجهول ، توفي سنة أربع وثمانين وثلاث مائة (٣٨٤هـ) . انظر : الفهـرست (١/١٨٧، ٦٢٤)، وإنباه الرواة (٢/٢٩٤)، وبغية البغاة (٢/١٨٠) .

(٤) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « ينزل » .

(٥) م : « الخبر » .

الثاني [١٨ ظ] وخبرُه خبرٌ عن المبتدإ الأول . وأما الجملةُ الفعليةُ فما كان الجزءُ الأولُ منها فعلاً، وذلك نحو (زيدٌ ذهَب أبوه ، وعمرٌو إن تكرِمْهُ يُكرمْك) ، وما أشبَه ذلك .

وأما الظرفُ وحرفُ الجرِّ فاختَلف النحويون فيهما ؛ فذهَب سيبويهِ وجماعةٌ من النحويين إلى أنهما يُعدَّان من الجملِ[١] ؛ لأنهما يُقدَّرُ معهما الفعلُ ، فإذا قال : زيدٌ عندَك ، وعمرٌو في الدارِ ، كان التقديرُ : زيدٌ استقرَّ عندَك ، وعمرٌو استقرَّ في الدارِ .

وذهَب بعضُ النحويين إلى أنهما يُعدَّان من المفرداتِ[٢] ، لأنه يُقدرُ معهما : (مستقِرٌّ) ، وهو اسمُ الفاعلِ ، واسمُ الفاعلِ لا يكونُ مع الضميرِ جملةً . والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويهِ ومن تابَعه ، والدليلُ على ذلك أنَّا وجدنا الظرفَ وحرفَ الجرِّ يقعان في[٣] صلةِ الأسماءِ[٤] الموصولةِ ، نحو (الذي ، والتي ، ومن ، وما) ، وما أشبه ذلك ، تقولُ : الذي عندَك /زيدٌ ، والذي في الدارِ عمروٌ ، وكذلك سائرُها ، ومعلومٌ أن الصلةَ [٧٤]
لا تكونُ إلا جملةً ، فإذا وجدناهم يصلُون بهما الأسماءَ الموصولةَ ، دلَّنا ذلك على أنهما يُعدَّان من الجملِ لا من المفرداتِ ، وأنّ التقديرَ : استقر ، دونَ (مستقرٍّ) ؛ لأن (استقرّ) يصلحُ أن يكونَ صلةً ؛ لأنه جملةٌ ، و(مستقِرٌّ) لا يصلحُ أن يكونَ صلةً لأنه مفردٌ ، ولا بدَّ في هذا النحو - أعني الجملةَ - من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدإ ، تقولُ : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، فيكونُ العائدُ إلى المبتدإِ الهاءَ في (أبوه) .

فأما[٥] قولُهم : السمنُ مَنوان بدرهمٍ ، ففيه ضميرٌ محذوفٌ يرجعُ إلى المبتدإِ ، والتقديرُ فيه : مَنوان[٦] منه بدرهمٍ ، وإنما حُذف (منه)[٧] تخفيفًا للعلمِ به ، ولو قلتَ :

(١) الإنصاف (٢٤٥/١) ، اللباب (١٣٩/١) .
(٢) الأصول (٦٣/١) ، اللمع (٥٥) .
(٣) سقط من : ص .
(٤) ص : « للأسماء » .
(٥) أ : « وأما » .
(٦) المناة والمنا : كَيْل أو ميزان ، ويثنى : منوان . القاموس (م ن و) .
(٧) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك .

زيدٌ انطلق عمرٌو ، لم يجزْ[1] ، فلو أضفتَ إلى ذلك (إليه) ، أو (معه) ، صحَّت المسألةُ ؛ لأنه قد رجَع من (إليه) ، أو (معه) ضميرٌ إلى المبتدإِ . وعلى هذا قياسُ كلِّ جملةٍ وقَعت خبرًا [١٩ و] للمبتدإِ ، وإنما وجَب ذلك ليرتبطَ[2] الكلامُ الثاني بالأولِ ، ولو لم يرجعْ منه ضميرٌ إلى[3] الأولِ /لم يكنْ أَولى به من غيرِه ، فتبطلُ فائدةُ الخبرِ . [٧٥]

فإن قيل : فلِمَ إذا كان المبتدأُ جثَّةً جاز أن يقعَ في خبرِه ظرفُ المكانِ دونَ ظرفِ الزمانِ ؟ قيل : إنما جاز أن يقعَ في خبرِه ظرفُ المكانِ دونَ ظرفِ الزمانِ ؛ لأنّ في وقوعِ ظرفِ المكانِ خبرًا عنه فائدةً ، وليس في وقوعِ ظرفِ الزمانِ خبرًا عنه فائدةٌ ، ألا ترى أنك تقولُ في ظرفِ المكانِ : زيدٌ أمامَك ، فيكونُ مفيدًا ؛ لأنه يجوزُ ألَّا يكونَ أمامَك ، ولو قلتَ في ظرفِ الزمانِ : زيدٌ يومَ الجمعةِ ، لم يكنْ مفيدًا ؛ لأنه لا يجوزُ أن يخلوَ عن يومِ الجمعةِ ، وحكمُ الخبرِ أن يكونَ مفيدًا .

فإن قيل : فكيف[4] جاز الإخبارُ عنه بظرفِ الزمانِ في قولهم : الليلةَ الهلالُ ؟ قيل : إنما جاز لأن التقديرَ فيه : الليلةَ حدوثُ الهلالِ ، (٥أو : طلوعُ الهلالِ٥) ، فحُذف المضافُ ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه ، والحدوثُ والطلوعُ حدثٌ . ويجوزُ أن يكونَ خبرُ المبتدإِ ظرفَ زمانٍ إذا كان المبتدأُ حدثًا ، كقولِك : الصلحُ يومَ الجمعةِ ، والقتالُ يومَ السبتِ ، وما أشبَه ذلك ؛ لأن في وقوعِه خبرًا عنه فائدةً .

فإن قيل : ما العاملُ في خبرِ المبتدإِ ؟ قيل : اختلفَ النحويون[6] في ذلك ، فذهَب

---

(١) بعده في م :« قولا واحدا » .

(٢) م : « ليربط » .

(٣) سقط من : م .

(٤) أ : « كيف » .

(٥-٥) م : « طلوعه » .

(٦) انظر : علل النحو (١/٢٦٥) ، اللباب (١/١٢٨) ، الإنصاف (١/٤٧) و(٢/٥٥٢) .

[٧٦] الكوفيُّون إلى أن عاملَه المبتدأُ /كما(١) ذكَرنا . (٢وأما البصريون فاختلفوا ؛ فذهَب قومٌ٢) إلى أن الابتداءَ وحدَه هو العاملُ في الخبرِ ؛ لأنه لمّا وجَب أن يكونَ عاملاً في المبتدإِ ، وجَب أن يكونَ عاملاً في الخبرِ ، قياسًا على العواملِ اللفظيةِ التي تدخلُ على المبتدإِ(٣) . وذهَب قومٌ(٤)إلى أن الابتداءَ عمِل في المبتدإِ ، والمبتدأَ عمِل في الخبرِ . وذهَب سيبويه(٥) [١٩ ظ] وجماعةٌ معه إلى أن العاملَ في الخبرِ هو الابتداءُ والمبتدأُ جميعًا ؛ لأن الابتداءَ لا ينفكُّ عن المبتدإِ ، ولا يصحُّ للخبرِ معنًى إلا بهما ، فدلَّ على أنهما العاملان فيه .

والذي أختارُه أن العاملَ في الحقيقةِ هو الابتداءُ وحدَه دونَ المبتدإِ ؛ وذلك لأن الأصلَ في الأسماءِ ألا تعملَ ، وإذا ثبَت أن الابتداءَ له تأثيرٌ في العملِ ، فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له ، والتحقيقُ فيه أن نقولَ(٦) : إن الابتداءَ عمِل(٧) في الخبرِ بواسطةِ المبتدإِ ؛ لا أن المبتدأَ مشاركٌ له في العملِ ، وفي كلِّ واحدٍ من هذه المذاهبِ كلامٌ لا يليقُ ذكرُه بهذا المختصرِ(٨) .



---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « على ما » .

(٢-٢) م : « وذهب البصريون » .

(٣) بعده في م : « وهو على رأي بعضهم » .

(٤) بعده في م : « منهم أيضا » .

(٥) الكتاب (٢/١٢٤) .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تقول » .

(٧) م : « أعمل » .

(٨) بعده في م : « فاعرفْه تصب إن شاءَ اللهُ تعالى » .

/بابُ الفاعلِ(١) [٧٧]

إن قال قائلٌ : ما الفاعلُ ؟ قيل : كلُّ اسمٍ ذكرتَه بعدَ فعل ، وأسندتَ ذلك الفعلَ (٢إلى ذلك الاسمِ٢) ، نحو (قام زيدٌ ، وذهَب عمرٌو) .

فإن قيل : فلِمَ كان إعرابُه الرفعَ ؟ قيل : فرقًا بينَه وبين المفعولِ .

فإن قيل : فهلا عكَسوا وكان الفرقُ واقعًا ؟ قيل : لخمسةِ أوجهٍ :

(٣**الوجهُ الأولُ** : هو٣) أن الفعلَ لا يكونُ له إلا فاعلٌ واحدٌ ، ويكونُ له مفعولاتٌ كثيرةٌ ، فمنه ما يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، ومنه ما يتعدَّى إلى مفعولين ، ومنه ما يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفعولين ، مع أنه يتعدى إلى خمسةِ أشياءَ ، وهي : المصدرُ ، وظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والمفعولُ له(١) ، والحالُ ، وليس /له إلا فاعلٌ واحدٌ ، وكذلك كلُّ [٧٨] فعلٍ لازمٍ يتعدَّى إلى هذه الخمسةِ ، وليس له أيضًا إلا فاعلٌ واحدٌ ، فإذا ثبَت هذا ، وأن الفاعلَ أقلُّ من المفعولِ ، فالرفعُ(٤) أثقلُ ، والفتحُ أخفُّ ، فأعطَوا الأقلَّ الأثقلَ ، والأكثرَ الأخفَّ ، ليكونَ ثِقَلُ الرفعِ موازيًا لقلةِ الفاعلِ ، وخفةُ الفتحِ موازيةً لكثرةِ المفعولِ .

والوجهُ الثاني : أن الفاعلَ يُشبهُ المبتدأَ ، والمبتدأُ مرفوعٌ ، فكذلك ما أشبهه ، ووجهُ الشبهِ بينَهما أن الفاعلَ [٢٠ و] يكونُ هو والفعلُ جملةً ، كما يكونُ المبتدأُ مع الخبرِ جملةً ، فلما ثبَت للمبتدإِ الرفعُ ، حُمِل الفاعلُ عليه .

والوجهُ الثالثُ : أن الفاعلَ أقوى من المفعولِ ، (٥والرفعَ أقوى من النصبِ٥) ، فأُعطِي

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٠/١) ، علل النحو (ص٢٦٩) ، شرح عيون الإعراب (ص٧٩) ، اللباب (١٤٨/١) .

(٢-٢) م : « إليه » .

(٣-٣) ص ، ك ، ل : « الأول » ، وفي م : « أحدها وهو » .

(٤) م : « والرفع » .

(٥ - ٥) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

الفاعلُ – الذي هو الأقوى[1] – الأقوى وهو الرفعُ ، وأعطِي المفعولُ – الذي هو الأضعفُ – الأضعفَ وهو النصبُ .

والوجهُ الرابعُ : أن الفاعلَ أولُ ، والرفعَ أولُ ، والمفعولَ آخِرٌ ، والنصبَ آخِرٌ ، فأُعطِي الأولُ الأولَ ، والآخِرُ الآخِرَ .

[٧٩] **والوجهُ الخامسُ** : أن هذا السؤالَ لا يلزمُ ؛ لأنه لم يكنِ /الغرضُ إلا مجردَ الفرقِ وقد حصل ، [2]وبيانُ[2] أن هذا السؤالَ لا يلزمُ ، أنَّا[3] لو عكسنا على ما أورَده السائلُ ، فنصبنا الفاعلَ ورفعنا المفعولَ ، لقال الآخرُ : فهلاَّ عكَستم ؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلبَ السؤالُ ، والسؤالُ متى انقلَب كان مردودًا ، وهذا الوجهُ كان[4] ينبغي أن يكونَ مقدَّمًا من جهةِ النظرِ إلى ترتيبِ الإيرادِ ، وإنما أخَّرناه لأنه بعيدٌ من التحقيقِ .

فإن قيل : بماذا يرتفعُ الفاعلُ ؟ قيل : يرتفعُ بإسنادِ الفعلِ إليه ، لا لأنه أحدَث فعلاً على[5] الحقيقةِ ، والذي يدلُّ على ذلك أنه يرتفعُ في النفيِ كما يرتفعُ في الإيجابِ ، تقول : ما قام زيدٌ ، ولم يذهبْ عمرٌو ، فترفعُه وإن كنتَ قد نفيتَ عنه القيامَ والذهابَ ، كما لو أوجبتَه[6] له ، نحو (قام زيدٌ ، وذهَب عمرٌو) ، [7]وما أشَبهَ[7] ذلك .

فإن قيل : فلِمَ لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعلِ ؟ قيل : لأن الفاعلَ يتنزلُ[8] منزلةَ الجزءِ من الفعلِ[9] والدليلُ على ذلك من سبعةِ أوجهٍ :

---

(١) ص ، ك : « أقوى » .

(٢–٢) م : « وبان » .

(٣) م : « لأنا » .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل : « في » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة « في » .

(٦) ص : « أوجبتهما » .

(٧–٧) في م : « وأشباه » .

(٨) م : « تنزل » .

(٩) م : « الكلمة وهو الفعل » .

[٨٠] /**أحدُها** : أنهم يُسكِّنون لامَ الفعلِ إذا اتصل به ضميرُ الفاعلِ ، قال الله تعالى : (وإذ وعدنا موسى أربعين ليلة)[١] . لئلا يتوالى [٢]أربعةُ متحركاتٌ[٢] لوازمُ في كلمةٍ واحدةٍ ؛ [٣]إذ ليس في كلامِهم توالي أربعةٍ متحركاتٍ لوازمَ في كلمةٍ واحدةٍ[٣] ، إلا أن يُحذفَ من الكلمةِ للتخفيفِ[٤] ، نحو [٥](عُجَلِطٍ وعُكَلِطٍ [٥]، وعُلَبِطٍ)[٦] ، فلو لم ينزِّلوا ضميرَ الفعلِ منزلةَ حرفٍ من سِنخِ[٧] الفعلِ ، [٢٠ ظ] وإلا لما أسْكنوا لامَه ، ألا ترى أن ضميرَ المفعولِ لا يُسكَّنُ له لامُ الفعلِ إذا اتصلَ به ؛ لأنه في نيةِ الانفصالِ ، قال الله تعالى[٨] : ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ ، فلم

[٨١] يُسَكَّنْ لامَ /الفعلِ إذْ[٩] كان في نيةِ الانفصالِ ، بخلافِ قوله تعالى : (وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى)؛ لأنه [١٠]في نيةِ الاتصالِ[١٠] .

والوجهُ الثاني : أنهم جعلوا النونَ في الخمسةِ الأمثلةِ علامةً للرفعِ ، وحذفَها علامةً للجزمِ والنصبِ ، فلولا أنهم جعَلوا هذه الضمائرَ التي هي : الألفُ ، والواوُ ، والياءُ ، في : تفعلان ، ويفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين يا امرأةُ ، بمنزلةِ حرفٍ من سنخِ الكلمةِ ، وإلا لما جعَلوا الإعرابَ بعدَه .

---

(١) البقرة : ٥١. وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي ، وقرأ الباقون ﴿وَٰعَدْنَا﴾ ، انظر : النشر (١٥٩/٢) .

(٢-٢) م : « إلى أربع حركات » .

(٣-٣) سقط من :م .

(٤) بعده في م : « شيء » .

(٥ - ٥) العجلِط والعكلِط : اللبن الخاثر الطيب . اللسان (عجلط ، عكلط) .

(٦) غنم علبِطة : هي الغنم الكثيرة أولها الخمسون والمئة . اللسان (علبط) .

(٧) السِّنْخُ : الأَصل من كل شيء ، والجمع أَسْناخ وسنوخ . اللسان (س ن خ) .

(٨) الأحزاب : ١٢.

(٩) ص ، ل ، م : « إذا » .

(١٠-١٠) م : « ليس في نية الانفصال » .

والوجهُ الثالثُ : أنهم قالوا : قامت هندٌ ، فألحقوا التاءَ بالفعلِ ، والفعلُ لا يؤنثُ ، وإنما التأنيثُ للاسمِ ، فلو لم يجعلوا الفاعلَ بمنزلةِ جزءٍ(١) من الفعلِ ، وإلا لما جاز إلحاقُ علامةِ(٢) التأنيثِ به .

والوجه الرابعُ : أنهم قالوا في النسَبِ إلى كُنْتُ : كُنْتيٌّ ، قال الشاعرُ(٣) :

[٨٢] / **فأصبحتُ كُنْتيًّا وأصبحتُ عاجنًا   وشرُّ خصالِ المرءِ كُنْتٌ وعاجنُ**

فأثبتوا التاءَ ، ولو لم يتنزلْ منزلةَ حرفٍ من سِنخِ الكلمةِ ، وإلا لما جاز إثباتُها .

والوجهُ الخامسُ : أنهم قالوا : حبَّذا ، وهي مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، فجعلوهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وحُكِم على موضعِه بالرفعِ على الابتداءِ .

والوجهُ السادسُ : أنهم قالوا : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، فألغَوها ، والإلغاءُ إنما يكونُ للمفرداتِ لا للجملِ ، فلو لم يتنزلِ الفعلُ مع الفاعلِ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وإلا لما جاز الإلغاءُ .

والوجهُ السابعُ : أنهم قالوا للواحدِ : قِفا ، على التثنيةِ ؛ لأن المعنى : قفْ قفْ ، قال

[٨٣] اللهُ تعالى(٤) : ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ . /فثنَّى وإن كان الخطابُ لملَكٍ واحدٍ ؛ لأن المرادَ به : ألقِ ألقِ ، والتثنيةُ ليست للأفعالِ ، وإنما هي للأسماءِ ، فلو لم يتنزلِ الاسمُ منزلةَ بعضِ الفعلِ ، وإلا لما جاز(٥) [٢١ و] تثنيتُه باعتبارِه ، فإذا(٦) ثبَت بهذه الأوجهِ أن

---

(١) ل : « حرف » .

(٢) سقط من :م .

(٣) البيت بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب (ص٢٢٤) ، الصحاح (ع ج ن) ، مجمل اللغة (ع ج ن) ، أساس البلاغة (ك ن ت) ، الفلك الدائر على المثل السائر (ص٢٨٠) ، واللسان (ك و ن – ع ج ن) .
رجل كنتيّ : مسنّ يقول : كنت كذا وكنت كذا ، وعجن الرجل : أي شاخ وكبر ؛ لأنه إذا أراد القيام اعتمد على ظهور أصابع يديه كالعاجن . انظر : أساس البلاغة (ك ن ت) .

(٤) ق : ٢٤.

(٥) ل ، م : « جازت » .

(٦) ل ، م : « وإذا » .

الفاعلَ يتنزلُ منزلةَ الجزءِ من الفعلِ ، لم يجزْ تقديمُه عليه .

فإن قيل : لِم زعمتم أن قولَ القائلِ : زيدٌ قام ، مرفوعٌ بالابتداءِ دونَ الفعلِ ، ولا فصلَ بين قولِنا : زيدٌ ضرب ، وضرب زيدٌ ؟ قيل : لوجهين :

أحدُهما : أنه من شرطِ الفاعلِ ألا يقومَ غيرُه مَقامَه مع وجودِه ، نحوُ قولك : قام زيدٌ ، فلو كان تقديمُ (زيدٍ) على الفعلِ بمنزلةِ تأخيرِه لاستحال قولُك : زيدٌ قام أخوه ، وعمرٌو انطلق غلامُه ، ولمّا جاز ذلك دلّ على أنه لم يرتفعْ بالفعلِ بل بالابتداءِ .

والوجهُ الثاني : أنه لو كان الأمرُ على ما زعَمتَ لوجَب ألا يختلفَ حالُ الفعلِ ، فكان ينبغي أن يقالَ : الزيدان قام ، /والزيدون قام . كما تقولُ : قاما الزيدان ، وقام [٨٤] الزيدون ، فلمّا لم تقلْ إلا : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، دلَّ على أنه يرتفعُ بالابتداءِ دونَ الفعلِ .

فإن قيل : فلِمَ استتر ضميرُ الواحدِ ، نحو (زيدٌ قام) ، وظهرَ ضميرُ الاثنين ، نحو (الزيدان قاما) ، وضمير الجماعة نحو (الزيدون قاموا) . قيل : لأن الفعلَ لا يخلو من فاعلٍ واحدٍ ، وقد يخلو من اثنين وجماعةٍ ، فإذا قدَّمتَ(١) اسمًا مفردًا على الفعلِ ، نحو (زيدٌ قام) لم يحتجْ(٢) إلى إظهار ضميرِه ، لإحاطةِ العلمِ بأنه لا يخلو من فاعلٍ واحدٍ ، فإذا قدَّمنا اسمًا مثنًّى على الفعلِ ، نحو (الزيدان قاما) ، أو مجموعًا نحو (الزيدون قاموا) وجَب إظهارُ ضميرِ التثنيةِ والجمعِ ؛ لأنه قد يخلو من ذلك ، فلو لم يظهرْ ضميرُهما(٣) لوقَع الالتباسُ ، ولم يُعلمْ أن الفعلَ لاثنين أو جماعةٍ ، فافهمْه(٤) .

❁ ❁ ❁

---

(١) أ ، ل ، ك : « قدمنا » .

(٢) بعده في م : « معه » .

(٣) ص : « ضميرها » .

(٤) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « إن شاء الله تعالى » ، وبعده في م : « تصب إن شاء الله تعالى » .

[٨٥]

/بابُ المفعولِ به[١]

إن قال قائلٌ : ما المفعولُ به ؟ قيل : كلُّ اسمٍ تعدَّى إليه فعلٌ .

فإن قيل : فما العاملُ في المفعولِ ؟ قيل : اختَلف النحويون[٢] في ذلك [٣]فذهَب أكثرُ النحويين[٣] إلى أن العاملَ في المفعولِ هو الفعلُ فقط . وذهَب [٤]بعضُ النحويين[٤] إلى أن العاملَ فيه الفعلُ والفاعلُ معًا ؛ [٢١ ظ]. والقولُ الصحيحُ هو الأولُ ، وهذا القولُ ليس بصحيحٍ ، وذلك لأن الفاعلَ اسمٌ ، كما أن المفعولَ كذلك ، فإذا استويا في الاسميةِ ، والأصلُ في الاسمِ ألَّا يعملَ ، فليس عملُ أحدِهما في صاحبِه أَولى من الآخرِ ، وإذا ثبَت هذا وأجمَعنا على أن الفعلَ له تأثيرٌ في العملِ ، فإضافةُ ما لا تأثيرَ له في العملِ ، إلى ما له تأثيرٌ ، لا تأثيرَ له ، فدلَّ على أن العاملَ هو الفعلُ فقط ؛ وهو على ضربين ؛ فعلٌ متعدٍّ [٥] بغيرِه ، وفعلٌ متعدٍّ[٥] بنفسِه .

[٨٦] فأمَّا /ما يتعدَّى بغيرِه فهو الفعلُ اللازمُ ، ويتعدَّى بثلاثةِ أشياءَ ، وهي : الهمزةُ ، والتضعيفُ ، وحرفُ الجرِّ ، فالهمزةُ ، نحو (خرَج زيدٌ وأخرجتُه) ، والتضعيفُ ، نحو (خرَج المتاعُ ، وخرَّجتُه) ، وحرفُ الجرِّ ، نحو (خرج زيدٌ وخرجتُ به) ، وكذلك : فرِح زيدٌ ، [٦]وأفرحتُه[٦] ، وفرَّحتُه ، وفرحتُ به ، وما أشبَه ذلك .

وأما المتعدي بنفسِه فعلى ثلاثةِ أضربٍ : ضربٌ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ،

---

(١) علل النحو (ص٢٦٩) ، شرح عيون الإعراب (ص١٢٥) ، اللباب (٢٦٧/١) .

(٢) انظر الخلاف في عامل النصب في المفعول : الإنصاف (٨٠/١) .

(٣-٣) م : « أكثرهم » .

(٤-٤) م : « بعضهم » .

(٥) أ ، ص ، ك : « متعدي » ، وهي على لغة من يثبتون ياء الاسم المنقوص في الوقف . انظر : الكتاب (١٨٣/٤) .

(٦-٦) سقط من : ص .

كقولك : ضرَب زيدٌ عمرًا ، وأكرَم عمرٌو بشرًا . وضربٌ يتعدَّى إلى مفعولين ، كقولك : أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وظننتُ زيدًا قائمًا . وضربٌ يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفعولِين ، كقولك : أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ ، ونبَّأ اللهُ عمرًا بشرًا كريمًا ، وهذا الضربُ منقولٌ بالهمزةِ والتضعيفِ مما يتعدَّى إلى مفعولَين ولا يجوز الاقتصارُ على أحدِهما ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ من هذه الأشياءِ الثلاثةِ المعدِّيةِ ، التي هي : الهمزةُ ، والتضعيفُ ، وحرفُ الجرِّ ، كما أنها تنقلُ الفعلَ(١) اللازمَ من اللزومِ إلى التعدِّي ، فكذلك إذا دخلَت على الفعلِ المتعدِّي ، فإنها(٢) تزيدُه مفعولًا ، فإن(٣) كان/ يتعدى(٤) إلى مفعولٍ واحدٍ ، [٨٧] صار يتعدَّى إلى مفعولين ، كقولِك في (ضرَب زيدٌ عمرًا) : أَضْرَبْتُ زيدًا عمرًا ، وفي (حفَر زيدٌ بئرًا) : أحْفَرتُ زيدًا بئرًا ، وما أشبَه ذلك ، فإن كان متعديًا إلى مفعولين صار متعديًا إلى ثلاثةِ مفعولين ، [٢٢ و] ونحْوُه(٥) ما قدمناه ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) سقط من : ص .

(٢) م : « فإنما » .

(٣) م : « وإن » .

(٤) ص ، ب ، ل ، م : « متعديا » .

(٥) ل : « نحو » ، وبعده في ك ، م : « على » .

[٨٨] ## /بابُ ما لم يُسمَّ فاعلُه[1]

إن قال قائلٌ : لِمَ لمْ يُسمَّ الفاعلُ ؟ قيل : لأنّ العنايةَ قد تكونُ بذكرِ المفعولِ ، كما تكونُ بذكرِ الفاعلِ ، وقد تكونُ للجهلِ بالفاعلِ ، وقد تكون للإيجازِ والاختصارِ ، إلى غير ذلك .

فإن قيل : [٢]ولِمَ[٢] كان ما لم يُسمَّ فاعلُه مرفوعًا ؟ قيل : لأنهم[٣] لمّا حذَفوا الفاعلَ ، أقاموا المفعولَ مُقامَه ، فارتفعَ بإسنادِ الفعلِ إليه ، كما كان يرتفعُ الفاعلُ .

فإن قيل : فلِمَ[٤] إذا حُذِفَ الفاعلُ وجَب أن يُقامَ اسمٌ آخرُ مُقامَه ؟ قيل : لأن الفعلَ لا بدَّ له من فاعلٍ ؛ لئلا يبقى الفعلُ حديثًا عن غيرِ مُحَدَّثٍ عنه ، فلما حُذِف الفاعل هاهنا ، وجَب أن يُقامَ اسمٌ آخرُ مُقامَه ، ليكونَ الفعلُ حديثًا عنه ، وهو المفعولُ .

فإن قيل : كيف[٥] يُقامُ المفعولُ مُقامَ الفاعل وهو ضدُّه في المعنى ؟ قيل : هذا غيرُ غريبٍ في الاستعمالِ ، فإنه إذا جاز /أن يقالَ : (مات زيدٌ) ويسمَّى[٦] (زيدٌ)[٧] فاعلاً ، [٨٩]
ولم يُحدِثْ بنفسِه الموتَ ، وهو مفعولٌ في المعنى ، جاز أن يُقامَ المفعولُ هاهنا مُقامَ الفاعلِ ، وإن كان مفعولاً في المعنى . والذي يدلُّ على أن المفعولَ هاهنا أقيم مُقامَ الفاعلِ ، أن الفعلَ إذا كان يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ لم يتعدَّ إلى مفعولٍ البتَّةَ ، كقولِك في (ضرَب زيدٌ عمرًا ، وأكرم بكرٌ بشرًا) : ضُرِب عمرٌو ، وأُكرِم بشرٌ . وإن كان يتعدَّى إلى

(١) علل النحو (ص٢٧٧) ، شرح عيون الإعراب (ص٨٧) ، اللباب (١/١٥٧) .
(٢-٢) ل ، م : « فلم » .
(٣) ب ، ل : « لأنه » .
(٤) ص ، ك : « ولم » .
(٥) ص ، ك : « فكيف » .
(٦) ل ، م : « سمي » .
(٧) سقط من : ص .

مفعولين صار يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، كقولك في (أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وظننتُ عمرًا قائمًا) : أُعطي زيدٌ درهمًا ، وظُنَّ عمرٌو قائمًا . ولو قلت : ظُنَّ قائمٌ عمرًا (١كان جائزًا١) لزوالِ اللبسِ ، ولو قلت في (ظننتُ زيدًا أباك) : ظُنَّ أبوك زيدًا ،لم يجزْ ؛ وذلك لأن قولَك : ظننتُ زيدًا أباك . يؤذِنُ بأن (زيدًا) معلومٌ ، والأبوةَ مظنونةٌ ، فلو أُقيم الأبُ [٢٢ ظ] مُقامَ الفاعِلِ ، لانعكَس المعنى فصارَت الأبوةُ معلومةً وزيدٌ مظنونًا ، وذلك لا يجوزُ . وكذلك تقولُ : أُعطي زيدٌ درهمًا ، وأُعطي درهمٌ زيدًا ، فيكون جائزًا لعدمِ الالتباسِ . ولو قلت في (أعطيتُ /زيدًا غلامًا) : أُعطي غلامٌ زيدًا ، لم يجزْ ؛ لأن كلَّ [٩٠]
واحدٍ منهما يصحُّ أن يكونَ هو الآخذَ ، فلو أُقيم (غلامٌ) مُقامَ الفاعلِ لم يُعلمِ الآخذُ من المأخوذِ ، فلهذا كان ممتنعًا .

وكذلك إن كان الفعلُ يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفعولين ، صار يتعدَّى إلى مفعولَين ، كقولِك في (أعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ) : (٢أُعْلِم زيدٌ عمرًا خيرَ الناسِ٢) ، لقيامِ المفعولِ الأولِ مَقامَ الفاعلِ ، وكان هو الأولى لأنه فاعلٌ في المعنى ، فدلّ على أن المفعولَ هاهنا أُقيم مُقامَ الفاعلِ .

وإذا كان الأمرُ على هذا ، فبناءُ الفعلِ للمفعولِ به نقيضُ[٣] نقلِه بالهمزةِ والتضعيفِ وحرفِ الجرِّ ؛ ألا ترى أن الفعلَ إن[٤] كان يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، صار يتعدَّى بها[٥] إلى مفعولَيْن ، وإن[٦] كان يتعدَّى إلى مفعولَين ، صار يتعدى بها إلى ثلاثةِ مفعولِين ؛ وذلك لأن بناءَ الفعلِ للمفعولِ به يجعلُ المفعولَ فاعلًا ، والنقلَ بالهمزةِ ،

(١-١) م : « جاز » .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) م : « يقتضي » .

(٤) م : « إذا » .

(٥) سقط من : أ ، ل .

(٦) م : « إذا » .

والتضعيفِ ، وحرفِ الجرِّ يجعلُ الفاعلَ مفعولاً ، وإذا ثبَت هذا فلابدَّ أن يزيدَ[1] بنقلهِ بالهمزةِ والتضعيفِ وحرفِ الجرِّ مفعولاً ، ويَنقصَ ببنائِه[2] للمفعولِ مفعولاً .

[٩١] /فإن قيل : فلِمَ وجبَ تغييرُ[3] الفعلِ إذا بُني للمفعولِ ؟ قيل : لأن المفعولَ يصحُّ أن يكونَ هو الفاعلَ ، فلو لم يُغَيَّرْ الفعلُ ، لم يُعلمْ هل هو الفاعلُ [4]في الحقيقةِ[4] أو[5] قائمٌ مَقامَه ؟

فإن قيل : فلِمَ ضمُّوا الأولَ وكسروا الثانيَ ، نحو (ضُرِب زيدٌ) ، وما أشبَه ذلك ؟ قيل : إنّما ضمُّوا الأولَ ليكونَ دلالةً على المحذوفِ الذي هو الفاعلُ إذ[6] كان من علاماتِه[7] ، وإنما كسَروا الثانيَ لأنهم لما حذَفوا الفاعلَ الذي لا يجوزُ حذفُه ، أرادوا أن يصوغوه[8] على بناءٍ لا يَشرَكُه فيه [٢٣ و] شيءٌ من الأبنيةِ ، فبنَوه على هذه الصيغةِ فكسروا الثانيَ ؛ لأنهم لو ضمُّوه لكان على وزنِ : (طُنُبٍ[9] ، وجُمُدٍ)[10] ، ولو فتَحوه لكان على وزنِ : (نُغَرٍ وصُرَدٍ)[11] ، ولو أسكنوه لكان على وزنِ : (قُلْبٍ وقُفْلٍ)[12] ،

---

(١) م : « تزيد » .

(٢) م : « بنيانه » .

(٣) أ ، ص ، ك : « تغير » .

(٤-٤) م : « بالحقيقة » .

(٥) م : « أم » .

(٦) ل ، م : « إذا » .

(٧) بعده في أ : « الضم » .

(٨) أ : « يعوضوه » .

(٩) الطنب : حبل طويل يشد به سرادق البيت . التاج (ط ن ب) .

(١٠) م : « جمل » .

(١١) النغر : طير كالعصافير ، حمر المناقير ، وقيل : هو من صغار العصافير تراه أبدا ضاويا .
والصرد : طائر ضخم الرأس يكون في الشجر ، نصفه أبيض ونصفه أسود ، ضخم المنقار . اللسان (ن غ ر - ص ر د) .

(١٢) القلب : سوار المرأة . التاج (ق ل ب) .

فلم يبقَ إلا الكسرُ فحرَّكوه به .

[٩٢] /فإن قيل : فلماذا[١] كسَروا أولَ المعتلِّ ، نحو (قِيلَ ، وبِيعَ) ، ولم يضمُّوه كالصحيح ؟ قيل : كان القياسُ يقتضي أن يُجرى المعتلُّ[٢] مُجرى الصحيحِ في ضمِّ أولِه وكسرِ ثانيه ، إلا أنهم استثقَلوا الكسرةَ[٣] على حرفِ العلةِ فنقَلوها إلى القافِ ، فانقلبتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها ، كما قلَبوها في : (مِيعادٍ ، ومِيقاتٍ ، ومِيزانٍ) ، وأصلُها : (مِوْعادٌ ، ومِوْقاتٌ ، ومِوْزانٌ) ؛ لأنها من (الوعدِ ، والوقتِ ، والوزنِ) ، وأما الياءُ فتَثْبتُ[٤] لانكسارِ ما قبلَها . على أنه من العربِ من يشيرُ إلى الضمِّ تنبيهًا على أن الأصلَ في هذا النحوِ هو الضمُّ ، ومن العربِ أيضًا من يحذفُ الكسرةَ ولا ينقلُها ويقرُّ الواوَ لانضمامِ ما قبلَها ، ويقلبُ الياءَ واوًا لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها كقولِ الشاعرِ[٥] :

ليتَ و(٦ما ينفعُ ليتٌ٦) ليتُ ليتَ شبابًا بُوع فاشتريتُ

أراد : بُيع ، فقلب الياءَ واوًا لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها ، /كما قلَبوها في نحو [٩٣] (مُوسِرٍ ، ومُوقِنٍ) ، والأصلُ : مُيسِرٌ ، ومُيقِنٌ ؛ لأنهما من (اليُسرِ واليقينِ) ، إلا أنه لمّا

---

(١) م : « فلم » .

(٢) سقط من : أ .

(٣) أ ، ل : « الحركة » .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « فثبتت » .

(٥) الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج في : ملحقات ديوانه (ص١٧١) ، العيني (٥٢٤/٢) ، شرح أبيات المغني للخطيب (٢٢٠/٦) ، وقال الخطيب : « لم أره في ديوانه » ، وبلا نسبة في : شرح المفصل (٧٠/٧) ، شرح الكافية الشافية (٦٠٥/٢) ، شرح التسهيل (١٣١/٢) ، شرح ابن الناظم على الألفية (ص١٦٩) ، مغني اللبيب (٨٠/٥) ، همع الهوامع (٢٥٦/٢) .

(٦-٦) كذا في النسخ ، وهو يشبه قول الأعشى في (ديوانه ص٢٨١) : « بل لَيْتَ شعري وأين ليتٌ ؟ » وكذلك قول عكاشة العمّى في الأغاني (١٨٤/٣) : « جهارًا فاسترحت وأين ليتُ » ، وفي م ، ومصادر التخريج : « شيئا » ، وهي الرواية المشهورة للبيت في كتب اللغة .

وقَعت الياءُ ساكنةً مضمومًا ما قبلَها قلَبوها واوًا، فكذلك هاهنا.

فإن قيل: فهل يجوزُ أن يُبنى الفعلُ اللازمُ للمفعولِ به؟ قيل: لا يجوزُ ذلك على القولِ الصحيحِ. وقد زعمَ بعضُهم أنه يجوزُ[١]. وليس بصحيحٍ؛ لأنك[٢] لو بنيتَ الفعلَ اللازمَ للمفعولِ به، لكنتَ تحذفُ الفاعلَ، فيبقى الفعلُ غيرَ مسندٍ[٣] إلى شيءٍ، وذلك محالٌ. فإن اتصل به ظرفُ الزمانِ، أو ظرفُ المكانِ، أو المصدرُ، أو الجارُّ والمجرورُ، جاز أن تبنيَه عليه، ولا يجوزُ أن تبنيَه على الحالِ؛ لأنها لا تقعُ إلا نكرةً، فلو [٢٣ ظ] أقيمَت مُقامَ الفاعلِ لجاز إضمارُها[٤] كالفاعلِ، فكانت تقعُ معرفةً، والحالُ لا تكون[٥] إلا نكرةً.

فإن قيل: فلِمَ إذا أُقيم الظرفُ مُقامَ الفاعلِ يخرجُ عن الظرفيةِ، ويُجعلُ مفعولاً، كـ(زيدٍ وعمرٍو) وما أشبَه ذلك؟ قيل: لأنه يتضمنُ معنى[٦] حرفِ الجرِّ، فلو لم ينقلْ لعلَّقْتَه بالفعلِ مع تضمُّنِ حرفِ /الجرِّ، والفاعلُ[٧] لا يتضمَّنُ حرفَ الجرِّ، فكذلك ما قام مقامَه. [٩٤]

فإن قيل: فالمصدرُ لا يتضمنُ حرفَ الجرِّ، فهل يُنقلُ أو[٨] لا؟ قيل: اختَلف النحويون في ذلك؛ فذهَب بعضُ النحويين إلى أنه لا ينقلُ؛ لأنه ليس بينَه وبينَ الفعلِ واسطةٌ، وذهَب آخرون إلى أنّه ينقلُ[٩]، واستدلُّوا على ذلك من وجهين:

---

(١) ينظر: الكتاب (٢٢٩/١)، الجمل للزجاجي (ص٧٧)، اللباب (١٥٨/١).
(٢) ب، م: «إلا أنك».
(٣) م: «مستند».
(٤) م: «إظهارها».
(٥) م: «تقع».
(٦) سقط من: ص.
(٧) م: «فالفاعل».
(٨) ص، ك: «أم».
(٩) المقتضب (١٠٣/٣- ١٠٥)، (٥٣/٤)، علل النحو (ص٢٨٢)، اللباب (١٦٢/١).

أحدُهما : أن الفعلَ لابدَّ له من الفاعلِ ، والمصدرُ لو لم يُذكرْ(١) لكان الفعلُ دالًّا عليه بصيغتِه ، فصار وجودُه وعدمُه سواءً ، والفاعلُ لابدَّ(٢) منه ، فكذلك ما يقومُ مقامَه ينبغي أن يُجعلَ بمنزلةِ المفعولِ الذي لا يُستغنى بالفعلِ عنه .

والوجهُ الثاني : أن المصدرَ إنما يُذكرُ تأكيدًا للفعلِ ؛ ألا ترى أن قولَك : سرتُ سيرًا . بمنزلةِ(٣) (سرتُ سرتُ) ، فكما لا يجوزُ أن يقومَ الفعلُ مَقامَ الفاعلِ ، فكذلك لا يجوزُ أن يقومَ مقامَه ما كان بمنزلتِه ، فلهذا وجَب نقلُ المصدرِ .

/فإن قيل : فإن اجتمَع ظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والمصدرُ ، والجارُّ [٩٥]
والمجرورُ ، فأيُّها يُقامُ مُقامَ الفاعلِ ؟ قيل : أنت مخيرٌ فيها كلِّها ، أيَّها شئتَ أقمتَه(٤) مُقامَ الفاعلِ . وزعَم(٥بعضُ النحويين٥) أن الأحسنَ أن تُقيمَ الاسمَ المجرورَ مُقامَ الفاعِلِ ؛ لأنه لو لم يكنْ حرفُ الجرِّ لم يُقَمْ(٦) مقامَ الفاعلِ غيرُه(٧) ، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .



---

(١) ص ، ك : « أم » .

(٢) بعده في م : « له » .

(٣) بعده في م : « قولك » .

(٤) م : « أقمت » .

(٥-٥) م : « بعضهم » .

(٦) م : « تقم » .

(٧) ص ، ك : « سواه » .

/بابُ نعمَ وبئسَ[1]

[٩٦]

إن قال قائلٌ : [٢٤ و] هل نعم وبئس اسمان أو فعلان ؟ قيل : اختلَف النحويون[٢] في ذلك ؛ فذهَب البصريّون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أن الضميرَ يتصلُ بهما على حدِّ اتصالِه بالأفعالِ ، فإنهم قالوا : نِعِمَّا رجلين ، ونعِمُّوا رجالا ، كما قالوا : قاما ، وقاموا .

والوجهُ الثاني : أن تاءَ التأنيثِ الساكنةَ التي لم يقلبْها أحدٌ من العربِ هاءً في الوقفِ ، تتصلُ بهما ، كما تتصلُ بالأفعالِ ، نحو (نعمت المرأةُ ، و بئست الجاريةُ) .

والوجهُ الثالثُ : أنهما مبنيَّان على الفتحِ كالأفعالِ الماضيةِ ، ولو كانا اسمين لما بُنيا على الفتحِ من غيرِ علّةٍ .

وذهَب الكوفيّون إلى أنهما اسمان ، واستدلُّوا على ذلك من خمسةِ أوجهٍ :

[٩٧] **/الوجهُ الأولُ** : أنهم قالوا : الدليلُ على أنهما اسمان دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما ، وحرفُ الجرِّ يختصُّ بالأسماءِ قال الشاعرُ[٣] :

ألستَ بنعم الجارُ يُؤْلِفُ بيتَه   أخا قِلَّةٍ أو مُعَدمَ المالِ مُصْرَما

وحُكِي عن بعضِ العربِ أنه بُشِّر بمولودةٍ ،(٤ فقيل له : نعمَ المولودةُ مولودتُك ٤) ، فقال :

---

(١) الأصول (١/١١١)، شرح الكتاب للسيرافي (٩/٣)، علل النحو (ص٢٩٠) ، شرح عيون الإعراب (ص٨٣) ، اللباب (١/١٨٠) .

(٢) انظر القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان : الإنصاف (١/٩٧) .

(٣) البيت لحسان بن ثابت في : ديوانه (ص٢٦٣) ، الخزانة (٩/٣٨٩) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٤٠٥) ، الإنصاف (١/٩٧) ، شرح المفصل (٧/١٢٧) .
والمصرم : قليل الحال . انظر : الفروق اللغوية (ص١٧٨) .

(٤-٤) سقط من : أ ، ل .

واللهِ ما هي بنعمَ المولودةُ ؛ نصرتُها بكاءٌ ، وبِرُّها سَرِقةٌ . وحُكِي عن بعضِ العربِ أنه قال : نعم السيرُ على بئس العَيرُ[١] . فأدخل[٢] عليهما حرفَ الجرِّ ، وحرفُ الجرِّ يختصُّ[٣] بالأسماءِ ، فدلَّ على أنهما اسمان .

والوجهُ الثاني : أن العربَ تقولُ : يا نعمَ المولى ويا نعم النصيرُ ، فنداؤهم (نعم) يدلُّ على أنها اسمٌ[٤] ؛ لأن النداءَ من خصائصِ الأسماءِ .

والوجهُ الثالثُ : أنهم قالوا : الدليلُ على أنهما ليسا بفعلين ، أنه /لا يَحسنُ اقترانُ [٩٨] الزمانِ بهما كسائرِ الأفعالِ ؛ ألا ترى أنه لا يحسنُ أن تقولَ : نعم الرجلُ أمسِ ، ولا : نعم[٥] الرجلُ غدًا ، فلمّا لم يحسنْ اقترانُ [٢٤ ظ] الزمانِ بهما ، دلّ على أنهما ليسا بفعلين .

والوجهُ الرابعُ : أنهما لا يتصرفان ، ولو كانا فعلين لكانا متصرفين[٦] ؛ لأن التصرفَ من خصائصِ الأفعالِ ؛ فلمَّا لم يتصرفا ، دلَّ على أنهما ليسا بفعلين .

والوجهُ الخامسُ : أنّه قد جاء عن العربِ أنهم قالوا : نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ ، وليس في أمثلةِ الأفعالِ شيءٌ على وزنِ : فَعيل ، فدل على صحةِ ما ذهبنا إليه .

[٧]والصحيحُ ما ذهَب إليه البصريون[٧] ، وأما ما استدلَّ به الكوفيون ففاسدٌ ؛ أما قولُهم : إنهما اسمان لدخول حرفِ الجرِّ عليهما . قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأن حرفَ الجرِّ

---

(١) العير بالفتح : الحمار ، أهليًا كان أو وحشيًا ، وقد غلب على الوحشي ، والأنثى عيرة . تاج العروس (ع ي ر) .

(٢) م : « فأدخلوا » .

(٣) أ : « مختص » .

(٤) م : « اسمان » .

(٥) م : « بئس » .

(٦) م : « يتصرفان » .

(٧-٧) م : « وهو مذهب البصريين » .

[٩٩] إنما دخَل عليهما على تقديرِ الحكايةِ ، فلا يدلُّ على أنهما اسمان ؛ /لأن حرفَ الجرِّ قد دخل على تقديرِ الحكايةِ على ما هو فعلٌ في الحقيقةِ(١) كقوله(٢) :

واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُه

ولا خلاف أنّ (نام) فعلٌ ماضٍ ، ولا يجوزُ أن يقالَ : إنه(٣) اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه ، فكذلك هاهنا ، ولولا تقديرُ الحكايةِ لم يَحسُنْ دخولُ حرفِ الجرِّ على : (نعم ، وبئس ، ونام) ، والتقديرُ في قولِه :

ألستَ بنعم الجارُ يُؤْلِفُ بيتَه

ألستَ بجارٍ مقولٍ فيه : نعم الجارُ . وكذلك التقديرُ في قولِ بعضِ العربِ : واللهِ ما هي بنعم المولودةُ : واللهِ ما هي بمولودةٍ مقولٍ(٤) فيها : نعم المولودةُ . وكذلك التقديرُ في قولِ الآخرِ :

[١٠٠] /نعم السيرُ على بئسَ العَيرُ : (٥نعم السيرُ على عَيرٍ٥) مقولٍ فيه : بئسَ العَيرُ . وكذلك التقديرُ في قولِ الشاعرِ :

واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُه

واللهِ ما ليلي بليلٍ مقولٍ فيه(٦) : نام صاحبُه ، إلا أنهم حذَفوا الموصوفَ ، وأقاموا الصفة مُقامَه ، كقولِه سبحانَه وتعالى(٧) : ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ . أي : دروعًا

---

(١) بعده في ل : « بالإجماع » .

(٢) الرجز بلا نسبة في : الكامل (٤٩٧/٢) ، والخصائص (٣٦٦/٢) ، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص٢٠٨) ، علل النحو (ص ٣٩٣) ، المحكم والمحيط الأعظم (٥٢٤/١٠) ، شرح أبيات الجمل (ص١٥٠) ، واللسان (ن و م) ، الهمع (٣٢/١) ، خزانة الأدب (٣٩١/٩) .

(٣) م : « إنما هو » .

(٤) م : « فيقال » .

(٥-٥) سقط من :م .

(٦) م : « فيها » .

(٧) سبأ : ١١.

سابغاتٍ . فصار التقديرُ : ألستَ بمقولٍ فيه : نعمَ الجارُ ، وما هي بمقولٍ فيها : نعمَ المولودةُ ، ونعمَ السيرُ على مقولٍ فيه : بئس العَيرُ ، [٢٥ و] وما ليلي بمقولٍ فيه(١) : نام صاحبُه ، ثم حذَفوا الصفةَ التي هي (مقول فيه(٢)) ، وأوقعوا المحكيَّ بها موقعَها ، وحَذْفُ القولِ(٣) في كتابِ اللهِ تعالى ، وكلامِ العربِ ، وأشعارِهم أكثرُ من أن يُحصى ، فدخَل حرفُ الجرِّ على هذه /الأفعالِ لفظًا ، ولكن إن كان حرفُ الجرِّ داخلاً على هذه [١٠١] الأفعالِ في اللفظِ ، إلا أنه داخلٌ على غيرِها في التقديرِ ، فلا يكونُ فيه دليلٌ على الاسميةِ .

وأما قولهم : إن العربَ تقولُ : يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصيرُ ، والنداءُ من خصائصِ الأسماءِ . فنقولُ : المقصودُ بالنداءِ محذوفٌ للعلمِ به ، والتقديرُ فيه : يا اللهُ نعمَ المولى ونعمَ النصيرُ أنت .

وأما قولُهم : إنه لا يحسنُ اقترانُ الزمانِ بهما ، ولا يجوزُ تصرُّفُهما ، فنقولُ : إنما امتَنَعا من اقترانِ الزمانِ الماضي والمستقبلِ بهما ، وسُلِبا التصرُّفَ ؛ لأنَ (نعم) موضوعةٌ لغايةِ المدحِ ، و(بئس) موضوعةٌ لغايةِ الذمِّ ، فجُعِل دلالتُهما (٤على الزمانِ٤) مقصورةً على الآن ؛ لأنك إنما تمدحُ أو تذمُّ بما هو موجودٌ في الممدوحِ (٥ في الحالِ٥) أو المذمومِ ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكونُ في المستقبلِ .

(٦ وأما٦) قولُهم : إنه قد جاء عن العربِ أنهم قالوا : نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ ، فنقولُ : /هذه [١٠٢]

---

(١) م : « فيها » .
(٢) سقط من : أ ، ص ، ل .
(٣) بعده في م : « بها » .
(٤-٤) سقط من : أ ، ص .
(٥-٥) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .
(٦-٦) أ : « فأما » .

روايةٌ شاذةٌ تفرد بها قطربٌ وحدَه[١] ، ولَئِنْ[٢] صحَّت فليس فيها حجةٌ ؛ لأن هذه الياءَ نشأَت عن إشباعِ الكسرةِ ؛ لأن الأصلَ في (نِعْمَ) : نَعِمَ ، بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ ، فأُشبِعت الكسرةُ فنشأت الياءُ ، وهذا كثيرٌ في كلامِهم ، فإنه كلُّ ما كان على[٣] (فَعِل) من الأسماءِ والأفعال ، وثانيهِ حرفٌ من حروف الحلقِ ، ففيه أَربعةُ أوجهٍ :

أحدُها : استعمالُه على أصلِه ، كقولِك : فَخِذٌ ، وقد ضحِكَ .

والثاني : إسكانُ عينِه تخفيفًا ، كقولك : فَخْذٌ ، وقد ضَحْك .

والثالثُ : إتباعُ فائه عينَه في الكسرِ ، كقولك : فِخِذ ، وقد ضِحِك .

[٢٥ظ] **والرابعُ** : كسرُ فائِه ، وإسكانُ عينِه لنقلِ كسرتِها إلى الفاءِ ، نحو[٤] (فِخْذٌ ، وقد ضِحْك) ، فكذلك : نِعْم ، فيها أربعُ لغاتٍ : (نَعِمَ) بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ ، وهو
[١٠٣] الأصلُ ، و(نَعْم) بفتحِ النونِ وسكونِ العينِ ، و(نِعِم) /بكسرِ النونِ والعينِ ، و(نِعْم) بكسرِ النونِ وسكونِ العينِ . وأما « نَعِيم » بالياء ، فإنما نشأت فيه الياءُ عن إشباعِ الكسرةِ ، كما قال الشاعرُ[٥] :

كأني بفتخاءِ الجناحين لِقْوةٍ ... على عَجَلٍ مِنِّي أُطأطئُ شِيمَالي

وكما قال الآخرُ[٦] :

---

(١) الإنصاف (١٢١/١) ، وانظر : شرح الرضي على الكافية (٢٤٦/٤) .

(٢) ص : « إن » .

(٣) بعده في م : « وزن » .

(٤) بعده في م : « قولك » .

(٥) البيت لامرئ القيس في : ديوانه (ص٨٣) ، شرح الديوان للسكري (٣٥٧/٢) ، طبقات فحول الشعراء (ص٨١) ، الخصائص (١٤٥/٣) ، رسالة الملائكة (ص٢١١) ، معاهد التنصيص (٨٠/٢) . والفتخ : لِين في الأرساغ ، واللِّقوة : العُقاب تُرى أنها تلقَّى الشيء ، شيمالي : قال أبو عبيدة : يريد شماله ، وزاد ياء ، كما قالوا في رجل ألدٍّ : ألَنْدَد ، فزادوا نونًا . انظر : شرح ديوان امرئ القيس للسكري (٣٥٧/٢) .

(٦) البيتان بلا نسبة في : الزاهر (٢٤٩/٢) ، تهذيب اللغة (٦٦٦/١٥) ، المحكم والمحيط الأعظم =

لا عهدَ لي بنِيضالْ أصبحتُ كالشَّنِّ البالْ

وكما قال الآخر[1] :

ألم يأْتيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقت لَبُونُ بني زيادِ

/وهذا أكثرُ من أن يُحصى ، وقد ذكرناه مستقصًى في « المسائلِ الخلافيةِ »[2] فلا [١٠٤]
نعيدُه هاهنا .

فإن قيل : فلِم وجَب أن يكونَ فاعلُ (نعم) و(بئس) اسمَ جنسٍ ؟ قيل : [3]في ذلك وجهان[3] :

أحدُهما : أن (نعم) لمَّا وُضِعت للمدحِ العامِّ و(بئس) للذمِّ العامِّ ، خُصَّ فاعلُهما باللفظِ العامِّ .

والوجهُ الآخرُ : إنما وجَب أن يكونَ اسمَ جنسٍ ليدلَّ على أن الممدوحَ أو المذمومَ مستحقٌّ للمدحِ أو الذمِّ في ذلك الجنسِ .

فإن قيل : فلم جاز الإضمارُ في [4]نعم وبئس[5][4] قبل الذكرِ ؟ قيل : إنما جاز الإضمارُ فيهما قبلَ الذكرِ ؛ لأن المضمرَ قبلَ الذكرِ يُشبهُ النكرةَ ؛ لأنه لا يُعلمُ إلى أيِّ شيءٍ يعودُ حتى يُفسَّرَ ، و(نعم وبئس) لا يكونُ فاعلُهما معرفةً محضةً ، فلما ضارع

= (ن ض ل) ، اللسان (ن ض ل) .

والشن : الخَلَق من كل آنية صُنعت من جلد . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (ش ن ن) .

(١) البيت لقيس بن زهير في : الجمل في النحو (ص٢٠٤) ، النوادر لأبي زيد (ص٢٠٣) ، الجمل للزجاجي (ص٣٧٢) ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٣٢٢/١) ، شرح أبيات الجمل للبطليوسي (ص٣٠٦) ، شرح أبيات المغني للبغدادي (٢/ ٣٥٣، ٣٥٦) .

الأنباء تنمي : يريد شهرتها وسيرها في الناس ، واللبون : الإبل ذوات اللبن ، وهو اسم مفرد أراد به الجنس ، انظر : الحلل شرح أبيات الجمل (ص٣٠٧) .

(٢) الإنصاف (٢٨/١) .

(٣-٣) م : « لوجهين » .

(٤-٤) م : « فيهما » .

(٥) بعده في أ : « خاصة » .

المضمرَ فاعلُهما ، جاز الإضمارُ فيهما .

[١٠٥] /فإن قيل : فلماذا[^1] فعلوا ذلك ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك طلبًا للتخفيفِ[^2] ؛ لأنهم أبدًا يتوخَّون الإيجازَ والاختصارَ في كلامِهم .

فإن قيل : فكيف يحصلُ التخفيفُ والإضمارُ على شريطةِ التفسيرِ ؟ قيل : لأن التفسيرَ إنما يكونُ بنكرةٍ منصوبةٍ ، نحو (نعم رجلاً زيدٌ) ، والنكرةُ أخفُّ من المعرفةِ .

فإن قيل : فعلى ماذا انتصبت النكرةُ ؟ قيل : (٣انتصبت النكرةُ٣) على التمييزِ .

فإن قيل : فلِمَ رُفع (زيدٌ) في قولِهم : نعم الرجلُ زيدٌ ؟ [٢٦ و] قيل : في ذلك وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ مرفوعًا (٤على الابتداءِ٤) و(نعم الرجلُ) هو الخبر ، وهو مقدَّمٌ على المبتدإِ ، والتقديرُ فيه : زيدٌ نعم الرجلُ ، إلا أنه قُدِّم[^5] عليه ، كقولِهم : مررتُ به المسكينُ ، والتقدير فيه : المسكينُ مررتُ به ، فإن قيل : فأين العائدُ هاهنا من الخبرِ إلى المبتدإِ ؟ قيل : لأن الرجلَ لما كان شائعًا في الجنسِ ، كان (زيدٌ) داخلاً تحتَه ، فصار

[١٠٦] بمنزلةِ العائدِ الذي يعودُ إليه منه ، وصار هذا /كقولِ الشاعرِ[^6] :

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سيرًا في عِرَاضِ المواكبِ

---

(١) م : « فلم » .

(٢) بعده في م : « والإيجاز » .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤-٤) م : « بالابتداء » .

(٥) م : « مقدم » .

(٦) البيت مختلف في نسبته ، فنُسب للوليد بن نهيك في : شرح شواهد الإيضاح (ص١٢٩) ، ونسب للكميت في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص١٢٩) ، ونسب للحارث بن خالد المخزومي في : خزانة الأدب (٤٥٣/١) ، شرح أبيات المغني (٣٧٠/١) ، الدرر اللوامع (٢٠٧/٢) ، ودون نسبة في : المقتضب (٦٩/٢) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (ص٩٩) .

فإن (القتالَ) مبتدأٌ ، وقولُه : لا قتال لديكم ، خبرُه ، وليس فيه عائدٌ ؛ لأن قولَه : لا قتال لديكم[١] نفيٌ عامٌّ ؛ لأن (لا) تنفي الجنسَ ، فاشتمَل على جميعِ القتالِ ، فصار ذلك بمنزلةِ العائدِ إليه ، وكذلك قولُ الآخر[٢] :

فأما الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنَّ أعجازًا شديدًا ضريرُها[٣]

والوجهُ الثاني : أن يكونَ (زيدٌ) مرفوعًا ؛ لأنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، كأنه لما قيل : (نعم الرجلُ) قيل : (من هذا الممدوحُ ؟) قيل : (زيدٌ) ، أي هو زيدٌ ، وحَذْفُ المبتدإِ كثيرٌ في كلامِهم ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل .

(٢) البيت مختلف في نسبته ، فنُسب لتوبة بن الحمير ولرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب ، كما في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص١٢٣) ، وبلا نسبة في : الإيضاح (ص٨٦) ، سر صناعة الإعراب (ص٢٦٥) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (ص٩٩) ، المقتصد (٣٦٦/١) ، شرح المفصل (١٣٤/٧) ، الخزانة (٤٥٢/١) ، (٥٢٥/٧) ، ونسب لرجل من ضباب في الخزانة : (٣٦٥/١١) . والصدور يعني بها رجالهم ، والأعجاز كنايةٌ عن نسائهم ، يعني أن فضلهم وشرفهم من قبل مناكح نسائهم ، لا من قبل أحساب رجالهم ، وشديدا ضريرها : معناه كثير ما يهونها بعلها ويكلفها ما يشق عليها ؛ إذ ليست عنده بكريمة . انظر : إيضاح شواهد الإيضاح (ص١٢٦) .

(٣) أ ، م : « صريرها » .

[١٠٧]

/بابُ حبَّذا[1]

إن قال قائلٌ : ما الأصلُ في (حبذا) ؟ قيل : الأصلُ فيها[2] : حَبُبَ ذا ، إلا أنه لَمَّا اجتمَع حرفان متحركان من جنسٍ واحدٍ ، استثقلُوا اجتماعهما متحركَين ، فحذفوا حركةَ الحرفِ الأولِ ، وأدغموه في الثاني، فصار (حَبَّ) ، وركَّبوه مع (ذا) فصار[3] بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، ومعناها المدحُ ، وتقريبُ الممدوحِ من القلبِ .

فإن قيل : فلِمَ قلتم : إن الأصلَ (حَبُبَ) على (فَعُلَ) ، دونَ (فَعَلَ وفَعِلَ) ؟ قيل : لوجهين :

أحدُهما : أن اسمَ الفاعِل منه (حبيب) ، على (فعيل) ، و(فعيل) أكثرُ ما يجيءُ في ما[4] فعلُه على[5](فعُل) ، نحو (شَرُف : فهو شريفٌ) ، و(ظرُفَ : فهو ظريفٌ) ، / و(لطُفَ : فهو لطيفٌ) ، وما أشبَه ذلك . [١٠٨]

والوجهُ الثاني : أنه قد حُكي عن بعضِ العرب [٢٦ ظ] أنه نقَل الضمةَ من الباءِ إلى الحاءِ ، كما قال[6] :

وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ

فدلَّ على أن أصلَه : فعُل . فإن قيل : فلماذا جعَلوهما بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ؟ قيل : إنما

---

(١) الجمل للزجاجي (ص١١٠) ، علل النحو (ص٢٩٦) ، شرح عيون الإعراب (ص٨٥) ، اللباب (١/ ١٨٨) .

(٢) ص، ب، ك، ل : « فيه »، وفي م: «في حبذا» .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « فصارا » ، وتقدير الكلام : فصار معها .

(٤) سقط من : أ ، ل .

(٥) سقط من : ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٦) عجز بيت للأخطل النصراني ، كما في : ديوانه (١/ ١٩٠) ، إصلاح المنطق (١/ ٣٥) ، سر صناعة الإعراب (١/ ١٤٣) ، المحكم والمحيط الأعظم (ق ت ل) ، خزانة الأدب (٩/ ٤٣٠) .

جعَلوهما بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ طلبًا للتخفيفِ [١]على ما جرَت به عادتُهم في كلامِهم[١] .

فإن قيل : فلِمَ ركَّبوه مع المفردِ المذكرِ دونَ المؤنثِ ، والمثنى والمجموعِ ؟ قيل : لأن المفردَ المذكرَ هو الأصلُ ، والتأنيثُ والتثنيةُ والجمعُ كلُّها فروعٌ[٢] عليه ، وهي أثقلُ منه ، فلما أرادوا التركيبَ ، كان تركيبُه مع الأصلِ الذي هو الأخفُّ أولى من تركيبِه مع الفرع الذي هو الأثقلُ .

[١٠٩] فإن قيل : فلِمَ كانت (حبذا) في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ /على لفظٍ واحدٍ ؟ قيل : إنما كانت[٣]في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ على لفظٍ واحدٍ[٣] ، نحو (حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا هندٌ) ؛ لأنها جرَت في كلامِهم مَجرى المثلِ ، والأمثالُ لا تتغيرُ ، بل تلزمُ سَننًا واحدًا وطريقةً واحدةً .

فإن قيل : فما المغلَّبُ[٤] على (حبذا) الاسميةُ أو الفعليةُ ؟ قيل : اختَلف النحويون[٥] في ذلك ، فذهَب أكثرُ النحويين إلى أن المغلَّبَ[٤] عليها الاسميةُ ، وذلك لأن الاسمَ أقوى من الفعلِ ، فلما رُكِّب أحدُهما مع الآخرِ ، كان التغليبُ للأقوى الذي هو الاسمُ ، دونَ الأضعفِ الذي هو الفعلُ .

وذهَب بعضُ النحويين إلى أن المغلَّبَ[٤] عليها الفعليةُ ؛ لأن الجزءَ الأولَ منها[٥] فعلٌ ، فغلِّب عليها الفعليةُ[٦] ؛ لأن القوةَ للجزءِ الأولِ .

وذهَب آخرون إلى أنها لا يُغلَّبُ عليها اسميةٌ ولا فعليةٌ ، بل هي جملةٌ مركبةٌ من فعلٍ ماضٍ ، واسمٍ هو فاعلٌ ، فلا يُغلَّبُ أحدُهما على الآخرِ .

(١-١) سقط : ص .
(٢) ب ، ل ، م : « فرع » .
(٣-٣) م : « كذلك » .
(٤) م : « الغالب » .
(٥) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « منهما » .
(٦) انظر : اللباب (٢٩٧/١) .

[١١٠] /فإن قيل : فلماذا[١] تَرفعُ[٢] المعرفةَ بعدَه ، نحو (حبذا زيدٌ) ؟ قيل : لخمسةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أن تجعلَ (حبذا) مبتدأً ، و(زيدٌ) خبرُه . **والوجُه الثاني** : أن تجعلَ (ذا) مرفوعًا (بحبَّ)[٣] ارتفاعَ الفاعلِ بفعلِه ، ويُجعلَ (زيدٌ) بدلاً منه .

والوجهُ الثالثُ : أن يُجعلَ (زيدٌ) خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ، كأنه لما قيل :[٤]حبذا قيل[٤] : من هو ؟ [٢٧ و] قيل : زيدٌ ، أي : هو زيدٌ .

والوجهُ الرابعُ : أن يُجعلَ (زيدٌ) مبتدأً ، و(حبذا) خبَرُه .

والوجهُ الخامسُ : أن تكونَ[٥] (ذا) زائدةً ، فيرفعُ (زيدٌ بـ(حبَّ) لأنه فاعلٌ ، وهو أضعفُ الأوجهِ .

فإن قيل : فعلى ماذا تنتصبُ النكرةُ بعدَه ؟ قيل[٦] : تنتصبُ النكرةُ بعدَه على التمييزِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا عمرٌو راكبًا ، يحسُنُ فيه تقديرُ
[١١١] /(مِنْ) ، كأنكَ قلتَ : من رجلٍ ، ومن راكبٍ ، كما قال الشاعرُ[٧] :

يا حبذا جبلُ الريانِ من جبلٍ وحبذا ساكنُ الريانِ مَن كانا

وذهَب[٨] بعضُ النحويين إلى أنه إن كان الاسمُ غيرَ مشتقٍّ ، نحو (حبذا زيدٌ رجلاً) ، كان منصوبًا على التمييزِ ، وإن كان مشتقًّا نحو (حبذا عمرٌو راكبًا) ، كان منصوبًا على الحالِ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

(١) م : « فبماذا » .
(٢) م : « يرتفع » .
(٣) سقط من :أ .
(٤-٤) سقط من :م .
(٥) م : « تجعل » .
(٦) بعده في م : « إنما » .
(٧) البيت لجرير في : ديوانه (٦٦٢/١) ، شرح أبيات الجمل للبطليوسي (ص٩٥) ، شرح أبيات المغني للبغدادي (١٨٦/٧) ، تاج العروس (ح ب ب) ، ودون نسبة في : خزانة الأدب (١١/ ١٩٧، ١٩٩) ، والبيت في الأغاني (٣٢/٣) ضمن قصيدة لبشار بن برد .
(٨) م : « فذهب » .

[١١٢]

/بابُ التعجبِ[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ زيدت (ما) في التعجبِ ، نحو (ما أحسنَ زيدًا) دونَ غيرِها ؟ قيل : لأن (ما) في غايةِ الإبهامِ ، والشيءُ إذا كان مبهمًا كان أعظمَ في النفوسِ لاحتمالِه أمورًا كثيرةً ، فلهذا كانت زيادتُها في التعجبِ أولى من غيرِها .

فإن قيل : فما معناها ؟ قيل : اختلَف النحويون[٢] في ذلك ؛ فذهَب سيبويهِ وأكثرُ البصريين إلى أنها بمعنى : (شيء) ، وهو في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، و(أحسن) خبرُه[٣] وتقديرُه : شيءٌ أحسنَ زيدًا . وذهَب بعضُ النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى (الذي) ، وهو في[٤] موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، و(أحسن)[٥] صلتُه ، وخبرُه محذوفٌ ، وتقديرُه : الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ .

وما ذهَب إليه سيبويهِ والأكثرون أَوْلى ؛ لأن الكلامَ على قولِهم مستقلٌّ بنفسِه ، لا يفتقرُ إلى تقديرِ شيءٍ ، وعلى القولِ /الآخرِ يفتقرُ إلى تقديرِ شيءٍ ، وإذا كان الكلامُ [١١٣] مستقلاًّ بنفسِه مستغنيًا عن تقديرٍ ، كان أولى مما يفتقرُ إلى تقديرٍ .

فإن قيل : هل (أحسن) فعلٌ أو اسمٌ ؟ قيل : اختلَف النحويون[٦] في ذلك ؛ فذهَب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : [٢٧ ظ] أنهم قالوا : الدليلُ على أنه فعلٌ أنَّه إذا وُصِل بياءِ الضميرِ فإن

---

(١) الجمل للزجاجي (ص٩٩) ، علل النحو (ص٣٢٣) ، اللباب (١/١٩٦) .

(٢) الكتاب (٣/١٢) ، وانظر الخلاف في : اللباب (١/١٩٦) ، الإنصاف (١/١٢٦-١٤٨) .

(٣) أ : « صلته وخبره محذوف » .

(٤) سقط من : م .

(٥) بعده في أ : « خبره وتقديره شيء أحسن زيدا. وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي ، وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن » .

(٦) الإنصاف (١/١٢٦ - ١٤٨) .

نونَ الوقايةِ تَصحبُه، نحو (ما أحسنني)، وما أشبَه ذلك، وهذه النونُ إنما تصحبُ ياءَ[1] الضميرِ في الفعلِ خاصةً لتقيَه من الكسرِ، ألا ترى أنك تقولُ: أكرمني، وأعطاني، وما أشبه ذلك؟ ولو قلتَ في نحوِ[2](غلامي وصاحبي)[2]: غلامُني وصاحبُني، لم يجز، فلما دخلت ههنا[3] النونُ عليه دلَّ على أنه فعلٌ.

والوجهُ الثاني: أنهم قالوا: الدليلُ على أنه فعلٌ أنه ينصبُ المعارفَ والنكراتِ، و(أفعل) إذا كان اسمًا إنما ينصبُ النكراتِ خاصةً على التمييزِ، نحو [4](هو أكبرُ منك سنًّا وأكثرُ منك /علمًا)[4] وما أشبَه ذلك، فلما نصَب هاهنا المعارفَ دلَّ على أنه فعلٌ[5]. [١١٤]

والوجهُ الثالثُ: أنهم قالوا: الدليلُ على أنه فعلٌ ماضٍ أنه مفتوحُ الآخرِ، ولو لم يكنْ فعلاً لما كان لبنائِه على الفتحِ وجهٌ؛ إذ لو كان اسمًا، لكان يجبُ أن يكونَ مرفوعًا لوقوعِه خبرًا لـ (ما)[6] بالإجماعِ، فلما وجَب أن يكونَ مفتوحًا دلَّ على أنه فعلٌ ماضٍ.

وذهَب الكوفيونُ إلى أنه اسمٌ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأولُ: أنهم قالوا: الدليلُ على أنه اسمٌ أنه لا يتصرفُ، ولو كان فعلاً [7]لكان يجبُ[7] أن يكونَ متصرفًا؛ لأن التصرفَ من خصائصِ الأفعالِ، فلمّا لم يتصرفْ دلَّ على أنه ليس بفعلٍ، فوجَب أن يلحقَ بالأسماءِ.

---

(١) سقط من: ص، م.

(٢-٢) سقط من: م.

(٣) ص، ك، ل، م: «هذه».

(٤-٤) أ، ص، ب، ك، ل: «هو أكثر منك علما وأكبرُ منك سنا»، والمثبت موافق لما في الإنصاف (١٣٢/١).

(٥) بعده في ب، ل، م: «ماض».

(٦) بعده في م: «قبله».

(٧-٧) م: «لوجب».

والوجهُ الثاني : أنهم قالوا : الدليلُ على أنه اسمٌ أنه يَدخلُه /التصغيرُ ، والتصغيرُ من [١١٥]
خصائصِ الأسماءِ ، قال الشاعرُ[١] :

يا ما أُمَيلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لنا   منْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ

والوجهُ الثالثُ : أنهم قالوا : الدليلُ على أنه اسمٌ أنه يصحُّ نحو (ما أقومَه ، وما أبيعَه) ، كما يصحُّ الاسمُ في نحو (هذا أقومُ منك ، وأبيعُ منك) ، ولو أنه فعلٌ لوجَب أن يَعتلَّ كالفعلِ ، نحو (أقام وأباع) ، في نحو[٢] (أباع الشيء) ، إذا عرضه للبيع ، فلمّا لم يعتلَّ ، وصحَّ كالأسماءِ مع ما دخله من الجمودِ والتصغيرِ ، دلَّ على أنّه اسمٌ .

والصحيحُ ما ذهَب إليه البصريون ، وأما [٢٨ و] ما استدلَّ به الكوفيون ففاسدٌ . أما قولُهم : إنه لا يتصرفُ ، فلا حجّةَ فيه ؛ لأنا أجمعنا على أن (عسى وليس) فعلان ، ومع هذا لا يتصرفان /فكذلك[٣] هاهنا ، وإنما لم يتصرفْ فعلُ التعجبِ لوجهين : [١١٦]

أحدُهما : أنهم لما لم يصوغوا للتعجبِ حرفًا يدلُّ عليه ، جعَلوا له صيغةً لا تختلفُ ليكونَ[٤] دلالةً على المعنى الذي أرادوه ، وأنه مضمَّنٌ[٥] معنًى ليس في أصلِه .

والوجهُ الثاني : إنما لم يتصرفْ ؛ لأن الفعلَ المضارعَ يصلحُ للحالِ والاستقبالِ ، والتعجبُ إنما يكونُ مِمَّا هو موجودٌ في الحالِ أو كان في ما مضى ، ولا يكونُ التعجبُ مما لم يقعْ ، فلما كان المضارعُ يصلحُ للحالِ والاستقبالِ ، كرِهوا أن يصرفوه إلى صيغةٍ تحتملُ الاستقبالَ الذي لا يقعُ التعجبُ منه .

---

(١) البيت مختلف في نسبته ، فنُسب لبعض الأعراب ، كما في : المخصص (١٤/١٠١) ومعاهد التنصيص (٣/١٦٧) ، ونُسب لبدوي يدعى كاملًا ، كما في : دمية القصر (ص٢٩) ، ونسب للعرجي عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان ، وعلي بن محمد العريني ، والمجنون ، وذي الرمة ، كما في : شرح أبيات المغني للبغدادي (٨/٧٣) ، والخزانة (١/٩٧) .

(٢) أ ، ل ، م : « قولهم » ، وفي ص ، ب ، ك : « نحو قولهم » .

(٣) م : « وكذلك » .

(٤) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « لتكون » ، وفي ب : « فيكون » .

(٥) أشار في حاشية ف إلى أنه في نسخة : « ضمِّن » .

وأما قولُهم : إنه يدخلُه التصغيرُ وهو من خصائصِ الأسماءِ . قلنا : الجوابُ عنه من ثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أن التصغيرَ هاهنا لفظيٌّ ، والمرادُ به تصغيرُ المصدرِ لا تصغيرُ
[١١٧] الفعلِ ؛ لأن هذا الفعلَ مُنِع من التصرفِ ، /والفعلُ متى مُنع من التصرفِ لا يُؤَكَّدُ بذكرِ المصدرِ ، فلما أرادوا تصغيرَ المصدرِ ، صغَّروه بتصغيرِ فعلِه ؛ لأنه يقومُ مَقامَه ، ويدلُّ عليه ، فالتصغيرُ في الحقيقةِ للمصدرِ لا للفعلِ .

والوجهُ الثاني : أن التصغيرَ إنما حسُن في فعلِ التعجبِ ؛ لأنه لَمَّا لزم طريقةً واحدةً أشبَه الأسماءَ ، فدخَله بعضُ أحكامِها ، والشيءُ إذا أشبَه الشيءَ من وجهٍ لا يخرجُ بذلك عن أصلِه ، كما أن اسمَ الفاعلِ محمولٌ على الفعلِ في العملِ ، ولم يخرجْ بذلك عن كونِه اسمًا ، والفعلُ محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ ، ولم يخرجْ بذلك(١) عن كونِه فعلاً ، فكذلك هاهنا .

والوجهُ الثالثُ : أنه إنما دخَله التصغيرُ حملاً على بابِ (أفعل) الذي للتفضيلِ والمبالغةِ لاشتراكِ اللفظين في ذلك ، ألا ترى أنك لا تقولُ : ما أحسنَ زيدًا ، إلا لمن بلغ (٢الغايةَ في٢) الحُسنِ ، كما(٣) لا تقولُ : زيدٌ أحسنُ القومِ ، إلا لمن كان أفضلَهم في الحسنِ ؟ فلهذه المشابهةِ بينَهما ، جاز التصغيرُ في قولِه : [٢٨ ظ] يا ما(٤) أُمَيْلِحَ غزلانًا ،
[١١٨] /كما تقول : غزلانُك أُمَيْلِحُ الغزلانِ ، وما أشبَه ذلك .

والذي يدلُّ على اعتبارِ هذه المشابهةِ بينَهما ، أنهم حمَلوا (أفعلَ منك) ، و(هو أفعلُ القومِ) على قولِهم : ما أفعلَه ، فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنَع فيهما ما امتنَع فيه ، فلم

---

(١) سقط من : م .

(٢-٢) م : « غاية » .

(٣) بعده في أ ، ل : « أنك » .

(٤) سقط من : ل ، م .

يقولوا : هو[1] أعورُ منك ، ولا : أعورُ القوم ؛ لأنهم لم يقولوا : ما أعوره ، وقالوا : هو أقبحُ عورًا منك ، وأقبحُ القومِ عَوَرًا ، كما قالوا : ما أقبحَ عَورَه . وكذلك لم يقولوا : هو أحسنُ منك حسنًا ، فيؤكِّدوا ، كما لم يقولوا : ما أحسنَ زيدًا حسنًا ، فلما كانت بينَهما هذه المشابهةُ ، دخَله التصغيرُ حملاً على (أفعل) الذي للتفضيل والمبالغةِ .

وأما قولُهم : إنه يصحُّ كما يصحُّ الاسمُ ؛ قلنا : التصحيحُ حصل له من حيثُ حصل التصغيرُ ، وذلك لحملِه على بابِ (أفعل) الذي للمفاضلةِ ، ولأنه أشْبَه الأسماءَ ؛ لأنه أُلزِم[2] طريقةً واحدةً ، فلما أشبَه الاسمَ من هذين الوجهين ، وجَب أن يصحَّ كما يصحُّ الاسمُ ؛ وشَبَهُهُ للاسمِ من هذين الوجهين لا يُخرِجُه[3] عن كونِه فعلاً ، كما أنَّ ما لا ينصرفُ أشبَه الفعلَ من /وجهين ،(٤ولم يخرجْه ذلك٤) عن كونِه اسمًا ، فكذلك [١١٩]
هاهنا هذا الفعلُ ، وإنْ أشبَه الاسمَ من وجهين لا يخرجهُ ذلك عن كونِه فعلاً ، على أن تصحيحَه غيرُ مستنكرٍ ، فإن كثيرًا من الأفعالِ المتصرفةِ جاءت مصحَّحةً ، كقولِهم : أَغيَلت[5] المرأةُ ، واستنوق الجملُ ، واستَتْيست الشاةُ ، واستحوذ عليهم ، قال اللهُ تعالى[6] : ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ ، وهذا كثيرٌ[7] في كلامِهم .

والذي يدلُّ على أن تصحيحَه لا يدلُّ على كونِه اسمًا أن (أفعل به) في التعجبِ جاء مصححًا مع كونِه فعلاً بالإجماعِ[8] نحو (أقوِم به ، وأبيع به) ، فكما أن التصحيحَ في

---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « هذا » .

(٢) ب ، م : « لزم » .

(٣) بعده في م : « ذلك » .

(٤-٤) ل : « ولم يخرج بذلك » ، وفي م : « لم يخرجه » .

(٥) أغيلت المرأة : أرضعت ولدها على حبل . ينظر : العين (غ ي ل) .

(٦) المجادلة : ١٩.

(٧) م : « أكثر » .

(٨) سقط من : ب ، م .

(أفعِل به) لا يخرجُه عن كونِه فعلاً ، [1] فكذلك التصحيحُ[2] في (ما أفعلَه) لا يخرجُه عن كونِه فعلاً[1] ، وقد ذكرنا هذه المسألةَ مستوفاةً في « المسائلِ الخلافيةِ »[3] .

[١٢٠] /فإن قيل : فلِمَ كان فعلُ التعجبِ منقولاً من [٢٩ و] الثلاثيِّ دونَ غيرِه ؟ قيل لوجهين : **أحدُهما** : أن الأفعالَ على ضربين ؛ ثلاثيٌّ ورباعيٌّ ، فجاز نقلُ الثلاثيِّ إلى الرباعيِّ ؛ لأنك تنقلُه من أصلٍ إلى أصلٍ ، ولم يجزْ نقلُ الرباعيِّ إلى الخماسيِّ ؛ لأنك تنقلُه من أصلٍ إلى غيرِ أصلٍ ؛ لأن الخماسيَّ ليس بأصلٍ .

والوجهُ الثاني : أن الثلاثيَّ أخفُّ من غيرِه ، فلما كان أخفَّ من غيرِه ، احتَمل زيادةَ الهمزةِ ، وأما ما زاد على الثلاثيِّ فهو ثقيلٌ ، فلم يَحْتملِ الزيادةَ .

فإن قيل : فلِمَ كانت الهمزةُ أولى بالزيادةِ ؟ قيل : لأن الأصلَ في الزيادةِ حروفُ المدِّ واللينِ وهي الواوُ ، والياءُ ، والألفُ ، فأقاموا الهمزةَ مُقامَ الألفِ ؛ لأنها قريبةٌ من الألفِ ، وإنما أقاموها مُقامَ الألفِ ؛ لأن الألفَ لا يُتصورُ الابتداءُ بها لأنها لا تكونُ إلا ساكنةً ، والابتداءُ بالساكنِ محالٌ ، وكان تقديرُ زيادةِ الألفِ هاهنا أولى ؛ لأنها أخفُّ حروفِ العلةِ ، وقد كثُرت زيادتُها في هذا النحوِ ، نحو (أبيض ، وأسود) ، وما أشبَه ذلك .

[١٢١] /فإن قيل : بماذا ينتصبُ الاسمُ في قولِهم : ما أحسنَ زيدًا ؟ قيل : ينتصبُ ؛ لأنه مفعولُ (أحسَنَ) ؛ لأن (أحسَنَ) لمَّا نُقِل[4] بالهمزةِ صار متعديًا بعد أن كان لازمًا ، فتعدَّى إلى (زيد) ، وصار (زيد) منصوبًا بوقوعِ الفعلِ عليه .

فإن قيل : فلِمَ لا يُشتقُّ فعلُ التعجبِ من الألوانِ والخِلَقِ ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : أنّ الأصلَ في أفعالِها أن تُستعملَ على أكثرِ من ثلاثةِ أحرفٍ ، وما زاد على

(١-١) سقط من : ك ، ب .

(٢) م : « الصحيح » .

(٣) الإنصاف (١٢٦/١ - ١٤٨) .

(٤) ب ، م : « ثقل » .

ثلاثةِ أحرفٍ لا يُبنى منه فعلُ التعجبِ .

والوجهُ الثاني : أن هذه الأشياءَ لما كانت ثابتةً في الشخصِ لا تكاد تتغيرُ ، جرَت مَجرى أعضائِه التي لا معنى للأفعالِ فيها ، كـ(اليدِ والرجلِ) وما أشبَه ذلك ، فكما لا يجوزُ أن يُقالَ : (ما أيداه ، ولا[1] ما أرجله) من (اليد والرجل) ، فكذلك لا يجوزُ أن يقالَ : (ما أحمرَه و[2]لا ما[2] أسودَه) ؛ فإن كان المرادُ بقولِه : ما أيداه ، من (اليدِ) بمعنى النعمةِ ، و : ما أرْجَلَه ، من (الرُّجْلةِ) جاز ، وكذلك إن كان المرادُ بقولِه : ما أحـمرَه ، من [٢٩ ظ] صفةِ البلادةِ /لا من (الحمرةِ) ، و : ما أسودَه ، من (السُّؤددِ) [3]لا من [١٢٢]
(السوادِ)[3] [4]كان جائزًا[4] ، وإنما جاز في هذه الأشياءِ ، لأنها ليست بألوانٍ ولا خِلَقٍ .

فإن قيل : لِمَ استعملوا لفظَ الأمرِ في التعجبِ ، نحو (أحسِن بزيدٍ) ، وما أشبَهه ؟ قيل : إنما فعَلوا ذلك لِضَرْبٍ من المبالغةِ في المدحِ .

فإن قيل : وما الدليلُ على أنه ليس بفعلِ أمرٍ ؟ قيل : الدليلُ على ذلك أنه يكونُ على صيغةٍ واحدةٍ في جميعِ الأحوالِ ، تقولُ : يا رجلُ أحسِنْ بزيدٍ ، ويا رجلان أحسنْ بزيدٍ ، ويا رجالُ أحسنْ بزيدٍ ، ويا هندُ أحسنْ بزيدٍ ، ويا هندان أحسنْ بزيدٍ ، ويا هنداتُ أحسنْ بزيدٍ ، فيكونُ مع الواحدِ والاثنين والجماعةِ والمؤنثِ على صيغةٍ واحدةٍ ؛ لأنه لا ضميرَ فيه ، ولو كان /أمرًا لكان ينبغي أن يختلفَ ، فتقولُ في التثنيةِ : أحسِنا[5] وفي الجمعِ [١٢٣]
المذكرِ : أحسنوا ، وفي[6] المؤنثِ : أحسني ، وفي جمعِ المؤنثِ : أحسِنَّ ، فتأتي بضميرِ الاثنين والجماعةِ والمؤنثِ ، فلما كان على صيغةٍ واحدةٍ ، دلَّ على أن لفظَه

---

(١) سقط من : أ ، ل ، ب .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣-٣) سقط من : أ ، ل .

(٤-٤) أ ، م : « جاز » .

(٥) بعده في ل ، م : « بزيد » .

(٦) بعده في م : « إفراد » .

لفظُ الأمرِ، ومعناه الخبرُ.

فإن قيل: فما موضعُ الجارِّ والمجرورِ في قولِهم: أحسِنْ بزيدٍ؟ قيل: موضعُه الرفعُ؛ لأنه فاعلُ (أحسِنْ)، لأنّه لما كان (أحسنْ)[1] فعلاً، والفعلُ لا بدَّ له من فاعلٍ، جُعل الجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ بأنه[2] فاعلٌ، كقولِه تعالى[3] ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾، و: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4]، أي وكفى الله وليًّا، و: كفى اللهُ

[١٢٤] شهيدًا[5]، والباءُ زائدةٌ، فكذلك ههنا الباءُ زائدةٌ؛ لأن الأصلَ في (أحسِنْ /بزيدٍ): [6]أحْسَنَ زيدٌ[6]، أي: صار ذا حسنٍ، ثم نُقِل إلى لفظِ الأمرِ، وزيدت الباءُ عليه.

فإن قيل: فلِمَ زيدت الباءُ[7]؟ قيل: لوجهين: **أحدُهما**: أنّه لما كان لفظُ فعلِ التعجبِ لفظَ الأمرِ، زادوا الباءَ فرقًا بينَ لفظِ الأمرِ الذي للتعجبِ، ولفظِ الأمرِ الذي لا يُرادُ به التعجبُ.

والوجهُ الثاني: أنّه لما كان معنى الكلامِ: يا حُسنُ اثبُتْ بزيدٍ، أَدخلوا الباءَ؛ لأن (اثبُت) يتعدَّى بحرفِ الجرِّ، فلذلك أدخلوا الباءَ. [٣٠و] وقد ذهَب بعضُ النحويين[8] إلى أن الجارَّ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ؛ لأنه يُقَدِّرُ في الفعلِ ضميرًا هو الفاعلُ، كما

[١٢٥] يُقَدِّر في (ما أحسن زيدًا) وإذا قَدَّر /ههنا في الفعل ضميرًا هو الفاعلُ، وقَع الجارُّ والمجرورُ في موضعِ المفعولِ، فكانا في موضعِ نصبٍ. والذي[9] عليه أكثرُ النحويين

---

(١) سقط من: م.

(٢) ص، ك: «فإنه»، وفي ب، م: «لأنه».

(٣) النساء: ٤٥.

(٤) الرعد: ٤٣. وفي م: «كفى بالله نصيرا».

(٥) م: «نصيرا».

(٦-٦) سقط من: ص، وفي أ، ل: «أحسن زيدا».

(٧) بعده في م: «عليه».

(٨) هو الزجاج. انظر: اللباب (١/٢٠٣).

(٩) بعده في م: «اتفق».

هو الأولُ . وكان الأولُ هو الأولى ؛ لأن الكلامَ إذا كان مستقلًّا بنفسِه من غيرِ إضمارٍ كان أولى مما يَفتقرُ إلى الإضمارِ ، ثم حَمْلُ : (أحسنْ بزيدٍ) على (ما أحسَنَ زيدًا) في تقديرِ الإضمارِ لا يستقيمُ ؛ لأن (أحسنَ) إنما أُضمِر فيه لتقدُّمِ (ما) عليه ؛ لأن (ما) مبتدأٌ ، و(أحسن) خبرُه ، فلا بدَّ فيه من ضميرٍ يرجعُ إلى المبتدإِ ، بخلافِ : (أحسنْ بزيدٍ) ، فإنَّه لم يتقدمْه ما يُوجبُ تقديرَ الضميرِ ، فبان الفرقُ بينَهما ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



[١٢٦] /[٣٠ و] **بابُ عسى**[١]

إن قال قائلٌ : ما (عسى) من الكَلِمِ ؟ قيل : فعلٌ ماضٍ من أفعالِ المقاربةِ لا يتصرَّفُ . وقد يُحْكَى عن ابنِ السراجِ[٢] أنّه حرفٌ ، وهو قولٌ شاذٌّ لا يُعرَّجُ عليه . والصحيحُ أنه فعلٌ ، والدليلُ على ذلك أنّه يتصلُ به تاءُ الضميرِ وألفُه وواوُه ، نحو (عسيتُ ، وعسَيا ، وعسَوْا ، [٣]وعسيتم[٣]) ، قال الله تعالى[٤] : ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ . فلمّا دخَلته هذه الضمائرُ كما تدخلُ على الفعلِ ، نحو (قمت ، وقاما ، وقاموا ، وقمتم) ، دلَّ على أنّه فعلٌ ، وكذلك أيضًا تلحقُه تاءُ التأنيثِ الساكنةُ التي تختصُّ بالفعلِ ، نحو[٥] : عستِ المرأةُ[٦] ، كما تقولُ : قامت وقعَدت ، فدلّ على أنه فعلٌ .

فإن قيل : فلِمَ لا يتصرَّفُ ؟ قيل : لأنّه أشبَه الحرفَ ؛ لأنّه لمّا كان فيه معنى الطمع أشبَه (لعل) ، و(لعل) حرفٌ لا يتصرَّفُ ، فكذلك ما أشبَهه .

[١٢٧] /فإن قيل : فماذا تعملُ[٧] (عسى) ؟ قيل : ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ كـ (كان) ، إلا أنّ خبرَها لا يكونُ إلا (أنْ) مع الفعلِ المستقبلِ ، نحو (عسى زيدٌ أن يقومَ) .

[٣٠ ظ] فإن قيل : فلِمَ أُدخِلت في خبرِه (أن) ؟ قيل : لأن (عسى) وُضِعت لمقاربةِ الاستقبالِ ، و(أن) إذا دخَلت على الفعلِ المضارعِ أخلَصتْه للاستقبالِ ، فلمّا كانت

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣٨٧/٣) ، شرح اللمع للثمانيني (٢٠٦ظ-مخطوط)، اللباب (١٩١/١) .

(٢) انظر : الجنى الداني (ص٤٦١) ، الهمع (٤٦/١) .

وابن السراج هو: محمد بن السري أبو بكر البغدادي، أخذ عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي، من مصنفاته الأصول في النحو والموجز وشرح سيبويه. توفي سنة (٣١٦هـ). انظر: الفهرست (١٨١/١)، تاريخ بغداد (٢٦٣/٣)، إنباه الرواة (١٤٥/١).

(٣ – ٣) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٤) محمد : ٢٢.

(٥) أ ، ص ، ك ، ل : « تقول » .

(٦) بعده في ص ، ب ، ك : « أن تفعل » .

(٧) ص ، ك : « يعمل » ، وفي م : « تفعل » .

(عسى) موضوعةً لمقاربةِ[1] الاستقبالِ ، و(أنْ) تُخلِصُ الفعلَ للاستقبالِ ، ألزموا الفعلَ الذي وضِع لمقاربةِ[1] الاستقبالِ (أنْ) التي هي عَلَمُ الاستقبالِ .

فإن قيل : وما الدليلُ على أنّ موضعَ (أن) وصلتِها النصبُ ؟ قيل : لأن معنى : عسى زيدٌ أن يقومَ : قارب زيدٌ القيامَ ، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم : عسى الغويرُ أبؤسًا[2] ، وكان القياسُ أن يقالَ : عسى الغويرُ أن ييأسَ ، إلا أنهم رجَعوا إلى الأصلِ المتروكِ ، فقالوا : عسى الغويرُ أبؤسًا ، فنصَبوه بـ (عسى) ؛ /لأنهم أجرَوها مُجرى (قارب) ، فكأنّه [١٢٨] قيل[3] : قارب الغويرُ أبؤسًا ، وهو جمعُ بأس أو بؤس .

فإن قيل : فلِمَ حذَفوا (أن) [4] من خبرِه [4] في بعضِ أشعارِهم ؟ قيل : إنما يحذفُونها في بعضِ الأشعارِ[5] لأجلِ الاضطرارِ تشبيهًا لها بـ (كاد) ، فإن (كاد) من أفعالِ المقاربةِ ، كما أن (عسى) من أفعالِ المقاربةِ ، فلهذا الشبهِ بينَهما جاز أن تُحمَّلَ عليها في حذفِ (أن) من خبرِها ، في نحوِ قولِه[6] :

عَسَى الْغَمُّ[7] الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وكما أن (عسى) تُشبَّهُ بـ (كاد) في حذفِ (أنْ) معها ، فكذلك /(كاد) تُشَبَّهُ [١٢٩] بـ(عسى) في إثباتِها معها ، قال الشاعرُ[8] :

---

(١) م : « مقارنة » .

(٢) المستقصى في أمثال العرب (١٦١/٢) ، جمهرة الأمثال (٥٠/٢) ، مجمع الأمثال (١٧/٢) .

(٣) أ : « قال » .

(٤ - ٤) م : « في خبرها » .

(٥) م : « أشعارهم » .

(٦) البيت لهدبة بن خشرم في : الكتاب (١٥٨/٣) ، الكامل (٢٥٤/١) ، العقد الفريد (٣٧٢/٥) ، معجم الشعراء (ص٤٨٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٩٧) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص١١٣) .

(٧) ب ، ك ، م : « الهم » .

(٨) البيت لرؤبة بن العجاج ، كما في : الكتاب (١٦٠/٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٩٩) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص١١٧) .

قد كاد من طولِ البِلَى أن يَمْصَحَا[1]

فأثبت (أنْ) مع (كاد) ، وإن كان الاختيارُ حذفَها ، حملاً على عسى ، فدل على وجودِ المشابهةِ بينَهما .

فإن قيل : ولِمَ كان الاختيارُ مع (كاد) حذفَ (أن) ، وهي كـ(عسى) في المقاربةِ ؟ قيل : هما وإن اشتركا في الدلالةِ على المقاربةِ إلا أن (كاد) أبلغُ في تقريبِ الشيء من الحالِ ، و(عسى) أذهبُ في الاستقبالِ ، ألا ترى أنك لو قلت : كاد زيدٌ يذهبُ بعدَ عامٍ ، لم يجزْ ؛ لأن (كاد) تُوجبُ أن يكونَ الفعلُ شديدَ القربِ من الحالِ ، [٣١ و] ولو قلت : عسى اللهُ أن يدخلَني الجنةَ برحمتِه ، لكان جائزًا ، وإن لم يكُن شديدَ القربِ من الحالِ ، فلمَّا كانت (كاد) أبلغَ في تقريبِ الشيءِ من الحالِ ، حُذِف معها (أن) التي هي عَلَمُ الاستقبالِ[2] ، ولمّا كانت (عسى) أذهبَ في الاستقبالِ أُتي معها بـ(أن) التي هي عَلَمُ الاستقبالِ .

[١٣٠] /فإن قيل : فما موضعُ (أن) مع صلتِها ، في[3] نحوِ (عسى أن يخرجَ زيدٌ) ؟ قيل : موضعُه[4] مع صلتِهِ[5] الرفعُ بأنه فاعلٌ ، كما كان (زيد) مرفوعًا بأنه فاعلٌ في نحو (عسى زيدٌ أن يخرجَ) .

فإن قيل : فهل يجوزُ أن تُحذفَ (أن) إذا كانت مع صلتِها في موضعِ رفعٍ ؟ قيل : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنه[6] من شرطِ الفاعلِ أن يكونَ اسمًا لفظًا ومعنًى ، وإذا قلت : عسى يخرجُ زيدٌ ، فقد جعَلتَ الفعلَ فاعلاً ، والفعلُ لا يكونُ فاعلاً ؛ لأن الفاعلَ مخبَرٌ عنه ،

---

(١) مصحت الدار : عفت ودرست . اللسان (م ص ح) .

(٢) ص ، ب ، ك : « للاستقبال » .

(٣) سقط من : م .

(٤) م : « موضعها » .

(٥) م : « صلتها » .

(٦) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لأن » .

والإخبارُ إنما يكونُ عن الاسمِ لا عن الفعلِ ، بلى إن جُعِل (زيد) في نحو (عسى يخرجُ زيدٌ) فاعلَ (عسى) ، وجُعِل (يخرج) في موضعِ الخبرِ[1] جازتِ المسألةُ ؛ لأن المفعولَ لا يَبلغُ في[2] اقتضاءِ الاسميةِ مبلغَ الفاعلِ ، ألا ترى أنه قد يقومُ /مقامَ المفعولِ [3] ما ليس [١٣١]
باسمٍ ، نحو (ظننت زيدًا قام أبوه) ، فـ(قام أبوه) جملةٌ فعليةٌ ، وقد قامت مَقامَ المفعولِ الثاني لـ(ظننت) ، وأمّا الفاعلُ فلا يجوزُ أن يقعَ قطُّ إلا اسمًا لفظًا ومعنًى لِما[4] بيّنّا ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) م : « النصب » .
(٢) سقط من : م .
(٣) بعده في ل ، م : « الثاني » .
(٤) ل ، م : « كما » .

/بابُ كان وأخواتِها[1] [١٣٢]

إن قال قائلٌ : أيُّ شيءٍ (كان) وأخواتُها من الكلمِ ؟ قيل : أفعالٌ . وذهَب بعضُ النحويين[2] إلى أنها حروفٌ وليست أفعالاً ؛ لأنها لا تدلُّ على المصدرِ ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلَّ على المصدرِ ، فلما لم تَدُلَّ على المصدرِ ، دلَّ على أنها ليست أفعالاً ، فدلَّ على أنها حروفٌ . والصحيحُ أنها أفعالٌ ، وهو مذهبُ الأكثرين ، [٣١ ظ] والدليلُ على ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنها تلحقُها تاءُ الضميرِ وألفُه وواوُه ، نحو (كنت وكانا وكانوا) ، كما تقولُ : قمت وقاما وقاموا ، وما أشبه ذلك . **والوجهُ الثاني :** أنها تلحقُها تاءُ التأنيثِ الساكنةُ نحو (كانت المرأةُ) ، كما تقولُ : قامت المرأة ، وهذه التاءُ تختصُّ بالأفعالِ .

والوجهُ الثالثُ : أنها تتصرَّفُ ، نحو (كان يكون ، وصار يصير ، وأصبح يصبح ،
[١٣٣] وأمسى يمسي) ، وكذلك سائرُها ، ما عدا /(ليس) ، وإنما لم يدخلْها التصرُّفُ ؛ لأنها أشبَهت (ما) ؛ لأنها تنفي الحالَ كما أنّ (ما) تنفي الحالَ ، ولهذا تجري (ما) مَجرى (ليس) في لغةِ أهلِ الحجازِ ، فلمّا أشبَهت (ما) وهي حرفٌ لا يتصرَّفُ وجَب ألَّا تتصرَّفَ .

وأما قولُهم : إنها لا تدلُّ على المصدرِ ، ولو كانت أفعالاً لدلَّت على المصدرِ ، قلنا : هذا إنما يكونُ في (٣ الأفعالِ الحقيقيةِ ٣) ، وهذه أفعالٌ غيرُ حقيقيةٍ ، ولهذا المعنى تُسمَّى أفعالَ العبارةِ ، فما ذكرناه يدلُّ على أنها أفعالٌ ، وما ذكرتُموه يدلُّ على أنها أفعالٌ غيرُ حقيقيةٍ ، فقد عمِلنا بمقتضى الدَّليلَيْن ، على أنهم قد جبَروا هذا الكسرَ ، وألزموها الخبرَ عوضًا عن دلالتِها على المصدرِ ، وإذا وُجِد الجبرُ بلزومِ الخبرِ عوضًا عن المصدرِ كان في حكمِ الموجودِ الثابتِ .

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٥/١) ، علل النحو (ص٢٤٥) ، شرح عيون الإعراب (ص٩٩) ، اللباب (١٦٤/١) .

(٢) من هؤلاء أبو القاسم الزجاجي . الجمل (ص٤١) .

(٣ - ٣) أ : « أفعال حقيقية » .

فإن قيل : فعلى كم تنقسمُ (كان) وأخواتُها ؟ قيل : أما (كان) فتنقسمُ على خمسةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنها تكونُ ناقصةً ، فتدلُّ على الزمانِ المجرَّدِ عن /الحدثِ ، نحو (كان زيدٌ قائمًا) ، ويلزمُها الخبرُ لِما بيّنَّا . [١٣٤]

والوجهُ الثاني : أنّها تكونُ تامةً ، فتدلُّ على الزمانِ والحدثِ كغيرِها من الأفعالِ الحقيقيةِ ، فلا تفتقرُ إلى خبرٍ ، نحو (كان زيدٌ) ، وهي بمعنى : حدَث ووقَع ، قال الله تعالى[١] : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ أي : حدث ووقع ، وقال تعالى[٢] : [٣٢ و] (إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةٌ)، وقال تعالى[٣] : (وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) في قراءةِ من قرأ بالرفع ، وقال تعالى[٤] : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ أي : وُجد وحدَث ، و﴿صَبِيًّا﴾ منصوب على الحالِ . ولا يجوزُ أن تكونَ (كان)[٥] هاهنا الناقصةَ ، لأنه[٦] لا اختصاصَ لـ ﴿عِيسَىٰ﴾ في ذلك ؛ لأن كُلاًّ قد كان في المهدِ صبيًّا ، ولا عجبَ في /تكليمِ مَن كان في المهد في ما مضَى في حالِ الصِّبا ، وإنما العجبُ في تكليمِ من هو موجودٌ[٧] في المهدِ في حالِ الصِّبا ، فدلَّ على أنها هاهنا بمعنى : وجِد وحدَث . وعلى هذا قولُهم : أنا مذْ كنت صديقُك، ([٨] أي : وُجِدت[٨]) ، قال الشاعرُ[٩] : [١٣٥]

(١) البقرة : ٢٨٠.

(٢) البقرة : ٢٨٢، والنساء : ٢٩. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر . السبعة في القراءات (ص٢٣١) .

(٣) النساء : ٤٠. وهي قراءة المدنيِّين وابن كثير ، وقرأ الباقون بنصبها . النشر (٢/ ١٨٧، ١٨٨) .

(٤) مريم : ٢٩.

(٥) سقط من : ل ، م .

(٦) م : « لأنها » .

(٧) سقط من : م .

(٨ – ٨) سقط من : م .

(٩) البيت منسوب لمقاس العائذي في : الكتاب (١/٤٧) ، اللسان (ك و ن) ، ودون نسبة في : الجمل (١/ ١٤٩) ، المقتضب (٤/٩٦) ، وعلل النحو (ص٢٥٠) .

فِدًى لبني ذُهْلِ بنِ شيبانَ ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ

أي : حدَث يومٌ ، وقال آخرُ[1] :

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني ... فإن الشيخَ يهدِمُه الشتاءُ

أي : حدَث الشتاءُ :

والوجهُ الثالثُ : أن يجعلَ فيها ضميرُ الشأنِ والحديثِ ، فتكونَ الجملُ[2] خبرَها ، نحو (كان زيدٌ قائمٌ) ، أي : كان الشأنُ والحديثُ زيدٌ قائمٌ ، قال الشاعرُ[3] :

[١٣٦] **/ إذا متُّ كان الناسُ نصفان[4] شامِتٌ ... وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ**

أي : كان الشأنُ والحديثُ الناسُ نصفان[5] .

والوجهُ الرابعُ : أن تكون زائدةً غيرَ عاملةٍ ، نحو (زيدٌ كان قائمٌ) ، أي : زيدٌ قائمٌ ، قال الشاعرُ[6] :

سَراةُ بني أبي بكر تَسامَى ... على كانَ المُسَوَّمةِ العرابِ

(7)أي : على المسومةِ(7) العرابِ[8] ، وقال الآخرُ[9] :

---

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري ، كما في : بهجة المجالس (١/٧٥٨) ، الإكمال (٤/١٩) ، الحلل شرح أبيات الجمل (ص٣٧) ، الإصابة في معرفة الصحابة (٣/٥٦٩) ، الخزانة (٧/٣٥٦) .

(٢) م : « الجملة » .

(٣) البيت للعجير بن عبد الله السلولي ، كما في : الكتاب (١/٧١) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٠٨) ، شرح أبيات الكتاب للسيرافي (١/٢٢٣) ، الحلل شرح أبيات الجمل (ص٤١) ، والخزانة (٩/٧٥) .

(٤) ب ، م : « صنفان » .

(٥) م : « صنفان » .

(٦) البيت دون نسبة في : اللمع (١/٣٩) ، وعلل النحو (١/٢٤٩) ، وشرح الرضي على الكافية (٤/١٩٠) ، والخزانة (٩/٢٠٧) ، وقال صاحب الخزانة (٩/٢١٠) : « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له ، والله أعلم » .

(٧ - ٧) سقط من : م .

(٨) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٩) البيت للفرزدق في : ديوانه (ص٨٣٥) ، الجمل في النحو (١/١٥٠) ، الكتاب (٢/١٥٣) ، المقتضب =

فكيف إذا مررتَ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

أي : جيرانٍ كرامٍ .

والوجهُ الخامسُ : أن تكونَ بمعنى (صار) ، قال اللهُ تعالى : /﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1] ﴿فَكَانَ﴾[2] ﴿مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾[3] أي : صار . وعلى هذا حمَل بعضُهم قولَه تعالى[4] : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ أي : صار ، وقال الشاعرُ[5] : [١٣٧]

بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنها   قطا الحَزْنِ قد كانت فراخًا بُيوضُها

أي : صارت فراخًا بيوضُها .

وأما (صار) فتستعملُ ناقصةً [٣٢ ظ] وتامةً ، فأما الناقصةُ فتدلُّ أيضًا[6] على الزمانِ المجرَّدِ عن الحدثِ ، وتفتقرُ إلى الخبرِ ، نحو (صار زيدٌ عالما) ، مثلُ (كان) إذا كانت ناقصةً ، وأما التامةُ فتدلُّ على الزمانِ والحدثِ ، ولا تفتقرُ إلى خبرٍ ، نحو (صار زيدٌ إلى عمرٍو) ، مثلُ (كان) إذا كانت تامةً . وكذلك سائرُ أخواتِها تُستعملُ ناقصةً وتامةً ، إلا (ظل ، وليس ، ومازال ، ومافتئ) ، فإنها لا تستعملُ إلا ناقصةً .

/فإن قيل : فلم عمِلت هذه الأفعالُ في شيئين ؟ قيل : لأنها عبارةٌ عن الجملِ دون[7] المفرداتِ ، فلما اقتضَت شيئين ، وجَب أن تعملَ فيهما . [١٣٨]

فإن قيل : فلِمَ رفَعت الاسمَ ونصَبت الخبرَ ؟ قيل : تشبيهًا بالأفعالِ الحقيقةِ ، فرفَعت

= (١١٤/٤) ، المحكم والمحيط الأعظم (١٤٧/٧) ، اللباب (١٧٢/١) ، والخزانة (٩/ ٢١٩، ٢٢٤) .

(١) البقرة : ٣٤.

(٢) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « وكان » .

(٣) هود : ٤٣.

(٤) مريم : ٢٩.

(٥) البيت منسوب لعمرو بن أحمر في : الحيوان (٥٧٥/٥) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٥٢٦) ، الخزانة (٩/ ٢٠٤، ٢٠٩) ، اللسان (ب ي ض ، ع ر ض ، ك و ن) .

(٦) سقط من : أ ، م .

(٧) ك ، ل ، م : « لا عن » .

الاسمَ تشبيًها[١] بالفاعلِ ، ونصَبت الخبرَ تشبيهًا[٢] بالمفعولِ .

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ أخبارِها على أسمائِها ؟ قيل : نعم يجوزُ[٣] [٤]تقديمُ أخبارِها على أسمائِها[٤] ، وإنما جاز ذلك[٥] ؛ لأنها لمّا كانت أخبارُها مشبَّهةً بالمفعولِ ، وأسماؤُها مشبَّهةً بالفاعلِ ، والمفعولُ يجوزُ تقديمُه على الفاعلِ ، فكذلك ما كان مشبَّهًا به .

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ أخبارِها عليها أنفسِها ؟ قيل : يجوزُ ذلك في ما لم يكنْ في أولِه (ما) نحو (قائمًا كان زيدٌ) ، وإنما جاز ذلك ؛ لأنه لما[٦] كان مشبهًا بالمفعولِ ، والعاملُ فيه متصرفٌ ، جاز تقديمُه عليه كالمفعولِ ، نحو (عمرًا ضرَب زيدٌ) .

[١٣٩] /فإن قيل : فلِمَ لم يجزْ تقديمُ أسمائِها عليها أنفسِها كما يجوزُ تقديمُ أخبارِها عليها ؟ قيل : إنما لم يجزْ تقديمُ أسمائِها عليها ؛ لأن أسماءَها مشبهةٌ بالفاعلِ ، والفاعلُ لا يجوزُ تقديمهُ على الفعلِ ، فكذلك ما كان مشبهًا به ، وجاز تقديمُ أخبارِها عليها ؛ لأنها مشبهةٌ بالمفعولِ ، والمفعولُ يجوزُ تقديمُه على الفعلِ كما بينَّا .

فإن قيل : فلِمَ لم يجزْ تقديمُ خبر ما في [٣٣ و] أولِه (ما) عليه ؟ قيل : لأن ما في أوله (ما) ما عدا (ما دام) للنفيِ ، والنفيُ له صدرُ الكلامِ كالاستفهامِ ، فكما أن الاستفهامَ لا يعملُ ما بعدَه في ما قبلَه ، نحو[٧] (عمرًا أضرَب[٧] زيدٌ ؟) فكذلك النفيُ لا يعملُ ما بعدَه في ما قبلَه ، نحو (قائمًا ما زال زيد) . وقد ذهَب بعضُ النحويين[٨] إلى أنّه يجوزُ تقديمُ

---

(١) بعده في ب ، ل ، م : « له » .

(٢) بعده في ل ، م : « له » .

(٣) سقط من : ب .

(٤ – ٤) سقط من : ب ، ك ، م .

(٥) سقط من : م .

(٦) ص : « إذا » .

(٧ – ٧) في م : « أعمرا ضرب زيد » .

(٨) انظر : اللباب (١/١٦٧) ، الإنصاف (١/١٥٦ – ١٥٩) ، علل النحو (١/ ٢٥٥، ٢٥٦) .

خبرِ (مازال) عليها ، وذلك لأن (ما) للنفيِ ، و(زال) فيها معنى النفيِ ، (١ والنفيُ ١) إذا دخَل على النفيِ صار إيجابًا ، (١ وإذا صار إيجابًا ١) صار قولُك : ما زال زيدٌ قائمًا ، بمنزلةِ (كان زيدٌ قائمًا) ، وكما يجوزُ أن تقولَ : قائمًا كان زيدٌ ، فكذلك يجوزُ أن /تقولَ : قائمًا ما زال زيدٌ . وأجمعوا على أنّه لا يجوزُ تقديمُ خبرِ (ما دام) عليها ، وذلك لأن (ما) فيها مع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدمُ عليه . [١٤٠]

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ خبرِ (ليس) عليها ؟ قيل : اختلف النحويون[٢] في ذلك ؛ فذهَب الكوفيون إلى أنه لا يجوزُ تقديمُ خبرِها عليها ، وذهَب أكثرُ البصريين إلى جوازِه ؛ لأنه كما[٣] جاز تقديمُ خبرِها على اسمِها ، جاز تقديمُ خبرِها عليها نفسِها[٤] . والاختيارُ عندي ما ذهَب إليه الكوفيون ؛ لأن (ليس) فعلٌ لا يتصرفُ ، والفعلُ إنما يتصرفُ عملُه إذا كان متصرفًا في نفسِه ، وإذا لم يكن متصرفًا في نفسِه ، لم يتصرفْ عملُه .

وأما قولُهم : إنه كما جاز تقديمُ خبرِها على اسمِها ، جاز تقديمُ خبرِها عليها ، ففاسدٌ ؛ لأن تقديمَ خبرِها على اسمِها (٥ لا يُخرجُها ٥) عن كونِه متأخرًا عنها ، وتقديمَ خبرِها عليها يوجبُ كونَه متقدمًا عليها ، وليس من ضرورةِ (أن يعملَ الفعلُ في ما بعدَه) يجبُ[٦] أن يعملَ في ما قبلَه . /ثم نقولُ : إنما جاز تقديمُ خبرِها على اسمِها ؛ لأنها أضعفُ مِن (كان) لأنها تتصرفُ ، ويجوزُ تقديمُ خبرِها عليها ، وأقوى من (ما) ؛ لأنها حرفٌ ولا يجوزُ تقديمُ خبرِها على [٣٣ ظ] اسمِها ، فجُعِل لها منزلةٌ بينَ منزلتين ، فلم يجزْ تقديمُ خبرِها عليها نفسِها ، لتنحطَّ عن درجةِ (كان) ، وجُوِّز[٧] تقديمُ خبرِها على [١٤١]

(١ - ١) سقط من : م .
(٢) انظر : اللباب (١/١٦٥) ، والإنصاف (١/١٦٠ - ١٦٤) ، وعلل النحو (١/٢٥٣) .
(٣) ص : « إذا » .
(٤) سقط من : أ ، ك .
(٥ - ٥) في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لا يخرجه » .
(٦) ك ، م : « ويجب » ، وفي ل : « بل يجب » .
(٧) أ ، ص ، ب : « جوزوا » ، وفي ك ، ل ، م : « ويجوز » .

اسمِها لترتفعَ عن درجةِ (ما) .

فإن قيل : لِمَ جاز : (ما كان زيدٌ إلا قائمًا) ولم يجزْ : (ما زال زيدٌ إلا قائمًا) ؟ قيل : لأن (إلا) إذا دخَلت في الكلامِ أبطلَت معنى النفي ، فإذا قلت : ما كان زيدٌ إلا قائمًا . صار[1] التقديرُ : كان زيد قائمًا ، وإذا قلت : ما زال زيدٌ إلا قائمًا ، صار التقديرُ : زال زيدٌ قائمًا ، و(زال) لا تستعملُ إلا بحرفِ النفي ، فلما كان إدخالُ حرفِ الاستثناءِ يُوجِبُ إبطالَ معنى النفيِ ، و(كان) يجوزُ استعمالُها من[2] غيرِ حرفِ النفي ، و(زال) لا يجوزُ
[١٤٢] استعمالُها إلا بحرفِ /النفيِ – جاز : (ما كان زيدٌ إلا قائما) ، ولم يجزْ (ما زال زيدٌ إلا قائمًا) . فأما قولُ الشاعرِ[3] :

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخةً   على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَدًا قَفْرا

فالخبرُ قولُه : على الخسفِ ، وتقديرُه : ما تنفكُّ على الخسفِ إلا أن تُناخَ أو نرميَ بها بلدًا قفرًا . [4]وقد رُوي (مناخة) بالرفع . ولا مَئُونةَ في هذه الروايةِ[4] ، فاعرفْه إن شاءِ اللهُ تعالى .



---

(١) م : « كان » .

(٢) ص : « في » .

(٣) البيت لذي الرمة في : ديوانه (ص١٣٧) ، الكتاب (٤٨/٣) ، المحتسب (٣٢٩/١) ، الصحاح (ف ك ك) ، اللسان (ف ك ك) ، شرح المفصل (٣٥٣/١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (١٠٩/٢) ، الخزانة (٩/ ٢٥٠) .
حراجيج : ضُمْر . ما تنفك : ما تزال . الخسف : الجوع ، وهو أن تبيت من غير علف . انظر : شرح ديوان ذي الرمة للباهلي (٣/ ١٤١٩، ١٤٢١) .

(٤ – ٤) سقط من : أ ، ب ، ك ، م .

/باب ما[1] [١٤٣]

إن قال قائلٌ : لَم عمِلت (ما) في لغةِ أهلِ الحجازِ ، فرفَعت الاسمَ ونصَبت الخبرَ ؟ قيل : لأنَّ (ما) أشبَهت (ليس) ووجهُ الشبهِ بينَهما من وجهين :

أحدُهما : أنَّ (ما) تنفي الحالَ ، كما أن (ليس) تنفي الحالَ . **والوجهُ الثاني** : أن (ما) تدخلُ على المبتدإِ والخبرِ ، كما أن (ليس) تدخلُ على المبتدإِ والخبرِ . ويقوِّي هذه المشابهةَ بينَهما دخولُ الباءِ في خبرِها ، كما تدخلُ في خبرِ (ليس) ، فإذا ثبَت أنها قد أشبَهت (ليس) ، فوجَب أن تعملَ عمَلَها ؛ فترفعَ الاسمَ ، وتنصبَ الخبرَ ، [٣٤ و] وهي لغةُ القرآنِ ، قال اللهُ تعالى[2] : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ .

وذهَب الكوفيون إلى أن الخبرَ منصوبٌ بحذفِ حرفِ الجرِّ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ لا يُوجبُ النصبَ ؛ لأنه لو كان حذفُ حرفِ الجرِّ يُوجبُ النصبَ لكان ينبغي أن يكونَ /ذلك في كلِّ موضع ، ولا خلافَ أنَّ كثيرًا من الأسماءِ يُحذفُ منها [١٤٤] حرفُ الجرِّ ولا تنتصبُ[3] بحذفِه ، كقولِه تعالى[4] : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾ و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[5] . ولو حُذِف حرفُ الجرِّ لكان : كفى اللهُ وليًّا ، وكفى الله شهيدًا[6] . بالرفعِ ، كقولِ الشاعرِ[7] :

عُمَيْرَةَ ودِّع إِنْ تجهَّزْتَ غاديًا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

---

(١) الجمل للزجاجي(ص١٠٥)، علل النحو (ص٢٥٧) ، شرح عيون الإعراب (ص١٠٥) ، اللباب (١/ ١٧٥) .

(٢) سورة يوسف : ٣١.

(٣) ب ، ل ، ف ، ك ، م : « ينتصب » .

(٤) النساء : ٤٥.

(٥) الرعد : ٤٣، و في م : « كفى بالله نصيرا » .

(٦) م : « نصيرا » .

(٧) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في : ديوانه (ص١٦) ، الكامل (٢/١٦٧) ، والأغاني (٢٢/٣٠٧) ، الحماسة البصرية (٢/١٢٦) ، الخزانة (١/٢٦٣) .

وكذلك قولُهم : بحسبِك زيدٌ ، وما جاءني من أحدٍ ، لو حذَفتَ حرفَ الجرِّ ، لقلتَ : حسبُك زيدٌ ، وما جاءني أحدٌ ، بالرفعِ ، فدل على أن حذفَ حرفِ الجرِّ لا يُوجبُ النصبَ .

فإن قيل : فلِمَ لم تعملْ على لغةِ بني تميمٍ ؟ قيل : لأن الحرفَ إنَّما يعملُ إذا كان مختصًّا بالاسمِ كحرفِ الجرِّ ، أو بالفعلِ كحرفِ الجزمِ ، وإذا كان يدخلُ على الاسمِ
[١٤٥] والفعلِ لم /يعملْ كحرفِ العطفِ ، و(ما) تدخلُ على الاسمِ والفعلِ ، ألا ترى أنك تقولُ : ما زيدٌ قائمٌ ، وما يقومُ زيدٌ ، فتدخلُ عليهما ، فلما كانت غيرَ مختصةٍ ، وجَب أن تكونَ غيرَ عاملةٍ .

فإن قيل : فلِم دخلت الباءُ في خبرِها ، نحو (ما زيدٌ بقائمٍ) ؟ قيل : لوجهين :
أحدُهما : أنها دخلَت توكيدًا للنفيِ . **والثاني** : أن يقدرَ أنها جوابٌ لمن قال : إن زيدًا لقائمٌ ، فأدخِلت الباءُ في خبرِها لتكونَ بإزاءِ اللامِ في خبرِ (إن) .

فإن قيل : فلم بطَل عملُها في لغةِ أهلِ الحجازِ إذا فصَلْتَ بينَ اسمِها وخبرِها بـ (إلا) ؟ قيل : لأن (ما) إنما عمِلت ؛ لأنها أشبَهت (ليس) من جهةِ المعنى ، وهو النفيُ ، [٣٤ ظ] و(إلا) تُبطلُ معنى النفيِ ، فتزولُ المشابهةُ ، وإذا زالتِ المشابهةُ ، وجَب ألَّا تعملَ .

فإن قيل : فلماذا بطَل عملُها أيضًا إذا فصَلْتَ بينَها وبينَ اسمِها وخبرِها بـ (إنْ)
[١٤٦] الخفيفةِ ؟ قيل : لأن (ما) ضعيفةٌ في /العملِ ؛ لأنها إنّما عمِلت لأنها أشبَهت فعلاً لا يتصرفُ شبهًا ضعيفًا من جهةِ المعنى ، فلما كان عملُها ضعيفًا بطَل عملُها مع الفصلِ . ولهذا المعنى يبطُلُ عملُها أيضًا إذا تقدَّم الخبرُ على الاسمِ ، نحو (ما قائمٌ زيدٌ) لضعفِها في العملِ ، فأُلزِمَت طريقةً واحدةً ، فأما قولُ الشاعرِ[(١)] :

فأصبَحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُمْ ... إذْ هُمْ قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بَشَرُ

---

(١) البيت للفرزدق في : ديوانه (ص٢٢٣) ، الكتاب (٦٠/١) ، المخصص (١٦٠/١٦) ، المقتصد شرح شواهد الإيضاح (٤٣٣/١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (١٢٢/٧) .

فمن النحويين من قال : هو منصوبٌ على الحالِ ؛ لأن التقديرَ فيه : وإذ ما بشرٌ مِثلُهم ، فلما قدَّم (مثلهم) الذي هو صفةُ النكرةِ انتصَب على الحالِ ؛ لأن صفةَ النكرةِ إذا تقدَّمت انتصَبت على الحالِ ، كقولِ الشاعرِ[1] :

/ لـمـيَّـةَ مـوحـشًـا طَـلَـلُ[2] [١٤٧]

والتقديرُ فيه : طللٌ موحشٌ ، وكقولِ الآخرِ[3] :

والصالحاتُ عليها مغلقًا بابُ

والتقديرُ : بابٌ مغلقٌ ، إلا أنه لما قدَّم [4] صفةَ النكرةِ[4] نصَبها على الحالِ .

ومنهم من قال : هو منصوبٌ على الظرفِ ؛ لأن قولَه : ما مثلهم بشر . في معنى : فوقَهم .

ومنهم من حمَله على الغلطِ ، لأنَّ[5] هذا البيتَ للفرزدقِ وكان تميميًّا ، وليس من لغتِه[6] إعمالُ (ما) ، سواءٌ تقدَّم الخبرُ أو تأخَّر ، فلمّا استعمَل لغةَ غيرِه غَلِطَ ، فظن أنها تعمل مع تقدُّمِ الخبرِ ، كما تعملُ مع تأخرِه ، فلم يكنْ في ذلك حُجَّةٌ .

ومنهم من قال : إنها لغةٌ لبعضِ العربِ ، وهي لغةٌ قليلةٌ لا يُعتدُّ بها ، فاعرفْه إن شاءِ اللهُ تعالى .



(١) البيت لكثير عزة في : ديوانه (ص٥٠٦) ، الكتاب (١٢٣/٢) ،شرح أبيات مغني اللبيب (١٨٢/٢) ، خزانة الأدب (٢١١/٣) .

(٢) بعده في م : « يلوح كأنه خلل » .

(٣) البيت منسوب لجميل في : أساس البلاغة (ن ش ر) ، ودون نسبة في : تفسير القرطبي (٩٨/٧) .

(٤ – ٤) في م : « الصفة على النكرة » .

(٥) أ ، ص ، ل : « فإن » .

(٦) م : « لفظه » .

[١٤٨] **/بابُ «إنَّ» وأخواتِها**[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ أُعمِلَت هذه الأحرفُ ؟ قيل : لأنها أشبَهت الفعلَ ، ووجهُ الشبهِ بينَهما [٣٥ و] من خمسةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنها مبنيةٌ على الفتحِ كما أن الفعلَ الماضيَ مبنيٌّ على الفتحِ . **والوجهُ الثاني** : أنها على ثلاثةِ أحرفٍ كما أن الفعلَ على ثلاثةِ أحرفٍ . **والوجهُ الثالثُ** : أنها تلزمُ الأسماءَ كما أن الفعلَ يلزمُ الأسماءَ . **والوجهُ الرابعُ** : أنها تدخلُ عليها نونُ الوقايةِ كما تدخلُ على الفعلِ ، نحو (إنني ، وكأنني ، ولكنني) [٢] . **والوجهُ الخامسُ** : أن فيها معانيَ الأفعالِ ، فمعنى (إن) و(أن) : حَقَّقتُ ، ومعنى (كأنَّ) : شبَّهتُ ، ومعنى (لكنَّ) : استدركتُ ، ومعنى (ليت) : تمنيت ، ومعنى (لعل) : ترجيت ، فلما أشبَهت هذه
[١٤٩] الحروفُ الفعلَ من هذه الأوجهِ وجَب أن تعملَ /عملَه ، وإنما عملت في شيئين ؛ لأنها عبارةٌ عن الجملِ لا عن المفرداتِ ، كما بيَّنا في (كان) .

فإن قيل : فلِمَ نصَبت الاسمَ ورفَعت الخبرَ ؟ قيل : لأنها لما[٣] أشبَهت الفعلَ – وهو يرفعُ وينصبُ – شُبِّهت به[٤] ، فنصَبت الاسمَ تشبيهًا بالمفعولِ ، ورفَعت الخبرَ تشبيهًا بالفاعلِ .

فإن قيل : فلِم وجَب تقديمُ المنصوبِ على المرفوعِ ؟ قيل لوجهَين : **أحدُهما** : أن هذه الحروفَ تُشبهُ الفعلَ لفظًا ومعنًى ، فلو قُدِّم المرفوعُ على المنصوبِ لم يُعْلم ، هل هي حروفٌ أو أفعالٌ ؟

فإن قيل : الأفعالُ تتصرَّفُ ، والحروفُ لا تتصرَّفُ ، قيل : عدمُ التصرُّفِ لا يدلُّ على

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٤٦٢)، علل النحو (ص٢٣٥) ، شرح عيون الإعراب (ص١٠٩) ، اللباب (١/٢٠٥) .

(٢) بعده في أ : « وكذلك سائرها كما يدخل على الفعل » .

(٣) سقط من : أ ، م .

(٤) سقط من : م .

أنها حروفٌ ؛ لأنه قد يوجدُ أفعالٌ لا تتصرفُ ، وهي : (نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبّذا) ، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباسِ بالأفعالِ ، وجَب تقديمُ المنصوبِ على المرفوعِ رفعًا لهذا الالتباسِ .

والوجهُ الثاني : أن هذه الحروفَ لما أشبَهت الفعلَ الحقيقيَّ لفظًا ومعنًى ، حُمِلت عليه في العملِ ، فكانت فرعًا عليه في /العملِ ، وتقدُّمُ[1] المنصوبِ [٣٥ ظ] على [١٥٠]
المرفوعِ فرعٌ ، فألزموا الفرعَ الفرعَ . ويَخرُجُ على هذا (ما) ، فإنها ما أشبَهت الفعلَ من جهةِ اللفظِ ، وإنما أشبَهته من جهةِ المعنى ، ثم الفعلُ الذي أشبَهته ليس فعلاً حقيقيًّا ، وفي فعليّتِه خلافٌ ، بخلافِ هذه الحروفِ ، فإنّها أشبَهت الفعلَ الحقيقيَّ من جهةِ اللفظِ والمعنى من الخمسةِ الأوجهِ التي بينّاها ، فبان الفرقُ بينَهما .

وقد ذهَب الكوفيون[2] إلى أن (إنَّ) وأخواتِها[3] تنصبُ الاسمَ ولا ترفعُ الخبرَ ، وإنما الخبرُ يرتفعُ بما كان يرتفعُ به قبلَ دخولها ؛ لأنها فرعٌ على الفعلِ في العملِ ، فلا تعملُ عملَه ؛ لأن الفرعَ أبدًا أضعفُ من الأصلِ ، فينبغي ألا تعملَ في الخبرِ .

وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأن كونَه فرعًا على الفعلِ في العملِ لا يوجبُ ألا يعملَ عملَه ، فإنَّ اسمَ الفاعلِ فرعٌ على الفعلِ في العملِ ، ويعملُ عملَه ، على أنا قد عمِلنا بمقتضى كونِه فرعًا ، فإنّا ألزمناه طريقةً واحدةً ، وأوجبنا فيه تقديمَ المنصوبِ على /المرفوعِ ، ولم نجوِّزْ [١٥١]
فيه الوجهين ، كما جاز ذلك مع الفعلِ ؛ لئلَّا يجريَ مجرى الأصلِ ، فلما أوجبْنا فيه تقديمَ المنصوبِ على المرفوعِ ، بانَ ضعفُ هذه الحروفِ[4] وانحطاطُها عن رتبةِ الفعلِ ، فوقَع الفرقُ بين الفرعِ والأصلِ . ثم لو كان الأمرُ كما زعَموا ، وأنه باقٍ على رفعِه ، لكان الاسمُ المبتدأُ أُولى بذلك ، فلما وجَب نصبُ المبتدإ بها ، وجَب رفعُ الخبرِ بها ؛ لأنه ليس في

---

(١) م : « تقديم » .
(٢) انظر : الإنصاف (١/١٧٦) .
(٣) بعده في ص : « إنما » ، وبعده في ب : « أنها » .
(٤) بعده في ك ، م : « عن رتبة الفعل » .

كلامِ العربِ عاملٌ يعملُ في الأسماءِ النصبَ ولا يعملُ الرفعَ ، فما ذهَبوا إليه يؤدي إلى تركِ القياسِ ومخالفةِ الأصولِ لغيرِ فائدةٍ ، وذلك لا يجوزُ .

فإن قيل : فلِم[1] جاز العطفُ على موضعِ (إنَّ) و(لكنَّ) دونَ سائرِ أخواتِها ؟ قيل : لأنهما لم تُغيِّرا معنى الابتداءِ ، بخلافِ سائرِ الحروفِ ؛ لأنّها غيَّرت [٣٦ و] معنى الابتداءِ ، لأنّ (كأنّ) أفادت معنى التشبيهِ ، و(ليت) أفادت معنى التمنِّي ، و(لعل) أفادت[2] معنى الترجي .

[١٥٢] فإن قيل : فهل يجوزُ العطفُ على الموضعِ قبلَ ذكرِ الخبرِ ؟ /قيل : اختلفَ النحويون[3] في ذلك ؛ فذهَب البصريون[4] إلى أنه لا يجوزُ ذلك على الإطلاقِ ، وذلك لأنّك إذا قلت : إنّك وزيدٌ قائمان . وجَب[5] أن يكونَ (زيدٌ) مرفوعًا بالابتداءِ ، ووجَب أن يكونَ عاملاً في خبرِ (زيدٍ) ، وتكونَ (إن) عاملةً في خبرِ الكافِ ، وقد اجتمعا معًا ، وذلك لا يجوزُ .

وأمّا الكوفيون فاختلَفوا[6] ؛ فذهَب الكسائيُّ إلى أنه يجوزُ ذلك على الإطلاقِ ، سواءٌ تبيَّن فيه عملُ (إنَّ) أو لم يتبينْ ، نحو (إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان ، وإنك وبكرٌ منطلقان) . وذهَب الفراءُ إلى أنه لا يجوزُ ذلك إلا في ما لا يتبينُ فيه عملُ (إن) ، واستدلُّوا على ذلك بقولِه تعالى[7] : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ فعطَف « الصابئين » على موضعِ ﴿إِنَّ﴾ قبلَ تمامِ الخبرِ ، وهو قولُه : ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ

(١) أ ، ص ، ل : « لم » .
(٢) سقط من : أ ، ل .
(٣) الإنصاف (١/١٨٥ – ١٩٥) ، وينظر : علل النحو (ص٢٤٢) ، والهمع (٣/٢٤١) .
(٤) ك ، م : « أهل البصرة » .
(٥) من هنا إلى قوله: «صحة، قال الله تعالى» (ص ١١٥) سقط في (أ) بمقدار لوحة .
(٦) بعده في ل ، م : « في ذلك » .
(٧) سورة المائدة : ٦٩.

﴿ٱلْأَخِرِ﴾ ، وبما[1] حُكِي عن بعضِ العربِ /أنَّه قال : (إنك وزيدٌ ذاهبان) ، وقد ذكَره [١٥٣]
سيبويهِ في « الكتاب »[2] . والصحيحُ ما ذهَب إليه البصريون . وما استدلَّ[3] به الكوفيون لا حجةَ لهم فيه .

أما[4] قولُه تعالى[5] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ فلا حجةَ لهم فيه من وجهين : **أحدُهما** : أنا نقولُ : في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ ، والتقديرُ فيها[6] : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك .

والوجهُ الثاني : أن تجْعَلَ قولَه : ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ خبرًا لـ « الصابئين والنصارى » ، وتُضْمِرَ لـ (الذين آمنوا والذين هادوا) خبرًا[7] مثلَ الذي أظهَرتَ لـ (الصابئين والنصارى) ، ألا ترى [٣٦ ظ] أنك تقولُ : زيدٌ وعمرٌو قائمٌ ، فتجعلُ (قائمًا) خبرًا لـ (عمرٍو) ، وتُضْمِرُ لـ (زيد) خبرًا آخرَ مثلَ الـذي أظهرتَ لـ (عمرو) ، وإن شئـتَ
/جعلتَه خبرًا لـ (زيد) ، وأضمرتَ (لعمرٍو) خبرًا ، كما قال الشاعرُ[8] : [١٥٤]

وإلَّا فـاعـلـموا أنَّـا وأنـتـم بُـغَـاةٌ مـا بـقـينـا فـي شِـقـاقِ

وإن شئت جعلتَ قولَه : بغاةٌ ، خبرًا للثاني ، وأضمَرتَ للأولِ خبرًا ، وإن شئتَ جعلتَه خبرًا للأولِ ، وأضمَرتَ للثاني خبرًا على ما بيَّنَّا .

---

(١) م : « مما » .
(٢) الكتاب (١٥٥/٢) .
(٣) ل ، م : « استدلوا » .
(٤) ب ، ك ، ل ، م : « وأما » .
(٥) المائدة : ٦٩.
(٦) م : « فيه » .
(٧) سقط من : م .
(٨) البيت لبشر بن أبي خازم في : ديوانه (ص١٦٥) ، الكتاب (١٥٦/٢) ، الإنصاف (١٥٤/١) ، الخزانة (٣١٥/١٠) .

وأما قولُ بعضِ العربِ : إنك وزيدٌ ذاهبان ، فقد ذكَر[1] سيبويهِ أنه غلطٌ من بعضِ العربِ ، وجعَله بمنزلةِ قولِ الشاعرِ[2] :

بَدا ليَ أنِّي لَسْتُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جَائيا

[١٥٥] فقال : (سابقٍ) بالجرِّ على العطفِ ، وإن كان المعطوفُ عليه /منصوبًا ؛ لتَوَهُّمِ[3] حرفِ الجرِّ فيه . وكذلك قولُ الشاعرِ[4] :

مَشَائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرَابُها

فقال : (ناعبٍ) بالجرِّ ، بالعطفِ على (مصلحين)[5] ؛ لأنّه توهَّم أن الباءَ في (مصلحين) موجودةٌ ، ثم عطَف عليه مجرورًا وإن كان منصوبًا . ولا خلافَ أن هذا نادرٌ لا يقاسُ عليه ، فكذلك هاهنا[6] .



---

(١) ك ، م : « ذكره » .

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في : ديوانه (ص٢٨٧) ، الكتاب (١٦٥/١) ، المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٨٢) ، شرح أبيات الجمل للبطليوسي (ص٧٤) ، وقال في الخزانة (١٠٥/٩) : « البيت نسبه سيبويه تارة لزهير بن أبي سلمى ، وتارة إلى صرمة الأنصاري ، وقال ابن خلف : وهو الصحيح ، ويروى لابن رواحة الأنصاري » .

(٣) م : « بالتوهم » .

(٤) البيت منسوب لأبي الأخوص الرياحي في : الكتاب (١٦٥/١) ، شرح أبيات إصلاح المنطق (ص٣١٩) ، شرح أبيات الجمل للبطليوسي (ص٧٤) ، الإنصاف (١٩٣/١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٥٦/٧) ، خزانة الأدب (١٥٩/٤) ، ونسب إلى الفرزدق في : الكتاب (٢٩/٣) ، الإنصاف (١/ ٣٩٥) .

(٥) بعده في ف : « بالخبر » .

(٦) بعده في م : « فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى » .

/بابُ (ظننتُ) وأخواتِها[1] [١٥٦]

إن قال قائلٌ : على كم ضربًا تُستعملُ هذه الأفعالُ ؟ قيل: أما (ظننت) فتستعملُ على ثلاثةِ أوجهٍ : **أحدُها :** بمعنى الشك[2] ، وهو ترجيحُ أحدِ الاحتمالين على الآخرِ. **والثاني :** بمعنى اليقينِ ، قال اللهُ تعالى[3] : ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ ، أي : يوقنون. وقال تعالى[4] : ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ . وقال الشاعر[5] :

فقلتُ لهم ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمُ في الفارِسيِّ المُسَرَّدِ

وهذان يتعدَّيان إلى مفعولين . **والثالثُ** ، بمعنى التهمةِ ، /كقولِه تعالى : (وما هو على [١٥٧]
الغيب بظنين)[6] ، في قراءةِ من قرأ بالظاءِ ، أي : بمتَّهم ، وهذا يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ . وأما (خِلْتُ) و(حَسِبْتُ) فيُستعملان [٣٧ و] بمعنى الظنِّ . وأما (زعمت) فتُستعملُ في القولِ عن غيرِ صحةٍ ، قال اللهُ تعالى[7] : ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ . وأما (علمت) فتستعملُ على أصلِها فتتعدى إلى مفعولين ، وتُستعملُ بمعنى (عرَفت) فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، قال اللهُ تعالى[8] : ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ . وأما (رأيت) فتكون من رؤيةِ القلب فتتعدى إلى مفعولين نحو (رأيتُ اللهَ غَالبا) ، وتكونُ من رؤيةِ البصرِ ، فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ نحو (رأيت زيدًا) ، أي : أبصرتُ زيدًا . وأما (وَجَدْتُ) فتكونُ بمعنى :

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/٤٥٠) ، علل النحو (ص٢٨٦) ، شرح عيون الإعراب (ص١٣٣) ، اللباب (١/٢٤٧).

(٢) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « بالظن » .

(٣) سورة البقرة : ٤٦.

(٤) سورة الكهف : ٥٣.

(٥) البيت لدريد بن الصمة في : الأصمعيات (ص١٠٧) ، تفسير ابن جرير (١/٦٢٣) ، العقد الفريد (٥/١٤٦) ، الصحاح (ظ ن ن) ، الحماسة البصرية (١/٣٣٧) ، شرح ديوان الحماسة (٢/٨١٢) ، الخزانة (١١/٢٧٩) .

(٦) سورة التكوير : ٢٤. وقرأها بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي . السبعة في القراءات (ص٦٧٣) .

(٧) سورة التغابن : ٧، وهنا ينتهي السقط في أ .

(٨) سورة التوبة : ١٠١.

[١٥٨] عَلِمتُ ، فتتعدَّى إلى مفعولين ، نحو (وجدتُ زيدًا عالمًا) ، وتكونُ /بمعنى : (أصبت) ، فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو (وجدتُ الضالةَ وجدانا) ، وقد تكونُ لازمةً في نحوِ قولِهم : وجدتُ في الحزنِ وَجْدًا ، ووجدتُ في المالِ وُجْدًا ، ووجدتُ في الغضبِ مَوْجِدَةً ، وحُكِي عن بعضِهم (وجدانًا) قال الشاعرُ(١) :

كلانا ردَّ صاحِبَه بغيظٍ ... على حَنَقٍ ووِجْدانٍ شديدِ

فإن قيل : لِمَ عمِلت(٢) هذه الأفعالُ وليست مؤثرةً في المفعولِ ؟ قيل : لأن هذه الأفعالَ ، وإن لم تكنْ مؤثرةً ، إلا أن لها تعلُّقًا بما عمِلت فيه ، ألا ترى أن قولَك : ظننت ، يدلُّ على الظنِّ ، والظنُّ يتعلَّقُ بمظنونٍ ؟ وكذلك سائرُها ؛ ثم ليس التأثيرُ شرطًا في عملِ الفعلِ ، إنما شرطُ عملِه أن يكونَ له تعلُّقٌ بالمفعولِ ، فإذا تعلَّق بالمفعولِ ، تعدَّى إليه ، [١٥٩] سواءٌ كان مؤثرًا /أو (٣غيرَ مؤثرٍ٣) ، ألا ترى أنك تقولُ : ذكرتُ زيدًا ، فيتعدَّى إلى (زيد) ، وإن لم يكنْ مؤثرًا فيه ، إلا أنه لمّا كان له به تعلُّقٌ عَمِل ؛ لأنّ (ذكرتُ) يدلُّ على الذكرِ ، والذكرُ لا بدَّ له من مذكورٍ يتعدَّى(٤) إليه ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : فلِم تعدَّت إلى مفعولين ؟ قيل : لأنها لمّا كانت تدخلُ على المبتدأ والخبرِ بعدَ استغنائها بالفاعلِ ، وكلُّ واحدٍ من المبتدأ والخبرِ لا بُد له من الآخرِ ، وجَب أن يتعدَّى إليهما .

فإن قيل : [٣٧ ظ] فهل يجوزُ الاقتصارُ فيهما(٥) على الفعلِ والفاعلِ ؟ قيل : اختَلف النحويون(٦) في ذلك ؛ فذهبَ بعضُ النحويين إلى أنه يجوزُ ، واستَدل عليه بالمثلِ

(١) البيت لصخر الغي في : المحكم والمحيط والأعظم (و ج د) ، لسان العرب (و ج د) ، تاج العروس (و ج د) ، ديوان الهذليين (٢/٦٧) .
(٢) ك ، ل ، م : « أعملت » .
(٣ – ٣) م : « لم يكن مؤثرا » .
(٤) م : « فيتعدى » .
(٥) م : « فيها » .
(٦) انظر : اللباب (١/٢٥١) ، علل النحو (ص٢٨٩) .

السائرِ ، وهو قولُهم[1] : مَن يسمعْ يَخَلْ ، فاقتَصر على (يَخَلْ) وفيه ضميرُ الفاعلِ . وذهَب بعضُهم إلى أنّه لا يجوزُ ، واستَدلَّ على ذلك من وجهين : **أحدُهما** : أنّ هذه الأفعالَ تُجابُ بما يُجابُ به القسمُ ، كقوله تعالى[2] : ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ . فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على القسمِ /دونَ المقسمِ عليه ، فكذلك لا يجوزُ الاقتصارُ على هذه [١٦٠] الأفعالِ مع فاعلِيها دونَ مفعولِيها .

والثاني : أنّا نعلمُ أن العاقلَ لا يخلو من ظنٍّ أو عِلمٍ أو شكٍّ ، فإذا قلت : ظننت ، أو علمت ، أو حسبت ، لم يكنْ فيه فائدةٌ ؛ لأنّه لا يخلو عن ذلك .

فإن قيل : فهل يجوزُ الاقتصارُ على أحدِ المفعولين ؟ قيل : لا يجوزُ ؛ لأنّ هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ ، فكما أن المبتدأ لا بدَّ له من الخبرِ ، والخبرَ لا بدَّ له من المبتدأ ، فكذلك[3] لا بدَّ[4] لأحدِ المفعولين من الآخرِ .

فإن قيل : فلِمَ وجَب إعمالُ هذه الأفعالِ إذا تقدَّمت ، وجاز إلغاؤها إذا توسَّطت أو تأخَّرت ؟ قيل : إنما وجَب إعمالُها إذا تقدَّمت لوجهين : **أحدُهما** : أنها إذا تقدَّمت فقد وقَعت في أعلى مراتبِها ، فوجَب إعمالُها ، ولم يجزْ إلغاؤها ؛ **والثاني** : أنها إذا تقدَّمت ، دَلَّ ذلك على قوةِ العنايةِ بها[5] ، وإلغاؤها يدلُّ على اطِّراحِها وقلةِ الاهتمامِ بها ، فلذلك لم يجزْ الإلغاءُ مع التقديمِ ؛ /لأن الشيءَ لا يكونُ معنيًّا به مُطَّرحًا ، وأما إذا توسَّطت أو [١٦١] تأخَّرت ، فإنما جاز إلغاؤها ؛ لأن هذه الأفعالَ لمَّا كانت ضعيفةً في العملِ ، وقد مرَّ صدرُ الكلامِ على اليقينِ لم تُغيِّرِ الكلامَ عما اعتمَد عليه ، وجُعِلت في تعلُّقِها بما قبلَها بمنزلةِ الظرفِ ، [٣٨ و] فإذا قال : (زيدٌ منطلقٌ ظننتُ) ، فكأنه قال : زيدٌ منطلقٌ في ظني . وكما

---

(١) المستقصى في أمثال العرب (٢/٣٦٢) ، جمهرة الأمثال (٢/٢٦٣) .
(٢) سورة فصلت : ٤٨.
(٣) بعده في ص : « هذه الأفعال » .
(٤) بعده في ص : « فيها » .
(٥) سقط من : م .

أن قولَك : في ظني ، لا يعملُ في ما قبلَه ، فكذلك ما تنزَّل منزلتَه . وأما من أعمَلَها إذا تأخَّرت ، فقدَّرها [(١)] متقدمةً في التقديرِ ، وإن كانت متأخرةً في اللفظِ ، مجازًا وتوسُّعًا ؛ غيرَ أنّ الإعمالَ مع التوسُّطِ أحسنُ من الإعمالِ مع التأخرِ ، وذلك لأنها إذا توسطت ، كانت متقدمةً من وجهٍ ، متأخرةً من وجهٍ ؛ /لأنّها متأخرةٌ عن أحدِ الجزأين ، متقدِّمةٌ على الآخرِ ، ولا يتمُّ أحدُ الجزأين إلا بصاحبِه ، فكانت متقدمةً من وجهٍ ، ومتأخرةً من وجهٍ ، فَحَسُنَ إعمالُها كما حَسُنَ إلغاؤُها . وإذا تأخَّرت عن الجزأين جميعًا ، كانت متأخرةً من كلِّ وجهٍ ، فكان إلغاؤُها أَحْسَنَ من الإعمال[(٢)] ، لتأخُّرِها وضعفِ عملِها ، [(٣]فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى[٣)] . [١٦٢]



(١) م : « فجعلها » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « إعمالها » .

(٣ – ٣) سقط من : أ ، ص ، ك . وكتب في حاشية أ : « بلغ سماعًا ومقابلة . كتبه ابن حمّود عفا الله عنه » .

/بابُ الإغراءِ[1] [١٦٣]

إن قال قائلٌ : لِمَ أُقيم بعضُ الظروفِ والحروفِ مُقامَ الفعلِ ؟ قيل : طلبًا للتخفيفِ ؛ لأن الأسماءَ والحروفَ أخفُّ من الأفعالِ ، فاستعمَلوها بدلاً عنها طلبًا للتخفيفِ .

فإن قيل : فلِمَ كثُر في (عليك) ، و(عندَك) ، و(دونَك) خاصةً ؟ قيل : لأن الفعلَ إنَّما يُضمَرُ إذا كان عليه دليلٌ من مشاهدةِ حالٍ أو غيرِ ذلك ، ولمَّا كانت (على) للاستعلاءِ ، والمستعلي يُشاهِدُه[2] مَن تحتَه ، و(عند) للحضرةِ ، ومن بحضرتِك تشاهدُه ، و(دون) للقربِ ، ومن بقربِك تشاهدُه ، صار[3] هذا بمنزلةِ مشاهدةِ حالٍ تدلُّ عليه ، فلهذا أُقيمت مُقامَ الفعلِ .

[١٦٤] فإن قيل : فلِمَ خُصَّ به المخاطبُ دونَ الغائبِ والمتكلمِ ؟ /قيل : لأن المخاطبَ يقعُ الأمرُ له بالفعلِ من غيرِ لامِ الأمرِ ، نحو (قم ، واذهب) ، فلا يفتقرُ إلى لامِ الأمرِ ، وأما الغائبُ والمتكلمُ فلا يقعُ الأمرُ لهما إلا [٣٨ ظ] بـ (اللام) ، نحو (ليقمْ زيدٌ ، ولأقمْ معه) ، فيفتقرُ إلى لامِ الأمرِ ، فلمَّا أقاموها مُقامَ الفعلِ ، كرِهوا أن يستعملوها للغائبِ والمتكلِّمِ ؛ لأنّها تصيرُ قائمةً مَقامَ شيئين ؛ اللامِ والفعلِ ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطبِ ؛ [4]لأنَّه يقومُ[4] مقامَ شيءٍ واحدٍ وهو الفعلُ . وأمّا قولُه ﷺ[5] : « **ومن لم يستطعْ منكم الباءةَ فعليه الصومَ ، فإنّه له وجاءٌ** » ، فإنّما جاء لأنّ من كان بحضرتِه ﷺ يستدلُّ بأمرِه للغائب على أنّه داخلٌ في حكمِه . وأمّا قولُ بعضِ العربِ[6] : عليه

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٤٩/٢) ، علل النحو (ص٣٥٦) ، اللباب (٤٥٩/١) .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، م : « يشاهد » .

(٣) أ ، ل ، م : « وصار » .

(٤ – ٤) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لأنها تقوم » .

(٥) أخرجه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠) من حديث عبد الله بن مسعود، والباءة : الجماع، وقيل: مؤن النكاح . ووجاء : قاطع للشهوة. انظر: إرشاد الساري (٣٥٥/٣) .

(٦) انظر : الكتاب (٢٥٠/١) ، المقتضب (٢٨٠/٣) ، وأصول النحو (١٤٢/١) ، (٢٩٠/٢) .

رجلاً لَيْسِي[1] ، فلا يقاسُ عليه ؛ لأنّه كالمثلِ .

[١٦٥] فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ معمولِ هذه الكلمِ عليها أو لا ؟ /قيل : اختلَف النحويون في ذلك[2] ؛ فذهَب البصريون إلى أنّه لا يجوزُ تقديمُ معمولِها عليها ؛ لأنّها فرعٌ على الفعلِ في العملِ ، فينبغي ألا تتصرَّفَ تصرُّفَه . وأمّا الكوفيون فذهَبوا إلى جوازِ تقديمِ معمولِها عليها ، واستدلُّوا على ذلك بقولِه تعالى[3] : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ فنُصِب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ بـ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ ، واستدلُّوا أيضًا بقولِ الشاعرِ[4] :

يا أيُّها المائِحُ[5] دلوي دونَكا
إنّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا
يُثنون خيرًا ويُمجِّدونكا

والتقدير : دونك دلوي ، فـ(دلوي) في موضعِ نصبٍ بـ(دونك) ، فدلَّ على جوازِ تقديمِ معمولِها عليها . والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون ، وأما ما استدلَّ به الكوفيّون فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأنّ قولَه تعالى : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ ليس هو منصوبًا بـ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ /
[١٦٦] وإنّما هو منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدَّرٍ ، وإنّما قُدِّرَ هذا الفعلُ ولم يظهرْ لدلالةِ ما تقدَّم عليه من قولِه تعالى[6] : ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ﴾ الآية[7] ؛ لأنَّ

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « ليسني » . ولقد ساق في الإنصاف (١٦١/١) هذا المثال ضمن حجج مَن يغلِّب على (ليس) الحرفية ، ثم قال : « فأتى بالياء وحدها – أي في قوله : ليسي – من غير نون الوقاية ، ولو كانت فعلًا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال » .

(٢) الإنصاف (٢٢٩/١) .

(٣) النساء : ٢٤.

(٤) الأبيات منسوبة لجارية من الأنصار في : مغازي الواقدي (٥٨٧/٢) ، تاريخ الطبري (٦٢٤/٢) ، دلائل النبوة للبيهقي (١١٣/٤) ، الاستيعاب (ص٧٣٢) ، وفي الخزانة (١٩٠/٦) منسوبة إلى جارية من بني مازن .

(٥) المائح : الذي يملأ الدلو من أسفل البئر . اللسان (م ت ح) .

(٦) النساء : ٢٣.

(٧) سقط من : أ .

في ذلك دلالةً على أنّ ذلك مكتوبٌ عليهم ، فنَصَب « كتابَ اللهِ » على المصدرِ ، كقولِه تعالى[1] : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ [٣٩و] ٱللَّهِ ﴾ فنَصَب « صنعَ الله » على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه ما قبلَه . ونحوُ ذلك قولُ الشاعرِ[2] :

/ **دَأَبْتُ إلى أن يَنْبُتَ[3] الظلُّ بعدَما تقاصَرَ حتى كاد في الآلِ يَمْصَحُ[4]**

وَجِيفَ المطايا ثم قلتُ لصُحْبَتي ولم ينزلوا : أبردتُم فتروَّحوا[5] [١٦٧]

فنَصَب (وجيف) بفعلٍ دلَّ عليه ما تقدَّم .

وأما البيتُ الذي أنشدوه ، فلا حجةَ لهم[6] فيه من وجهين : **أحدُهما** : أن قولَه : دلوي دونكا ، في موضعِ رفعٍ ؛ بأنه[7] خبرُ مبتدإٍ مقدَّرٍ ، والتقديرُ فيه : هذا دلوي دونكا . **والثاني** : أنا نُسَلِّمُ أنه في موضعِ نصبٍ ، ولكن بإضمارِ فعلٍ ، والتقديرُ فيه : خذْ دلوي دونَكا ، و(دونك) تفسيرٌ لذلك الفعلِ المقدرِ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) النحل : ٨٨.

(٢) البيتان للراعي النميري في : الكتاب (٣٨٣/١) ، الكامل(٢٢١/١) ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ص٨٨٣) ، ديوانه (ص٤٢) .

(٣) أ ، ص ، ل : « يثبت » .

(٤) الآل : السراب . ومصح الشيء : إذا ذهب وانقطع . التاج (أول ، م ص ح) .

(٥) الوجيف : ضرب من سير الإبل والخيل ، والإبراد : انكسار الوهج والحر ، وأبرد القوم : دخلوا في آخر النهار . اللسان (و ج ف) وراح القوم وتروحوا : إذا ساروا أي وقت كان . وقيل أصل الرواح أن يكون بعد الزوال . التاج (ر و ح) .

(٦) سقط من : أ ، ص ، ل .

(٧) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لأنه » .

[١٦٨] # /بابُ التحذيرِ[١]

إن قال قائلٌ : ما وجهُ التكريرِ إذا أرادوا التحذيرَ في نحو قولِهم : الأسدَ الأسدَ ؟ قيل : لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحدَ الاسمين قائمًا مقامَ الفعلِ الذي هو : (احذرْ) ولهذا إذا كرَّروا لم يجزْ إظهارُ الفعلِ ، وإذا حذَفوا أحدَ الاسمين ، جاز إظهارُ الفعلِ ، فدلَّ على أنّ أحدَ الاسمين قائمٌ مقامَ الفعلِ .

فإن قيل : فأيُّ الاسمين أولى بأن يقومَ مقامَ الفعلِ ؟ قيل : أولى الاسمين بأن يقومَ مقامَ الفعلِ هو الأولُ ؛ لأن الفعلَ يجبُ أن يكونَ مقدَّمًا على الاسمِ الثاني لأنه مفعولٌ ، فكذلك الاسمُ الذي يقومُ مقامَ الفعلِ ينبغي أن يكونَ مقدمًا .

فإن قيل : فلِمَ انتصَب قولُهم : إيَّاك والشرَّ ، قيل : لأنّ التقديرَ فيه : إياك أحذِّر ، فـ(إياك) منصوبٌ بـ(أحذِّرُ) ، و(الشرَّ) معطوفٌ عليه . وقيل : أصلُه (إياك أحذِّرُ من
[١٦٩] الشرِّ) فموضعُ الجارِّ /والمجرورِ النصبُ ، فلمَّا حُذِف حرفُ الجرِّ[٢] صار النصبُ في ما بعدَه .

فإن قيل : فلِمَ قدروا الفعلَ بعدَ (إيَّاك) ولم يقدروه قبلَه ؟ قيل : لأن (إيّاك) ضميرُ المنصوبِ المنفصلُ[٣] ، فلا[٤] يجوزُ أن يقعَ [٣٩ ظ] الفعلُ قبلَه ؛ لأنك لو أتيت به قبلَه لم يجزْ أن تأتيَ به بلفظِه ، لأنك تقدِرُ على ضميرِ المنصوبِ المتصلِ وهو الكافُ ، ألا ترى أنك لو قلت : ضربتُ إيَّاك . لم يجزْ ؟ لأنك تقدِرُ على أن تقولَ : ضربتك .

فأمّا قولُ الشاعرِ[٥] :

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٦٩/٢) ، علل النحو (ص٢٩٨) ، اللباب (٤٦٣/١) .
(٢) أ ، م : « الجار » .
(٣) أ ، ل : « المتصل » .
(٤) م : « ولا » .
(٥) البيت لحميد بن مالك الأرقط في : الكتاب (٣٦٢/٢) ، الأصول (١٢٠/٢) ، المفصل (ص١٦٧) ، الخزانة (٢٧٥/٥) .

إلــيــكَ حــتّــى بَــلَــغــتْ إيَّــاك

فشاذٌّ لا يقاسُ عليه .

فإن قيل : فلِمَ لم يستعملوا لفظَ الفعلِ مع (إيَّاك) ، كما /استعملوه[1] مع غيرِه ؟ قيل : [١٧٠]
إنّما خُصَّت (إياك) بهذا[2] ؛ لأنّها لا تكونُ إلا في موضع نصبٍ ؛ لأنّها ضميرُ المنصوبِ المنفصلُ ، فصارت بنيةُ لفظِه تدلُّ على كونِه مفعولًا ، فلم يستعملوا معه لفظَ الفعلِ ، بخلافِ غيرِه من الأسماءِ ، فإنه يجوزُ أن يقعَ مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ؛ إذ ليس في بنيةِ لفظِه ما يدلُّ على كونِه مفعولًا ، فاستعملوا معه لفظَ الفعلِ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

❁ ❁ ❁

(١) م : « يستعملوه » .

(٢) م : « بهذه » .

[١٧١] ## /بابُ المصدرِ(١)

إن قال قائلٌ : لِمَ كان المصدرُ منصوبًا ؟ قيل : لوقوعِ الفعلِ عليه ، وهو المفعولُ المطلقُ .

فإن قيل : هل الفعلُ مشتقٌّ من المصدرِ ، أو المصدرُ مشتقٌّ من الفعلِ ؟ قيل : اختَلف النحويون(٢) في ذلك ؛ فذهَب البصريون إلى أن الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ ، واستدلُّوا على ذلك من سبعةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأول : أنّه يسمى مصدرًا ، والمصدرُ هو الموضعُ الذي تصدرُ عنه الإبلُ ، فلمَّا سُمِّي مصدرًا دلَّ على أنه قد صدَر عنه الفعلُ .

والوجهُ الثاني : أنَّ المصدرَ يدلُّ على زمانٍ مطلقٍ ، والفعلُ يدلُّ على زمانٍ معينٍ ، وكما أن المطلقَ أصلٌ للمقيَّدِ ، فكذلك المصدرُ أصلٌ للفعلِ .

والوجهُ الثالثُ : أن الفعلَ يدلُّ على شيئين ، والمصدرُ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ ، وكما أن الواحدَ قبلَ الاثنين ، فكذلك يجبُ أن يكونَ المصدرُ قبلَ الفعلِ .

[١٧٢] /**والوجهُ الرابعُ** : [٤٠ و] أن المصدرَ اسمٌ ، ويَستغني(٣) عن الفعلِ ، والفعلُ لابد له من الاسمِ ، وما يكونُ مفتقرًا إلى غيرِه ولا يقومُ بنفسِه ، أولى بأن يكونَ فرعًا مما لا يكونُ مفتقرًا إلى غيرِه .

والوجهُ الخامسُ : أنّ المصدرَ لو كان مشتقًّا من الفعلِ لوجَب أن يدلَّ على ما في الفعلِ من الحدثِ والزمانِ ومعنًى ثالثٍ ، كما دلّت أسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدثِ ، وعلى ذاتِ الفاعلِ والمفعولِ به ، فلمّا لم يكنِ المصدرُ كذلك ، دلَّ على أنَّه ليس مشتقًّا من الفعلِ .

والوجهُ السادسُ : أن المصدرَ لو كان مشتقًّا من الفعلِ لوجَب أن يجرىَ على سَنَنٍ

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص٥٦) ، علل النحو (ص٣٥٩) ، شرح عيون الإعراب (ص١٦٧) ، اللباب (١/٢٦٠) .

(٢) الإنصاف (١/٢٣٥) ، ومسائل خلافية (ص٧٣) ، واللباب (١/٢٦٥) .

(٣) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « هو يستغني » ، وفي ص : « هو مستغن » .

واحدٍ ، ولم يختلفْ كما لم تختلفْ أسماءُ الفاعلين والمفعولين ، فلمَّا اختلفَ المصدرُ اختلافَ سائرِ الأجناسِ دلَّ على أن الفعلَ مشتقٌّ منه .

والوجهُ السابعُ : أنَّ الفعلَ يتضمنُ المصدرَ ، والمصدرُ لا يتضمَّنُ الفعلَ ، ألا ترى أن (ضَربَ) ، يدلُّ على ما يدلُّ عليه (الضَّربُ) ، و(الضَّربُ) لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه (ضَرَبَ) ، وإذا كان كذلك ، دلَّ على أنَّ المصدرَ أصلٌ ، /والفعلَ فرعٌ[1] ، وصار هذا [١٧٣]
كما تقولُ[2] في الأواني المصوغةِ من الفضَّةِ ، فإنها فرعٌ عليها ومأخوذةٌ منها ، وفيها زيادةٌ ليست في الفضةِ[3] ، فدلَّ على أن الفعلَ مأخوذٌ من المصدرِ ، كما كانت الأواني مأخوذةً من الفضةِ ، (٤فكذلك هاهنا٤) .

وأما الكوفيُّون فذهَبوا إلى أنَّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعلِ ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ : **الوجهُ الأوَّلُ** : أن المصدرَ يعتلُّ لاعتلالِ[5] الفعلِ ، ويصحُّ لصحَّتِه[6] تقولُ : قمت قيامًا ، فيعتلُّ المصدرُ لاعتلالِ الفعلِ ، وتقولُ : قَاوَم قِوَامًا ، فيصحُّ المصدرُ لصحةِ الفعلِ ، فدلَّ على أنَّه فرعٌ عليه . **والوجهُ الثاني** : أن الفعلَ يعملُ في المصدرِ ، ولا شكَّ أن رتبةَ العاملِ قبلَ رتبةِ المعمولِ . **والوجهُ الثالثُ** : أنَّ المصدرَ يُذكَرُ توكيدًا [٤٠ ظ] للفعلِ ، ولا شكَّ أن رتبةَ المؤكَّدِ قبلَ رتبةِ المؤكِّد ، فدلَّ على أنَّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعلِ .

/والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون . وأما ما استدلَّ به الكوفيون ففاسدٌ . أما قولُهم : [١٧٤]
إنه يصحُّ لصحةِ[7] الفعلِ ، ويعتلُّ لاعتلالِه ، فنقولُ : إنما يصحُّ لصحةِ الفعل ويعتلُّ

---

(١) بعده في م : « عليه » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « نقول » .

(٣) بعده في ص : « لأن الأواني فضة وليست الفضة بأواني » ، وبعده في ك : « فكذلك هاهنا » ، وبعده في ل : « وليست الفضة بأواني » .

(٤ – ٤) سقط من : أ ، ب ، ك ، م .

(٥) ص : « باعتلال » .

(٦) ص : « بصحته » .

(٧) ص : « بصحة » .

لاعتلالِه طلبًا للتشاكلِ، ليجريَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ؛ لئلا تختلفَ طرقُ تصاريفِ الكلمةِ، وهذا لا يدلُّ على الأصلِ والفرعِ، ألا ترى أنهم قالوا: يَعِدُ، والأصلُ فيه: يَوْعِدُ، فحَذَفوا الواوَ لوقوعِها بين ياء وكسرةٍ. وقالوا: أعِدُ، (١ونَعدُ، وتَعِدُ١)، فحذَفوا الواوَ وإن لم تقعْ بينَ ياءٍ وكسرةٍ، حملاً على (يعِدُ) لئلَّا تختلفَ طرقُ تصارِيفِ الكلمةِ. وكذلك قالوا: أُكْرِمُ، والأصلُ فيه: أُأَكْرِمُ، إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعِهما، ثم قالوا: نُكرم، وتُكرم، ويُكرم، فحذَفوا الهمزةَ وإن لم تجتمعْ همزتان

[١٧٥] حملاً على /(أُكرم) ليجريَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ، فكذلك هاهنا.

وأما قولُهم: إنَّ الفعلَ يعملُ في المصدرِ، فنقولُ: هذا لا يدلُّ على أنَّه أصلٌ له، فإنَّا أجمَعنا على أن الحروفَ تعملُ في الأسماءِ والأفعالِ، ولا شكَّ أن الحروفَ ليست أصلاً للأسماءِ و(٢لا للأفعالِ٢)، فكذلك هاهنا.

وأمَّا قولُهم: إن المصدرَ يُذكرُ تأكيدًا للفعلِ، فنقولُ[٣]: هذا لا يدلُّ على أنَّه فرعٌ عليه، ألا ترى أنَّك تقولُ: جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا زيدًا، ولا يدلُّ هذا على أنَّ (زيدًا) الثانيَ فرعٌ على الأولِ، فكذلك هاهنا. وقد بيَّنَّا هذا مستوفًى في «المسائلِ الخلافيةِ»[٤].

فإن قيل: فلِمَ كان قولُهم: سرتُ أشدَّ السَّيرِ[٥]، منصوبًا على المصدرِ؟ قيل: لأن (أفعل) لا يضافُ إلا إلى ما هو بعضٌ له، وقد أُضيف إلى المصدرِ الذي هو (السير) فلمَّا أضيف إلى المصدرِ كان مصدرًا، فانتصَب انتصابَ المصادرِ [٤١ و] كلِّها.

[١٧٦] فإن قيل: فعلى ماذا ينتصبُ قولُهم: قعَد القُرفُصاءَ، /ونحوُه؟ قيل: ينتصبُ على

(١ – ١) أ، ص، ل: «وتعد ونعد».

(٢ – ٢) أ، ص، ب، ل، م: «الأفعال»، وفي ب: «للأفعال».

(٣) ص: «قلنا».

(٤) الإنصاف (٢٣٦/١).

(٥) م: «السيرة».

المصدرِ بالفعلِ الذي[1] قبلَه ؛ لأن (القرفصاءَ) لمَّا كانت نوعًا من القعودِ ، والفعلُ الذي هو (قعد) يتعدَّى إلى جنسِ القعودِ الذي يشتملُ على (القرفصاءِ) وغيرِها ، تعدَّى إلى (القرفصاءِ) [2]التي هي[2] نوعٌ منه ؛ لأنه إذا عمِل في الجنسِ عمِل في النوعِ ، إذْ كان داخلاً تحتَه ، هذا مذهبُ سيبويهِ[3] .

وذهَب أبو بكرِ بنُ السراجِ[4] إلى أنَّه صفةٌ لمصدرٍ[5] محذوفٍ ، والتقديرُ فيه : قَعَد القِعْدَةَ القرفصاءَ ، إلا أنه حذَف الموصوفَ ، وأقام الصفةَ مُقامَه .

والذي عليه الأكثرون مذهبُ سيبويهِ ؛ لأنّه لا يفتقرُ إلى تقديرِ موصوفٍ ، وما ذهَب إليه ابنُ السراجِ يفتقرُ إلى تقديرِ موصوفٍ ، وما لا يفتقرُ إلى تقديرٍ[6] أَولى مما يفتقرُ إلى تقديرٍ[6] ، فاعرِفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .



(١) بعده في م : « هو » .

(٢ – ٢) م : « الذي هو » .

(٣) الكتاب (١/٣٥١) .

(٤) الأصول في النحو (١/١٦٠) ، وانظر : اللباب (١/٢٦٥) .

(٥) ص : « موصوف » .

(٦) بعده في م : « موصوف » .

[١٧٧] ## /بابُ المفعولِ فيه[١]

إن قال قائلٌ : ما المفعولُ فيه ؟ قيل : هو الظرفُ ، وهو كلُّ اسمٍ من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ يُرادُ فيه معنى (في) ، وذلك نحو (صمتُ اليومَ ، وقمتُ الليلةَ ، وجلَستُ مكانَك) ، والتقديرُ فيه : صمتُ في اليومِ ، وقمتُ في الليلةِ ، وجلستُ في مكانِك ، وما أشبَهَ ذلك .

فإن قيل : فلِمَ سُمِّي ظرفًا ؟ قيل : لأنه لمَّا كان محلاًّ للأفعالِ ، سمِّي ظرفًا ، تشبيهًا بالأواني التي تحلُّ الأشياءُ فيها ، ولهذا يُسَمِّي الكوفيُّون[٢] الظروفَ (محالَّ) لحلولِ الأفعالِ[٣] فيها .

فإن قيل : فلِمَ لم يَبْنوا الظروفَ لتضمُّنِها معنى الحرفِ[٤] ؟ قيل : لأنَّ الظروفَ وإن
[١٧٨] نابت عن الحرفِ[٥] ، إلا أنَّها لم تتضمَّنْ /معناه ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّه يجوزُ إظهارُه مع لفظِها ، ولو كانت متضمِّنةً للحرف لم يجزْ إظهارُه ، ألا ترى أنَّ (متى ، وأين ، وكيف) لمَّا تضمَّنت معنى همزةِ الاستفهامِ ، لم يجزْ إظهارُ الهمزةِ معها ؟ [٤١ ظ] فلمَّا جاز إظهارُه هاهنا ، دلَّ على أنَّها لم تتضمنْ معناه ، وإذا لم تتضمنْ معناه ، وجَب أن تكونَ معرَبةً على أصلِها .

فإن قيل : فلِمَ تعدَّى الفعلُ اللازمُ إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ ، ولم يتعدَّ إلى جميعِ ظروفِ المكانِ ؟ قيل : لأنَّ الفعلَ يدلُّ على جميعِ ظروفِ الزمانِ بصيغتِه ، كما يدلُّ على جميعِ ضروبِ المصادرِ ، وكما أنَّ الفعلَ يتعدَّى إلى جميعِ ضروبِ المصادرِ ، فكذلك

---

(١) المقتضب (٣٢٨/٤) ، الأصول (١٩٠/١) ، علل النحو (ص٣٦٧) ، شرح عيون الإعراب (ص١٤١) ، اللباب (٢٧١/١) .
(٢) انظر : مصطلحات النحو الكوفي (ص٧١) .
(٣) ف ، م : « الأشياء » .
(٤) أ ، ك ، ل : « الحروف » .
(٥) أ ، ب ، ك ، ل : « الحروف » .

يتعدَّى إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ ، وأمَّا ظروفُ المكانِ فلم يدلَّ عليها الفعلُ بصيغتِه ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرَب ، أو سيضربُ ، لم يدلَّ على مكانٍ دونَ مكانٍ ، كما يكونُ فيه[1] دلالةٌ على زمانٍ دونَ زمانٍ ، فلمَّا لم يدلَّ الفعلُ على ظروفِ المكانِ بصيغتِه ، صار الفعلُ اللازمُ منه بمنزلتِه[2] من[3] (زيدٍ) و(عمرٍو) ، وكما أنَّ الفعلَ اللازمَ لا يتعدَّى بنفسِه /إلى (زيدٍ) و(عمرٍو) ، فكذلك لا يتعدَّى إلى ظرفِ[4] المكانِ . [١٧٩]

فإن قيل : فلِمَ تعدَّى إلى الجهاتِ الستِّ ونحوِها من ظروفِ المكانِ ؟ قيل : لأنها أشبَهت ظروفَ الزمانِ من وجهين : **أحدُهما** : أنها مبهمةٌ غيرُ محدودةٍ ، ألا ترى أنك إذا قلت : خَلْفَ زيدٍ ، كان غيرَ محدودٍ ، وكان هذا اللفظُ مشتملاً على جميعِ ما يقابلُ ظهرَه إلى أن تنقطعَ الأرضُ . وكذلك إذا قلت : أمام زيد ، كان أيضًا غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض . كما أنك إذا قلت : قام ، دلَّ على كلِّ[5] زمانٍ ماضٍ من أوَّلِ ما خلَق اللهُ تعالى الدنيا إلى وقتِ حديثِك ، فإذا[6] قلت : يقومُ ، دلَّ على كلِّ زمانٍ مستقبلٍ .

والوجهُ الثاني : أنَّ هذه الظروفَ لا تتقرَّرُ[7] على وجهٍ واحدٍ ؛ لأنَّ (فوقًا) يصيرُ(تحتًا) ، و(تحتًا) يصيرُ (فوقًا) ، كما أنَّ الزمانَ المستقبلَ /يصيرُ حاضرًا ، والحاضرَ [١٨٠]
[٤٢ و] يصيرُ ماضيًا ، فلمَّا أشبَهت ظروفَ الزمانِ ، تعدَّى الفعلُ إليها كما يتعدَّى إلى ظروفِ الزمانِ .

---

(١) أ ، ك ، ل ، م : « فيها » .
(٢) ص ، ب ، ك : « بمنزلة » .
(٣) سقط من : ص .
(٤) ب ، ك ، م : « فيها » .
(٥) سقط من : ف ، ب .
(٦) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « وإذا » .
(٧) ب ، ل ، م : « تتقدر » ، وفي ك : « تستقر » .

فإن قيل : فكيف قالوا : زيدٌ منِّي مَعْقِدَ الإزارِ ، ومَقْعدَ القابلةِ ، ومناطَ الثريَّا ، وهما خطَّان خِنَّابَتَي[1] أنفِها - يعني : الخطَّين اللذين يكتنفان أنفَ الظبية - وهي كلُّها مخصوصةٌ[2] ؟

قيل : الأصلُ فيها كلِّها أن تُستعملَ بحرفِ الجرِّ ، إلا أنَّهم حذَفوا حرفَ الجرِّ في هذه المواضعِ اتساعًا ، كقولِ الشاعرِ[3] :

فلأبغينَّكمُ قَنًا وعُوارضًا ولأُقبلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَدِ[4]

وكقولِ الآخرِ[5] :

لَدْنٌ بهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ[6]

[١٨١] /أراد : في الطريقِ . ومنِ حقِّها أن تُحْفظَ[7] ولا يقاسَ عليها .

فأمَّا قولُهم : دخلتُ البيتَ ، فذهَب أبو عمرَ الجرميُّ إلى أنَّ (دخلت) فعلٌ متعدٍّ تعدَّى إلى (البيت) فنصَبه ، كقولك : بنيتُ البيتَ ، وما أشبَه ذلك ، وذهَب الأكثرون إلى أنَّ (دخلت) فعلٌ لازمٌ ، وكان الأصلُ فيه أن يُستعملَ معه[8] حرفُ

---

(١) أ ، ص ، ب ، ل : « جنابتي » ، وفي ك : « حنابتي » ، وفي م : « جانبي » ، والخنّابة : حرف المنخر يميناً وشمالاً ، يقال لهما الخنابتان . العين (خ ن ب) ، خلق الإنسان للأصمعي (ص١٨٨) ، الجراثيم (١/ ١٧٥) .

(٢) م : « مخطوطة » .

(٣) البيت لعامر بن الطفيل في : ديوانه (ص٥٥)، الكتاب (١/ ١٣٦، ٢١٤) ، الأصمعيات (ص٢١٦) ، والمفضليات (١/٣٦٣) ، لسان العرب (ضرغد) ، الخزانة (٣/٧٧) ، ونُسب لطفيل الغنوي في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص٢١٥) .

(٤) قن وعوارض : موضعان . واللابة : الحرة ، وضرغد : جبل أو حرة لغطفان . التاج (ضرغد) .

(٥) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في : الكتاب (١/٢١٤) ، الجمل في النحو (ص٤٢) ، المحكم والمحيط الأعظم (ع س ل) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص٢١٣) ، شرح أبيات المغني (١/١٠) .

(٦) البيت في وصف الرمح يصفه باللين (لدن) ، وعسل الرمح : اشتد هزه . التاج (ع س ل) .

(٧) م : « يحفظ » .

(٨) م : « مع » .

الجرِّ[١] ، إلا أنَّه حُذِف حرفُ الجرِّ اتساعًا على ما بيَّنّا . وهذا هو الصحيحُ ، والدليلُ على أنَّ (دخلت) فعلٌ لازمٌ من وجهين : **أحدُهما** : أن مصدرَه يَجيءُ[٢] على (فُعُول) وهو من مصادرِ الأفعالِ اللازمةِ ، كـ (قعَد قعودًا) ، وجلَس جلوسًا) وما أشبه ذلك .

والثاني : أن[٣] نظيرَه فعلٌ لازمٌ وهو : (غُرتُ) [٤] ونقيضُه فعلٌ لازمٌ وهو : (خرجت) ، فيقتضي أن يكونَ لازمًا حملاً على نظيرِه ونقيضِه ، فاعرفْه إن شاءِ اللهُ تعالى .



(١) أ : « الحرف » .

(٢) سقط من : أ ، م .

(٣) سقط من : م .

(٤) الغور : الدخول في الشيءِ . التاج (غ و ر) .

/بابُ المفعولِ معه(١) [١٨٢]

إن قال قائلٌ : ما العاملُ للنصبِ في المفعولِ معه ؟ قيل : اختلَف النحويُّون(٢) في ذلك ؛ فذهَب البصريون إلى أنَّ العاملَ فيه هو الفعلُ ، وذلك لأنَّ الأصلَ في نحوِ قولِهم : (استوى الماءُ والخشبـةَ) : مع الخشبةِ ، إلا أنَّهم أقاموا الواو مُقام (مـع) [٤٢/ظ] توسُّعًا في كلامِهم ، فقوي الفعلُ بالواوِ ، فتعدَّى إلى الاسمِ فنصَبه ، كما قوي بالهمزةِ في قولِك : أخرجتُ زيدًا . ونظيرُ هذا نصبُهم الاسمَ في بابِ الاستثناءِ بالفعلِ المتقدِّم بتقويةِ (إلا) ، نحو (قام القومُ إلا زيدًا) ، فكذلك هاهنا المفعولُ معه منصوبٌ بالفعلِ المتقدِّمِ بتقويةِ الواوِ .

وذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ المفعولَ معه منصوبٌ على الخلافِ ، وذلك لأنَّه إذا قال : (٣)(استوى الماءُ والخشبةَ) . لا يحسُنُ تكريرُ الفعلِ ، فيقالُ(٣) : /(استوى الماءُ واستوت الخشبةُ) لأنَّ (الخشبة) لم تكنْ معوَجَّةً فتستويَ(٤) ، فلمّا لم يحسنْ تكريرُ الفعلِ كما يحسنُ في (جاءَ زيدٌ وعمرٌو) فقد خالَف الثاني الأولَ ، فانتصبَ على الخلافِ . [١٨٣]

وذهَب أبو إسحاقَ الزّجاجُ(٥) إلى أنَّه منصوبٌ بعاملٍ مقدَّرٍ ، والتقديرُ فيه : استوى الماءُ ولابس الخشبةَ ، وزعَم أنّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينَهما الواوُ . والصحيحُ هو الأوَّلُ ؛ وأمَّا قولُ الكوفيين : إنه منصوبٌ على الخلافِ لأنه لا يحسُنُ تكريرُ الفعلِ ، قلنا : هذا هو الموجبُ لكونِ الواوِ غيرَ عاملةٍ ، وأنَّ الفعلَ هو العاملُ بتقويتِها لا بنفسِ المخالفةِ ،

---

(١) شرح الكتاب لسيبويه (١٩٤/٢) ، شرح اللمع للثمانيني (١١٢و- مخطوط)، شرح عيون الإعراب (ص١٨٣) ، اللباب (٢٧٩/١) .

(٢) الإنصاف (٢٤٨/١) ، اللباب (٢٧٩/١) .

(٣ - ٣) سقط من : أ .

(٤) ك ، م : « حتى تستوي » .

(٥) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه ، كان إمامًا في العربية من أهل الدين، من مصنفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، والنوادر، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: الفهرست (١٧٥/١)، تاريخ بغداد (٦١٣/٦)، إنباه الرواة (١٩٤/١).

ولو جاز أن يقالَ مثلُ ذلك ، لجاز أن يُقالَ : إنَّ (زيدًا) في قولِك : ضربتُ زيدًا ، منصوبٌ لكونِه مفعولاً لا بالفعلِ ، وذلك محالٌ ؛ لأنَّ كونَه مفعولاً[1] يوجبُ أن يكونَ (ضربت) هو العاملُ فيه النصبَ ، فكذلك هاهنا .

وأما قولُ الزَّجاجِ : إنه ينتصبُ بتقديرِ عاملٍ ؛ لأن الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينَهما الواوُ ، فليس بصحيحٍ أيضًا ؛ لأنَّ الفعلَ يعملُ في المفعولِ /على الوجهِ الذي يتصلُ به [١٨٤] المفعولُ ، فإن كان الفعلُ لا يفتقرُ إلى تقويةٍ تعدَّى إلى[2] المفعولِ بنفسِه ، وإن كان يفتقرُ إلى تقويةٍ كحرفِ الجرِّ وغيرِه ، عمِل بتوسطِه ، ألا ترى أنَّك تقولُ : [٤٣ و] أكرمتُ زيدًا وعمرًا ، فتنصبُ[3] (عمرًا) بـ (أكرمتُ) كما تنصبُ (زيدًا) به ، فلم تمنعِ الواوُ من وقوعِ (أكرمت) على ما بعدَها ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : لم حذِفت (مع) وأقيمت الواوُ مقامَها ؟ قيل : حُذِفت (مع) وأقيمت الواوُ مقامَها ، توسعًا في كلامِهم ، طلبًا للتخفيفِ والاختصارِ .

فإن قيل : فلِم كانت الواوُ أولى من غيرِها[4] ؟ قيل : إنَّما كانت[5] أولى من غيرِها ؛ لأنَّ الواوَ في معنى (مع) ؛ لأنَّ معنى (مع) المصاحبةُ ، ومعنى الواوِ/ الجمعُ ، فلمَّا كانت [١٨٥] في معنى (مع) كانت أولى من غيرِها .

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ المنصوبِ هاهنا على الناصبِ ؟ قيل : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ حكمَ الواوِ ألا تتقدَّمَ على ما قبلَها ، وهذا البابُ من النحويين من يجري فيه القياسَ ، ومنهم من يقصُرُه على السماعِ ، والأكثرون على القولِ الأوَّلِ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



---

(١) بعده في م : « لا » .
(٢) أ : « إليه » .
(٣) أ : « فنصبت » .
(٤) بعده في م : « من الحروف » .
(٥) بعده في م : « الواو » .

/بابُ المفعولِ له(1) [١٨٦]

إن قال قائلٌ : ما العاملُ في المفعولِ له النصبَ ؟ قيل : العاملُ في المفعولِ له الفعلُ الذي قبلَه ، نحو (جئتُك طمعًا في برِّكَ ، وقصدتُك ابتغاءَ معروفِك) ، (2) وكان الأصلُ فيه : جئتُك لطمعٍ(3) في برِّك ، وقصدتُك لابتغاءِ(4) معروفِك(3) ، إلا أنَّه حُذِفَ اللامُ ، فاتصل الفعلُ به فنصَبه .

فإن قيل : فلِمَ تعدَّى إليه الفعلُ اللازمُ كالمتعدِّي ؟ قيل : لأنَّ العاقلَ لمَّا كان لا يفعلُ شيئًا إلا لعلَّةٍ ، وهو(5) علةٌ للفعلِ ، وعذرٌ لوقوعِه ، كان في الفعلِ دلالةٌ عليه ، فلمَّا كان فيه(6) دلالةٌ عليه ، تعدَّى إليه .

فإن قيل : فهل يجوزُ أن يكونَ معرفةً ونكرةً ؟ قيل : نعم يجوزُ أن يكونَ معرفةً ونكرةً ، [١٨٧] والدليلُ على ذلك قولُه تعالى(7) ، /﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ ، فـ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ معرفةٌ بالإضافةِ ، ﴿وَتَثْبِيتًا﴾ نكرةٌ ، قال الشاعرُ [٤٣ ظ](8) :

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ   وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٤) ، شرح اللمع للثمانيني (١١١ظ- مخطوط)، شرح عيون الإعراب (ص١٦٣) ، اللباب (١/٢٧٧) .

(٢ - ٣) سقط من : أ .

(٣) ب ، ك ، م : « للطمع » .

(٤) م : « للابتغاء في » .

(٥) ب ، ك ، ل ، م : « هي » .

(٦) سقط من : م .

(٧) سورة البقرة : ٢٦٥.

(٨) البيت لحاتم الطائي في : ديوانه (ص٢٢) ، الكتاب (١/٣٦٨) ، اللمع (ص٥٠) ، تفسير الطبري (٣/ ٥٩٠) ، لسان العرب (ع و ر) ، الخزانة (٣/١١٧) .

فـ (ادِّخارَه) معرفةٌ بالإضافةِ ، و(تكرُّما) نكرةٌ ، وقال الآخر[١] :

يَـرْكَـبُ كـلَّ عـاقـرٍ جـمـهـورِ
مَـخَـافَـةً وَزَعَـلَ الـمَـحْـبُـورِ
والـهـولَ مِـنْ تَـهَـوُّلِ الـهُـبُـورِ

/وذهَب أبو عمرَ الجرميُّ إلى أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ إلا نكرةً ، ويقدرُ الإضافةَ[٢] في [١٨٨]
هذه المواضعِ في نيَّةِ الانفصالِ ، فلا يُكْتَسى التعريفَ من المضافِ إليه ، كقولِهم : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ[٣] غدًا ، قال الله تعالى[٤] : ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾ ، وقال الشاعرُ[٥] :

سَلِ الهُمُومَ بكلِّ مُعْطِي رأسِه ناجٍ[٦] مخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

والذي عليه الجمهورُ والمذهبُ المشهورُ هو الأولُ ، وما ادَّعاه الجرميُّ من كونِ الإضافةِ في نيةِ الانفصالِ يفتقرُ إلى دليلٍ ، ثم لو صحَّ هذا في الإضافةِ ، فكيف يصحُّ[٧] مع لامِ[٨] التعريفِ في قولِ الشاعرِ :

---

(١) الرجز للعجاج بن عبد الله بن رؤبة في : ديوانه (ص٢٣٠) ، الكتاب (١/٣٦٩) ، المعاني الكبير (٤/٧٤٩) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص٢٤٧) ، والخزانة (٣/١١٠) .
والعاقر : رملة مشرفة لا تنبت ، والجمهور : العظيمة ، والمحبور : المسرور ، والهبور : مواضع من الأرض مطمئنة ، يقول : يخاف أن يكون في هذه المواضع المطمئنة سبع أو صائد . ينظر : المعاني الكبير (٤/٧٤٩) .
(٢) ك ، م : « بالإضافة » .
(٣) ب ، ك ، ل ، م : « زيدا » .
(٤) الأحقاف : ٢٤.
(٥) البيت لمرَّار الأسدي في : الكتاب (١/١٦٨) ، فرحة الأديب (ص١٦٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص١٢٣) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص١٦٢) .
ومعطي رأسه : ذلول منقاد ، ناج : سريع ، والصهبة : حمرة تعلو الشعر ، العيس : بياض يخالطه شقرة يسيرة . انظر : شرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٣، ١٢٤) .
(٦) ص : « ناح » ، وفي ك ، ل ، م : « تاج » .
(٧) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « له » .
(٨) بعده في أ : « في » .

[١٨٩] / **والـهَـوْلَ مِـن تَـهـوُّلِ الـهُـبُـورِ**[١] .

وما أشبهَه .

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ المنصوبِ هاهنا على الناصبِ ؟ قيل[٢] : يجوزُ ذلك ؛ لأن العاملَ فيه يتصرفُ ، ولم يوجدْ ما يمنع من جوازِ تقديمِه ، كما وجِد في المفعولِ معه ، فكان جائزًا على الأصلِ ، وهذا البابُ [٣]إنما يترجمُه[٣] البصريون ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من بابِ المصدرِ ، فلا يُفردون له بابًا[٤] .



(١) تقدم (ص ١٨٧) .

(٢) بعده في م : « نعم » .

(٣ – ٣) م : « يترجمونه » .

(٤) بعده في ب ، ل ، م : « فاعرفْه تصب إن شاءِ اللهُ تعالى » ، ولكن في ب ، ل ، بدون « تصب » ، وبعده في ك : « والله أعلم » .

[١٩٠] # /بابُ الحالِ[١]

إن قال قائلٌ : ما الحالُ ؟ قيل : هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني زيدٌ راكبًا ، كان الركوبُ هيئةَ (زيدٍ) عند وقوعِ المجيءِ منه ، وإذا قلت : ضربتُه مشدودًا ، كان الشدُّ هيئتَه عندَ وقوعِ الضربِ له[٢] ؟

فإن قيل : فهل يقعُ الحالُ من الفاعلِ والمفعولِ معًا بلفظٍ واحدٍ ؟ قيل : يجوزُ ذلك ، والدليلُ على ذلك قولُ الشاعرِ[٣] [٤٤ و] :

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهْيَ ذَاتُ مُؤَصَّدٍ ولم يَبْدُ للأترابِ من ثديِها حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا إلى اليومِ لم نَكْبَرْ وَلَمْ يَكْبَرِ[٤] البَهْمُ[٥]

[١٩١] /فنصَب (صغيرين) على الحالِ من التاءِ في (تعلَّقت) وهي فاعلةٌ ، ومن (ليلى) وهي مفعولةٌ ، وقال الآخرُ[٦] :

مَتَى ما تَلْقَني فَرْدَينِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا[٧]

فنصَب (فردين) على الحالِ من ضميرِ الفاعلِ والمفعولِ في (تلقني) ، وهذا كثيرٌ في كلامِهم .

فإن قيل : فما العاملُ في الحالِ النصبَ ؟ قيل : ما قبلَها من العاملِ ، وهو على

(١) علل النحو (ص٣٧١) ، شرح اللمع للثمانيني (١١٣و- مخطوط)، شرح عيون الإعراب (ص١٥١) ، اللباب (١/٢٨٤) .

(٢) ص : « عليه » .

(٣) البيتان لقيس بن الملوح العامري في : ديوانه (ص١٧) الأغاني (٢/١٢) ، الشعر والشعراء (٢/٥٦٣) ، المخصص (١٦/١١٥) ، الحماسة البصرية (٢/٢٠٧) ، الخزانة (٤/٢١٤) .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، م : « تكبر » .

(٥) في حاشية أ : « صغار الغنم » . وهي البهم . اللسان (ب هـ م) .

(٦) البيت لعنترة بن شداد في : ديوانه (ص٥٧) ، خلق الإنسان للأصمعي (ص٢٢٣) ، تهذيب اللغة (١٤/١٤) ، المفصل(ص٨٩) ، الهمع (٢/٥٦٥) ، الخزانة (٧/٤٧٨) .

(٧) ب ، ك ، م : « استطارا » .

ضربين ؛ فعلٌ ، ومعنى فعلٍ . فإن كان فعلاً نحوُ (جاء زيدٌ راكبًا) ، جاز أن يتقدمَ الحالُ عليه[1] ، نحو (راكبًا جاء زيدٌ) ؛ لأن العاملَ لما كان متصرفًا تصرَّف عملُه ، فجاز تقديمُ معمولِه عليه ، وإن كان العاملُ فيه معنى فعلٍ ، نحو (هذا زيدٌ قائمًا) ، لم يجزْ تقديمُ الحالِ
[١٩٢] عليه ، فلو قلت : قائمًا هذا زيدٌ ، لم يجزْ ؛ لأن معنى الفعلِ لا يتصرفُ تصرُّفَه ، /فلم يجزْ تقديمُ معمولِه عليه[2] .

وذهَب الفراءُ إلى أنه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على العاملِ [3]في الحالِ[3] سواءٌ كان العاملُ فيه فعلاً أو معنى فعلٍ ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدمَ المضمرُ على المظهَرِ ، فإنه إذا قال : (راكبًا جاء زيدٌ) ، ففي (راكب) ضميرُ (زيد) ، وقد تقدَّم عليه ، وتقديمُ المضمَرِ على المظهَرِ لا يجوزُ . وهذا ليس بشيءٍ ؛ لأن (راكبًا) وإن كان مقدَّمًا في اللفظِ ، إلا أنَّه مؤخرٌ في[4] التقديرِ ، وإذا كان مؤخَّرًا في التقديرِ جاز التقديمُ ، قال اللهُ تعالى[5] : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ ، فالهاءُ في « نفسِه » عائدةٌ إلى « موسى » ، إلا أنَّه لما كان في تقديرِ التقديمِ ، والهاءُ في تقديرِ التأخيرِ ، جاز التقديمُ ، وهذا كثيرٌ في كلامِهم ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : فلِمَ عمِل الفعلُ اللازمُ في الحالِ ؟ قيل : لأن الفاعَل لمَّا كان [٤٤ ظ] لا يفعلُ الفعلَ إلا في حالةٍ ، كان في الفعلِ دلالةٌ على الحالِ ، فتعدَّى إليها ، كما تعدَّى إلى ظرفِ الزمانِ لمَّا كان في الفعلِ دَلالةٌ عليه .

[١٩٣] /فإن قيل : فلم وجَب أن تكونَ الحالُ نكرةً ؟ قيل : لأن الحالَ تجري مَجْرى الصفةِ

---

(١) سقط من : أ ، م .

(٢) انظر : الأصول في النحو (١/٢١٥) ، اللباب (١/٢٨٩) .

(٣ – ٣) سقط من : م .

(٤) بعده في م : « المعنى و » .

(٥) سورة طه : ٦٧.

للفعلِ ، ولهذا سماها سيبويهِ[1] نعتًا للفعلِ ، والمرادُ بالفعلِ المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم يُذكرْ[2] ، ألا ترى أن (جاء) يدلُّ على مجيءٍ ، وإذا قلت : جاء راكبًا . دلَّ على مجيءٍ موصوفٍ بركوبٍ ؛ فإذا كانت[3] الحالُ تجري[4] مجرى الصفةِ للفعلِ وهو نكرةٌ ، فكذلك وصفُه يجبُ أن يكونَ نكرةً .

فأمَّا قولُهم : أرسَلها العراكَ[5] ، وطلَبْتَه جُهدَك وطاقَتَك ، ورجَع عَوْدَهُ /على بدئِه ، [١٩٤] فهي مصادرُ أقيمَت مقامَ الحالِ ، والتقديرُ : أرسَلَها تعترِكُ ، وطَلَبْتَه تجتهدُ ، و(تعترك) و(تجتهد) جملةٌ من الفعلِ والفاعلِ في موضعِ الحالِ ، كأنَّك قلتَ : أرسَلَها معتركةً ، وطلبتَه مجتهدًا ، إلا أنَّه أضمَر ، وجعَل المصدرَ دليلاً عليه ، وهذا كثيرٌ في كلامِهم .

وذهَب بعضُ النحويين[6] إلى أن قولَهم : رجَع عودَه على بدئِه ، منصوبٌ ؛ لأنه مفعولُ (رجَع) ؛ لأنَّه يكونُ متعدِّيًا كما[7] يكون لازمًا ، قال اللهُ تعالى[8] : ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنۡهُمۡ﴾ ، فأَعمَل (رجع) في (الكافِ) التي للخطابِ ، فقال : ﴿رَّجَعَكَ﴾ ، فدلَّ على أنَّه يكونُ متعدِّيًا .

ومما يدلُّ على أنَّ الحالَ لا يجوزُ أن تكونَ معرفةً أنَّها لا يجوزُ أن تقومَ مقامَ الفاعلِ في

---

(١) الكتاب (١/١٥٢) .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « يذكره » ، وفي م : « تذكره » .

(٣) م : « كان » .

(٤) م : « يجري » .

(٥) جزء من بيت للبيد بن ربيعة نصه :

فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدها ... ولم يُشفِق على نَغَصِ الدِّخالِ

انظر : العين (د خ ل) ، الكتاب (١/٣٧٢) ، المعاني الكبير (١/٤٤٥) ، الصحاح (ع ر ك) ، المحكم والمحيط الأعظم (ع ر ك) ، شرح ديوانه للطوسي (ص٨٦) ، الخزانة (٣/١٨٣) .

والعراك : الجماعة ، أي : أوردها الجماعة . انظر : شرح الديوان (ص٨٧) .

(٦) انظر : الإنصاف (٢/٨٢٧) ، اللباب (١/٢٨٦) .

(٧) بعده في ص : « كان » .

(٨) سورة التوبة : ٨٣.

[١٩٥] ما لم يُسمَّ فاعلهُ ؛ /لأن الفاعلَ قد يُضْمَرُ فيكونَ معرفةً ، فلو جاز أن يكونَ الحالُ معرفةً لما امتنَع ذلك ، كما لم يمتنعْ في ظرفِ الزمانِ ، والمكانِ ، والجارِّ والمجرورِ ، والمصدرِ على ما بيَّنَّا ، (١ والله أعلمُ ١) .



(١ - ١) سقط من : ك ، وفي ب : « فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى » ، وفي م : « فافهمه تصب إن شاءَ اللهُ تعالى » ، ولكن في ب ، ل ، بدون « تصب » ، وبعده في ك : « والله أعلم » .

/بابُ التمييزِ[1] [١٩٦]

إن قال قائلٌ : ما التمييزُ ؟ قيل : تبيينُ النكرةِ المفسّرةِ للمبهمِ .

فإن قيل : فما العاملُ فيه النصبَ ؟ [٤٥ و] قيل : فعلٌ وغيرُ فعلٍ . فأمَّا ما كان العاملُ فيه فعلاً ، فنحو[2] (تصبَّب زيدٌ عرقًا ، وتفقَّأ الكبشُ شحمًا) ، فـ (عرقًا وشحمًا) كلٌّ واحدٍ منهما منصوبٌ بالفعلِ الذي قبلَه .

فإن قيل : هل يجوزُ تقديمُ هذا النوعِ على العاملِ فيه ؟ قيل : اختلَف النحويون[3] في ذلك ؛ فذهَب سيبويهِ إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ هذا النوعِ على عاملِه ؛ وذلك لأنَّ المنصوبَ هاهنا هو الفاعلُ في المعنى ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : تصبَّب زيدٌ عرقًا ، كان الفعلُ (للعرقِ) في المعنى لا لـ (زيدٍ) ؟ فلمَّا كان هو الفاعلَ في المعنى لم يجزْ تقديمُه ، كما لو كان فاعلاً لفظًا .

وذهَب أبو عثمانَ المازنيُّ وأبو العباسِ المبردُ ومن تابَعهما[4] إلى أنَّه يجوزُ تقديمُه على /العاملِ فيه ، واستدلُّوا على ذلك بقولِ الشاعرِ[5] : [١٩٧]

أتهجرُ سَلْمَى[6] للفراقِ[7] حبيبَها وما كان[8] نفسًا بالفراقِ تطيبُ

---

(١) المقتضب (٣٢/٣) ، الأصول (٢٧٢/١) ، علل النحو (ص٣٩٢) ، شرح اللمع للثمانيني (١١٥و- مخطوط)، شرح عيون الإعراب (ص١٥٧) ، اللباب (٢٩٦/١) .

(٢) بعده في أ ، ص ، ك ، ل : « قولك » .

(٣) انظر : الكتاب (٢٠٤/١، ٢٠٥)، المقتضب (٣٦/٣) ، علل النحو (٣٩٣/١) .

(٤) ص ، ك ، ل ، م : « وافقهما » .

(٥) البيت مختلف في نسبته ، فيروى للمخبل السعدي ربيعة بن مالك ، ويروى لأعشى همدان عبد الرحمن ابن عبد الله ، انظر : الخصائص (٣٨٤/٢) ، شرح أبيات الجمل (ص٢٤٢) ، شرح شواهد الإيضاح (ص١٨٨) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٢٦/٧) ، لسان العرب (ح ب ب) ، تاج العروس (ح ب ب) .

(٦) كذا في أ ، ص ، ك ، ف ، ل ، م ، وشرح شواهد الإيضاح لابن البري ، وفي ب ، وباقي المصادر : « ليلى » .

(٧) أ ، ب ، م : « بالفراق » .

ولأن هذا العاملَ فعلٌ متصرفٌ ، فجاز تقديمُ معمولِه عليه كما جاز تقديمُ الحالِ على العاملِ فيها ، نحو (راكبًا جاءِ زيدٌ) ؛ لأنَّه [١] فعلٌ متصرِّفٌ فكذلك هاهنا .

والصحيحُ ما ذهَب إليه سيبويهِ ، وأمَّا ما استدلَّ به المازنِّي والمبردُ من البيتِ ، فإن الروايةَ الصحيحةَ فيه :

وما كان[٢] نفسي بالفراقِ تطيبُ

وذلك لا حجةَ فيه ، ولئن صحَّت تلك الروايةُ ، فنقولُ : نصَب (نفسًا) بفعلٍ مقدَّرٍ ، كأنه قال : أعني نفسًا .

وأما قولُهم : إنَّه فعلٌ متصرفٌ فجاز تقديمُ معمولِه عليه كالحالِ . قلنا : هذا العاملُ وإن كان فعلاً متصرفًا ، إلا أن هذا المنصوبَ هو الفاعلُ في المعنى ، فلا يجوزُ تقديمُه

[١٩٨] على ما بيَّنَّا ، وأمَّا تقديمُ /الحالِ على العاملِ فيها ، فإنَّما جاز[٣] لأنَّك إذا قلت : جاءِ زيدٌ راكبًا . كان (زيد) هو الفاعلَ لفظًا ومعنًى ، وإذا استوفى الفعلُ فاعلَه تنزَّل (راكبًا) منزلةَ المفعولِ المحضِ ، فجاز تقديمُه كالمفعولِ ، [٤٥ ظ] نحو (عمرًا ضرَب زيدٌ) ، بخلافِ التمييزِ ، فإنَّك إذا قلت : تصبَّب زيدٌ عرقًا ، لم يكنْ (زيدٌ) هو الفاعلَ في المعنى ، وكان الفاعلُ في المعنى هو (العرقَ) ، فلم يكنْ (عرقًا) في حكمِ المفعولِ من هذا الوجهِ ؛ لأن الفعلَ قد استوفى فاعلَه لفظًا لا معنًى ، فلم يجزْ تقديمُه كما لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ .

وأمَّا ما كان العاملُ فيه غيرَ فعلٍ ، فنحو (عندي عشرون رجلاً ، وخمسةَ عشرَ درهمًا) ، وما أشبَه ذلك ، (٤والعاملُ٤) فيه هو العددُ ؛ لأنَّه مشبَّهٌ (٥بالصفةِ المشبهةِ٥) باسمِ الفاعلِ ، نحو (حسن وشديد) ، وما أشبَه ذلك ، ووجهُ المشابهةِ بينَهما أن العددَ

---

(١) م : « كاد » .

(٢) بعده في م : « من » .

(٣) م : « كاد » .

(٤) بعده في ص ، ك ، م : « ذلك » .

(٥ – ٥) ص ، م : « فالعامل » .

يُوصَفُ به ، كما يوصفُ بالصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ ، فإذا كان في العددِ (نون) ، نحو (عشرون) ، أو تنوينٌ مقدرٌ ، نحو (خمسةَ عشرَ) ، صار النونُ والتنوينُ مانِعَين من الإضافةِ ، كالفاعلِ /الذي يمنعُ المفعولَ من الرفعِ ، فصار التمييزُ فضلةً كالمفعولِ ، [١٩٩]
وكذلك حكمُ ما كان منصوبًا على التمييزِ مما[1] كان قبلَه حائلٌ ، نحو (لي مثلُه غلامًا ، وللهِ دَرُّه رجلاً) ، فإن الهاءَ منَعت الاسمَ بعدَها أن ينجرَّ بإضافةِ ما قبلَها إليه ، كالفاعلِ الذي يمنعُ المفعولَ من الرفعِ ، فنُصِب على التمييزِ لما ذكرناه .

فإن قيل : فلِمَ وجَب أن يكونَ التمييزُ نكرةً ؟ قيل : لأنَّه يبينُ ما قبلَه ، كما أن الحالَ تبينُ ما قبلَها ، فلما أشبَه الحالَ وجَب أن يكونَ نكرةً ، كما أن الحالَ نكرةٌ ؛ فأمَّا قولُ الشاعرِ[2] :

ولقد أغتدي وما صَقَعَ الدِّيـ ـكُ على أَدْهَمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلا[3]

وقال الآخرُ[4] :

/ أَجَبَّ الظهرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ [٢٠٠]

فنصب (الصهيل ، والظهر) ، والصحيحُ أنه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ ، كـ (الضارب الرجلَ) ، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .



---

(١) م : « في ما » .

(٢) البيت ذكره المصنف في الإنصاف (١/١٣٤) ،ولم نقف عليه في أي مصدر آخر .

(٣) صقع الديك صقعا وصقيعا وصقاعا : صاح ، والأدهم : الأسود من الخيل وغيرها ، والأجش : الغليظ الصوت . التاج (ص ف ع ، د هـ م ، ج ش ش) .

(٤) عجز بيت صدره : وتمسك بعده بذناب عيش ، وهو للنابغة في : جمهرة أشعار العرب (١/٥٤) ، ديوانه (ص٢٣٢) ، الكتاب (١/١٩٦) ، الجمل (ص١٠٠) ، المفصل (ص٢٩٤) ، والخزانة (٩/٣٦٥) . والأجب من الركاب القليل اللحم ، والبعير الأجب ما لاسنام له . التاج (ج ب ب) .

[٢٠١]

/بابُ الاستثناءِ[١]

إن قال قائلٌ : ما الاستثناءُ ؟ قيل : إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بمعنى (إلا) .

فإن قيل : ما العاملُ في المستثنى من الموجبِ [٤٦ و] النصبَ ، [٢]نحو (جاءني القومُ إلا زيدًا)[٢] ؟ قيل : اختلَف النحويون[٣] في ذلك ؛ فذهَب البصريون إلى أنَّ العاملَ هو الفعلُ بتوسطِ (إلَّا) ، وذلك لأن هذا الفعلَ وإن كان لازمًا في الأصلِ ، إلا أنَّه قوِّي بـ (إلَّا) فتعدَّى إلى المستثنى ، كما تعدَّى الفعلُ بالحروفِ المعدِّيةِ ، ونظيرُه نصبُهم الاسمَ في بابِ المفعولِ معه ، نحو (استوى الماءُ والخشبةَ) ، فإن الاسمَ منصوبٌ بالفعلِ المتقدمِ بتقويةِ الواوِ ، فكذلك هاهنا . وذهَب بعضُ الكوفيين[٤] إلى أن العاملَ هو (إلا) بمعنى (أستثني) وهو قولُ [٥]المبردِ و[٥] الزجاجِ[٣] من البصريين . وذهَب الفراءُ[٣] من الكوفيين إلى أنَّ (إلا) مركَّبةٌ من (إنّ ولا) ، ثم خفِّفت (إنّ) وأدغمت في (لا) ، فهي تنصِبُ في

الإيجابِ اعتبارًا /بـ (إنَّ) ، وترفعُ في النفيِ اعتبارًا بـ (لا) . [٢٠٢]

والصحيحُ قولُ البصريين . وأمّا قولُ بعضِ [٦]الكوفيين والمبردِ[٦] والزجاجِ : إن العاملَ هو (إلَّا) بمعنى (أستثني) ، ففاسدٌ من خمسةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنه لو كان الأمرُ كما زعموا لوجَب ألا يجوزَ في المستثنى إلا النصبُ ، ولا خلافَ في جوازِ الرفعِ والجرِّ في النفي على البدلِ ، نحوَ (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ) .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤٧/٣) ، علل النحو (ص٣٩٥) ، شرح عيون الإعراب (ص١٧٥) ، اللباب (٣٠٢/١) .

(٢ – ٢) أتى هذا المثال في : أ ، ب ، ك – قبل قوله : « فإن قيل : ما العامل » .

(٣) المسألة مفصلة في الإنصاف (٢٦٠/١) ، التبيين (ص٣٩٩) ، وانظر : المتبع (ص٣٠٧) .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « النحويين » .

(٥ – ٥) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٦ – ٦) أ ، ص ، ب ، ل ، م : « النحويين » ، وفي ك : « الكوفيين » .

والوجهُ الثاني : أنَّ هذا يؤدِّي إلى إعمالِ معاني الحروفِ ، وإعمالُ معاني الحروفِ لا يجوزُ ، ألا ترى أنك تقولُ : ما زيدٌ قائمًا ، ولو قلتَ : ما زيدًا قائمًا ، على معنى (نفيتُ زيدًا قائمًا) لم يجزْ ، فكذلك هاهنا .

والوجهُ الثالثُ : أنه يبطلُ بقولِهم : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، فإنَّ (غير) منصوبٌ ، فلا يخلو ؛ إمَّا أن يكونَ منصوبًا بتقديرِ /(إلا) ، وإما أن يكونَ منصوبًا بنفسِه ، وإمَّا أن يكونَ [٢٠٣] منصوبًا بالفعلِ الذي قبلَه . بطلَ أن يُقالَ : إنَّه منصوبٌ بتقديرِ (إلا) ؛ لأنا لو قدَّرنا (إلا) لفسَد المعنى ؛ لأنه يصيرُ التقديرُ فيه : قام القومُ إلا غيرَ زيدٍ ، وهذا فاسدٌ . [٤٦ ظ] وبطَل أن يقالَ : إنَّه يعملُ في نفسِه ؛ لأنَّ الشيءَ لا يعملُ في نفسِه ، فوجَب أن يكونَ العاملُ فيه هو الفعلَ المتقدِّمَ .

وإنَّما جاز أن يعملَ فيه ، وإن كان لازمًا ؛ لأنَّ (غيرَ) موضوعةٌ على الإبهامِ ، ألا ترى أنّك تقول : مررت برجلٍ غيرِك ، فيكونُ كلُّ من عدا المخاطبِ داخلاً تحتَ (غير) ؟ فلما كان فيه هذا الإبهامُ المفرطُ ، أشبَه الظروفَ المبهمةَ ، نحو (خلفٍ ، وأمامٍ ، ووراءٍ ، وقدَّامٍ) ، وما أشبَه ذلك . وكما أنَّ الفعلَ اللازمَ يتعدى إلى هذه الظروفِ من غيرِ واسطةٍ ، فكذلك هاهنا .

والوجهُ الرابعُ : أنَّا نقولُ : لماذا قدَّرتم (أستثني زيدًا) ، وهلاَّ قدرتم (امتنع زيدٌ) ، كما حُكِي عن أبي عليٍّ الفارسيِّ[١] أنَّه كان مع عضدِ الدولةِ[٢] في الميدانِ ، فسأله عضدُ الدولةِ عن /المستثنى بماذا ينتصب ؟ فقال له أبو عليٍّ : ينتصبُ ؛ لأن التقديرَ فيه : [٢٠٤] (أستثني زيدًا) ، فقال له عضدُ الدولةِ : وهلا قدَّرتَ : (امتنع زيدٌ) ، فرفَعتَه ؟ فقال له أبو عليٍّ : هذا الجوابُ الذي ذكرتُه لك جوابٌ ميدانيٌّ ، وإذا رجَعنا ذكرتُ لك الجوابَ الصحيحَ إن شاءَ اللهُ تعالى .

---

(١) الإنصاف (١/٢٦٣) .

(٢) عضد الدولة : أبو شجاع فَنّاخُسْرو صاحب العراق وفارس ابن السلطان ركن الدولة حسن بن بويه الديلمي،كان من سعة سلطانه يتشاغل بالكتب، صنف له الفارسي كتابي الإيضاح والتكملة، توفي سنة(٣٧٢هـ). انظر: يتيمة الدهر (٢/٢٥٧)، المنتظم (٤/٢٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٦/٢٤٩) .

والوجهُ الخامسُ : أنَّا إذا أعملنا معنى (إلا) كان الكلامُ جملتين ، وإذا أعملنا الفعلَ بتقويةِ (إلا) كان الكلامُ جملةً واحدةً ، والكلامُ متى كان جملةً واحدةً ، كان أولى من تقديرِه[1] جملتين . وأمَّا قول الفراءِ : إن (إلا) مركبةٌ من (إن) و(لا) ، فدعوى تفتقرُ إلى دليلٍ ، ولو قدَّرنا ذلك ، فنقولُ : الحرفُ إذا ركِّب مع حرفٍ آخرَ تغيَّر عما كان عليه في
[٢٠٥] الأصلِ قبلَ التركيبِ ، ألا ترى أنَّ (لو) حرفٌ يمتنعُ له[2] الشيءُ لامتناعِ /غيرِه ، وإذا ركِّبت[3] مع (ما) [4] تغيَّر ذلك المعنى ، وصارت بمعنى (هلاَّ) ، وكذلك أيضًا إذا ركِّبت مع (لا) ، كقولِه[5] :

لــولا الــكَـمِــيَّ الــمـقــنَّـعــا

وما أشبَه ذلك ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : فبماذا يرتفعُ [٤٧ و] المستثنى في النفيِ ؟ قيل : يرتفعُ على البدلِ ، ويجوزُ النصبُ على أصلِ البابِ .

فإن قيل : فلِمَ كان البدلُ أولى ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : [6] لموافقة اللفظِ[6] ، فإنَّه إذا كان المعنى واحدًا ، فكونُ[7] اللفظِ موافقًا أولى ؛ لأنَّ اختلافَ اللفظِ يشعرُ باختلافِ المعنى ، فإذا اتفقا ، كان موافقةُ اللفظِ أولى .

[٢٠٦] /**والوجهُ الثاني** : أن البدلَ يجري في تعلقِ العاملِ به كمجراه لو ولِي العاملَ ،

---

(١) ب ، ك ، ل ، م : « تقدير » .

(٢) ل ، م : « به » .

(٣) م : « ركب » .

(٤) أ : « لا » .

(٥) جزء من بيت لجرير في : ديوانه (ص٩٠٧) ، النقائض (٨٣٣/٢) ، الجمل (ص٢٤١) ، الخصائص (٢/ ٤٥) ، المحكم والمحيط الأعظم (١٧٣/٨) ، الصحاح (ض ط ر) ، المفصل (ص٤٣٢) ، الحماسة البصرية (٢٧١/٢) ، شرح أبيات مغني اللبيب (١٢٦/٥) ، وفي حاشية (ك) نسبه لأشهب بن ميلة .

(٦ – ٦) ك ، م : « الموافقة للفظ » .

(٧) ص ، ب ، ك ، م : « فيكون » ، وفي ل : « فبكون » .

والنصبُ في الاستثناءِ على التشبيهِ بالمفعولِ ، فلما كان البدلُ أقوى في حكمِ العاملِ ، كان الرفعُ أولى[1] من النصبِ على ما بيَّنَّا .

فإن قيل : فلِم جاز البدلُ في النفي ولم يجزْ في الإيجابِ ؟ قيل : لأنَّ البدلَ في الإيجابِ يؤدِّي إلى مُحالٍ ، وذلك لأنَّ المبدلَ منه يجوزُ أن يقدرَ كأنه ليس في الكلامِ ، فإذا قدَّرنا[2] هذا في الإيجاب كان[3] محالاً ؛ لأنه يصيرُ التقدير : جاءني إلا زيدٌ ، ويصيرُ[4] المعنى : أن جميعَ الناسِ جاءوني غيرَ زيدٍ ، وهذا لا يستحيلُ في النفي كما يستحيلُ في الإيجابِ ؛ لأنَّه يجوزُ ألا يجيئَه أحدٌ سوى (زيدٍ) ، فبان الفرقُ بينُهما ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) سقط من : ف .

(٢) أ : « قدر » .

(٣) ك ، م : « صار » .

(٤) ب : « تصير » ، وفي ك ، م : « صار » .

[٢٠٧] ## /بابُ ما يجرُّ به في الاستثناءِ[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ أعرِبت (غيرٌ) إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلا) دونَ (سوى وسواء) ؟

قيل : لأن (غيرًا) لما أقيمت هاهنا مقامَ (إلا) ، وكان ما بعدَها مجرورًا بالإضافةِ ، ولا بدَّ لها في نفسِها من إعرابٍ ، أعرِبت إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلا) ؛ ليدلَّ بذلك على ما كان يستحقُّ الاسمُ الذي بعدَ (إلا) من الإعرابِ ، ويبقى حكمُ الاستثناءِ .

وأما (سوى) و(سواء) فلزِمهما النصبُ ؛ لأنهما لا يكونان إلا ظرفين ، فلم يجزْ نقلُ الإعرابِ إليهما كما جاز في (غيرٍ) ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى تمكُّنِهما ، وهما لا يكونان متمكنين ، فلذلك لم يجزْ أن يعربا إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلَّا) .

[٤٧ ظ] وأما (حاشا) فاختلَف النحويون فيها ؛ فذَهَب سيبويهِ ومن تابَعه من البصريين إلى أنَّه حرفُ جرٍّ وليس بفعلٍ ، /والدليلُ على ذلك أنَّه لو كان فعلاً لجاز أن [٢٠٨]
تدخلَ عليه (ما) كما [٢] يجوزُ أن[٢] تدخلَ على الأفعالِ ، فيقالُ : (ما حاشا زيدًا) ، كما يقال : (ما خلا زيدًا) ، فلمَّا لم يُقلْ ، دلَّ على أنَّه ليس بفعلٍ ، فوجَب أن يكونَ حرفًا .

وذهَب الكوفيون إلى أنَّه فعلٌ ، ووافَقهم أبو العباسِ المبردُ من البصريين ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ : **الوجهُ الأولُ** : أنَّه يتصرَّفُ ، والتصرفُ من خصائصِ الأفعالِ ، قال النابغةُ[٣] :

ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أحدِ

---

(١) علل النحو (ص٣٩٧) .

(٢ – ٢) سقط من : أ ، م .

(٣) ديوانه (ص١٣) ، وهو في العين (ح و ش) ، الأصول في النحو (٢٨٩/١) ، علل النحو (٣٩٧/١) ، الإنصاف (٢٨٧/١) ، الخزانة (٣٧٣/٣) .

فإذا ثبَت أنه متصرِّفٌ ، وجَب أن يكونَ فعلاً .

والوجهُ الثاني : أنه يدخلُه الحذفُ ، والحذفُ إنَّما يكونُ في الفعلِ لا في الحرفِ ، ألا ترى أنَّهم قالوا في ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾[1] : (حاشَ للهِ) ، ولهذا قرأ أكثرُ القراءِ (حاشَ للهِ) بإسقاطِ الألفِ .

[٢٠٩] /**والوجهُ الثالثُ** : أنَّ لامَ الجرِّ يتعلَّقُ به في قولِهم : حاشى للهِ ، وحرفُ الجرِّ إنَّما يتعلقُ بالفعلِ لا بالحرفِ ؛ لأن الحرفَ لا يتعلقُ بالحرفِ .

والصحيحُ ما ذهَب إليه البصريون ، وأمّا قولُ الكوفيين : إنه يتصرَّفُ ، بدليلِ قولِه : وما أحاشي ، فليس فيه حجةٌ ؛ لأن قولَه : أحاشي ، مأخوذٌ من لفظِ (حاشى) وليس متصرِّفًا منه ، كما يقالُ : بسمل ، وهلل ، وحمدل ، وسبحل ، وحولق[2] ، إذا قال : باسمِ اللهِ ، ولا إلهَ إلا اللهُ ، وسبحانَ اللهِ ، والحمدُ للهِ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ ، وإذا[3] كانت هذه الأشياءُ لا تتصرفُ ، فكذلك ههنا .

وقولُهم : إنه يدخلُه الحذفُ ، والحذفُ لا يدخلُ الحرفَ ، قلنا : لا نسلِّمُ ، بل الحذفُ قد يدخلُ الحرفَ ، ألا ترى أنهم قالوا في (ربَّ) : رُبَ . وقد قُرِئَ بهما ، قال اللهُ تعالى[4] : ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ ، قرِئَ [٤٨ و] بالتشديدِ والتخفيفِ ، وفي (رُبَّ) أربعُ لغاتٍ : /بضمِّ الراءِ وتشديدِ الباءِ وتخفيفِها ، وفتحِ الراءِ [٢١٠]
وتشديدِ الباءِ وتخفيفِها ، وكذلك حكَيتم عن العربِ أنهم قالوا في (سوف أفعلُ) : سَوْ أفعل ، وهو حرفٌ ، وزعَمتم أن الأصلَ في (سأفعلُ) : سوف أفعلُ ، فحذِفت الفاءُ والواوُ معًا ، فدلَّ على أنَّ الحذفَ يدخلُ الحرفَ[5] .

---

(١) سورة يوسف : ٣١، ٥١. وقد قرأ أبو عمرو بالألف بعد الشين لفظًا في حالة الوصل . النشر (٢/٣٣٢) .

(٢) بعده في ص : « وحوقل » .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « إن » .

(٤) سورة الحجر : ٢. وقد قرأ عاصم عن نافع بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد. السبعة (ص٣٦٦).

(٥) خالف المصنف رأيه هذا عند الحديث على «مذ» ، حيث قال : « إن الأغلب على «مذ» الاسمية ؛ لأنها دخلها الحذف ... والحذف إنما يكون في الأسماء» . انظر (ص١٨٩) .

وأمّا قولُهم : إن لامَ الجرِّ تتعلَّقُ به ، قلنا : لا نسلِّمُ ، فإن اللامَ في قولِهم : حاشا للهِ ، زائدةٌ ، فلا يتعلَّقُ[1] بشيءٍ ، كقولِه تعالى[2] : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ ، أي : ردفكم ، وكقولِه تعالى[3] : ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ ، وما أشبَه ذلك ، وإنما زيدت اللامُ مع هذا الحرفِ تقويةً له ، لِمَا كان يدخلُه من الحذفِ ، فدلَّ على أنه ليس بفعلٍ ، وأنه حرفٌ .

وأمّا (خلا) ، فإنها تكونُ فعلاً وحرفًا ، فإذا كانت فعلاً كان ما بعدَها منصوبًا ، وتتضمَّنُ ضميرَ الفاعلِ ، وإذا كانت /حرفًا كان ما بعدَها مجرورًا ؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ ، فإن [٢١١]
دخَلت عليها (ما) كانت فعلاً ، ولم يجزْ أن تكونَ حرفًا ؛ لأنَّها مع (ما) بمنزلةِ المصدرِ ، وإذا كانت فعلاً كان ما بعدَها منصوبًا لا غيرُ ، قال الشاعرُ[4] :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

وسنذكرُها[5] في بابِ ما ينصبُ به في الاستثناءِ .



---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تتعلق » .

(٢) سورة النمل : ٧٢.

(٣) سورة الأعراف : ١٥٣.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في : ديوانه (ص٢٥٦) ، الأغاني (١٥/٢٥٥) ، جمهرة الأمثال (٢/٣٨٢) ، الصناعتين (ص٣٤٦) ، المفصل (ص٩٦) ، الخزانة (٢/٢٢٥) .

(٥) م : « سنذكر هذا » .

/بابُ ما ينصبُ به في الاستثناءِ[1] [٢١٢]

إن قال قائلٌ : لِمَ عمِلت (ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون) النصبَ ؟ قيل : لأنَّها أفعالٌ ، أمَّا (ما خلا ، وما عدا) فهما فعلان ؛ لأنَّ (ما) إذا دخلَت عليهما ، كانا معها بمنزلةِ المصدرِ ، وإذا كانا معها بمنزلةِ المصدرِ ، انتفت عنهما الحرفيةُ ، ووجَب لهما الفعليةُ ، وكان فيهما ضميرُ الفاعِلِ ، فكان ما بعدَهما منصوبًا .

وحكِي[2] عن بعضِ العربِ أنَّه [3] يجرُّ بـ (عدا)[4] إذا لم يكنْ معها[5] (ما) ، فيجريها مُجْرى (خلا) ؛ لأن (خلا) تارةً تكونُ فعلاً فيكونُ ما بعدَهــا منصوبًا ، وتارةً [٢١٣] [٤٨ ظ] تكونُ حرفًا فيكونُ ما بعدَها مجرورًا . وأما سيبويهِ[6] فلم يذكرْ /بعدَ (عدا) إلا النصبَ لا غيرُ .

وأما (ليس) ، و(لا يكون) ، فإنما وجَب أن يكونَ ما بعدَهما منصوبًا ؛ لأنه خبرٌ لهما ، لأنَّ التقديرَ في قولِك : جاءني القومُ ليس زيدًا ، و[7]لا يكونُ عمرًا ، أي : ليس بعضُهم زيدًا ، ولا يكونُ بعضُهم عمرًا) فـ (بعضهم) الاسمُ ، وما بعدَه الخبرُ ، وخبرُ (ليس) و(لا يكون) منصوبٌ[8] ، كما لو لم يكونا في الاستثناءِ .

فإن قيل : فلِمَ لزمَا لفظًا واحدًا في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ ؟ قيل : لأنَّهما لما استعملا

---

(١) المقتضب (٤/٤٢٦، ٤٢٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٩٤)، شرح عيون الإعراب (ص ١٧٩).

(٢) أ، ل : « ويحكى » .

(٣) بعده في م : « كان » .

(٤) م : « بهما » .

(٥) م : « معهما » .

(٦) الكتاب (٢/٣٤٩) .

(٧) ف : « أو » .

(٨) ص ، ب ، ل ، م : « منصوبًا » .

في الاستثناءِ قاما مقامَ (إلا) ، و(إلا) لا يغير لفظُه ، فكذلك ما قام مقامَه ، ليدلوا على أنَّه قام[1] مقامَه .

فإن قيل : فلِمَ لا يجوزُ أن يعطفَ عليهما بالواوِ و(لا) ، فيقالَ : ضربتُ القومَ ليس زيدًا ولا عمرًا ، وأكرمتُ القومَ لا يكونُ زيدًا ولا عمرًا ؟ قيل : لأنَّ العطفَ بالواو و(لا) لا يكونُ إلا بعدَ النفي ، فلمَّا أقيما ههنا مقامَ (إلا) غُيِّرا عن أصلِهما في النفيِ ، فلم يجزِ العطفُ عليهما بالواو و(لا) ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « قائم » .

/باب كم[1] [٢١٤]

إن قال قائلٌ : لِمَ بنيت (كم) على السكونِ ؟ قيل : [٢]إنَّما بنِيت[٢]؛ لأنها لا تخلو إما أن تكونَ استفهاميةً أو خبريةً ، فإن كانت استفهاميةً ، فقد تضمَّنت معنى حرفِ الاستفهامِ ، وإن كانت خبريةً ، فهي نقيضةُ (رب) ؛ لأنَّ (رب) للتقليلِ ، و(كم) للتكثيرِ ، وهم يحمِلون الشيءَ على ضدِّه كما يحملونه على نظيرِه ، فبنِيت (كم) حملاً على (رب) ، وإنَّما بنِيت على السكونِ ؛ لأنه الأصلُ في البناءِ .

فإن قيل : فلِمَ وجَب أن تقعَ (كم) في صدرِ الكلامِ ؟ قيل : لأنها إن كانت استفهاميةً ، فالاستفهامُ له صدرُ الكلامِ ، وإن كانت خبريةً ، فهي نقيضةُ (رب) ، و(رب) معناها التقليلُ ، والتقليلُ [٣]يضارعُ النفيَ[٣] ، والنفيُ له صدرُ الكلامِ كالاستفهامِ .

/فإن قيل : فلِمَ كان ما بعدَها في الاستفهامِ منصوبًا ، وفي الخبرِ [٤٩ و] مجرورًا ؟ [٢١٥] قيل : للفرقِ بينَهما ، فجعِلت في الاستفهامِ بمنزلةِ عددٍ ينصبُ ما بعدَه ، وفي الخبرِ بمنزلةِ عددٍ يجرُّ ما بعدَه ، وإنما جعِلت في الاستفهامِ بمنزلةِ عددٍ ينصبُ ما بعدَه ؛ لأنَّها في الاستفهامِ بمنزلةِ عددٍ يصلحُ للعددِ القليلِ والكثيرِ ؛ لأن المستفهمَ يسألُ عن عددٍ كثيرٍ وقليلٍ ، ولا يعلمُ مقدارَ ما يستفهمُ عنه ، فجعِلت في الاستفهامِ بمنزلةِ العددِ المتوسطِ بينَ القليلِ والكثيرِ ، وهو من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين ، وهو ينصبُ ما بعدَه ، فلهذا كان ما بعدَها في الاستفهامِ منصوبًا . وأمَّا في الخبرِ فلا يكونُ[٤] إلا للتكثيرِ ، فجعِلت بمنزلةِ العددِ الكثيرِ ، وهو يجرُّ ما بعدَه ، فلهذا كان ما بعدَها في الخبرِ مجرورًا . وقيل : إنما كان

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤٨٣/٢)، علل النحو (ص ٤٠٣)، اللباب (٣١٤/١).

(٢ – ٢) سقط من : أ .

(٣ – ٣) أ ، ك ، ل ، م : « مضارع للنفي » ، وفي ص : « مضارع المنفي » .

(٤) أي : معنى « كم » .

ما بعدَها (١ مجرورًا في الخبرِ ١) ؛ لأنها نقيضةُ (رب) ، و(رب) تجرُّ ما بعدَها ، فكذلك ما حمِل عليها .

[٢١٦] /فإن قيل : فلِمَ كان(٢) النصبُ مع الفصلِ في الخبرِ ؟ قيل : إنَّما كان(٣) النصبُ عدولاً عن الفصلِ بين الجارِّ والمجرورِ ؛ لأن الجارَّ والمجرورَ بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ ، وليس الناصبُ مع المنصوبِ بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ ، على أن بعضَ العربِ ينصبُ بها في الخبرِ من غيرِ فصلٍ ، ويجرُّ بها في الاستفهامِ حملاً لإحداهما(٤) على الأُخرى .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت استفهاميةً لم تُبيَّنْ إلا بالمفردِ النكرةِ ، وإذا كانت خبريةً جاز أن تبينَ بالمفردِ والجمعِ ؟ قيل : لأنها إذا كانت استفهاميةً ، حمِلت على عددٍ ينصبُ ما بعدَه ، وذلك لا يبيَّنُ إلا بالمفردِ النكرةِ ، نحو (أحدَ عشرَ رجلاً ، وتسعٌ وتسعون امرأةً(٥)) ، فلذلك لم يجزْ أن تبيَّنَ إلا بالمفردِ النكرةِ ، وإذا كانت خبريَّةً حمِلت على عددٍ يجرُّ ما بعدَه ، والعددُ الذي يجرُّ ما بعدَه ، يجوزُ أن يبيَّنَ بالمفردِ كـ (مئة درهمٍ) ، وبالجمعِ كـ (ثلاثةِ أثوابٍ(٦)) ، فلهذا جاز أن تُبَيَّنَ [٤٩ ظ] بالمفردِ /والجمعِ . [٢١٧]

وأما اختصاصُها بالتنكيرِ فيهما جميعًا ، فلأن (كم) لمَّا كانت للتكثيرِ ، فالتكثيرُ والتقليلُ لا يصحُّ إلا في النكرةِ لا في المعرفةِ ؛ لأنَّ المعرفةَ تدلُّ على شيءٍ مختصٍّ ، فلا يصحُّ فيه التقليلُ ولا التكثيرُ ، ولهذا كانت (رب) تختصُّ بالنكرةِ ؛ لأنها لما كانت للتقليلِ ، فالتقليلُ إنَّما يصحُّ في النكرةِ لا في المعرفةِ كما بيَّنَّا في « كم » ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

۞ ۞ ۞

(١ - ١) أ : « في الخبرِ مجرورًا » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « جاز » .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « جاز » ، وفي م : « جاز ذلك وهو » .

(٤) ب : « لأحدهما » ، وفي ك ، م : « ذلك هو » .

(٥) ك ، م : « جارية » .

(٦) ل : « أبواب » .

[٢١٨]

/بابُ العددِ[(١)]

إن قال قائلٌ : لِمَ أدخِلت (الهاءُ) من الثلاثةِ إلى العشرةِ في المذكَّرِ ، نحو (خمسةُ رجالٍ) ، ولم تدخلْ في المؤنثِ ، نحو (خمسُ نسوةٍ) ؟ قيل : إنما فعَلوا ذلك للفرقِ بينَهما .

فإن قيل : فهلا عكَسوا وكان الفرقُ واقعًا ؟ قيل : لأربعةِ أوجهٍ : **الوجهُ الأولُ** : أن الأصلَ في العددِ أن يكونَ مؤنثًا ، والأصلُ في المؤنثِ أن يكونَ بالهاءِ ، والمذكَّرُ هو الأصلُ ، فأخِذ (٢للأصلِ الأصلُ وهو٢) الهاءُ ، فبقي المؤنثُ بغيرِ هاءٍ .

والوجهُ الثاني : أنَّ المذكرَ أخفُّ من المؤنثِ ، فلمَّا كان المذكرُ أخفَّ من المؤنثِ احتمَل الزيادةَ ، والمؤنثُ لما كان أثقلَ ، لم يحتملِ الزيادةَ .

والوجهُ الثالثُ : أنَّ (الهاءَ) زيدَت للمبالغةِ كما زيدت في : (علَّامة ، ونسَّابة) ، والمذكَّرُ أفضلُ من المؤنثِ ، فكانت أولى بزيادتِها .

/**والوجهُ الرابعُ** : أنَّهم لمَّا كانوا يجمَعون ما كان على مثالِ (فُعال) في المذكرِ بـ [٢١٩]
(الهاءِ) ، نحو (غراب ، وأغربة) ، ويجمَعون ما كان على هذا المثالِ في المؤنثِ بغيرِ هاءٍ ، نحو (عُقاب وأَعْقُبٍ) ، حملوا العددَ على الجمعِ ، فأدخَلوا (الهاءَ) في المذكرِ ، وأسقَطوها في[(٣)] المؤنثِ .

وكذلك حكمُها[(٤)] بعدَ التركيبِ[(٥)] ، إلا العشرةَ فإنَّها تتغيَّرُ ؛ لأنَّها تكونُ في حالِ التركيبِ في المذكرِ بغيرِ (هاء) ، وفي المؤنَّثِ بالهاء ؛ لأنَّهم لمَّا ركَّبوا الآحادَ مع العشرةِ ، وصارت[(٦)] معها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، كرِهوا أن يُثبتوا (الهاءَ) [٥٠ و] في العشرةِ ؛

---

(١) المقتضب (١٥١/٢)، علل النحو (ص ٤٨٩)، شرح اللمع للثمانيني (٢٢٩و- مخطوط)، اللباب (٣٢٠/١).
(٢ - ٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « الأصل » .
(٣) أ ، ص ، ب : « من » .
(٤) أ ، ل : « حكمهما » .
(٥) بعده في م : « إلى العشرة » .
(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « صيرت » ، وأشار في حاشية ف إلى أنه في نسخة : « صيرت » .

لئلا يصيرَ بمنزلةِ الجمعِ بينَ تأنيثين في اسمٍ واحدٍ على لفظٍ واحدٍ .

فإن قيل : فلِمَ بُني ما زاد على العشرةِ ، من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ؟ قيل : لأن الأصلَ في (أحدَ عشرَ) : أحدٌ وعشرٌ ، فلمَّا حُذفت واوُ[1] العطفِ[2] ، ضمِّنا معنى حرفِ العطفِ ، فلمَّا تضمَّنا معنى الحرفِ وجَب أن يُبنيا ، وإنما بُنيا على حركةٍ ؛ لأن لهما حالةَ تمكنٍ قبلَ البناءِ ، وكان الفتحُ أولى ؛ لأنه أخفُّ الحركاتِ ، وكذلك سائرُها .

[٢٢٠] /فإن قيل : فلمَ لم يبنوا (اثنين) في (اثني عشر) ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : أن عَلَمَ التثنيةِ فيه هو علمُ الإعرابِ ، فلو نزعوا منه الإعرابَ لسقَط معنى التثنيةِ . **والثاني** : أن إعرابَه في وسطِه ، وفي حالِ التركيبِ لم يخرجْ عن ذلك ، فوجَب أن يبقى على ما كان عليه .

وبني (عشرٌ) لوجهين : **أحدُهما** : أن يكونَ بُني على قياسِ أخواتِه ؛ لتضمنه معنى حرفِ العطفِ . **والثاني** : أن يكونَ بُني ؛ لأنَّه قام مقامَ النونِ[3] من (اثنين) ، فلما قام مَقامَ الحرفِ وجَب أن يُبنى ، وليس هو كالمضافِ والمضافِ إليه ؛ لأن كلَّ واحدٍ من المضافِ والمضافِ إليه له حكمٌ في نفسِه ، بخلافِ (اثني عشر) ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : ضربتُ اثني عشر رجلاً ، كان الضربُ واقعًا بالعشرةِ[4] والاثنين ، كما لو قلتَ : ضربتُ اثنين وعشرةً ، ولو قلتَ : ضربتُ غلامَ زيدٍ ، لكان الضرب واقعًا بالغلامِ دونَ زيد ، فلهذا قلنا : إن (العشرَ) قام مَقامَ النون ، وخالف المضافَ إليه .

فإن قيل : فلِمَ حذِفت الواوُ من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) ، وجعل الاسمان اسمًا

[٢٢١] واحدًا ؟ قيل : إنَّما فعَلوا ذلك حملاً على العشرةِ /وما قبلَها من الآحادِ لقربِها منها ، ليكونَ

---

(١) م : « حرف » .

(٢) بعده في م : « وهي الواو » .

(٣) ص : « المنون » .

(٤) م : « بالعشر » .

على لفظِ الأعدادِ المفردةِ ، وإن كان الأصلُ هو العطفَ ، والذي يدلُّ على ذلك أنهم إذا بلَغوا إلى العشرين ردُّوها إلى العطفِ ؛ لأنَّه الأصلُ ، [٥٠ ظ] وإنَّما ردُّوها إذا بلَغوا إلى العشرين لبُعدِها عن الآحادِ .

فإن قيل : فهلا اشتقُّوا من لفظِ (الاثنين) كما اشتقُّوا من لفظِ (الثلاثةِ والأربعةِ) ، نحو (الثلاثين والأربعين) ؟ قيل : لأنَّهم لو اشتقُّوا من لفظِ (الاثنين) لَمَا كان يتمُّ معناه إلا بزيادةِ واوٍ ونونٍ ، أو ياءٍ ونونٍ ، فكان يؤدِّي إلى أن يكونَ له إعرابان ، وذلك لا يجوزُ ، فلم يبقَ من الآحادِ شيءٌ يشتقُّ منه إلا (العشرةَ) ، فاشتقُّوا من لفظِها عددًا عوضًا عن اشتقاقِهم من لفظِ (الاثنين)(١) ، فقالوا : عشرون .

فإن قيل : فلِمَ كسَروا العينَ من (عشرين) ؟ قيل : لأنَّه لمَّا كان الأصلُ أن يشتقَّ من لفظِ (الاثنين) ، وأولُ (الاثنين) مكسورٌ ، كسَروا أوَّلَ (العشرين) ، ليدلوا بالكسرةِ على الأصلِ .

[٢٢٢] فإن قيل : فلِمَ وجَب أن يكونَ ما بعدَ (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةٍ /وتسعين) واحدًا نكرةً منصوبةً ؟ قيل : إنَّما كان (واحدًا) نكرةً ؛ لأن المقصودَ من ذكرِ النوعِ تبيينُ المعدودِ من أيِّ جنسٍ(٢) هو ، وهذا يحصُلُ بالواحدِ النكرةِ ، وكان الواحدُ النكرةُ أولى من الواحدِ المعرفةِ ؛ لأن الواحدَ النكرةَ أخفُّ من الواحدِ المعرفةِ ، ولا يلزمُ فيه ما يلزمُ في العددِ الذي يضافُ إلى ما بعدَه ؛ لأنَّه ليس بمضافٍ ، فيتوهَّمُ أنه جزءٌ مما يُبَيِّنُه ، كما يلزمُ في المضافِ ؛ فلذلك وجَب أن يكونَ (واحدًا) نكرةً . وإنَّما وجَب أن يكونَ منصوبًا ؛ لأنه(٣) من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) أصلُه التنوين ، وإنَّما حذِف للبناءِ ، وكأنَّه موجودٌ في اللفظِ ؛ لأنَّه لم يقمْ مَقامَه(٤) شيءٌ يُبطِلُ حكمَه ، فكان باقيًا

(١) ف : « اثنين » .
(٢) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « نوع » .
(٣) أ ، ص ، ب : « لأن » .
(٤) ف : « مقام » .

في الحكمِ ، فمنَع من الإضافةِ .

وأمَّا (العشرون) إلى (التسعين) ففيه النون موجودةٌ ، فمنَعت من الإضافةِ ، (١ وانتصب ١) على التمييزِ على ما بيَّنَّاه في بابِه .

فإن قيل : فلِمَ إذا بلَغت إلى (المئةِ) أَضِيفت[٢] إلى الواحد ؟ قيل : لأنَّ (المئةَ) حمِلت على (العشرةِ) من وجهٍ ؛ لأنها عقدٌ مثلُها ، وحمِلت [٥١ و] على (التسعين) ؛ لأنها تليها ، فألزِمت الإضافةَ تشبيهًا بالعشرةِ ، وبُيِّنت[٣] بـ (الواحدِ) تشبيهًا بـ (التسعين) .

[٢٢٣] /فإن قيل : فلِمَ قالوا : ثلاث مئة ، ولم يقولوا : ثلاث مئين ؟ قيل : كان القياسُ[٤] (مئين)[٥] ، إلا أنهم اكتفَوا بلفظِ (المئةِ) ؛ لأنَّها تدلُّ على الجمعِ ، وهم يكتفون بلفظِ الواحدِ عن الجمعِ ، قال اللهُ تعالى[٦] : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ ، أي : أطفالاً ، وقال الشاعرُ[٧] :

كلُوا في بعضِ بطنِكم تَعِفُّوا فـإن زمـانَـكُـم زمـنٌ خـمـيـصُ

أي : في بعضِ[٨] بطونِكم . والشواهدُ على هذا النحوِ كثيرةٌ .

فإن قيل : فلِم أُجري (الألْفُ) مُجرى (المئةِ) في الإضافةِ إلى (الواحدِ) ؟ قيل : لأنَّ الألْفَ عقدٌ ، كما أنَّ (المئة) عقدٌ .

فإن قيل : فلِمَ يجمعُ (الألْفُ) إذا دخَل[٩] على الآحادِ ، ولم يُفردْ مع الآحادِ

(١ – ١) أ ، ب ، ل : « فانتصبت » ، وفي ص : « فانتصب » .

(٢) أ ، ص ، ل : « أضفت » ، وفي ب : « أضيف » .

(٣) ك : « ثنيت » ، وفي ل ، م : « بنيت » .

(٤) بعده في أ ، م : « أن يقالَ : ثلاث » ، وبعده في (ب) : « أن يقولوا » ، وبعده في ك : « أنه يقال » .

(٥) ص ، ك : « مئتين » .

(٦) سورة الحج : ٥ .

(٧) البيت دون نسبة في : الكتاب (١/ ٢١٠) ، المقتضب (٥١٦/١) ، الأصول (٣١٣/١) ، المفصل (١/ ٢٦٨) ، شرح المفصل (٢٢/٦) ، خزانة الأدب (٥٢٥/٧) .

(٨) سقط من : م .

(٩) ص : « دخلت » .

كـ (المئةِ) ؟ قيل : لأن الألْفَ طرَفٌ كما أنَّ (الواحدَ) طرَفٌ ؛ لأنَّ (الواحدَ) أوَّلٌ ، و(الألْفُ) آخرٌ ، ثم تتكررُ الأعدادُ ، فلذلك أجرِي مُجرى ما يضافُ إلى الآحادِ ، فاعرفْه إن شاءِ اللهُ تعالى .



[٢٢٤]

/بابُ النداءِ[(١)]

إن قال قائلٌ : لِمَ بُني المنادى المفردُ المعرفةُ ؟ قيل : لوجهين :

أحدُهما : أنَّه أشبَه كافَ الخطابِ ، وذلك من ثلاثةِ أوجهٍ : الخطابُ ، والتعريفُ ، والإفرادُ ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما يتَّصفُ[(٢)] بهذه الثلاثةِ ، فلمَّا أشبَه كافَ الخطابِ من هذه الأوجهِ بُني ، كما أنَّ (كافَ الخطابِ) مبنيةٌ .

والوجهُ الثاني : أنه أشبه الأصواتَ ؛ لأنَّه صار غايةً ينقطعُ عندَها الصوتُ[(٣)] ، والأصواتُ مبنيّةٌ ، فكذلك ما أشبَهها .

فإن قيل : فلِمَ بُني على حركةٍ ؟ قيل : لأنَّ له حالةَ تمكُّنٍ قبلَ النداءِ ، فبُني على حركةٍ تفضيلاً له على ما بُني وليس له حالةُ تمكُّنٍ .

فإن قيل : فلم كانت الحركةُ ضمَّةً ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ : **الوجهُ الأوَّلُ** : أنه لو بُني على الفتحِ لالتبَس بما لا ينصرفُ ، ولو بُني على الكسرِ لالتبس بالمضافِ إلى النفسِ ، وإذا بطل بناؤه على الفتحِ والكسرِ تعيَّن[(٤)] الضمُّ .

[٥١ ظ] **والوجهُ الثاني** : أنَّه بُني على الضمِّ فرقًا بينَه وبين المضافِ ؛ /لأنه إن كان [٢٢٥] المضافُ مضافًا إلى النفسِ كان مكسورًا ، وإن كان مضافًا إلى غيرِك كان منصوبًا ، فبُني على الضمِّ لئلا يلتبسَ بالمضافِ ؛ لأن الضمَّ لا يدخُل المضافَ .

والوجهُ الثالثُ : أنه بُني على الضمِّ ؛ لأنه لما كان غايةً يتمُّ بها الكلامُ وينقطعُ عندَها أشبَه (قبلُ) و(بعدُ) ، فبنَوه على الضمِّ كما بنَوهما على الضمِّ .

---

(١) الكتاب (١٨٢/٢)، المقتضب (٢٠٢/٤)، علل النحو (ص ٣٣٤)، شرح عيون الإعراب (ص٢٥٩)، اللباب (٣٢٨/١).

(٢) ص : « متصف » .

(٣) أ : « الأصوات » .

(٤) بعده في م : « بناؤه على » .

فإن قيل : فلِمَ جاز في وصفِه الرفعُ والنصبُ ، نحو (يا زيدُ[1] الظريفُ والظريفَ) ؟ قيل : جاز الرفعُ حملاً على اللفظِ ، والنصبُ حملاً على الموضعِ . والاختيارُ عندي هو النصبُ ؛ لأن الأصلَ في وصفِ المبنيِّ هو الحملُ على الموضعِ لا على اللفظِ .

فإن قيل : فلِمَ جاز الحملُ ههنا على اللفظِ ، وضمةُ (زيد) ضمةُ بناءٍ ، وضمةُ الصفةِ ضمةُ إعرابٍ ؟ قيل : لأنَّ الضمَّ لمَّا اطرد في كلِّ اسمٍ منادًى مفردٍ[2] ، أشبَه الرفعَ للفاعلِ لاطرادِه فيه ، فلمَّا أشبَه الرفعَ جاز أن يتْبعَه الرفعُ ، غيرَ أنَّ هذا الشبهَ لم يخرجْها عن كونِها ضمةَ بناءٍ ، وأنَّ الاسمَ مبنيٌّ ، فلهذا كان /الأقيسُ هو النصبَ . ويجوزُ الرفعُ عندي على [٢٢٦] تقديرِ مبتدإٍ محذوفٍ ، والتقديرُ فيه : أنت الظريفُ . ويجوزُ النصبُ على تقديرِ فعلٍ[3] ، والتقدير فيه : (أعني الظريفَ) ، ويؤيدُ الرفعَ فيه بتقديرِ المبتدإِ ، والنصبَ له بتقديرِ الفعلِ ، أنَّ المنادي أشبَه الأسماءَ المضمرةَ ، والأسماءُ المضمرةُ لا توصفُ .

فإن قيل : فلِمَ جاز في العطفِ أيضًا الرفعُ والنصبُ ، نحو (يا زيدُ والحارثُ والحارثَ) ؟ قيل : إنَّما جاز الرفعُ والنصبُ [4]في العطفِ[4] لِمَا[5] بيَّنَّا في الوصفِ من الحملِ تارةً على اللفظِ وتارةً على الموضعِ ، قال اللهُ تعالى[6] : ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَالطَّيْرُ﴾ ، و(الطير) بالرفعِ والنصبِ ، فمن قرَأ بالرفعِ حمَله على اللفظِ ، ومن قرَأ [٥٢ و] بالنصبِ حملَه على الموضعِ .

فإن قيل : فلِمَ كان المضافُ والنكرةُ منصوبين ؟ قيل : لأن الأصلَ في كلِّ منادًى أن

(١) م : « يزيد » .
(٢) ليست في : م .
(٣) بعده في م : « محذوف » .
(٤ – ٤) سقط من : م .
(٥) م : « على ما » .
(٦) سبأ : ١٠.
وقد انفرد مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من ﴿الطير﴾ ، وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبي عمرو. انظر: النشر (٢٦٢/٢) .

يكونَ منصوبًا ؛ لأنَّه مفعولٌ ، إلا أنَّه عرَض في المفردِ المعرفةِ ما يوجبُ بناءَه ، فبقِي ما سواه على الأصلِ .

[٢٢٧] فإن قيل : فما العاملُ فيه النصبَ ؟ قيل : اختلفَ النحويون(١) /في ذلك ؛ فذهَب (٢بعضُ النحويين ٢) إلى أن العاملَ فيه النصبَ فعلٌ مقدرٌ ، والتقديرُ فيه : أدعو زيدًا ، أو : أنادي زيدًا ، وذهبَ آخرون إلى أنه منصوبٌ بـ (يا) ؛ لأنَّها نابت عن (أدعو) أو (أنادي) ، والذي يدلُّ على ذلك أنه يجوزُ(٣) فيه الإمالةُ ، نحو (يا زيد) ، والإمالةُ لا تجوزُ في الحرفِ(٤) ، إلا أنَّه لما قام مَقامَ الفعلِ جاز(٥) فيه الإمالةُ .

فإن قيل : أليس المضافُ والنكرةُ مخاطبين ، فهلَّا بُنِيا لوقوعِهما موقعَ أسماءِ الخطابِ كما بُني المفردُ ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : أن المفردَ وقَع بنفسِه موقعَ أسماءِ الخطابِ ، وأما المضافُ فتعرَّف(٦) بالمضافِ إليه ، فلم يقعْ موقعَ أسماءِ الخطابِ كالمفردِ ، وأما النكرةُ فبعيدةُ الشبهِ من أسماءِ الخطابِ ، فلم يجزْ بناؤُها .

والوجهُ الثاني : أنَّا لو سلَّمنا أنَّ المضافَ والنكرةَ وقَعا موقعَ أسماءِ الخطابِ ، إلا أنَّه
[٢٢٨] لم يلزمْ بناؤُهما ؛ لأنَّه عرَض /فيهما ما منَع من البناءِ(٧) . أما المضافُ ، فوجودُ المضافِ إليه (٨لأجل أنَّه٨) حلَّ محلَّ التنوينِ ، ووجودُ التنوينِ يمنعُ البناءَ ، فكذلك ما يقومُ مقامَه . وأمَّا النكرةُ فنصِبت ليُفصلَ بينَها وبينَ النكرةِ التي يُقصدُ قَصْدُها ، وكانت النكرةُ التي يُقصدُ قصدُها أولى بالتغييرِ ؛ لأنَّها هي المخرجةُ عن بابِها ، فكانت أولى بالتغييرِ .

---

(١) انظر : الكتاب (١٨٢/٢) ، أصول النحو (٣٢٩/١) .
(٢ – ٢) ك ، م : « بعضهم » .
(٣) م : « تجوز » .
(٤) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « الحروف » .
(٥) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « جازت » .
(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « فيتعرف » .
(٧) م : « النداء » .
(٨ – ٨) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لأنه » .

فإن قيل : فهل يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ ؟ قيل : يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ إلا مع النكرةِ والمبهمِ ؛ لأن الأصلَ فيهما النداءُ بـ (أي) ، نحو (يا أيها الرجلُ ، ويا أيُّهذا الرجلُ) ، فلمَّا اطَّرحوا (أيًّا) والألفَ واللامَ ، لم يطَّرحوا حرفَ النداءِ ؛ لئلا يؤديَ ذلك إلى الإجحافِ بالاسمِ .

[٥٢ ظ] فإن قيل : فهل يجوزُ في وصفِ (أَي) ههنا ما جاز في وصفِ (زيد) ، نحو (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ) ؟ قيل : اختلَف النحويون في ذلك ؛ فذهَب جماهيرُ النحويين إلى أنَّه لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ ؛ لأن الرجلَ هاهنا هو المنادي في الحقيقةِ ، إلا أنهم أدخَلوا (أيًّا) توصلاً إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللامُ ، /فلمَّا كان هو المنادى في الحقيقةِ لم يجزْ فيه [٢٢٩]
إلا الرفعُ مع كونِه صفةً ، إيذانًا بأنه المقصودُ بالنداءِ[(١)] . وذهَب أبو عثمانَ المازنيُّ إلى أنه يجوزُ فيه النصبُ[(٢)] ، نحو (يا أيها الرجلَ) ، كما يجوزُ : (يا زيدُ الظريفَ) ، وهو عندي القياسُ لو ساعَده الاستعمالُ .

فإن قيل : فلِمَ لم يجمعوا بين (يا) والألف واللام ؟ قيل : لأنَّ (يا) تفيدُ التعريفَ ، والألفُ واللامُ تفيدُ التعريفَ ، فلم يجمعوا بين علامتي تعريفٍ ، إذ لا تجتمعُ علامتا تعريفٍ في كلمةٍ واحدةٍ .

فإن قيل : قولُهم : يا زيدُ ، هل تعرَّفُ بالنداءِ أو بالعلميةِ ؟ قيل : في ذلك وجهان : **أحدُهما** : أنا نقولُ : إن تعريفَ العلميةِ زال منه وحدَث فيه تعريفُ النداءِ والقصدُ ، فلم يجتمعْ فيه تعريفان .

والثاني : أنَّا نسلمُ أنَّ تعريفَ النداء والعلميةِ اجتمعا فيه ، ولكن جاز ذلك لأنَّا إنما[(٣)]
منعنا من الجمعِ بينَ التعريفين إذا /كانا بعلامةٍ لفظيةٍ كـ (يا) مع الألف واللام ، والعلميةُ [٢٣٠]

---

(١) علل النحو (ص٣٤٥)، المحكم والمحيط الأعظم (٥٩٣/١٠) .

(٢) ك ، م : « في النداء » .

(٣) سقط من : ك ، م ، وفي أ : « إذا » .

ليس[1] بعلامةٍ لفظيةٍ ، فبان الفرقُ بينَهما .

فإن قيل : أليس قد قال الشاعرُ[2] :

فَدَيتُك يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي

وقال الآخرُ[3] :

فَيَا الْغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا

فكيف جاز الجمعُ بين (يا) والألف واللام ؟ قيل : أما[4] قولُه :

فديتُك يَا الَّتِي تيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عنِّي

فإنما جمَع بين (يا) والألف واللام ؛ لأن الألف واللام في الاسمِ الموصولِ ليستا للتعريفِ ، لأنَّه إنما يتعرفُ بصلتِه لا بالألف واللام ، فلمَّا كانا فيه زائدين لغير التعريفِ جاز أن يجمعَ بينَ (يا) وبينَهما . وأمَّا قولُ الآخرِ [٥٣ و] :

فيا الغلامانِ اللذانِ فرَّا إيّاكما أن تكسباني شرَّا

[٢٣١] /فالتقديرُ فيه : فيا أيها الغلامان ، فحذَف الموصوفَ ، وأقام الصفةَ مُقامَه لضرورةِ الشعرِ ، وما جاء للضرورةِ[5] لا يوردُ نقضًا .

فإن قيل : فقد قالوا : يا الله ، فجَمعوا بينَ (يا) والألف واللام ؟ قيل : إنَّما جاز أن يجمعوا بينَهما لوجهين : **أحدُهما** : أن الألفَ واللامَ عوضٌ عن حرفٍ سقَط من نفسِ

---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م ، ونسخة في حاشية ف : « ليست » . وتقدير الكلام بما أثبتناه من ف : وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية .

(٢) البيت دون نسبة في : الكتاب (١٩٧/٢) ، المقتضب (٢٤١/٤) ، الأصول (٤٦٣/٣) ، الإنصاف (١/ ٣٣٦) ، اللباب (٣٣٥/١) ، الخزانة (٢٥٦/٢) .

(٣) البيت دون نسبة في : المقتضب (٢٤٣/٤) ، الأصول (٣٧٣/١) ، علل النحو (ص٣٤٢) ، اللامات (٥٣/١) ، الإنصاف (٣٣٦/١) ، اللباب (٣٣٥/١) ، شرح الرضي على الكافية (٣٨٣/١) ، والخزانة (٢٥٧/٢) ، الهمع (٤٦/٢) .

(٤) م : « إنما » .

(٥) ب ، ك ، م : « لضرورة الشعر » .

الاسمِ ، فإن أصلَه : إلاهٌ ، فأسقَطوا الهمزةَ من أولِه ، وجعَلوا الألفَ واللامَ عوضًا منها ، والذي يدلُّ على ذلك أنهم جوَّزوا قطعَ الهمزةِ ليدلُّوا على أنها قد صارت عوضًا عن همزةِ قطعٍ[1] ، فلمَّا كانت عوضًا عن همزةِ القطعِ ، وهي حرفٌ من نفسِ الاسمِ ، لم يمتنعوا[2] أن يجمعوا بينَهما .

والوجهُ الثاني : أنَّه إنما جاز[3] في هذا الاسمِ خاصةً ؛ لأنَّه كثيرٌ[4] في استعمالِهم ، فخفَّ على ألسنتِهم ، فجوَّزوا فيه ما لا يجوزُ في غيرِه .

/فإن قيل : فلمَ ألحِقت الميمُ المشددةُ في آخرِ هذا الاسمِ ، نحو (اللهم) ؟ قيل : [٢٣٢] اختَلف النحويون في ذلك[5] ؛ فذَهَب البصريون إلى أنَّها عوضٌ من (يا) التي للتنبيهِ ، و(الهاءُ) مضمومةٌ لأنَّه نداءٌ ، ولهذا لا يجوزُ أن يجمعوا بينَهما ، فلا يقولون : يا اللهم ؛ لئلا يجمعوا بينَ العوضِ والمعوضِ ، وذهَب الكوفيون إلى أنها ليست عوضًا من (يا) ، وإنَّما الأصلُ فيه : يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ ، إلا أنه لما كثُر في كلامِهم ، وجرَى على ألسنتِهم ، حذَفوا بعضَ الكلامِ تخفيفًا ، كما قالوا : أَيْش ، والأصلُ فيه : أي شيء ، وقالوا : وَيْلُمِّه ، والأصلُ فيه : ويلُ أمه ، وهذا كثيرٌ في كلامِهم ، فكذلك هاهنا . قالوا : والذي يدلُّ على أنَّها ليست عوضًا عنها[6] أنهم يجمَعون بينَهما ، قال الشاعرُ[7] :

---

(١) م : « القطع » .

(٢) ص ، ل : « يمتنع » ، وفي ب : « يمنعوا » ، وبعده في م : « من » .

(٣) ص : « صار » .

(٤) أ ، ب ، ل ، م : « كثر » .

(٥) الإنصاف (٣٤١/١).

(٦) سقط من : أ ، ص ، ل ، ب .

(٧) البيتان مختلف في نسبته ، فروي لأمية بن أبي الصلت في : ملحقات ديوانه (ص١٩١) ، والخزانة (٢/ ٢٥٨) ، وروي لأبي فراس الهذلي في : الحماسة البصرية (٤٣١/٢) ، شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٣٤٦) ، المقاصد النحوية (٢١٦/٤) ، وجاء بغير نسبة في : المقتضب (٢٤٢/٤) ، المخصص (١/ ٣٣٧) ، درة الغواص (ص٨٢) ، الإنصاف (١/ ٣٤١، ٣٤٥) ، وشرح ابن عقيل (٢٦٥/٣) ، الهمع (٦٣/٢) ، شرح الرضي على الكافية (٣٨٤/١) .

إنِّـي إذا مـا حـدثٌ ألـمَّـا   أقـولُ يـا الـلـهـمَّ يـا الـلـهـمَّـا

[٢٣٣] /وقال الآخرُ(١) :

ومـا عـلـيـكِ أن تـقـولي كـلَّـما   (٢سبحتِ أو صلَّيتِ٢) يا اللهمَّا

ارددْ عـلـيـنـا شـيـخَـنـا مـسـلَّـمـا

[٥٣ ظ] فجمَع بينَ الميم و(يا) ، ولو كانت عوضًا عنها (٣لم يجمعْ٣) بينَهما ؛ لأن العوضَ والمعوضَ لا يجتمعان ، والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون . وأما قولُ الكوفيين : إن أصلَه : يا اللهُ أمَّنا بخيرٍ ، فهو فاسدٌ ؛ لأنه لو كان الأمرُ على ما (٤ذهَبوا إليه٤) لما جاز أن يُستعملَ هذا اللفظُ إلا فيما يؤدي عن(٥) هذا المعنى ، ولا شكَّ أنَّه يجوزُ أن يقالَ : (اللهم

[٢٣٤] /الْعَنْه ، اللهم (٦أَخْزِه ، اللهم أَهْلِكْه٦) ، وما أشبَه ذلك ، قال اللهُ تعالى(٧) : ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ .

ولو كان الأمرُ على ما ذَهبوا إليه لكان التقديرُ(٨) : أُمَّنا بخيرٍ إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم . ولا شكَّ أن هذا التقديرَ ظاهرُ الفسادِ ، إذ لا يكونُ أَمُّهُمْ بالخيرِ أن يُمطرَ عليهم حجارةٌ من السماءِ ، أو يؤتَوا بعذابٍ أليمٍ .

---

(١) الأبيات دون نسبة في : الجمل للزجاجي (ص١٦٤) ، ومعاني القرآن (٢٠٣/١) ، الإنصاف (٣٤٥/١) ، اللسان (أ ل هـ) ، الخزانة (٢٥٩/٢) ، شرح الرضي على الكافية (٣٨٤/١) .

(٢ – ٢) م : « سبحت أو صليت » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة : « سبحت أو هللت » .

(٣ – ٣) ص ، ك : « لما جمع » .

(٤ – ٤) ك : « ذكروا » ، وفي م : « ذكروا وذهبوا إليه » .

(٥) م : « إلى » .

(٦ – ٦) أ ، ب : « أهلكه » ، وفي م : « أخزه » .

(٧) سورة الأنفال : ٣٢.

(٨) بعده في م : « فيه » .

وقولُهم : إنَّه يجوزُ أن يُجمعَ بينَ الميم و(يا) بدليلِ ما أنشدُوه ، فلا حجةَ فيه ؛ لأنَّه إنَّما جُمِع بينَهما لضرورةِ الشعرِ ، ولم يقع الكلامُ في حالِ الضرورةِ ، وإنَّما سهَّل الجمعَ بينَهما للضرورةِ أن العوضَ في آخرِ الكلمةِ ، ثم الجمعُ بينَ العوضِ والمعوضِ جائزٌ في ضرورةِ الشعرِ ، كما قال الشاعرُ[1] :

/هما نفثا في فيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما [٢٣٥]

فجمَع بينَ الميم والواو وهي عوضٌ منها ، فكذلك هاهنا ، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .

❁ ❁ ❁

(١) صدر بيت للفرزدق في : ديوانه (ص٧٧١) ، الكتاب (٣/ ٣٦٥، ٦٢٢) ، المقتضب (٣/١٥٨) ، درة الغواص (ص٨٢) ، الإنصاف (١/٣٤٥) ، اللباب (٢/٣٢٩) ، الخزانة (٤/٤١٨) ، الهمع (١/ ١٩٨) .

[٢٣٦]

/بابُ الترخيمِ[١]

إن قال قائلٌ : ما الترخيمُ ؟ قيل : حذفُ آخرِ الاسمِ في النداءِ . فإن قيل : فلِمَ خصَّ الترخيمُ بالنداءِ ؟ قيل : لكثرةِ دورِه في الكلامِ ، فحذِف طلبًا للتخفيفِ ، وهو بابُ تغييرٍ ، ألا ترى أنَّه عرَضَ فيه حذفُ الإعرابِ والتنوينِ ، [٢] فلما كان بابَ تغييرٍ ، فالتغييرُ[٢] يُؤنِّسُ[٣] بالتغييرِ .

فإن قيل : فهل يجوزُ ترخيمُ ما كان على ثلاثةِ [٥٤ و] أحرفٍ ؟ قيل : اختلَف النحويون في ذلك ؛ فذهَب البصريون إلى أنَّه لا يجوزُ ترخيمُه ، وذلك لأنَّ الترخيمَ إنَّما دخَل الكلامَ لأجلِ التخفيفِ ، وما كان على ثلاثةِ أحرفٍ فهو في[٤] غايةِ الخفَّةِ ، فلا يحتملُ الحذفَ ؛ لأن الحذفَ منه يؤدي إلى الإجحافِ به[٥] .

وذهَب الكوفيون إلى أنَّه يجوزُ ترخيمُه إذا كان أوسطُه[٦] متحركًا[٧]، وذلك نحو قولِك في (عُنقٍ) : يا عُنُ ، /وفي (كتفٍ) : يا كَتِ ، وما أشبَه ذلك ؛ وذلك لأن في [٢٣٧] الأسماءِ ما يماثلُه ويضاهئه[٨] ، نحو : يدٍ ، وغدٍ ، ودمٍ ، والأصل [٩] في (يد) : يَدْيٌ ، وفي (غد) : غَدْوٌ ، وفي (دم) : دَمَوٌ[٩] ، بدليلِ قولِهم : دموان – وقيل : دميان أيضًا – فنقَصوها للتخفيفِ ، فبقِيت (يدٌ ، وغدٌ ، ودمٌ) ، فكذلك هاهنا . وهذا فاسدٌ من وجهين :

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢١٣/٤)، الجمل للزجاجي (ص١٦٨)، علل النحو (ص٣٥٠)، شرح عيون الإعراب (ص٢٧٣)، اللباب (٣٤٧/١) .

(٢ – ٢) في م : « وهما من بابِ تغييرٍ ، والتغييرُ » .

(٣) يؤنِّس بالشيء : يأنَسُ به ويستأنسُ . انظر : اللسان (أ ن س) .

(٤) م : « على » .

(٥) سقط من : أ ، ل .

(٦) أ : « وسطه » .

(٧) الإنصاف (٣٥٧/١)، اللباب (٣٤٧/١) .

(٨) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « يضاهيه » ، والفعل « يضاهي » يهمز ولا يهمز .

(٩ – ٩) م : « فيه يدي وغدو ودمو » .

أحدُهما : أن الحذفَ في هذه الأسماءِ قليلٌ في الاستعمالِ ، بعيدٌ عن القياسِ . أما قلتُه في الاستعمالِ فظاهرٌ ؛ لأنَّها كلماتٌ يسيرةٌ معدودةٌ . وأما بعدُه عن القياس ؛ فلأن القياسَ يقتضي أن حرفَ العلةِ إذا تحرَّك وانفتَح ما قبلَه أن يقلبَ ألفًا ولا يحذفُ ، فلما حذِف هاهنا من (دَمَوٍ) دلَّ على أنه على خلافِ القياسِ .

والوجهُ الثاني : أنهم حذَفوا الياءَ والواوَ مِن (يد ، وغد ، ودم) لاستثقالِ الحركاتِ عليها ؛ لأن الأصلَ فيها : /يَدْيٌ ، وغَدْوٌ ، دَمَوٌ . [٢٣٨]

أمَّا في بابِ الترخيمِ فإنما وقَع الحذفُ منه[١] على خلافِ القياسِ ، لتخفيفِ الاسمِ الذي كثُرت حروفُه ، ولم يوجدْ هاهنا ؛ لأنه في غايةِ الخفةِ ، فلا حاجةَ بنا إلى تخفيفهِ بالحذفِ .

فإن قيل : فلِمَ جاز [٢]ترخيمُ ما فيه[٢] علامةُ التأنيثِ ، نحو قولِك [٣]في (ثُبَةَ) : يا ثُبَ[٣] ، وما أشبَه ذلك ؟ قيل : لأن (هاءَ التأنيثِ) بمنزلةِ اسمٍ ضمَّ إلى اسمٍ ، وليست من بناءِ الاسمِ ، فجاز حذفُها كما يحذفُ الاسمِ الثاني من الاسمِ المركَّبِ ، تقولُ في ترخيمِ (حضرموت) : يا حضرَ ، وفي (بعلبكّ) : يا بَعْلَ ، وما أشبَه ذلك .

فإن قيل : فهل يجوزُ ترخيمُ المضافِ[٤] ؟ قيل : اختلَف [٥٤ ظ] النحويُّون[٥] في ذلك ؛ فذَهب البصريون إلى أنَّه لا يجوزُ ترخيمُه ؛ لأنَّ الترخيمَ إنَّما يكونُ في ما يؤثِّرُ النداءُ فيه بناءً ، والمضافُ[٦] لم يؤثِّرْ فيه النداءُ بناءً[٧] ، فلذلك[٨] لا يجوزُ /ترخيمُه . وذهَب [٢٣٩]

---

(١) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « فيه » .

(٢ – ٢) م : « الترخيم ما في » .

(٣ – ٣) م : « سنة يا سن » .

(٤) بعده في ك ، ل ، م : « إليه » .

(٥) الإنصاف (١/٣٤٧-٣٤٩)، اللباب (١/٣٤٦) .

(٦) بعده في ك ، م : « إليه » .

(٧) سقط من : ل ، وفي م : « بـ يا » .

(٨) أ ، م : « فكذلك » .

الكوفيون إلى أنه يجوزُ ترخيمُه ، ويحتجون[١] بقولِ زهيرِ بنِ أبي سُلْمى[٢] :

خذوا حظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظوا ... أَواصِرَنا والرِّحْمُ بالغيبِ تُذْكرُ

أراد : يا آلَ عكرمةَ ، فحذَف التاءَ للترخيمِ . وهو عكرمةُ بنُ خَصَفَةَ بنِ قيسِ عيلانَ[٣] . واحتجوا أيضًا بقولِ الشاعرِ[٤] :

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فَكلُّ ابنِ حُرَّةٍ ... سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ

[٢٤٠] أراد : أبا عروة ، إلا أنَّه حذَف التاءَ للترخيمِ . واحتجُّوا أيضًا /بقولِ الآخرِ[٥] :

أَمَا تَرَينَ الْيَوْمَ أُمَّ حمزِ ... قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقي وَجَمْزِي

أراد : أم حمزة ، فحذَف التاءَ للترخيمِ ، فدلّ على جوازِه . وما أنشدُوه لا حجةَ فيه ؛ لأنه رخَّمه للضرورةِ ، وترخيمُ المضافِ[٦] يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ ، كما يجوزُ الترخيمُ في غيرِ النداءِ لضرورةِ الشعرِ ، قال الشاعرُ[٧] :

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ[٨] رِمَامَا ... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

---

(١) ص ، ل ، م : « احتجوا » .

(٢) البيت في : ديوانه (ص٢١٤) ، الكتاب (٢/٢٧١) ، الأصول في النحو (٣/٤٥٧) ، الإنصاف (١/٣٤٧) ، اللباب (١/٣٤٦) ، الخزانة (٢/٢٩١) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٩٤) ، الهمع (٢/٧٨) .

(٣) م : « بن غيلان » . وانظر : الإكمال لابن ماكولا (٧/٤١) .

(٤) البيت دون نسبة في : الإنصاف (١/٣٤٨) ، اللباب (١/٣٤٧) ، الخزانة (٤/١٢) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٩٤) ، أوضح المسالك (٤/٥٦) .

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج في : ديوانه (ص٦٤) ، الكتاب (٢/٢٤٧) ، المقتضب (٤/٢٥١) ، تفسير الطبري (١١/٥٠٥) ، غريب الحديث للخطابي (١/٣٦٥) .
والعنق والجمز : ضربان من العدو . انظر : شرح أبيات سيبويه (١/٣٩١) .

(٦) بعده في ك ، م : « إليه » .

(٧) البيت لجرير في : ديوانه بشرح محمد بن حبيب (١/٢٢١) ، الكتاب (٢/٢٧٠) ، الإنصاف (١/٣٥٣) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٩٥) ، الخزانة (٢/٣٢٠) .

(٨) ل ، م : « حبائلكم » .

يريدُ : أمامة .

/وقال الآخرُ(١) : [٢٤١]

إنَّ (٢ابنَ حَارِثَ٢) إنْ أَشْتَقْ لرؤيتِه أَوْ أَمْتَدِحْه فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

يريد : ابن حارثة ، وهذا كثيرٌ في كلامِهم .

فإن قيل : فهل يجوزُ ترخيمُ الاسمِ المفردِ الذي قبلَ آخرِه حرفٌ ساكنٌ بحذفِ آخرِه مع الحرفِ(٣) الساكنِ ، نحو أن تقولَ في (سِبَطْر) : يا سِبَ أو لا ؟ قيل : اختلَف النحويون(٤) في ذلك ؛ فذهَب البصريون إلى أنَّه لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّه كما بقِّيَت حركةُ الاسمِ المرخمِ بعدَ دخولِ الترخيمِ كما كانت قبلَ(٥) الترخيم ، فكذلك السكونُ ؛ لأنه موجودٌ في الساكنِ حَسَبَ (٦وجودِ الحركةِ٦) في المتحرِّكِ ، فكما بُقِّيَتِ الحركةُ في المتحركِ ، فكذلك السكونُ في الساكنِ .

وذهَب /الكوفيُّون إلى أن ترخيمَه بحذفِ الحرفِ(٧) الأخيرِ منه ، وحذفِ الحرفِ [٢٤٢] الساكنِ الذي قبلَه ؛ وذلك لأن الحرفَ إذا سقَط من هذا النحوِ بقي آخرُه ساكنًا ، فلو قلنا : إنه لا يحذفُ ، لأدَّى ذلك إلى أن يشابَه الأدواتِ وما أشبَهها من الأسماءِ ، [٥٥ و] وذلك لا يجوزُ . وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأنَّه لو كان هذا معتبرًا لكان ينبغي أن يحذفَ

---

(١) البيت منسوب للمغيرة بن حبناء التميمي في : الكتاب (٢/٢٧٢) ، الكامل (٣/١٣٦٠) ، الأغاني (١٣/٥٨) ، إكمال تهذيب الكمال (١١/٣٨٨) .

(٢ - ٢) كذا في النسخ ، وفي مصادر التخريج : « المهلب » ، وهذه الأبيات قالها ابن حبناء في المهلب بن أبي صفرة .

(٣) ك ، م : « حذف » .

(٤) الإنصاف (١/٣٦١).

(٥) بعده في أ ، ص ، ب ، ل ، م : « دخول » .

(٦ - ٦) ص : « وجوده » .

(٧) سقط من : م .

الحرفُ المكسورُ ؛ لئلا يؤديَ ذلك[1] إلى أن يشابهَ المضافَ إلى المتكلِّمِ ، ولا قائلَ به ، فدل على فسادِ ما ذَهبوا إليه .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن يُبْنى المرخَّمُ على الضمِّ في أحدِ القولين ، كما جاز أن يبقى على حركتِه وسكونِه ؟ قيل : لأنهم[2] قدَّروا بقيَّةَ الاسمِ المرخمِ بمنزلةِ اسمٍ لم يُحذفْ منه شيءٌ ، فبنَوه على الضمِّ ، نحو (يا حارُ ويا مال) ، كما لو لم يحذفْ منه شيءٌ ، فاعرفْه إن شاءِ اللهُ تعالى .



(١) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل .

(٢) بعده في م : « لو » .

/بابُ الندبةِ[1] [٢٤٣]

إن قال قائلٌ : ما الندبةُ ؟ قيل : تفجُّعٌ يلحَقُ النادبَ عندَ فقدِ المندوبِ ، وأكثرُ ما يَلحَقُ ذلك النساءَ ، لضعفِهنَّ عن تحمُّلِ المصائبِ .

فإن قيل : فما علامةُ الندبةِ ؟ قيل : (وا) أو (يا) في أوَّله ، وألف وهاء في آخره . وإنما زيدت (وا) أو (يا) في أولِه ، وألفٌ[2] في آخرِه ليمدَّ بها صوتَه[3] ، ليكونَ المندوبُ بينَ صوتين مديدين . وزيدت الهاءُ بعدَ الألف ؛ لأن الألفَ خفيَّةٌ والوقفُ عليها يزيدُها خفاءً ، فزيدت الهاءُ عليها في الوقفِ ، لتظهرَ الألفُ بزيادتِها بعدَها في الوقفِ .

فإن قيل : فلِمَ وجَب ألا يُندبَ إلا بأعرفِ أسمائِه وأشهرِها ؟ قيل : ليكونَ ذلك عذرًا للنادبِ عندَ السامعين ؛ لأنهم إذا /عذَروه شاركوه في التفجُّعِ[4] ، فإذا شاركوه في [٢٤٤] التفجُّعِ هانت عليه المصيبةُ .

فإن قيل : فلِمَ لحقت ألفُ الندبة آخرَ المضافِ إليه ، نحو (يا عبدَ الملكاه) ، ولم تلحقْ آخرَ الصفةِ ، نحو (يا زيدُ الظريفاه) ؟ قيل : لأن (ألفَ الندبةِ) إنمَّا تلحقُ ما يلحقُه تنبيهُ النداءِ ، والمضافُ والمضافُ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، والدليلُ على ذلك أنه لا يتمُّ المضافُ إلا بذكرِ المضافِ إليه ، ولا بدَّ مع ذكرِ المضافِ من ذكرِ المضافِ إليه ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ في (غلامُ زيدٍ وثوب خزٍّ) : (غلام وثوب) ، لم يتمَّ إلا بذكرِ المضافِ إليه ، فلما كان المضافُ والمضافُ إليه [٥٥ ظ] بمنزلةِ الشيءِ الواحد جاز أن يَلحقَ[5]

(١) الكتاب (٢/٢٢٠) ، الجمل للزجاجي (ص١٧٦) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٧٢) ، اللباب (١/٣٤٢).

(٢) بعده في ل ، م : « وهاء » .

(٣) ب ، ك ، م : « الصوت » .

(٤) بعده في م : « والرزية » .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « تلحق » .

ألفُ الندبةِ آخرَ المضافِ إليه .

وأمَّا الصفةُ فليست مع الموصوفِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، ولهذا لا يلزمُ ذكرُ الصفةِ مع الموصوفِ ، بل أنت مخيرٌ في ذكرِ الصفةِ ، إن شئتَ ذكرتَها ، وإن شئتَ لم تذكرْها ، ألا ترى أنك إذا قلت : هذا زيدٌ الظريفُ . كنتَ مخيرًا في ذكرِ الصفةِ ، إن شئتَ ذكرتَها ،
[٢٤٥] وإن شئتَ لم تذكرْها ؟ فإذا كنتَ مخيرًا في ذكرِ الصفةِ /دلَّ على أنهما ليسا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، وإذا لم يكونا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ وجَب ألا تلحقَ (ألفُ الندبةِ) الصفةَ بخلافِ المضافِ إليه .

وقد ذهَب[١] الكوفيون ويونسُ بنُ حبيبٍ البصريُّ[٢] إلى جوازِ لَحَاقِها[٣] الصفةَ حملاً على المضافِ إليه ، وقد بيَّنَّا الفرقَ بينَهما . ويحكون عن بعضِ العربِ أنَّه قال[٤] : (واجُمْجُمَتي الشَّامِيَّتَيْناه) ، وهو شاذٌّ لا يقاسُ عليه .

فإن قيل : فلِمَ جاز ندبةُ المضافِ إلى المخاطبِ ، نحو (واغلامكاه) ، ولم يجزْ نداؤه ؟ قيل : لأن المندوبَ لا يُنادى ليجيبَ ، (٥وإنما٥) يُنادى ليشهرَ النادبُ مصيبتَه ، وأنه قد وقَع في أمرٍ عظيمٍ وخطبٍ جسيمٍ ، ويظهر تفجعَه ، كيف لا يكونُ في حالةِ مَن إذا دعِي أجاب ؟ وأما المنادى فهو مخاطبٌ ، فلو جاز نداؤُه لكان يؤدي إلى أن يجمعَ فيه بين علامتي خطابٍ ، وذلك لا يجوزُ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



---

(١) بعده في ك ، م : « بعض » .

(٢) الإنصاف (٣٦٤/١).

(٣) ب ، ك ، ل ، م : « إلحاقها » .

(٤) بعده في م : « واعديما » .

(٥ - ٥) ك ، م : « بل » .

[٢٤٦]

/باب (لا)[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ بنِيت النكرةُ مع (لا) على الفتحِ ، نحو (لا رجلَ في الدارِ) ؟ قيل : إنَّما بنِيت أولًا ؛ لأنَّ التقديرَ في قولِك : لا رجلَ في الدارِ : لا من رجلٍ في الدار ؛ لأنَّه جوابُ قائلٍ[٢] قال : هل من رجلٍ في الدارِ ؟ فلما حذِفت (من) [٣] من اللفظِ وركِّبت مع (لا) تضمَّنت معنى الحرفِ ، فوجَب أن تُبنى ، وإنّما بنِيت على حركةٍ ؛ لأن لها حالةَ تمكُّنٍ قبلَ البناءِ . وإنما كانت الحركةُ فتحةً لأنها أخفُّ الحركاتِ .

[٥٦ و] وذهَب بعضُ النحويين إلى أن هذه الحركةَ حركةُ إعرابٍ لا حركةُ بناءٍ ؛ لأن[٤] (لا) تعملُ النصبَ بالإجماعِ[٥] ، لأنَّها نقيضةُ (إن) ؛ لأنَّ (لا) للنفيِ و(إن) للإثباتِ ، وهم يحمِلون الشيءَ على ضدِّه كما يحمِلونه على نظيرِه ، إلَّا[٦] أن (لا) لما كانت فرعًا على (إن) في العملِ ، و(إن) تنصِبُ مع التنوينِ ، نصَبت (لا) بغيرِ /تنوينٍ ؛ [٢٤٧] لينحطَّ الفرعُ عن درجةِ الأصلِ ، إذِ الفروعُ تنحطُّ أبدًا[٧] عن درجاتِ الأصولِ[٨] . وهذا عندي فاسدٌ ؛ لأنَّه لو كان معربًا لوجَب ألا يحذفَ منه التنوينُ ، لأن التنوينَ ليس من عملِ (إن) ، وإنَّما هو شيءٌ يستحقُّه الاسمُ في أصلِه ، وإذا لم يكنْ من عملِ (إنَّ) فلا معنى

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٣/٣) ، علل النحو (ص٤٠٦) ، شرح عيون الإعراب (ص١١٩) ، اللباب (٢٢٦/١) .

(٢) ل : « رجل » .

(٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : ل .

(٥) ك : « إجمالا » ، وفي م : « إجماعًا » .

(٦) بعده في م : « ترى » .

(٧) سقط من : م .

(٨) بعده في م : « أبدا » .

لحذفِه مع (لا) لينحطَّ الفرعُ عن درجةِ الأصلِ ؛ لأنَّ الفرعَ إنما ينحطُّ عن درجةِ الأصلِ فيما كان من عملِ الأصلِ . (١ وإذا ١) لم يكن التنوينُ من عملِ الأصلِ وجَب أن يكونَ ثابتًا مع الفرع . ثم انحطاطُها عن درجةِ (إن) قد ظهَر في أربعةِ أشياءَ(٢) : **الأولُ** : أن (إنَّ) تعملُ في المعرفةِ والنكرةِ ، و(لا) لا تعملُ إلاَّ في النكرةِ خاصةً . **والثاني** : أن (إنَّ) لا تركبُ مع اسمِها لقوتِها ، و(لا) تركَّبُ مع اسمِها لضعفِها . **والثالثُ** : أنَّ (إنَّ) تعملُ في الاسمِ(٣) مع الفصلِ بينَها وبينَه بالظرفِ وحرفِ الجرِّ ، و(لا) لا تعملُ مع الفصلِ .

[٢٤٨] /**والرابعُ** : أنَّ (إنَّ) تعملُ في الاسمِ والخبرِ عندَ البصريين ، و(لا) تعملُ في الاسمِ دونَ الخَبرِ عندَ كثيرٍ(٤) من المحقِّقين ، فانحطَّت درجةُ(٥) (لا) التي هي الفرعُ عن درجةِ (إن) التي هي الأصلُ .

فإن قيل : فلِمَ إذا عطِف على النكرةِ جاز فيه النصبُ على اللفظِ ، كما جاز فيه الرفعُ على الموضع ، والعطفُ على لفظِ المبنيِّ لا يجوزُ ؟ قيل : لأنّه لما اطَّرد البناءُ على الفتحةِ في كلِّ نكرةٍ ركِّبت مع (لا) (٦) أشبَهتِ النصبَ للمفعولِ لاطراده فيه ، فأشبَهت حركةَ المعربِ ، فجاز أن يعطفَ عليها بالنصبِ .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن تُبنى صفةُ النكرةِ معها على الفتحِ ، كما جاز أن [٥٦ ظ] تُنصبَ حملاً على اللفظِ ، وتُرفعَ حملاً على الموضعِ ؟ قيل : لأن بناءَ الاسمِ مع الاسمِ أكثرُ من بناءِ الاسمِ مع الحرفِ ، فلمَّا جاز أن يُبنى الاسمُ مع الحرفِ ، جاز أيضًا أن يُبنى مع الصفةِ ؛ لأن الصفةَ قد تكونُ مع الموصوفِ كالشيءِ الواحدِ ، بدليلِ أنه لا يجوزُ

(١ - ١) ل : « فإذا » .
(٢) م : « مواضع » .
(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « اسمها » .
(٤) سقط من : ل .
(٥) سقط من : ب ، م .
(٦) بعده في م : « لأنها » .

السكوتُ على الموصوفِ دونَ الصفةِ في نحوِ قولِك : /يأيُّها الرجلُ ، ثم هما في المعنى [٢٤٩] كشيءٍ واحدٍ ، فجاز أن يُبنَى[١] كلُّ واحدٍ منهما مع صاحبِه ، ولا يجوزُ هاهنا أن تركَّبَ (لا) مع النكرةِ إذا ركِّبت مع صفتِها ؛ لأنه يؤدي إلى أن يُجعلَ[٢] ثلاثُ كلماتٍ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وهذا لا نظيرَ له في كلامِهم .

فإن قيل : فلِمَ جاز الرفعُ إذا كرِّرت (لا) ، نحوَ (لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ) ؟ قيل : لأنك إذا كررتَ كان جوابًا لمن قال : أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ ؟ فتقولُ : لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ ، ليكونَ الجوابُ على حسبِ السؤالِ .

فإن قيل : لِمَ بنِيت (لا) مع النكرةِ دونَ المعرفةِ ؟ قيل : لأن النكرةَ تقعُ بعدَ (من) في الاستفهامِ ، ألا ترى أنك تقولُ : هل مِن رجلٍ في الدارِ ؟ فإذا وقعَت بعَد (مِن) في السؤالِ ، جاز تقديرُ (من) في الجوابِ ، فإذا[٣] حذِفت (من) في الجوابِ[٤] ، تضمَّنت النكرةُ معنى الحرفِ ، فوجَب أن تُبنى . وأمَّا المعرفةُ فلا تقعُ بعدَ (من) في الاستفهامِ ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ : هل من زيدٍ في الدارِ ؟ فإذا لم تقعْ بعدَ (مِن) في السؤالِ ، لم يجزْ تقديرُ (مِن) في الجوابِ ، وإذا لم يجزْ تقديرُ[٥] (من) في الجوابِ ، /لم يتضمَّنْ المعرفةُ معنى الحرفِ ، فوجَب أن يبقى على أصلِه في الإعرابِ ، فأمَّا قولُ [٢٥٠] الشاعرِ[٦] :

---

(١) م : « تبني » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تجعل » .

(٣) ب ، م : « وإذا » .

(٤) م : « السؤال » .

(٥) ل : « أن تقع بعد » .

(٦) البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها وهو في : الكتاب (٢/٢٩٦) ، المقتضب (٤/٣٦٢) ، الأصول (١/٣٨٢) ، المفصّل (ص١٠٦) ، أمالي ابن الشّجريّ (١/٣٦٥) ، اللباب علل البناء والإعراب (١/٢٤٣) ، شرح المفصل (٢/١٠٣) .

فإنّما جاز لأن التقديرَ [1] : لا مثلَ هيثمٍ ، فصار في حكمِ النكرةِ ، فجاز أن يبنى مع (لا) ، وعلى هذا قولُهم : قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها ، أي : ولا مثلَ أبي حسن ، ولولا هذا التقديرُ لوجَب الرفعُ مع التكريرِ ، نحو (لا [٥٧ و] زيدٌ عندي ولا عمرٌو) .

[٢٥١] فإن قيل : فلم وجَب التكريرُ في المعرفةِ ؟ قيل : لأنه جاء /مبنيًّا على السؤالِ ، كأنه قيل[2] : (أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟) فقال : (لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو) . والدليلُ على أنَّ السؤالَ في تقديرِ التكريرِ أنَّ المفردَ لا يفتقرُ إلى ذكرِه في الجوابِ ، ألا ترى أنَّه إذا قيل : (أزيدٌ عندك) ؟ كان الجوابُ أن تقولَ : لا ، من غيرِ أن تذكرَه ، كأنك قلتَ : لا أصلَ لذلك .

فأمَّا قولُهم : [3]لا نَوْلُكَ[3] أن تفعلَ كذا ، فإنَّما لم يُكرَّرْ ؛ لأنه صار بمنزلةِ (لا ينبغي لك) ، فأجرَوها مُجراها ، حيثُ كانت[4] في معناها ، كما أجرَوا (يذر) [5] مُجرى (يدع) لاتفاقِهما في المعنى .

فإن قيل : فلم لا تُبنى (لا) [6] مع المضافِ ؟ قيل : إنما[6] لم يجزْ أن تُبنى مع المضافِ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، /فلو بُنيا مع (لا) لكان يؤدي [٢٥٢]
إلى أن تُجعلَ ثلاثُ كلماتٍ بمنزلةِ كلمةٍ[6] واحدةٍ ، وهذا لا نظيرَ له في كلامِهم ، والمشبهُ بالمضافِ[7] ، في امتناعِه من التركيبِ ، حكمُه حكمُ المضافِ[8] ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

(١) بعده في م : « فيه » .
(٢) ك ، م : « قال » .
(٣ – ٣) في ب ، م : « لا بدَّ لك » . ولا نولك ، أي : لا ينبغي لك . انظر : القلب والإبدال لابن السكيت (ص٧) .
(٤) أ : « كان » .
(٥) بعده في م : « في » .
(٦) سقط من : م .
(٧) م : « للمضاف » .
(٨) بعده في م : « إليه » .

[٢٥٣] /## بابُ حروفِ الجرِّ(١)

إن قال قائلٌ : لِمَ عمِلت هذه الحروفُ الجرَّ؟ قيل : إنَّما عمِلت لأنها اختصَّت بالأسماءِ ، والحرفُ متى (٢كان مختصًّا٢) وجَب أن (٣يكونَ عاملاً٣) . وإنَّما وَجب أن تعملَ الجرَّ ؛ لأن إعرابَ الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، فلما سبَق الابتداءُ إلى الرفعِ في المبتدإِ ، والفعلُ إلى الرفعِ أيضًا في الفاعلِ ، وإلى النصبِ في المفعولِ ، لم يبقَ إلا الجرُّ ، فلهذا وجَب أن تعملَ الجرَّ . وأجودُ من هذا أن تقولَ : إنما عمِلت الجرَّ ؛ لأنَّها تقعُ وسطًا بينَ الاسمِ والفعلِ ، والجرُّ يقعُ(٤) وسطًا بين الرفعِ والنصبِ ، فأعطِي الأوسطُ الأوسطَ . [٥٧ ظ] ثم إن هذه الحروفَ على ضربين : **أحدُهما** : يلزمُ الحرفيَّةَ(٥) . **والثاني**(٦): لا يلزمُ الحرفيَّةَ(٧) .

فأمَّا ما يلزمُ الحرفيَّةَ(٥) (٨فعلى ضربين : **أحدُهما** : يلزمُ الجرَّ(٩) . **والثاني** : لا يلزمُ الجرَّ . /فأما ما يلزمُ الجرَّ٨) فـ (من ، وإلى ، وفي ، واللام ، والباء ، ورب) . وأما ما لا يلزمُ [٢٥٤] الجرَّ ، فالواوُ والتاءُ في القسم ، و(حتى) ، ولها مواضعُ نذكرُها فيها(١٠) إن شاء اللهُ تعالى .

---

(١) الجمل للزجاجي (ص٦٠) ، علل النحو (ص٢٠٦) ، شرح عيون الإعراب (ص١٨٧) ، اللباب (٣٥٢/١) .

(٢ - ٢) م : « كانت مختصة » .

(٣ - ٣) م : « تكون عاملة » .

(٤) م : « وقع » .

(٥) م : « الجر فيه » .

(٦) ك ، م : « الآخر » .

(٧) سقط من : ص ، ل . وفي م : « الجر فيه » .

(٨ - ٨) سقط من : م .

(٩) بعده في ل : « فيه » .

(١٠) سيأتي باب « حتى » (ص١٨٦) ، وبعده باب القسم (ص١٩٢) .

وأمَّا ما لا يلزمُ الحرفيَّةَ فـ (عن ، وعلى ، والكاف ، وحاشا ، وخلا ، ومذ ، ومنذ) .

فأمَّا (عن) فتكونُ اسمًا كما تكونُ حرفًا ، فإذا كانت اسمًا دخَل عليها حرفُ الجرِّ ، فكانت بمعنى الناحيةِ ، وما بعدَها مجرورٌ بالإضافةِ ، كقولِ الشاعرِ(١) :

فقلتُ اجْعَلِي ضَوْءَ(٢) الْفَرَاقِدِ كُلِّها يمينًا وَمَهْوَى(٣) النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِكَ

وكقولِ الآخرِ(٤) :

[٢٥٥] **/ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مرةً(٥) وأمامي(٦)**

وكقولِ الآخرِ(٧) :

جَرَتْ عليه(٨) كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الخَطِّ أَوْ سَمَاهِيجْ

وكقول الآخرِ(٩) :

مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

---

(١) البيت لذي الرمة في : ديوانه (ص٤٢٩) ، ديوانه شرح الخطيب التبريزي (ص٥٨٦) ، الأنواء لابن قتيبة (ص١٨٨) .

(٢) ص : « نثر » .

(٣) م : « ضوء » .

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة ، وهو في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/١٣٦) (٤٢١هـ) ، بهجة المجالس (٢/٤٧٤) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٣/٣١٠) ، وانظر : شعر الخوارج ، جمع إحسان عباس (ص١١٢) ، قال المرزوقي : « الدريئة تهمز ولا تهمز ، فتجعل من الدرء : وهو الدفع ، ومن الدري : وهو الختل » .

(٥) م : « تارة » .

(٦) م : « شمالي » .

(٧) البيت لرجل من بني سعد في : القلب والإبدال لابن السكيت (ص٣٨) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٣٣) ، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (ص٣٢٦) .

(٨) م : « عليها » .

(٩) عجز بيت للقطامي في : ديوانه (ص٢٨) ، الجمل (ص٦٠) ، الصحاح (ع ن ن) ، المحكم والمحيط الأعظم (١/١٠١) ، خزانة الأدب (٦/٤٨٢) .

الحبيا : موضع بالشام ، وهو من الأسماء التي جاءت مصغرة ولا تكبير لها ، ونظرة قبل : أي نظرة لم تتقدمها نظرة ، يقال : رأيت الهلال قبلًا ، أي : لم يره أحد قبلي . انظر : شرح أبيات الجمل (ص٥٠) .

/وإذا كانت حرفًا كان ما بعدَها مجرورًا بها ، كقولِك : رميتُ عن القوسِ ، وما أشبَه [٢٥٦]
ذلك .

وأمّا (على) فتكونُ اسمًا وفعلاً وحرفًا ، فإذا كانت اسمًا دخَل عليها حرفُ الجرِّ ، وكانت بمعنى (فوقٍ) وما بعدَها مجرورٌ بالإضافةِ ، كقولِ الشاعرِ(١) :

غَدَت مِن عليه بعدما تمَّ ظِمؤها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مجْهَلِ

وكقولِ الآخرِ(٢) :

أتت مِن عليه تنفُضُ الطَّلَّ بعدما رأت حاجِبَ الشمسِ استوى فترفَّعا

وكقولِ الآخرِ(٣) :

/ **فهي تنوشُ الحوضَ نَوشًا مِن على نوشًا به تَقْطعُ أجوازَ الفَلَا** [٢٥٧]

وإذا كانت فعلاً كانت مشتقَّةً من مصدرٍ ، وتدلُّ على زمانٍ مخصوصٍ ، نحو : علا الجبل يعلو علوًّا فهو عالٍ ، كقولك : سلا يسلو سُلُوًّا فهو سالٍ ، وما أشبَه ذلك .

---

(١) هذا البيت لمزاحم العقيلي في : شعر مزاحم (ص١٢٠) ، الإبل للأصمعي (ص١٠٠) ، المعاني الكبير (٣١٧/٢) ، الصحاح (٢٤٣٨/٦) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٣٠) ، تاج العروس (ج هـ ل) .
القيض : قشر البيض الأعلى الخالي من الفرخ ، والزَّيزاء : الأرض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها ، واحدتها زيزاءة ، وقيل : هي المفازة التي لا أعلام فيها ، والمجهل : القفر الذي لا علامة فيه يهتدى بها ، وهو صفة والتقدير : بزيزاء مكان مجهل . انظر : شرح شواهد الإيضاح (٢٣١، ٢٣٢) .

(٢) البيت ليزيد بن الطثرية في : الكامل في اللغة والأدب (١٠٠١/٢) ، لسان العرب (٨٩/١٥) .

(٣) البيت لغيلان بن حريث الربعي في : شرح أبيات سيبويه (١٨٨/٢) ، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (ن و ش) ، لسان العرب (ن و ش) ، تاج العروس (ن و ش) .
فهي : هو ضمير الإبل ، وتنوش الحوض : تتناول ماءه ، ومن علا : من فوق ، يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق ، وذلك النوش الذي تناله هو الذي يعينها على قطع الفلوات ، والأجواز : جمع جوز ، وهو الوسط . انظر : التنبيه والإيضاح (٣٢٨/٢) .

وإذا[1] كانت حرفًا كان ما [٥٨ و] بعدَها مجرورًا بها ، نحو (على زيدٍ دينٌ) ، وما أشبَه ذلك .

وأمَّا (الكاف) فتكونُ اسمًا كما تكونُ حرفًا ، فإذا كانت اسمًا قدَّروها تقديرَ (مثلٍ) ، وجاز أن يدخلَ عليها حرفُ الجرِّ ، وكان ما بعدَها مجرورًا بالإضافةِ ، كقولِ الشاعرِ[2] :

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ

[٢٥٨] /فالكافُ الأولى حرفُ جرٍّ ، والثانيةُ اسمٌ ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يدخلَ حرفُ جرٍّ على حرفِ جرٍّ ، وكقولِ الآخرِ[3] :

يضحكن عَنْ كالبَرَدِ المُنهمِّ

وتكون الكاف أيضا فاعلةً ، كقولِ الشاعرِ[4] :

أتَنْتهون ولن يَنْهَى ذوي شَطَطٍ كالطعن يهلِك فيه الزيتُ والفُتُلُ

فالكافُ هاهنا اسمٌ لأنها فاعلةٌ ، وهي في موضعِ رفعٍ بإسنادِ الفعلِ إليها ، وإذا كانت[5] حرفًا كان ما بعدَها مجرورًا بها ، نحو (جاءني الذي كزيد) ، وما أشبَه ذلك .

وأمَّا (حاشا ، وخلا) فقد ذكرناهما في بابِ الاستثناءِ فيما قبلُ . وأما (مذْ ، ومنذُ) فلهما بابٌ نذكرُهما فيه فيما بعدُ إن شاء اللهُ تعالى .

---

(١) أ : « إن » .

(٢) والرجز لخطام الريح المجاشعي في : الكتاب (٣٢/١) ، تهذيب اللغة (١٤٩/١٥) ، المحكم (٢٠١/١٠) ، شرح أدب الكاتب (ص٢٩٢) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٦١١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (١٤٠/٤) .

(٣) البيت منسوب للعجاج في : شرح أبيات المغني (١٣٧/٤) ، خزانة الأدب (١٦٩/١٠) ، وليس في ديوانه تحقيق : د عزة حسن ، ودون نسبة في : إصلاح المنطق (ص٢٥٥) ، المخصص (١١٩/٩) ، المقتصد (١٢٦/١) .

(٤) البيت للأعشى في : ديوانه (ص٦٣) ، المعاني الكبير (٩٢٠/٢) ، الأصول في النحو لابن السراج (٤٣٩/١) ، سر صناعة الإعراب (ص٢٨٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٣٤) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص٣٢٧) .

(٥) ف : « كان » .

/ثم إن معانيَ هذه الحروفِ كلِّها مختلفةٌ . فأما (مِن) فتكونُ على أربعةِ أوجهٍ : [٢٥٩]

الوجهُ الأولُ : أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ ، كقولِك : سرت من الكوفةِ إلى البصرةِ .

والوجهُ الثاني : أن تكونَ للتبعيضِ ، كقولِك : أخذت من المالِ درهمًا . **والوجهُ الثالثُ :** أن تكونَ لتبيينِ الجنسِ ، كقولِه تعالى[(١)] : ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ ، فـ (مِنْ) هذه دخَلت لتبيينِ المقصودِ بالاجتنابِ ، ولا يجوزُ أن تكونَ للتبعيضِ ؛ لأنه ليس المأمورُ به اجتنابَ بعضِ الأوثانِ دون بعضٍ ، وإنَّما المقصودُ اجتنابُ جنسِ الأوثانِ .

والوجهُ الرابعُ : أن تكونَ زائدةً في النفيِ ، كقولِه تعالى[(٢)] : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ ، والتقديرُ : ما لكم إله غيره ، و(مِن) زائدةٌ ، كقولِ الشاعرِ[(٣)] :

/ومـا بـالـرَّبْـعِ مِـنْ أَحَـدِ [٢٦٠]

أي : أحد .

وذهَب بعضُ النحويين إلى أنَّه يجوزُ أن تكونَ زائدةً في الواجبِ ، ويستدلُّ بقولِه تعالى[(٤)] : (ونكفر[(٥)] عنكم من سيئاتكم) ، أي : سيئاتكم ، و(مِنْ) زائدةٌ ، وبقولِه تعالى[(٦)] : ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ ، أي : أبصارهم ، و(من) زائدةٌ .

وما استدلَّ به لا حجةَ له فيه ؛ لأن (مِن) ليست زائدةً . وأما قولُه تعالى : (ونكفر[(٥)] عنكم [٥٨ظ] من سيئاتكم) ، فـ (مِن) فيه للتبعيضِ لا زائدةٌ ؛ لأنَّه من الذنوبِ ما لا يكفَّرُ

---

(١) الحج : ٣٠ .

(٢) الأعراف : ٥٩ .

(٣) جزء من بيت للنابغة الذبياني في : ديوانه (ص١٤) ، الكتاب (٣١٢/٢) ، معاني القرآن (٤٨٠/١) ، القلب والإبدال (ص٥) ، الأصول في النحو (٢٧٥/٣) ، اللمع في العربية (ص٥٦) ، المقتصد في شرح الإيضاح (٧١٩/٢) .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) كذا في أ ، ص ، ك ، ف ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وفي ب ، ل ، م : « يكفر » ، وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية حفص . انظر : السبعة في القراءات (١٩١/١) .

(٦) النور : ٣٠ .

بإبداءِ الصدقاتِ أو إخفائها وإيتائها[1] للفقراءِ، وهي مظالمُ العبادِ. وأمَّا قولُه تعالى:
[٢٦١] ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾، فـ (مِنْ) فيه أيضًا[2] للتبعيضِ؛ لأنَّهم /إنما أُمِروا أن يغضُّوا أبصارَهم عمّا حُرِّم عليهم، لا عمّا أحلَّ لهم، فدلَّ على أنها للتبعيضِ وليست زائدةً.

وأما (إلى) فتكونُ على وجهين: **أحدُهما**: أن تكونَ غايةً، كقولِك: سرتُ من الكوفةِ إلى البصرة. **والثاني**: أن تكونَ بمعنى (مع)، كقولِه تعالى[3]: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، أي: مع المرافقِ، ومع الكعبين.

وأما (في) فمعناها الظرفيةُ، كقولِك: زيدٌ في الدارِ، وقد يتَّسعُ فيها، فيقال: زيدٌ ينظرُ في العلمِ.

وأما اللام فمعناها التخصيصُ والملكُ، كقولِك: المالُ لزيدٍ، أي: هو[4] يختصُّ به ويملكُه.

وأمّا الباء فمعناها الإلصاقُ، كقولِك: كتبتُ بالقلم، أي: ألصقتُ كتابتي به.

وأما (ربَّ) فمعناها التقليلُ، وهي تخالفُ حروفَ[5] الجرِّ من أربعةِ أوجهٍ:

[٢٦٢] /**الوجهُ الأولُ**: أنها تقعُ في صدرِ الكلامِ، وحروفُ الجرِّ لا تقعُ في صدرِ الكلام.
والوجهُ الثاني: أنها لا تعملُ إلا في نكرةٍ، وحروفُ الجرِّ تعملُ في المعرفةِ والنكرةِ.
والوجهُ الثالثُ: أنها يلزمُ مجرورَها الصفةُ، وحروفُ الجرِّ لا يلزمُ مجرورَها الصفةُ.
والوجهُ الرابعُ: أنها يلزمُ معها حذفُ الفعلِ الذي أوصلته إلى ما بعدَها، وهذا لا يلزمُ الحروفَ[6]. واختصاصُها بهذه الأشياءِ لمعانٍ اختصَّت بها. فأمَّا كونُها في صدرِ

(١) أ: «إتيانها».
(٢) سقط من: أ.
(٣) المائدة: ٦.
(٤) زيادة من: ف.
(٥) م: «حرف».
(٦) م: «الحرف».

الكلامِ ، فلأنها لمَّا كانت تدلُّ على التقليلِ ، وتقليلُ الشيءِ يقاربُ نفيَه ، أشبَهت حروفَ النفيِ ، وحروفُ النفيِ لها صدرُ الكلامِ . وأما كونُها لا تعملُ إلا في النكرةِ ،[٥٩و] فلأنها لما كانت تدلُّ على التقليلِ ، والنكرةُ تدلُّ على الكثرةِ[١] ، وجَب أن تختصَّ بالنكرةِ التي تدلُّ على الكثرة[٢] ليصحَّ فيها التقليلُ . وأما كونُها تلزمُ الصفةُ مجرورَها ، فجعلوا ذلك عوضًا عن حذفِ الفعلِ /الذي تتعلَّقُ به ، وقد يظهرُ ذلك في ضرورةِ الشعرِ . وأما حذفُ [٢٦٣]
الفعلِ معها فللعلمِ به ، ألا ترى أنك إذا قلت : ربَّ رجلٍ يفهمُ ، كان التقديرُ فيه : ربَّ رجل يفهم أدركت أو لقِيت ، فحذِف الفعلُ لدلالةِ الحالِ عليه ، كما حذِف في قولِه تعالى[٣] : ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ إلى قوله : ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ ، ولم يذكرْ مرسلاً لدلالةِ الحالِ عليه ، فكذلك هاهنا .

وأما (عن) فمعناها المجاوزةُ . وأما (على) فمعناها الاستعلاءُ . وأما الكافُ فمعناها التشبيهُ ، وقد تكونُ زائدةً ، كقولِه تعالى[٤] : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، وتقديره : (ليس مثلَه شيءٌ) .

(٥وكقولِ٥) الشاعرِ[٦] :

/لَواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ [٢٦٤]

وتقديره : فيها المقَقُ ، وهو الطولُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) ك ، ل ، م : « التكثير » .

(٢) م : « التكثير » .

(٣) سورة النمل : ١٢ .

(٤) سورة الشورى : ١١ .

(٥ - ٥) ك ، م : « قال » .

(٦) البيت لرؤبة بن العجاج في : ديوانه (ص١٠٦) ، كتاب خلق الإنسان للأصمعي (ص٢١٤) ، الأصول في النحو (٢٩٥/١) ، اللمع في العربية (ص٦١) ، سر صناعة الإعراب (٢٩٢/١) ، المحكم والمحيط الأعظم (١٤٨/٦) .

[٢٦٥] ## /بابُ (حتى)[١]

إن قال قائلٌ : على كم وجهًا تستعملُ (حتى) ؟ قيل : على ثلاثةِ أوجهٍ : **الوجهُ**[٢] **الأولُ** : أن تكونَ حرفَ جرٍّ كـ (إلى) ، نحو قولِه تعالى[٣] : ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ ، وما بعدَها مجرورٌ بها في قولِ جماعةِ النحويين ، إلا في قولٍ شاذٍّ لا يُعرَّجُ عليه ، وهو ما قد حكِي عن بعضِهم أنه قال : إنَّه مجرورٌ بتقديرِ (إلى) بعدَ (حتى) ، وهو قولٌ ظاهرُ الفسادِ .

والوجهُ الثاني : أن تكونَ عاطفةً حملاً على الواوِ ، نحو (جاءني القومُ حتى زيدٌ) ، و(رأيتُ القومَ حتى زيدًا) ، و(مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ) .

[٢٦٦] /فإن قيل : ولِمَ حُمِلَت (حتى) على الواو؟ قيل : لأنَّها أشبهتها . ووجهُ الشبهِ بينَهما أن أصلَ (حتى) أن تكونَ غايةً ، وإذا كانت غايةً كان ما بعدَها داخلاً في حكمِ ما قبلَها ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : جاءني القومُ حتى زيدٌ ، كان (زيد) داخلاً في المجيء ، [٥٩ظ] كما لو قلتَ : جاءني القومُ وزيدٌ ؟ فلما أشبَهت الواوَ في هذا المعنى ، جاز أن تُحملَ عليها .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت عاطفةً وجَب أن يكونَ ما بعدَها من جنسِ ما قبلَها ، ولا يجبُ ذلك في الواو ؟ قيل : لأنَّها لمَّا كانت للغايةِ والدلالةِ على أحدِ طرَفي الشيءِ ، فلا يُتصورُ أن يكونَ طرَفُ الشيءِ من غيرِه ، فلو قلتَ : جاء الرجالُ حتى النساءُ ، لجعلت (النساء) غايةً للرجالِ ومُنقَطَعًا لهم ، وذلك محالٌ .

والوجهُ الثالثُ : أن تكونَ حرفَ ابتداءٍ كـ (أمَّا) ، نحو (ضرَبتُ[٤] القومَ ، حتى زيدٌ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٠٦/٣) ، علل النحو (ص٣١٧) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٠٧)، اللباب (٣٨٢/١) .

(٢) سقط من : ك ، م .

(٣) سورة القدر : ٥ .

(٤) ك ، ل ، م : « ضرب » .

ضاربٌ)، و(ذهبتُ[1] حتى عمرٌو ذاهبٌ)، قال الشاعرُ[2]:

/فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكَلُ [٢٦٧]

وقال الآخرُ[3]:

مطوتُ بهم حتى تكِلَّ غَزِيُّهُم[4] وحتى الجيادُ ما يُقَدنَ بأرسانِ

فإن قيل: فهل يكونُ للجملةِ بعدَها موضعٌ من الإعرابِ أوْ لا؟ قيل: لا يكونُ للجملةِ بعدَها موضعٌ من الإعرابِ؛ لأنَ الجملةَ إنَّما يحكمُ لها بموضعٍ من الإعرابِ إذا وقَعت موقعَ المفردِ، نحو[5] أن تقعَ وصفًا، نحو (مررتُ برجلٍ يكتبُ)، أو حالاً، نحو (جاءني زيدٌ يضحكُ)، أو خبرَ مبتدإٍ، نحو /(زيدٌ يذهبُ)، وإذا لم تقعْ ها هنا موقع [٢٦٨] المفردِ، فينبغي ألا يحكمَ لها بموضعٍ من الإعرابِ. فهذه (٦الثلاثةُ الأوجهُ٦) التي في (حتى)، وقد تجتمعُ كلُّها في مسألةٍ واحدةٍ، نحوُ قولِهم: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، وحتى رأسَها، وحتى رأسُها، بالجرِّ و(٧النصبِ والرفعِ٧). فالجرُّ على أن تجعلَ (حتى) حرفَ جرٍّ. والنصبُ على أن تجعلَها حرفَ عطفٍ، فتعطفَه على السمكةِ. والرفعُ على أن تجعلَها حرفَ ابتداءٍ، فيكونُ مرفوعًا بالابتداءِ، وخبرُه محذوفٌ، وتقديرُه: حتى رأسُها مأكولٌ. وإنَّما حذِف الخبرُ لدلالةِ الحالِ عليه. [٦٠و] وعلى هذه الأوجهِ يُنشدُ[8]

---

(١) ص، ب، ك، م: «ذهبوا».

(٢) البيت لجرير في: ديوانه (ص٣٦٧)، طبقات فحول الشعراء (٢/٤٨٠)، الأغاني (١٢/١٤٥)، اللمع (ص٦٣)، شرح أبيات المغني (٣/١١٥)، تهذيب اللغة (١٠/٢٢).

(٣) البيت لامرئ القيس في: ديوانه (ص٩٣)، الجمل في النحو (ص١٦٢)، الكتاب (٣/٢٧)، القلب والإبدال (ص٤٧)، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٤٢٢)، مقاييس اللغة (م ط و).

(٤) ب، ك، م: «ركابهم»، وفي ل: «غزاتهم».

(٥) م: «يجوز».

(٦ – ٦) م: «الأوجه الثلاثة».

(٧ – ٧) م: «الرفع والنصب».

(٨) بعده في م: «الثلاثة».

قولُ الشاعرِ(١) :

[٢٦٩] / **ألقى الصحيفةَ كي يخفِّفَ رَحْلَه والـزادَ حـتـى نَـعْـلـه ألـقـاهـا**

بالجرِّ ، والنصبِ ، والرفعِ . فالجرُّ بـ (حتى) ، والنصبُ على العطفِ ، والرفعُ على الابتداءِ ، و(ألقاها) الخبرُ ، فاعرفْه إن شاءِ اللهُ تعالى .



(١) البيت مختلف في نسبته ، فنسب للمتلمس الضبعي في : ديوانه (ص٣٢٧) ، شرح أبيات الجمل (ص٥٨) ، ونسب لأبي – وفي المطبوع : لابن – مروان النحوي في : الكتاب (٩٧/١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٩٨/٣) ، ونسب لمروان بن سعيد في : معجم الأدباء(١٥٩/٧) ، بغية الوعاة (٢٨٤/٢) ، قال ياقوت في ترجمة مروان (١٥٩/٧) : « سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا البيت ... ولا أعلم من أمره غير هذا » ، وقال صاحب الخزانة (٢٥/٣) : « قال ابن خلف : أنشد سيبويه هذا البيت لأبي مروان النحوي ، قاله في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند ، حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر فيما ذكره الفارسي ، ونسبه الناس إلى المتلمس ، انتهى » .

[٢٧٠] /بابُ (مذ ومنذ)[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ قلتم : إن الأغلبَ على (مذ) الاسميةُ ، وعلى (منذ) الحرفيةُ ، وكلُّ واحدٍ منهما يكونُ اسمًا وحرفًا جارًّا ؟ قيل : إنّما قلنا : إن الأغلبَ على (مذ) الاسميةُ ؛ لأنها[٢] دخَلها الحذفُ ، والأصلُ فيها : منذ ، فحذِفت[٣] النونُ منها ، والحذفُ إنما يكونُ في الأسماءِ . والدليلُ على أنَّ الأصلَ في (مذ) : منذ ، أنَّك لو صغَّرتها أو كسَّرتها لرددتَ النونَ فيها[٤] ، فقلتَ في تصغيرِها : مُنَيْذ ، وفي تكسيرِها : أمناذ ؛ لأن التصغيرَ والتكسيرَ يردَّان الأشياءَ إلى أصولِها ، فدل على أن الأصلَ في (مذ) : منذ .

[٢٧١] /فإن قيل : فلِمَ إذا كانا اسمين ، كان الاسمُ بعدَهما مرفوعًا ، نحو (ما رأيتُه مذ يومان ومنذ ليلتان) ؟ قيل : إنَّما كان الاسمُ بعدَهما مرفوعًا إذا كانا اسمين ؛ لأنه خبرُ المبتدإِ ، لأن (مذ) و(منذ) هما المبتدأُ ، وما بعدَهما[٥] الخبرُ ، والتقديرُ في قولِك : (ما رأيتُه مذ يومان ، ومنذ ليلتان) : أمَد ذلك يومان ، وأمَد ذلك ليلتان .

فإن قيل : لِمَ بنِيت (مذ) و(منذ) ؟ قيل : لأنهما إذا كانا حرفَين بنيا ؛ لأن الحروفَ كلَّها مبنيةٌ ، وإذا كانا اسمين بنِيا لتضمُّنِهما[٦] معنى الحرفِ ؛ لأنك إذا قلت : ما رأيتُه مذ يومان ومنذ[٧] ليلتان ، كان المعنى فيه : ما رأيتُه من أولِ اليومين إلى آخرِهما ، ومن أولِ

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٩١/١) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٠٣) ، اللباب (٣٦٩/١) .
(٢) ك ، م : « لأن مذ » .
(٣) ك ، م : « فحذف » .
(٤) م : « إليها » .
(٥) بعده في أ ، ص ، ك ، ل ، م : « هو » .
(٦) أ : « لتضمنها » ، وغير واضحة في ص .
(٧) أ : « مذ » .

الليلتين إلى آخرِهما . فلما تضمَّنا معنى الحرفِ[1] وجَب أن يبنيا . وبنِيت (مُذْ) على السكونِ ؛ لأن الأصلَ في البناءِ [٦٠ظ] أن يكونَ على السكونِ ، فبنِيت على الأصلِ .

[٢٧٢] وبنِيت (منذ) على الضمِّ ؛ لأنه لما وجَب تحريكُ[2] (الذال) /لالتقاءِ الساكنين بنِيت على الضمِّ إتباعًا لضمةِ الميمِ ، كما قالوا في (مُنتِن) : مُنْتُن ، فضمُّوا التاءَ إتباعًا لضمةِ الميمِ ، ومنهم من يقول : مِنْتِنٌ ، فيكسرُ الميمَ إتباعًا لكسرةِ[3] التاءِ ، ونظيرُ هذين الوجهين قراءةُ من قرأ : (الحمدُ لُلَّه) ، فضم اللامَ إتباعًا لضمةِ الدالِ ، وقراءةُ مَن قرأ : (الحمدِ للهِ) ، فكسر الدالَ إتباعًا لكسرةِ اللام . فلهذا كانت (مذ) و(منذ) مبنيَّتين .

وهما يختصان[4] بابتداءِ الغايةِ في الزمانِ ، كما أنَّ (مِنْ) تختصُّ بابتداءِ الغايةِ في المكانِ . وذهبَ الكوفيون إلى أن (من) تستعملُ في الزمانِ كما تستعملُ في المكانِ ، واستدلُّوا على جوازِ ذلك بقولِه تعالى[5] : ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ
[٢٧٣] أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ ، فأدخَل ﴿مِنۡ﴾ على ﴿أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ ، وهو /ظرفُ زمانٍ ، ويستدلُّون[6] أيضًا بقولِ زهيرِ بن أبي سُلمى[7] :

لـمَـنِ الـدِّيـارُ بـقُـنَّـةِ الـحِـجْـرِ أقْـويـنَ مِـنْ حِـجَـجٍ ومِـنْ دَهْـرِ

وما استدلُّوا به لا حجَّةَ لهم فيه . أما قولُه تعالى : ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ ، فالتقديرُ فيه : من تأسيس أوَّلِ يومٍ ، فحذِف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامَه ، كقولِه

---

(١) م : « الحروف » .

(٢) م : « أن تحرك » .

(٣) م : « لحركة » .

(٤) أ ، م : « تختصان » .

(٥) سورة التوبة : ١٠٨ .

(٦) ص ، ك : « استدلوا » .

(٧) البيت في : ديوانه بشرح ثعلب (ص٧٦) ، ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري (ص١١٤) ، الشعر والشعراء (١/١٣٩) ، تهذيب اللغة (١٥/٤٧٣) ، شرح ديوان الحماسة (١/٣٦٢) .
قال أبو العباس ثعلب : « أَقْوَيْنَ : خلون ، والقنة : الجبل الذي ليس بمنتشر » .

تعالى[1] : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ ، والتقديرُ فيه : أهلَ القريةِ ، وأهلَ العيرِ ، وهذا كثيرٌ (٢في كلامِهم٢) . وأمَّا قولُ زهير بن أبي سُلمى : /من [٢٧٤] حجج ومن دهر ، فالروايةُ : مذ حجج ، ومذ دهر . وإن صحَّ ما روَوه ، فالتقديرُ فيه : من مرِّ حجج ، ومن مرِّ دهر ، كما يقالُ : مرَّت عليه السنون ، ومرَّت عليه الدهور ، فحذَف المضافَ وأقام المضافَ إليه مُقامَه على ما بيَّنَّا ، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .



(١) سورة يوسف : ٨٢ .

(٢ - ٢) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل .

[٢٧٥] ## /[٦١و] بابُ القسمِ[1]

إن قال قائلٌ : لِمَ حذِف فعلُ القسمِ ؟ قيل : إنَّما حذِف فعلُ القسمِ لكثرةِ الاستعمالِ .

فإن قيل : فلِمَ قلتم : إن الأصلَ في حروفِ القسم الباءُ دونَ الواو والتاءِ ؟ قيل : لأن فعلَ القسمِ المحذوفَ فعلٌ لازمٌ ، ألا ترى أن التقديرَ في قولِك : بالله لأَفعلن : أقسمُ باللهِ ، أو أحلفُ بالله ، والحرفُ المعدي من هذه الأحرفِ هو الباء ؛ لأنه[2] الحرفُ الذي يقتضيه الفعلُ . وإنَّما كان الباء دونَ غيره[3] من الحروفِ المعدّيةِ ؛ لأن الباء معناها الإلصاقُ ، فكانت أولى من غيرِها ليتصل فعلُ القسمِ بالمقسمِ به مع تعديتِه . والذي يدلُّ على أنَّها هي الأصلُ ، /أنَّها تدخلُ على المظهرِ والمضمرِ ، والواو تدخلُ على المظهرِ دونَ [٢٧٦] المضمرِ ، والتاء تَختصُّ باسمِ اللهِ تعالى دونَ غيرِه . فلما دخَلت الباءُ على المظهرِ والمضمرِ ، واختصَّت الواوُ بالمظهرِ ، والتاءُ باسمِ اللهِ تعالى ، دلَّ على أن الباءَ هي الأصلُ .

فإن قيل : فلِمَ جعلوا الواوَ دونَ غيرِها بدلاً من الباءِ ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : أن الواوَ تقتضي الجمعَ ، كما أن الباءَ تقتضي الإلصاقَ ، فلمَّا تقاربا في المعنى أقيمَت مُقامَها .

والثاني : أن الواوَ مخرجُها من الشفتين ، كما أن الباءَ مخرجُها من الشفتين ، فلمَّا تقاربا في المخرجِ كانت أولى من غيرِها .

فإن قيل : فلم اختصَّت الواوُ بالمظهرِ دونَ المضمرِ ؟ قيل : لأنَّها لمَّا كانت فرعًا على الباءِ ، والباءُ تدخلُ على المضمرِ والمظهرِ ، انحطت عن درجةِ الباءِ التي هي الأصلُ ،

---

(١) المقتضب (٣١٧/٢) ، شرح الكتاب للسيرافي (٣١٨/٣) ، (٢٣٧/٤، ٢٤٠) ، علل النحو (٢١١، ٥٦٢) ، اللباب (٣٧٤/١) .

(٢) م : « لأن الباء هو » .

(٣) م : « غيرها » .

فاختصَّت بالمظهرِ دونَ المضمرِ ؛ لأن الفروعَ[1] أبدًا تنحطُّ[2] عن درجةِ الأصولِ[3] .

[٢٧٧] /فإن قيل : فلِمَ جعلوا التاءَ دونَ غيرِها بدلاً من الواوِ ؟ قيل : لأنَّ التاءَ تُبدلُ من الواوِ كثيرًا ، نحوَ قولِهم : تُراثٌ ، وتُجاهٌ ، وتُخَمةٌ وتُهَمةٌ ، وتَيْقورٌ ، والأصلُ فيه : وُراثٌ ، ووُجاهٌ ، ووُخَمةٌ ، ووُهَمةٌ ، ووَيْقورٌ ؛ لأنه مأخوذٌ من الوقارِ ، إلا أنهم أبدلوا [٦١ظ] التاءَ من الواو ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : فلِمَ اختصَّت التاءُ باسمٍ واحدٍ ، وهو اسمُ اللهِ تعالى ؟ قيل : لأنها لما كانت فرعًا للواو التي هي فرعٌ للباءِ ، والواوُ تدخلُ على المظهر دونَ المضمرِ لأنها فرعٌ ، انحطَّت عن درجةِ الواوِ ؛ لأنها فرعُ الفرعِ ، فاختصَّت باسمٍ واحدٍ ، وهو اسمُ اللهِ تعالى .

فإن قيل : فلِمَ جُعل[4] جوابُ القسمِ بـ (اللام) ، و(إن) ، و(ما) ، و(لا) ؟ قيل : لأن القسمَ وجوابَه لمَّا كانا جملتين ، والجملُ تقومُ بنفسِها ، وإنما تتعلقُ إحدى الجملتين بالأخرى برابطةٍ بينَه وبينَ جوابِه ، وجوابُه لا يخلو إما أن يكونَ موجبًا أو منفيًّا ، /جعَلوا [٢٧٨] الرابطةَ بينَهما بأربعةِ أحرفٍ ؛ حرفين للإيجاب ، وهما : (اللام) و(إنّ) ، وحرفين للنفي ، وهما : (ما) و(لا) .

فإن قيل : فلِمَ جاز حذفُ (لا) ، نحوَ قولِه تعالى[5] : ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُا۟ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ ؟ قيل : لدلالةِ الحالِ عليه ؛ لأنَّه لو كان إيجابًا لم يخلُ من النونِ[6] أو اللامِ ، فلمَّا خلا منهما دلَّ على أنه[7] نفيٌ ، فلهذا جاز حذفُها ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

---

(١) ك ، م : « الفرع » .

(٢) ك ، م : « ينحط » .

(٣) ك ، م : « الأصل » .

(٤) ب : « صار » ، وفي م : « جعلوا » .

(٥) يوسف : ٨٥.

(٦) ب ، م : « إن » .

(٧) م : « أنها » .

/بابُ الإضافةِ[1] [٢٧٩]

إن قال قائلٌ : على كم ضربًا الإضافةُ ؟ قيل : على ضربين ؛ إضافةٌ بمعنى (اللام) ، نحو (غلامُ زيدٍ) ، أي : غلامٌ لزيدٍ ، وإضافةٌ بمعنى (من) ، نحو (ثوبُ خزٍّ) ، أي : ثوبٌ من خزٍّ .

فإن قيل : فلِمَ حذِف التنوينُ من المضافِ ، وجُرَّ المضافُ إليه ؟ قيل : أما حذفُ التنوينِ فلأنَّه يدلُّ على الانفصالِ ، والإضافةُ تدلُّ على الاتصالِ ، فلم يجمَعوا بينَهما ، ألا ترى أن التنوينَ يؤذِنُ بانقطاعِ الاسمِ وتمامِه ، والإضافةُ تدلُّ على الاتصالِ ، وكونُ الشيء متصلاً منفصلاً في حالةٍ واحدةٍ محالٌ . وأما جرُّ المضافِ إليه فلأن الإضافةَ لمَّا كانت على ضربين ؛ بمعنى (اللام) ، وبمعنى (مِن) ، وحُذِف حرفُ الجرِّ ، [٦٢و] قام المضافُ مَقامَه ، فعمِل في المضافِ إليه الجرَّ كما يعملُ حرفُ الجرِّ .

فإن قيل : وجهُ زيدٍ ، ويدُ عمرٍو ، هل هذه الإضافةُ بمعنى اللامِ أو بمعنى (مِنْ) ؟ قيل :
[٢٨٠] (٢لا ، بل٢) بمعنى (اللامِ) ؛ لأن /الإضافةَ التي بمعنى (مِن) يجوزُ أن يكونَ الثاني وصفًا للأول ، ألا ترى أنَّه يجوزُ أن تقولَ في نحوِ قولِك : (ثوبُ خزٍّ) : ثوبٌ خزٌّ ، فترفعُ (خزًّا) ؛ لأنَّه وصفٌ[3] لـ (ثوب) ؟ وكذلك ما أشبَهه .

وأمّا الإضافةُ بمعنى (اللام) ، فلا يجوزُ أن يكونَ الثاني وصفًا للأولِ ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ في (غلامُ زيدٍ) : غلامٌ زيدٌ ، فلا يجوزُ أن تجعلَ (زيدًا) صفةً لـ (غلامٍ) ، كما جاز أن تجعلَ (خزًّا) صفةً لـ (ثوب) ، فلمَّا وجدنا قولَهم : وجهُ زيدٍ ، لا يجوزُ أن يكونَ الثاني

---

(١) علل النحو (ص٢٠٥) ، شرح عيون الإعراب (ص٢١١) ، اللباب (٣٨٧/١) .
(٢ – ٢) سقط من : أ ، ك ، م .
(٣) ك ، م : « صفة » .

وصفًا للأولِ ، علِمنا أنه[1] بمعنى اللام ، لا بمعنى (مِنْ) .

فإن قيل : فلِمَ كانت إضافةُ[2] اسمِ الفاعلِ إذا[3] أرِيد به الحالُ أو الاستقبالُ ، وإضافةُ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ ، وإضافةُ (أفعل) إلى ما هو بعضٌ له ، وإضافةُ الاسمِ إلى الصفةِ ، غيرَ محضةٍ في هذه المواضعِ كلِّها ؟ قيل : أما اسمُ الفاعلِ ، فإنَّما كانت إضافتُه[4] غيرَ محضةٍ ؛ لأن الأصلَ في قولِك : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ /غدًا : ضاربٍ [٢٨١]
زيدًا ، بتنوينِ (ضارب) ، فلمَّا كان التنوينُ هاهنا مقدَّرًا ، كانت الإضافةُ في تقديرِ الانفصالِ ، ولهذا جرى[5] وصفًا[6] للنكرة .

وأما الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ ، فإنما كانت إضافتُها[7] غيرَ محضةٍ ؛ لأن التقديرَ في قولِك : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ : مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ ، فلمَّا كان التنوينُ أيضًا هاهنا مقدرًا ، كانت إضافتُه أيضًا غيرَ محضةٍ . وأمَّا (أفعل) الذي يضافُ إلى ما هو بعضٌ له ، فإنَّما كانت إضافتُه غيرَ محضةٍ ؛ لأن التقديرَ في قولِك : زيدٌ أفضلُ القومِ : زيدٌ أفضلُ من القومِ ، فلمَّا كانت هاهنا (مِن) مقدَّرةً كانت إضافتُه غيرَ محضةٍ ، [٦٢ظ] وأمَّا إضافةُ الاسمِ إلى الصفةِ ، فإنَّما كانت غيرَ محضةٍ ؛ لأن التقديرَ في قولِك : صلاةُ الأولى : صلاةُ الساعةِ الأولى ، فلمَّا كان الموصوفُ هاهنا مقدرًا ، كانت الإضافةُ غيرَ محضةٍ ، [8]وإذا كانت غيرَ محضةٍ[8] لم تُفدِ التعريفَ ، بخلافِ ما إذا كانت محضةً ، نحو (غلامُ

---

(١) ص ، ك ، ل : « أنها » .

(٢) م : « إضافته » .

(٣) سقط من : م .

(٤) أ ، ب ، م : « إضافة » .

(٥) ب ، م : « أجرى » .

(٦) ب ، م : « صفة » .

(٧) أ ، ص ، ل : « إضافته » .

(٨ – ٨) سقط من : م .

[٢٨٢] زيدٍ) ، /وممَّا لم يتعرفْ بالإضافةِ لأنَّ إضافتَه غيرُ محضةٍ قولُك[١] : مررتُ برجلٍ مثلِك وشِبهِك ، وما أشبَه ذلك . وإنَّما لم يتعرَّفْ بالإضافةِ ؛ لأنَّها لا تخصُّ شيئًا بعينِه ، ولهذا وقعَت صفةً للنكرةِ، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .



(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « قولهم » ، وفي م : « كقولهم » .

/بابُ التوكيدِ[1] [٢٨٣]

إن قال قائلٌ : ما الفائدةُ في التوكيدِ ؟ قيل : الفائدةُ في التوكيدِ التحقيقُ وإزالةُ التجوُّزِ في الكلامِ ؛ لأنَّ من كلامِهم المجازَ ، ألا ترى أنَّهم يقولون : مررت بزيدٍ ، وهم يريدون المرورَ بمنزلِه ومحلِّه ، و : (جاءني القومُ) ، وهم يريدون بعضَهم ؟ قال الله تعالى[2] : ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ﴾، فقال : « الملائكة » ، وإنَّما كان جبريلُ عليه السلام وحدَه . فإذا قلت : مررت بزيدٍ نفسِه[3] ، زال هذا المجازُ ، وكذلك إذا قلت : جاءني القومُ كلُّهم ، زال هذا المجازُ أيضا ، قال الله تعالى[4]: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ ، فزال هذا المجازُ الذي كان في قولِه : ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ﴾ ، لوجودِ التوكيدِ .

[٢٨٤] فإن قيل : فعلى كم ضربًا التوكيدُ ؟ قيل : على ضربين ؛ /توكيدٌ بتكريرِ اللفظِ ، وتوكيدٌ بتكريرِ المعنى ، فأما التوكيدُ بتكريرِ اللفظِ ، فنحوَ قولِك[5]: جاءني زيدٌ زيدٌ ، وجاءني رجلٌ رجلٌ ، وما أشبَه ذلك .

وأما التوكيدُ بتكريرِ المعنى فيكونُ بتسعةِ ألفاظٍ ، وهي : نفسُه ، وعينُه ، وكلُّه ، وأجمعُ ، وأجمعون ، وجمعاءُ ، وجُمَعُ ، وكلا ، وكلتا .

فإن قيل : فلِمَ وجَب تقديمُ (نفسه ، وعينه) على (كلّهم ، وأجمعين) ؟ قيل : لأنَّ (النفس ، والعين) يدلان على [٦٣و] حقيقةِ الشيءِ ، و(كلّهم ، وأجمعون) يدلان على الإحاطةِ والعمومِ ، والإحاطةُ (٦لا بد أن تقتضيَ محاطًا٦) به ، فكان فيهما معنى التبَعِ ،

---

(١) الأصول (٢/١٩) ، علل النحو (ص٣٨٧) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٢١) ، اللباب (١/٣٩٤) .

(٢) سورة آل عمران : ٣٩.

(٣) أ : « بعينه » .

(٤) سورة الحجر : ٣٠ .

(٥) سقط من : م .

(٦ – ٦) م : « والعموم يدلان على محاط » .

و(النفس ، والعين) ليس فيهما معنى التبعِ ، فكان تقديمُهما أَولى . وقدِّم (كلهم) على (أجمعين) ؛ لأنَّ معنى الإحاطةِ في (أجمعين) أظهرُ منه[1] في (كلهم) ؛ لأن (أجمعين) مشتقةٌ من الاجتماعِ ، و(كلٌّ) لا اشتقاقَ له . وأما ما بعدَ (أجمعين) فتَبَعٌ لـ (أجمعين) ،
[٢٨٥] وإنما /كان كذلك[2] ؛ لأنَّهم كرِهوا إعادةَ لفظِ (أجمعين) ، فزادوا ألفاظًا بعدَ (أجمعين) تبعًا له ؛ لأنه[3] لا معنى لها سوى التبَعِ ، فلهذا وجَب أن تكونَ بعدَ (أجمعين) .

فإن قيل : (أجمعُ ، وجمعَاءُ ، وجُمَعُ) [4] معارفُ أو[5] نكراتٌ ؟ قيل : [6]لا ، بل[6] معارفُ ، والذي يدلُّ على ذلك ، أنها تكونُ تأكيدًا للمعارفِ ، نحو (جاء الجيشُ أجمعُ ، ورأيتُ القبيلةَ جمعاءَ ، ومررتُ بهن جُمَعَ) ، فلما كانت تأكيدًا للمعارفِ ، دلَّ على أنَّها معارفُ .

فإن قيل : فلِمَ كانت غيرَ مصروفةٍ[7] ؟ قيل : أمَّا (أجمع) فللتعريفِ ووزنِ الفعلِ ، وأمَّا (جمعاء) فلألفي التأنيثِ ، نحو : صحراء .

وأمَّا (جُمَع) فللتعريفِ والعدلِ عن [8]جَمْعٍ [9]بوزنِ (صحارى) ، وقيل : للتعريفِ
[٢٨٦] والعدلِ عن[8] جمعِ (جمعاء) ، /وقياسُه : (جُمْعٌ) كـ (حُمْرٍ) ، فعدِل وحرِّك ، فاجتمَع فيه

---

(١) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « منها » .
(٢) م : « ذلك » .
(٣) م : « لأنها » .
(٤) بعده في م : « هل هن » .
(٥) م : « أم » .
(٦ - ٦) م : « هي » .
(٧) ص ، ك ، ل : « متصرفة » ، وفي م : « معروفة » .
(٨ - ٨) سقط من : م .
(٩) ص : « جماعا » ، وفي ل : « جماعاء » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة : « جماعا » ، وكتب بجوارها « صح » .

العدلُ والتعريفُ، (١فلذلك لم ينصرفْ، والذي عليه الأكثرون هو الأولُ١).

وأمَّا (كلا، وكلتا) ففيهما إفرادٌ لفظيٌّ، وتثنيةٌ معنويَّةٌ، والذي يدلُّ على ذلك، أنهما تارةً يردُّ(٢) الضميرُ إليهما بالإفرادِ اعتبارًا باللفظِ، وتارةً بالتثنيةِ اعتبارًا بالمعنى، قال الله تعالى(٣): ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، فردَّ إلى اللفظِ فأفرَد، ثم قال الشاعرُ(٤):

كلا أخوينا(٥) ذو رجالٍ كأنَّهم ... أسودُ الشَّرى من كلِّ أغلبَ ضَيْغَمِ

وقال الآخرُ(٦):

/ **كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابِ(٧)** [٢٨٧]

فردَّ إلى اللفظِ والمعنى، [٦٣ظ] فقال: (أقلعا)، اعتبارًا بالمعنى، وقال: رابٍ(٨)، (٩ولم يقلْ: رابيان٩)، اعتبارًا باللفظِ. والذي يدلُّ على أنَّ الألفَ فيهما ليست للتثنيةِ أنَّها لو كانت للتثنيةِ لانقلَبت في النصبِ والجرِّ إذا أضِيفتا(١٠) إلى المظهرِ؛ لأن

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) أ، ص: «نرد»، وفي م: «يرجع».

(٣) سورة الكهف: ٣٣.

(٤) البيت منسوب لبعض بني أسد في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٥٤/١)، ويروى لبعض بني فقعس في: شرح ديوان الحماسة لزيد بن علي الفارسي (١٦٧/١)، شرح ديوان الحماسة (١٣٤/١).
الشرى: موضع تنسب إليه الأسود، الأغلب: الغليظ العنق، ضيغم: فيعل من الضغم، وهو العض، والمراد به الأسد، يقول: كل واحد من صاحبينا مؤيد برجال كأنهم أسود هذه المأسدة، من كل ليث غليظ العنق شديد. انظر: مقاييس اللغة (ض غ م)، والشروح الثلاثة.

(٥) م: «أخوين».

(٦) بعده في م: «وهو الفرزدق»، والبيت للفرزدق ديوانه في: (ص٣٤)، نوادر أبي زيد (ص١٦٢)، الخصائص (٣١٤/٣)، المغرب في ترتيب المعرب (٢٣٢/٢)، إيضاح شواهد الإيضاح (ص٤٠٦)، خزانة الأدب (٩٦/٣)، شرح أبيات مغني اللبيب (٢٦٠/٤).

(٧) أ، ص، ل: «رابي»، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة: «رابي». وهي على لغة من يثبتون ياء الاسم المنقوص في الوقف. انظر: الكتاب (١٨٣/٤).

(٨) أ، ص، ل: «رابي».

(٩ - ٩) سقط من: م.

(١٠) ص: «أضيفت».

الأصلَ هو المظهرُ ، تقول : رأيتُ كلا الرجلين ، ومررتُ بكلا الرجلين ، ورأيتُ كلتا المرأتين ، ومررتُ بكلتا المرأتين .

ولو كانت للتثنيةِ ، لوجَب أن تنقلبَ مع المظهرِ ، فلمَّا لم تنقلبْ دلَّ على أنها الألفُ المقصورةُ ، وليست للتثنيةِ . وذهبَ الكوفيون إلى (١أنه مثنًّى(٢) و١) أنَّ الألفَ فيهما للتثنيةِ ، واستدلُّوا على ذلك بقولِ الشاعرِ(٣) :

[٢٨٨] / فِي كلْتَ رجليها(٤) سُلامى واحدهْ كـلـتـاهـمـا مـقـرونـةٌ بـزائـدهْ

فأفرد في قولِه : كلت ، فدلَّ على أن (كلتا) مثنى . واستدلُّوا على ذلك أيضًا بأن الألفَ فيهما تنقلبُ إلى الياءِ في حالةِ(٥) النصبِ والجرِّ إذا أضِيفتا إلى المضمرِ ، تقولُ : رأيتُ الرجلين كليهما ، ومررتُ بهما(٦) كليهما ، وكذلك تقول : رأيتُ المرأتين كلتيهما ، ومررت بهما(٧) كلتيهما ، ولو كانت الألفَ المقصورةَ لم تنقلبْ ، (٨كما لم تنقلب ألف٨) عصًا (٩) . وما ذهَب إليه الكوفيون ليس بصحيحٍ . فأما استدلالُهم بقولِ الشاعرِ(١٠) : في كلت رجليها سلامى واحده ، فلا حجةَ فيه ؛ لأنه يحتملُ أنَّه حذَف الألفَ لضرورةِ الشعرِ . وأمّا قولُهم : إنها تنقلبُ في حالةِ(١١) /النصبِ والجرِّ إذا أضِيفت [٢٨٩]

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) م : « مبني » .

(٣) البيت منسوب لرجل يكنى أبا الدهماء في : معجم الجيم (٣/١٥٠) ، ودون نسبة في : معاني القرآن (٢/١٤٢) ، الصحاح (ك ل ي) ، خزانة الأدب (١/١٢٩) ، لسان العرب (ك ل ي) .

(٤) م : « رجليهما » .

(٥) م : « حال » .

(٦) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « بالرجلين » .

(٧) م ، ك : « بالمرأتين » .

(٨ - ٨) في م : « كألف » .

(٩) بعده في م : « ونحوها » .

(١٠) بعده في م : « في البيت المتقدم » .

(١١) م : « حال » .

إلى المضمرِ ، قلنا : إنما قلِبت مع المضمرِ ؛ لأنَّها أشبَهت (إلى ، وعلى ، ولدى) ، فلما شابهتها[١] قلِبت ألفُها مع المضمرِ ياءً ، كما قلِبت ألفُ (إلى ، ولدى ، وعلى) مع المضمرِ في (إليك ، وعليك ، ولديك) ، ووجهُ المشابهةِ بينَها[٢] وبين هذه الكلمِ أنَّ هذه الكلمَ تلزمُ[٣] دخولَها على الاسمِ ، ولا تقعُ إلا مضافةً ، كما أن هذه الكلمَ [٤]تلزمُ[٣] دخولَها على الاسم ولا [٦٤و] تقعُ إلا مضافةً ، وإنما قُلِبت في حالةِ الجرِّ والنصب دون الرفعِ ؛ لأن هذه الكلمَ[٤] لها حالُ النصبِ والجرِّ وليس لها حالُ الرفعِ .

فإن قيل : فهل يجوزُ توكيدُ النكرةِ ؟ قيل : إن كان التوكيدُ بتكريرِ اللفظِ جاز توكيدُ النكرةِ كما يجوزُ توكيدُ المعرفةِ ، نحو (جاءني رجلٌ رجلٌ) . وإن كان التوكيدُ بتكريرِ المعنى ، فقد اختلَف النحويون[٥] فيه ؛ فذهَب البصريون إلى أنه لا يجوزُ ، وذلك لأن كلَّ واحدٍ من هذه الألفاظِ التي يؤكَّدُ /بها معرفةٌ ، فلا يجوزُ أن يُجرى على النكرةِ تأكيدًا ، [٢٩٠]
كما لا يجوزُ أن يُجرى عليها وصفًا . وذهَب الكوفيون إلى أنه يجوزُ ، واستدلُّوا على جوازِه بقولِ الشاعرِ[٦] :

لكنَّه شاقَه أن قيل ذا رجبٌ ... يا ليت عدَّةَ حولٍ كلِّه رجبُ

[٧]فَجَرَّ (كُلاًّ)[٧] على التوكيدِ لـ(حول)[٨] وهو نكرةٌ . واستدلُّوا أيضًا بقولِ

---

(١) م : « أشبهتها » .
(٢) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « بينهما » .
(٣) أ : « يلزم » .
(٤ - ٤) سقط من : م .
(٥) الإنصاف (٢/٤٥١) ، اللباب (١/٣٩٥) .
(٦) البيت لعبد الله بن مسلم بن جندب في : مجالس ثعلب (ص٤٧٥) ، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص١٦٨) ، معجم البلدان (١/١١١) .
(٧ - ٧) أ : « فجرى » .
(٨) ك ، م : « بحول » .

الشاعرِ[١] :

إذا القَعودُ كرَّ فيها حَفَدَا   يومًا جديدًا كلَّه مُطَرَّدَا

فأكَّد (يومًا) وهو نكرةٌ بـ (كله) . واستدلوا أيضًا بقولِ الآخرِ[٢] :

[٢٩١] **/قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أجمعا**

وما استدلُّوا به من هذه الأبياتِ لا حجةَ فيه . أما قولُ الشاعرِ : يا ليت عدة حول كله رجبُ[٣] ، فالروايةُ : يا ليت عدة حولي كله رجبا[٤]، بالإضافة وهو معرفةٌ لا نكرةٌ ، [٥]و(رجبًا) منصوبٌ ؛ لأن القصيدةَ منصوبةٌ[٥] ، [٦]كما قال الآخرُ[٧] :

يا ليت أيامَ الصبا رواجعا[٦] .

وأمَّا قولُ الآخرِ : يومًا[٨] جديدًا كلَّه مطردَا ، فيحتملُ أن يكونَ تأكيدًا للمضمرِ في (جديد) ، والمضمراتُ لا تكونُ إلا معارفَ ، وكان /هذا أولى لأنه أقربُ إليه من (اليوم) ، فعلى هذا يكونُ الإنشادُ بالرفعِ . [٢٩٢]

---

(١) الرجز دون نسبة في : المحكم والمحيط الأعظم (٩/١٤١) ، لسان العرب (ط ر د) ، خزانة الأدب (٥/ ١٧٠) ، تاج العروس (ط ر د) .

الحفد : مشي دون الخبب ، ويوم طراد ومطرد : كامل متمم ، أراد : يومًا مطرَّدا جديدًا كله . انظر : التاج (ح ف د) ، المحكم (ط ر د) .

(٢) قال البغدادي في خزانة الأدب (١/١٨١) : « هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، حتى قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع » .

(٣) م : « رجبا » .

(٤) أ ، ص ، ب ، ل ، م : « رجب » .

(٥ – ٥) سقط من : أ ، ص .

(٦ – ٦) سقط من : أ ، ص ، م .

(٧) البيت منسوب للعجاج في : طبقات فحول الشعراء (١/٧٨) ، ودون نسبة في : الجمل في النحو (ص٢٣٤) ، الكتاب (٢/١٤٢) ، الأصول في النحو (١/٢٤٨) ، همع الهوامع (١/٤٩١) ، وقال البغدادي في الخزانة (١٠/٢٥٥) : « الشاهد من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها » .

(٨) ل : « يوم » .

وأمَّا قولُ الآخرِ : قد صرت البكرة يومًا أجمعا ، فلا يعرفُ قائلُه ، فلا يكونُ فيه حجَّةٌ ، ثم لو صحَّت هذه الأبياتُ على ما روَوا[1] ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بها لقلِّتِها وشذوذِها في بابِها ، والشاذُّ لا يحتجُّ به ، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ تعالى .



(١) م : « رووه » .

/[٦٤ظ] بابُ الوصفِ[١]

إن قال قائلٌ : ما الغرضُ في الوصفِ ؟ قيل : التخصيصُ والتفضيلُ . فإن كان معرفةً كان الغرضُ من[٢] الوصفِ التخصيصَ ؛ لأنَّ الاشتراكَ يقعُ فيها ، ألا ترى أنَّ المسمَّين بزيدٍ ونحوِه كثيرٌ ، فإذا قال : (جاءني زيدٌ) لم يُعلمْ أيُّهم يريدُ ، فإذا قال : (زيدٌ العاقلُ ، أو العالُم ، أو الأديبُ) ، أو ما أشبَه ذلك ، فقد خصَّه من غيرِه ؟ وإن كان الاسمُ نكرةً ، كان الغرضُ من الوصف التفضيلَ[٢] ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : جاءني رجل ، لم يُعلمْ أيُّ رجلٍ هو ، فإذا قلت : رجلٌ عاقلٌ ، فقد فضَّلْتَه [٣] عمَّن[٤] ليس له هذا الوصفُ ، ولم تخصَّه ؛ لأنا نعني بالتخصيص شيئًا بعينِه ، ولم يوجدْ هاهنا .

[٢٩٤] /فإن قيل : ففي كم [٥] تتبعُ الصفةُ الموصوفَ ؟ قيل : في عشرةِ أشياءَ : [٦]التعريفُ ، والتنكيرُ ، والتأنيثُ ، والتذكيرُ ، والإفرادُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ ، والرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ[٦] .

فإن قيل : فلِمَ لم توصفِ المعرفةُ بالنكرةِ ، أو النكرةُ بالمعرفةِ ، وكذلك سائرُها ؟ قيل : لأنَّ المعرفةَ ما خصَّ الواحدَ من جنسِه ، والنكرةُ ما كان شائعًا في جنسِه ، والصفةُ في المعنى هي الموصوفُ ، ويستحيلُ أن يكونَ الشيءُ الواحدُ شائعًا مخصوصًا ، وإذا

---

(١) الأصول (٢/٢٣) ، علل النحو (ص٣٨٠) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٢٧) ، اللباب (١/٤٠٤) .

(٢) ص : « في » .

(٣) ص : « فصلته » .

(٤) م : « على من » ، و(عن) هنا بمعنى (على) ، نحوَ قوْلِهِ تعالى : ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾ ، انظر : مغني اللبيب (ص١٩٦) .

(٥) بعده في م : « حكمًا » .

(٦ – ٦) م : « رفعه ونصبه وجره وإفراده وتثنيته ، وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتعريفه وتنكيره » .

استحال هذا في وصفِ المعرفةِ بالنكرةِ، أو النكرةِ بالمعرفةِ، كان في وصفِ الواحدِ بالاثنينِ، أو الاثنين بالجمعِ، أشدَّ استحالةٍ. وكذلك سائرُها.

فإن قيل: فما العاملُ في الصفةِ؟ قيل[1]: العاملُ في الموصوفِ، فإذا قال: جاءني زيدٌ الظريفُ، كان العاملُ /فيه (جاءني). وإذا قال: رأيتُ زيدًا الظريفَ، كان العاملُ [٢٩٥] فيه: (رأيت). وإذا قال: مررتُ بزيدٍ الظريفِ، كان العاملُ فيه: الباء. هذا مذهبُ سيبويهِ. وذهبَ أبو الحسنِ الأخفشُ إلى أنَّ كونَه صفةً لمرفوعٍ أوجَب له الرفعَ، وإلى أن كونَه صفةً [٦٥و] لمنصوبٍ أوجَب له النصبَ، وإلى أنَّ كونَه صفةً لمجرورٍ أوجَب له الجرَّ. والذي عليه الأكثرون هو الأولُ، وهو مذهبُ سيبويهِ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى.



(١) بعده في م: « هو ».

/بابُ عطفِ البيانِ[1] [٢٩٦]

إن قال قائلٌ : ما الغرضُ في عطفِ البيانِ ؟ قيل : الغرضُ فيه رفعُ اللبسِ ، كما في الوصفِ ، ولهذا يجبُ أن يكونَ أحدُ الاسمين يزيدُ على الآخرِ في كونِ الشخصِ معروفًا به ليخصَّه من غيرِه ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بعدَ اسمٍ مشتركٍ ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : مررتُ بولدِك زيدٍ ، فقد خصصتَ ولدًا واحدًا من أولادِه ، فإن لم يكنْ له إلا ولدٌ واحدٌ ، كان بدلاً، ولم يكنْ عطفَ بيانٍ، لعدمِ الاشتراكِ .

وعطفُ البيانِ يشبهُ البدلَ من وجهٍ ، ويشبهُ الوصفَ من وجهٍ ؛ فوجهُ شبههِ بالبدلِ[2] أنَّه اسمٌ جامدٌ . كما أنَّ البدلَ يكونُ اسمًا جامدًا ، ووجهُ شبهه بالوصفِ[3] أنَّ العاملَ فيه هو العاملُ في الاسمِ الأوَّلِ . والدليلُ على ذلك أنَّك تحملهُ تارةً على اللفظِ ، وتارةً على
[٢٩٧] الموضعِ ، فتقولُ : /يا زيدُ زيدٌ زيدًا . فالرفعُ على اللفظِ ، والنصبُ على الموضعِ ، قال الشاعرُ[4] :

إني وأسطارٍ سُطِرنَ سطرا لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا

(٥ويجوزُ أن يكونَ (نصرٌ) الثالثُ منصوبًا على المصدرِ، كأنه قال : (انصر نصرا) ٥) .

وهذا بابٌ يترجمُه البصريون ولا يترجمُه الكوفيون . فاعرفه إن شاء اللهُ تعالى .

---

(١) الأصول (٢/٤٥) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٣٣) ، اللباب (١/٤٠٩) .

(٢) ل ، م : « للبدل » .

(٣) ل ، م : « للوصف » .

(٤) الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج في : الكتاب (٢/١٨٥) ، تفسير الطبري (٢١/٥٦٠) ، الخصائص (١/ ٣٤٠) ، الصحاح (س ط ر) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٤٣) ، خزانة الأدب (٢/٢١٩) ، ملحقات ديوانه (ص١٧٤) ، ومنسوب لذي الرمة في : شرح شذور الذهب (ص ٤٤٤، ٤٥٦) ، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني (٦/٢٠٥) : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره في ديوانه ، وقيل لغيره ، والله أعلم » ، وأنكر الصاغاني في التكملة والذيل (س ط ر) على سيبويه والجوهري نسبتهما الرجز لرؤبة ، وتعجب البغدادي من صنيعه ، فقال في الخزانة (٢/٢٢٣) : « والعجب من الصاغاني حيث رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة ولم يبين قائله » .

(٥ – ٥) سقط من : م .

[٢٩٨]
/بابُ البدلِ(١)

إن قال قائلٌ : ما الغرضُ في البدلِ ؟ قيل : الإيضاحُ ورفعُ الالتباسِ ، وإزالةُ التوسُّعِ والمجازِ .

فإن قيل : فعلى كم ضربًا البدلُ ؟ قيل : على أربعةِ أضربٍ ؛ بدلِ الكلِّ من الكلِّ ، وبدلِ البعضِ من الكلِّ ، وبدلِ الاشتمالِ ، وبدلِ الغلَطِ . فأمَّا بدلُ الكلِّ من الكلِّ فكقولِك : جاءني أخوك زيدٌ ، ورأيتُ أخاك زيدًا ، ومررتُ بأخيك زيدٍ . قال اللهُ تعالى(٢) [٦٥ظ] : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ، وبدلُ البعضِ من الكلِّ ، كقولِك : جاءني بنو فلانٍ ناسٌ منهم . ولا بد أن يكونَ فيه ضميرٌ يعلقُه بالمبدلِ منه ، قال اللهُ تعالى(٣) : ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ .

وأمّا قولُه تعالى(٤) : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ، فـ ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بدلٌ من /﴿ٱلنَّاسِ﴾ وتقديرُه : (من استطاع سبيلا منهم) . فحذَف الضميرَ [٢٩٩] للعلمِ به . وأما بدلُ الاشتمالِ ، فنحو قولِك : سُلب زيدٌ ثوبُه ، و : يعجبني عمرٌو عقلُه ، ولا بدَّ أيضًا فيه من ضميرٍ يعلِّقُه بالمبدلِ منه ، قال اللهُ تعالى(٥) : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ، فقولُه : ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ ، بدلٌ من ﴿ٱلشَّهْرَ﴾ ، والضميرُ في ﴿فِيهِ﴾ عائدٌ إلى ﴿ٱلشَّهْرَ﴾ .

فأما قولُ الشاعرِ(٦) :

لقد كان في حَوْلٍ ثواءٍ ثوَيْتُهُ تَقَضِّي لُباناتٍ وَيَسْأَمَ سَائمُ

---

(١) الأصول (٢/٤٦) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٣٦، ٣/١٥٢) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٣٧) ، اللباب (١/٤١٠) .

(٢) الفاتحة : ٥، ٦ .

(٣) البقرة : ١٢٦ .

(٤) آل عمران : ٩٧ .

(٥) البقرة : ٢١٧ .

(٦) البيت للأعشى في : ديوانه (ص٧٧) ، الكتاب (٣/٣٨) ، المقتضب (١/١٦٥) ، الجمل في النحو =

فالتقديرُ فيه : ثواءِ[1] ثويته فيه . فحُذِف للعلمِ به[2] .

[٣٠٠] وأما بدلُ الغلطِ ، فلا يكونُ في قرآنٍ[3] ، ولا [4] كلامٍ فصيحٍ ، وهو أن يريدَ /أن يلفظَ بشيءٍ ، فيسبقَ [5] لسانُه إلى غيرِه ، فيقولَ : لقِيتُ زيدًا عمرًا ، فـ(عمرٌو) هو المقصودُ ، و(زيدٌ) وقَع في لسانِه غلطًا[6] به ، فأتى بالذي قصَده ، وأبدَله من المغلوطِ به ، والأجودُ في مثلِ هذا أن تُستعملَ (بل) ، فتقولَ[7] : بل عمرًا .

فإن قيل : فما العاملُ في البدلِ ؟ قيل : اختلَف النحويون[8] في ذلك ؛ فذهَب جماعةٌ من النحويين إلى أن العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المبدلِ منه[9] ، وهما[10] جملتان ، ويُحكى عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنه قيل له : كيف يكونُ البدلُ إيضاحًا للمبدلِ ، وهو من غيرِ جملتِه ؟ فقال : لمّا لم يظهرِ العاملُ في البدلِ ، وإنما دل عليه العاملُ في المبدلِ ، واتصل البدلُ بالمبدلِ في اللفظِ ، جاز أن يوضحَه .

والذي يدلُّ على أن العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المبدلِ [٦٦و] قولُه تعالى[11] :

[٣٠١] ﴿وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ /أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفٗا مِّن فِضَّةٖ﴾ . فظهورُ اللامِ في ﴿بِيُوتِهِمْ﴾ وهي بدلٌ مِن ﴿مَن﴾ يدلُّ على أن العاملَ في

= (ص٢٦) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٧/٩١) .

(١) سقط من م .

(٢) سقط من : أ ، وفي ل : « فيه » .

(٣) أ ، ب ، ك : « القرآن » .

(٤) بعده في أ : « في » .

(٥) أ : « فسبق » .

(٦) ب ، م : « غلط » .

(٧) أ ، ص، ب، ك ، ل ، م : « فيقول » .

(٨) اللباب (١/٤١٤) ، شرح المفصل (٣/٦٧) .

(٩) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك، م .

(١٠) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « هو » .

(١١) الزخرف : ٣٣.

البدلِ غيرُ العاملِ في المبدلِ ، ونحوُه قولُه تعالى[1] : ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ فظهورُ اللام مع (مَنْ) ، وهو بدلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾ يدلُّ[2] على أن العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المبدلِ ، [3]وذهَب قومٌ إلى أن العاملَ في البدلِ هو العاملُ في المبدلِ[3] ، كما أن العاملَ في الصفةِ هو العاملُ في الموصوفِ ، والأكثرون على الأولِ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) سورة الأعراف : ٧٥ .

(٢) م : « فدل » .

(٣ - ٣) سقط من : أ .

/بابُ العطفِ[1]

[٣٠٢]

إن قال قائلٌ : كم حروفُ العطفِ ؟ قيل : تسعةٌ ؛ الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبل ، ولكن ، وأم ، وحتى .

فإن قيل : لم كان أصلُ حروفِ العطفِ الواوَ ؟ قيل : لأن الواوَ لا تدلُّ على أكثرَ مِنَ الاشتراكِ فقط ، وأمَّا غيرُها من الحروفِ فتدلُّ[2] على الاشتراكِ ، وعلى معنًى زائدٍ على ما سنبيِّنُ ، فإذا كانت هذه الحروفُ تدلُّ على زيادةِ معنًى ليس في الواو ، صارت الواوُ بمنزلةِ الشيءِ المفردِ ، وباقي الحروفِ بمنزلةِ المركبِ ، والمفردُ أصلُ المركبِ[3] .

فإن قيل : فما الدليلُ على أن الواو تقتضي الجمعَ دونَ الترتيبِ ؟ قلنا[4] : الدليلُ على
[٣٠٣] ذلك قولُه تعالى[5] : ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدًا /وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ . وقال في موضعٍ آخرَ[6] : ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدًا﴾ . ولو كانت الواوُ تقتضي الترتيبَ لما جاز أن يتقدمَ[7] في إحدى الآيتين ما يتأخرُ في الأخرى . وقال لبيدٌ[8] :

---

(١) الأصول (٢/٥٥) ، الجمل للزجاجي (ص١٧) ، علل النحو (ص٣٧٧) ، شرح اللمع للثمانيني (١٣٩و- مخطوط)، شرح عيون الإعراب (ص٢٤٥) ، اللباب (١/٤١٦) .

(٢) أ، ص : « فيدل» .

(٣) ب ، ك ، ل ، م : « للمركب » .

(٤) ك ، ل ، م : « قيل » .

(٥) البقرة : ٥٨.

(٦) الأعراف : ١٦١.

(٧) أ : « تقدم » .

(٨) البيت في ديوانه (ص١٧٥) ، العين (٧/٣١٥) ، المعاني الكبير (١/٤٥٢) ، الصحاح (د ك ن) ، المحكم والمحيط الأعظم (٢/٥٧٠) .
أغلي : أشتري غاليًا ، والسباء : اشتراء الخمر ، ولا يستعمل في غيرها ، الأدكن : الزق الأغبر ، العاتق : الخالصة ، وقيل : التي عتِّقت ، وقيل : التي لم تفتح ، والجونة : الخابية ، ومعنى قدحت : اغترف منها ، وقيل : مزجت ، وقيل : بزلت ، وفض ختامها : طينها . انظر : شرح ديوانه للطوسي (ص٢٢٨) .

أُغلِي السِّباءَ بكلِّ أدكنَ عاتقٍ   أو جَوْنةٍ قُدِحتْ وفُضَّ ختامُها

وتقديره : فض ختامها وقدحت ؛ لأنّه يريد بـ (الجونة) هاهنا : القدر ، وقدحت ، أي : غرِفت ، والمِغرَفةُ يقال لها : المِقدَحةُ ، و(فضَّ ختامها) أي : كشِف غطاؤها ، والغرفُ [٦٦ظ] إنما يكونُ بعدَ الكشفِ (١) .

والذي يدلُّ أيضًا(٢) على أنها للجمعِ دونَ الترتيبِ قولُهم : المالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو ، كما يقالُ : بينَهما ، وتقولُ : اختَصم زيدٌ وعمرٌو ، ولو كانت الواوُ تفيدُ الترتيبَ لما جاز أن تقعَ هاهنا ؛ لأن هذا الفعلَ لا يقعُ إلا من اثنين ، ولا يجوزُ الاقتصارُ(٣) على أحدِهما ، فدلَّ على أنها تفيدُ الجمعَ دونَ الترتيبِ .

فأما الفاءُ فإنها تفيدُ الترتيبَ والتعقيبَ ، و(ثمّ) تفيدُ الترتيبَ والتراخي ، و(أو) تفيدُ الشكَّ والتخييرَ والإباحةَ ، و(لا) تفيدُ النفيَ ، و(بل) تفيدُ الانتقالَ من (٤قصةٍ إلى قصةٍ٤) أخرى ، و(لكن) تفيدُ الاستدراكَ ، وإنَّما تعطفُ في النفيِ دونَ الإثباتِ ، بخلافِ (بل) فإنَّها تعطفُ في النفيِ والإثباتِ معًا(٥) .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن تستعملَ (بل) بعد النفيِ كـ (لكن) ولم يجزْ أن تستعملَ (لكن) بعدَ الإثباتِ كـ (بل) ؟ /قيل : لأنَّ (بل) إنَّما تستعملُ في الإيجابِ لأجلِ الغلطِ والنسيانِ [٣٠٤]
لما قبلها ، وهذا إنما يقعُ في الكلامِ نادرًا ، فاقتصروا على حرفٍ واحدٍ ، وأمَّا استعمالُ (لكنْ) فإنّما يكونُ بعد النفيِ ، فجاز أن يشتركَ(٦) معها فيه ؛ لأن الكلامين صوابٌ ، ولا

---

(١) بعده في ب ، ك ، م : « هكذا ذكره الثمانينيّ ، والأظهرُ أنَّه أراد بالجونةِ : الخابية ، وقد ذكرنا ذلك في كتابِنا الموسومِ بالمرتجلِ في /شرحِ السبعِ الطولِ » . [٣٠٥]
(٢) سقط من : م .
(٣) أ : « الاختصار » .
(٤ – ٤) في ل : « صيغة إلى صيغة » .
(٥) سقط من : أ .
(٦) أ ، ص : « تشترك » ، وفي ل : « تشرك » .

يُنكَرُ تكريرُ[١] مايقتضي الصوابَ ، فلذلك افترَق الحكمُ فيهما .

وأما (أم) فتكونُ على ضربين ؛ متصلةً ، ومنقطعةً ؛ فأما المتصلةُ فتكونُ بمعنى (أي) ، نحو (أزيدٌ عندَك أم عمرٌو) ، أي : أيُّهما عندَك ؟

وأما المنقطعةُ فتكونُ بمنزلةِ (بل) والهمزة ، كقولِهم : إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ ، والتقديرُ فيه : بل أهي شاءُ ، كأنَّه رأى أشخاصًا فغلب على ظنِّه أنها إبلٌ ، فأخبر بحسبِ ما غلَب على ظنِّه ، ثم أدرَكه الشكُّ ، فرجَع إلى السؤالِ والاستثباتِ ، فكأنه قال : بل أهي شاءٌ . ولا يجوزُ أن تقدرَ[٢] (بل) وحدَها، والذي يدلُّ عليه [٣] قولُه تعالى : ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ . ولو كان بمعنى (بل) وحدَها لكان التقدير : بل له البناتُ ولكم / [٣٠٦] البنون . وهذا كفرٌ[٤] ، فدلَّ [٦٧و] على أنها بمنزلةِ (بل) والهمزة . فأَمَّا (إمَّا) فليست حرفَ عطفٍ ، ومعناها كمعنى (أو) إلا أنها أقعدُ في بابِ الشكِّ من (أو) ؛ لأن (أو) يمضي صدرُ الكلامِ[٥] معها على اليقينِ ، ثم يطرأُ الشكُّ ، فيسري الشكُّ من آخرِ الكلامِ إلى أولِه ، وأمَّا (إما) فيَبني كلامَه[٦] معها من أولِه على الشكِّ ؛ وإنما قلنا : إنها ليست حرفَ عطفٍ ؛ لأن حرفَ العطفِ لا يخلو إما أن يعطِفَ مفردًا على مفردٍ ، أو جملةً على جملةٍ ، فإذا قلت : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو . لم تعطفْ مفردًا على مفردٍ ، ولا جملةً على جملةٍ . ثم لو كانت حرفَ عطفٍ لما جاز أن تتقدمَ على الاسمِ ؛ لأن حرفَ العطفِ لا يتقدمُ على المعطوفِ عليه ، ثم لو كانت أيضًا حرفَ عطفٍ لما جاز أن

(١) أ ، ل : « تكرر » ، وفي ك : « تتكرر » ، وفي م : « تكرار » .
(٢) ص ، ل : « يقدر » .
(٣) ك ، م : « على ذلك » .
(٤) بعده في ك ، م : « محض » .
(٥) م : « كلامك » .
(٦) م : « الكلام » .
(٧) أ ، م : « بينهما » .

يُجمعَ بينها[٧] وبينَ الواوِ ، فلما جُمع بينَهما ، دلَّ على أنها ليست حرفَ عطفٍ ؛ لأن حرفَ العطفِ لا يدخلُ على مثلِه ، فاعرفْه إن شاءِ اللهُ تعالى .



/بابُ ما لا ينصرفُ[1] [٣٠٧]

إن قال قائلٌ : كم العللُ التي تمنعُ الصرفَ ؟ قيل : تسعةٌ[٢] ، وهي : وزنُ الفعلِ ، والوصفُ والتأنيثُ ، والألفُ والنونُ الزائدتان ، والتعريفُ ، والعُجمةُ ، والعدلُ ، والجمعُ ، والتركيبُ ، ويجمعُها بيتان من الشعرِ :

جمعٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم عدلٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةً من قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

فإن قيل : ومن أين كانت هذه العللُ فروعًا ؟ قيل : لأنَّ وزنَ الفعلِ فرعٌ على وزنِ الاسمِ ، والوصفَ فرعٌ على الموصوفِ ، والتأنيثَ فرعٌ على التذكيرِ ، والألفُ والنونُ الزائدتان[٣] فرعٌ لأنهما يجريان مَجرى علامةِ التأنيث في امتناعِ دخولِ علامةِ التأنيثِ عليهما ، ألا ترى أنه لا يقالُ : عطشانةٌ ، وسكرانةٌ . [٦٧ظ] كما لا يقالُ : حمراءةٌ ، /ولا : صفراءةٌ . والتعريفُ فرعٌ على التنكيرِ ، والعجمةُ فرعٌ على العربية ، [٣٠٨] والجمعُ فرعٌ على الواحدِ ، والعدلُ فرعٌ ؛ لأنه متعلقٌ بالمعدولِ عنه ، والتركيبَ فرعٌ على الإفرادِ ، فهذا وجهُ كونِها فروعًا .

فإن قيل : فلِم وجَب أن تكونَ هذه العللُ تمنعُ الصرفَ ؟ قيل : لأنَّها لمَّا كانت فروعًا على ما بيّنّا ،[٤] فقد أشبهت الفعل[٤] والفعلُ فرعٌ على الاسمِ ، وهو أثقلُ من الاسمِ لكونِه فرعًا ، فإذا اجتمَع في الاسمِ علتان من هذه العللِ ، وجَب[٥] أن يمتنعَ[٦] من الصرفِ لشَبَهِ الفعلِ .

---

(١) المقتضب (٣/٣٠٩) ، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٥٣) ، علل النحو (ص٤٥٦) ، اللباب (١/٥٠٠) .
(٢) كذا في ف ، وفي باقي النسخ : « تسع » . والمثبت على لغة أهل بغداد ، فإنهم يعتبرون في تذكير العدد وتأنيثه لفظ الجمع لا المفرد . انظر : ارتشاف الضرب (١/٣٦١) .
(٣) كذا فى جميع النسخ وروايات الكتاب وصوابه: « الزائدتين».
(٤ - ٤) أتى في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م قبل قوله : « فإذا اجتمع فى الاسم علتان » .
(٥) أ : « فوجب » .
(٦) أ ، ص ، ك : « يمنع » .

فإن قيل : فلِم لم يمنعْ الاسمُ[١] الصرفَ بعلةٍ واحدةٍ ؟ قيل : لأن الأصلَ في الأسماءِ الصرفُ ، فلا يمتنعُ من الصرفِ بعلةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّها لا تقوى على نقلِه عن أصلِه ، إلا أن تكونَ العلةُ /تقومُ مقامَ علتين ، فحينئذٍ يمنعُ من الصرفِ بعلةٍ واحدةٍ ؛ لقيامِ[٢] علةٍ مقامَ علتين . [٣٠٩]

فإن قيل : لم مُنِع ما لا ينصرفُ من[١] التنوينِ والجرِّ ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : أنَّه إنَّما منِع من[٣] التنوينِ ؛ لأنه علامةٌ للصرفِ[٤] ، فلما وجِد ما يوجبُ منعَ الصرفِ وجَب أن يحذفَ ، ومنِع الجرَّ تبعًا له .

والوجهُ الثاني : أنه إنّما منِع الجرَّ أصلاً لا تبعًا ؛ لأنه إنما منِع من الصرفِ لأنه أشبَه الفعلَ ، والفعلُ ليس فيه جرٌّ ولا تنوينٌ ، فكذلك أيضًا ما أشبهَه .

فإن قيل : فلِمَ حمِل الجرُّ على النصبِ في ما لا ينصرفُ ؟ قيل : لأن بينَ الجرِّ والنصبِ مشابهةً ، ولهذا حمِل النصبُ على الجرِّ في التثنيةِ ، وجمعِ المذكرِ ، والمؤنثِ السالمِ ، فلما /حمِل النصبُ على الجرِّ في تلك المواضعِ ، فكذلك يحملُ[٥] الجرُّ على النصبِ هاهنا . [٣١٠]

فإن قيل : فلِمَ كان جميعُ ما لا ينصرفُ في المعرفةِ ، ينصرفُ في النكرةِ إلا خمسةَ أنواعٍ ؛ أفعل[٦] نعتًا ، نحو : أزهر ، وما كان آخرُه ألفَ التأنيثِ ، نحو : حبلى ، وحمراء ، وما كان على فعلان مؤنثُه [٦٨و] فَعْلَى ، نحو : سكران وسَكْرَى ، وما كان جمعًا بعدَ ألفِه حرفان أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ ، نحو : مساجد ، وقناديل ، وما كان معدولاً عن العددِ ،

---

(١) سقط من : أ ، ص ، ب، ك، ل .

(٢) ص : « لمقام » .

(٣) سقط من : أ ، ص ، ل .

(٤) أ ، ب ، ك : « الصرف » ، وفي م : « التصرف » .

(٥) ل : « حمل » .

(٦) بعده في ب ، ك ، ل ، م : « إذا كان » .

نحو : مثنى ، وثلاث ، (١ما أشبَه ذلك١) ؟ قيل : أمّا أفعلُ ، فإنّما لم ينصرفْ معرفةً ولا نكرةً ؛ لأنّه إذا كان معرفةً فقد اجتمَع فيه التعريفُ ووزنُ الفعلِ ، وإذا كان نكرةً فقد اجتمعَ فيه الوصفُ ووزنُ الفعلِ ؛ وذهَب أبو الحسنِ الأخفشُ إلى أنّه إذا سمِّي به ثم نكِّر انصرَف ؛ لأنَّه لما سمِّي به زال /عنه الوصفُ ، فإذا نكِّر بقي وزنُ الفعلِ وحدَه ، فوجَب أن ينصرفَ ، والصحيحُ أنَّه لا ينصرفُ ؛ لأنه إذا نكِّر رجَع إلى الأصلِ وهو الوصفُ ، فيجتمعُ فيه[٢] وزنُ الفعلِ والوصفُ ، وكما أنهم صرَفوا قولَهم : مررتُ بنسوة أربع . وإن كان على وزنِ الفعلِ وهو صفةٌ ؛ لأن[٣] الأصلَ أن يكونَ اسمًا لا صفةً مراعاةً للأصلِ ، فكذلك هاهنا يراعى[٤] أصلُه في الوصفِ وإن كان قد سمِّي به . [٣١١]

وأمّا ما كان آخرُه ألفَ التأنيثِ ، فإنَّما لم ينصرفِ البتةَ[٥] لأنه مؤنثٌ ، وتأنيثُه لازمٌ ، فكأنه أنِّث مرتين ، فلهذا لم[٦] ينصرفْ ؛ لأنَّ العلةَ فيه قامَت مقامَ علتين .

وأما ما كان على فَعْلان مؤنثُه فَعْلَى ، نحو : سكران وسكرى ؛ فلأن الألف والنون فيه أشبهتا ألفي التأنيثِ ، نحو (حمراء) ، وذلك من وجهين : أحدُهما : امتناعُ دخولِ تاء التأنيثِ . /والثاني : أنّ بناءَ مذكرِه مخالفٌ لبناءِ مؤنثِه ، فإن لم يكنْ له[٧] فَعْلَى ، نحو (عثمان) ، فإنَّه لا ينصرفُ معرفةً ، وينصرفُ نكرةً ، وليس من هذه الأنواعِ . [٣١٢]

وأما ما كان جمعًا بعدَ ألفِه حرفان أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ ، فإنما منِع من الصرفِ البتةَ ، وذلك لأربعةِ أوجهٍ (٨ذكرها الثمانيني٨)[٩] :

(١ - ١) في ك : « ما أشبهه » ، وفي م : « أشباهه » .

(٢) بعده في م : « علتان وهو » .

(٣) م : « إلا أن » .

(٤) م : « نراعى » .

(٥) سقط : من : ك ، م .

(٦) ك ، م : « لا » .

(٧) بعده في م : « مؤنث على » .

(٨ - ٨) سقط : من : أ ، ل .

(٩) الثمانيني : أبو القاسم عمر بن ثابت الضرير النحوي ، كان قيمًا بعلم النحو عارفًا بقوانينه ، أخذ عن =

الوجهُ الأولُ : أنَّه لما كان جمعًا لا يمكنُ [٦٨ظ] جمعُه مرةً ثانيةً ، فكأنه قد جمِع مرتين . والوجُه الثاني : أنَّه جمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ ، فعدمُ النظيرِ يقومُ مقامَ علةٍ ثانيةٍ . والوجهُ الثالثُ : أنه جمعٌ ولا يمكنُ أن يُكسَّرَ مرةً ثانيةً ، فأشبَه الفعلَ ؛ لأن الفعلَ لا يدخلُه التكسيرُ(١) . والوجهُ الرابعُ : أنّه جمعٌ لا نظيرَ له في الأسماءِ العربيةِ فجرَى مَجرى الاسمِ الأعجميِّ ؛ لأن الأعجميَّ يكونُ على غيرِ وزنِ العربيِّ ، (٢والوجهان الآخران ينزِعان إلى الأولَين٢) .

وأما ما كان معدولاً عن العددِ ، نحو (مثنى ، وثُلاث) ، فإنما منِع الصرفَ في النكرةِ ، وذلك للعدلِ والوصفِ ، وقيل : لأنه /عدِل عن اللفظِ والمعنى ؛ فأما عدلُه في اللفظِ [٣١٣] فظاهرٌ . وأما عدلُه في المعنى ؛ فلأن العددَ يرادُ به قبلَ العدلِ(٣) الدلالةُ على قدرِ المعدودِ ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني اثنان أو ثلاثةٌ . أردتَ قدرَ ما جاءك ، وإذا قلتَ : جاءني مثنى وثُلاثَ ، لم يجزْ حتى تقدمَ(٤) قبلَه جمعًا(٥) لتدلَّ بذكرِ المعدولِ(٦) على الترتيبِ ، فتقولُ : جاءني القومُ مثنى مثنى ، وثُلاثَ ثُلاثَ ، أي : اثنين اثنين ، وثلاثةً ثلاثةً ، فدلَّ على أنَّه معدولٌ من جهةِ اللفظِ والمعنى ، فلذلك لم ينصرفْ في النكرةِ .

فإن قيل : فلِم دخَل جميعَ ما لا ينصرفُ الجرُّ مع الألفِ واللامِ والإضافةِ ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ : **الوجهُ الأوَّل** : أنه أمِن فيه التنوينُ ؛ لأن الألفَ واللامَ والإضافةَ لا تكونُ مع

= ابن جني ، وأخذ عنه أبو المعمر يحيى بن طباطبا ، له شرح اللمع ، وشرح التصريف الملوكي ، والمقيد في النحو ، توفي سنة ثنتين وأربعين وأربع مئة . انظر : المنتظم (٣٢٦/١٥) ، نزهة الألباء (ص٢٥٦) ، بغية الوعاة (٢١٧/٢) .

(١) م : « التنكير » .

(٢ – ٢) سقط من : أ ، ل .

(٣) م : « العدد » .

(٤) م : « يتقدم » .

(٥) أ : « جميعًا » ، وفي م : « جمع » .

(٦) أ، ص، ب، ك، ل، م : « المعدود » .

التنوينِ ، فلمَّا وجدت أمِن فيه التنوينُ ، فدخَله الجرُّ في موضعِ الجرِّ .

[٣١٤] /**والوجهُ الثاني** : أنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ قامَت مقامَ التنوينِ ، ولو كان التنوينُ فيه لجاز فيه الجرُّ ، فكذلك مع ما قام مقامَه . **والوجهُ الثالثُ** : أنه بالألفِ واللامِ والإضافةِ بعُد عن شبهِ الفعلِ ، فلما بعُد عن شَبهِ الفعلِ دخَله الجرُّ في [٦٩و] موضعِ الجرِّ ؛ لأنه قد صار بمنزلةِ ما فيه علةٌ واحدةٌ ، فلهذا المعنى دخَله الجرُّ مع الألفِ واللامِ ، والإضافةِ ، فاعرفه إن شاءَ اللهُ تعالى .



/بابُ إعرابِ الأفعالِ وبنائِها[1] [٣١٥]

إن قال قائلٌ : لِمَ كانت الأفعالُ ثلاثةً ، ماضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ ؟ قيل : لأن الأزمنةَ لمَّا كانت ثلاثةً وجَب أن يكونَ الأفعالُ ثلاثةً ؛ ماضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ .

فإن قيل : فلِمَ بُني الفعلُ الماضي على حركةٍ ، ولِم كانت الحركةُ فتحةً ؟ قيل : إنَّما بني الفعلُ أولاً ؛ لأن الأصلَ في الأفعالِ البناءُ ، وبني على حركةٍ ، تفضيلاً له على فعلِ الأمرِ ؛ لأن الفعلَ الماضي أشبَه الأسماءَ في الصفةِ ، نحو قولِك : مررتُ برجلٍ ضرب ، كما تقول : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ، وأشبَه أيضًا ما أشبَه الأسماءَ في الشرطِ والجزاءِ ، فإنَّك تقولُ : إن فعلتَ فعلتُ ، والمعنى فيه : إن تفعلْ أفعلْ ، فلمَّا قام الماضي /مقامَ المستقبلِ ، والمستقبلُ قد أشبَه الأسماءَ[2] ، وجَب أن يُبنى على [٣١٦] حركةٍ ، تفضيلاً له على فعلِ الأمرِ الذي ما أشبَه الأسماءَ ولا أشبَه ما أشبَهها . وإنَّما كانت الحركةُ فتحةً لوجهين :

أحدُهما : أنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركاتِ ، فلما وجَب بناؤُه على حركةٍ وجَب أن يُبنى على أخفِّ الحركاتِ .

والوجهُ الثاني : أنَّه لا يخلو إما أن يُبنى على الكسرِ ، أو على الضمِّ ، أو على الفتحِ ، بطَل[3] أن يُبنى على الكسرِ ؛ لأن الكسرَ ثقيلٌ ، والفعلَ ثقيلٌ ، والثقيلُ لا ينبغي أن يُبنى على ثقيلٍ ، وإذا كان الجرُّ لا يدخلُه ، وهو غيرُ لازمٍ لثقلِهِ ، فألَّا يدخلَه الكسرُ الذي هو لازمٌ كان ذلك من طريقِ الأولى .

وإذا بطَل أن يُبنى على الكسرِ ، بطَل أن يُبنى على الضمِّ أيضًا لثلاثةِ أوجهٍ :

---

(١) المقتضب (١/٢) ، الأصول (١٤٥/٢) ، شرح الكتاب للسيرافي (٧٧/١) ، (١٩٠/٣) ، اللباب (١٣/٢) .

(٢) بعده في ب ، ك ، ل : « فقد أشبه ما أشبه الأسماء فلما أشبه ما أشبه الأسماء » .

(٣) م : « فبطل » .

الوجهُ الأولُ : أن [٦٩ظ] الضمَّ أثقلُ ، وإذا بطل أن يُبنى على الثقيلِ ، فألَّا يُبنى على الأثقلِ أولى .

والوجهُ الثاني : أن الضمَّ أخو الكسرِ ؛ لأن الواوَ أختُ الياءِ ألا ترى أنهما يجتمعان في الرِّدفِ ، في نحو قولِه[1] :

ولا تُكثِرْ على ذي الضِّغن عَتْبًا ... ولا ذِكرَ التَّجَرُّمِ للذنوبِ

[٣١٧] **ولا تَسْأَلْهُ عمَّا سوف يُبدي ... ولا عن عيبِه لك بالمغيبِ**

/متى تكُ[2] في صديقٍ أو عدوٍّ ... تُخَبِّرْكَ العيونُ عن القلوبِ

والوجهُ الثالثُ : إنَّما لم يُبنَ على الضمِّ ؛ لأنَّه مِن العربِ من يجتزئُ بالضمةِ عن الواوِ فيقولُ في (قاموا) : قامُ ، وفي (كانوا) : كانُ ، قال الشاعرُ[3] :

فلو أنَّ الأطبَّا كانُ حولي ... وكان مع الأطباءِ الشفاءُ[4]

وإذا بطَل أن يبنى على الكسر والضمِّ ، وجَب أن يُبنى على الفتحِ .

فإن قيل : فلِمَ بُني فعلُ الأمرِ على الوقفِ ؟ قيل : لأن الأصلَ في الأفعالِ البناءُ ، والأصلُ في البناءِ أن يكونَ على الوقفِ ، فبُني على الوقفِ ؛ لأنه الأصلُ . وقد ذهبَ [٣١٨] الكوفيون إلى أنَّه معربٌ ، وإعرابُه الجزمُ ، واستدلّوا على ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ :

/الوجهُ الأولُ : أنهم قالوا : إنَّما قلنا إنه معربٌ مجزومٌ ؛ لأن الأصلَ في (قم ، واذهب) : لتقم ، ولتذهب ، قال اللهُ تعالى : (فبذلك فلتفرحوا[5] هو خيرٌ مما تجمعون)[6]، وذُكِر أنها

---

(١) الأبيات لزهير بن أبي سلمى في : ديوانه شرح ثعلب (ص٢٤٦) ، ديوانه شرح الأعلم الشنتمري (ص٢١٥) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٢٦٤) .

(٢) ف : « يك » .

(٣) البيت دون نسبة في : الجمل في النحو (ص٢١٣) ، الحيوان (٥/٢٩٧) ، مجالس ثعلب (ص١٠٩) ، خزانة الأدب (٥/٢٣٣) .

(٤) أ ، ص ، ب : « الأساة » ، وفي ل : « الشفاة » .

(٥) م : « فليفرحوا » .

(٦) م : « يجمعون » .

قراءةُ النبيِّ ﷺ[1] .

وقد روي عن النبيِّ ﷺ أنه قال في بعضِ مغازيه : « لتأخذوا مصافَّكم »[2] ، فدلَّ على أن الأصلَ في (قم) : لتقم ، و(اذهب) : لتذهب ، إلا أنَّه لما كثُر في كلامِهم ، وجرى على ألسنتِهم ، استثقلُوا مجيءَ اللام فيه مع كثرةِ [٧٠و] الاستعمالِ ، فحذَفوه[3] مع حرفِ المضارعةِ تخفيفًا ، كما قالوا : أَيْشِ ، والأصلُ فيه : أي شيء ، وكقولِهم :ويلُمِّه ، والأصلُ فيه : ويلُ أمِّه ، فحذَفوا لكثرةِ الاستعمالِ ، فكذلك هاهنا .

والوجهُ الثاني : أنهم قالوا : أجمعنا على أن فعلَ النهيِّ معربٌ مجزومٌ ، نحو (لا تقُمْ ، ولا تذهب) ، فكذلك فعلُ الأمرِ ، نحو (قُمْ ، واذهب[4]) ؛ لأن النَّهيَ ضدُّ /الأمرِ ، وهم [٣١٩] يحمِلون الشيءَ على ضدِّه ، كما يحمِلونه على نظيرِه .

والوجهُ الثالثُ : أنَّهم قالوا : الدليلُ على أنَّه مجزومٌ أنَّكَ تقولُ في المعتلِّ : اغزُ ، ارمِ ، اخشَ ، فتحذفُ الواوَ ، والياءَ ، والألفَ ، كما تقولُ : لم تغزُ ، ولم ترمِ ، ولم تخشَ ، فدلَّ على أنه مجزومٌ بلامٍ مقدرةٍ ، وقد يجوزُ إعمالُ حرفِ الجزمِ مع الحذفِ ، قال الشاعرُ[5] :

محمَّدُ تَفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من أمرٍ تبالا

وما ذهَب إليه الكوفيون فاسدٌ ، وقولُهم : إن الأصلَ في (قم) : لتقم ، و(اذهب) :

---

(١) قراءة للآية ٥٨ سورة يونس أخرجها أبو داود في سننه (٣٩٨٣) ، ومن طريقه ابن الجزري في النشر (٢/ ٣٢١) من حديث أبي بن كعب ، وقال ابن الجزري : حديث حسن .

(٢) ينظر : الجمل في النحو (ص٢٦٧) ، معاني القرآن (٢/ ١٤٠) .

(٣) أ : « فحذفوهما » ، وفي ص ، ب ، ك ، ل : « فحذفوها » .

(٤) ك ، م : « اقعد » .

(٥) البيت مختلف في نسبته ، فنسب لأبي طالب في : شرح شذور الذهب (ص٢٧٥) ، ونسب لحسان بن ثابت في : شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٢٥) ، وقال البغدادي في الخزانة (٩/ ١٤) : « والبيت لا يعرف قائله ، ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا لحسان وليس موجوداً في ديوانه ، وقال ابن هشام في شرح الشذور : قائله أبو طالب عم النبي ﷺ » .

لتذهب ، إلا أنه[١] حذِف[٢] لكثرةِ الاستعمالِ . قلنا : ليس كذلك ، فإنه لو كان الأمرُ
[٣٢٠] كما زعمتم ، لوجَب أن يختصَّ الحذفُ بما يكثرُ استعمالُه ، /دونَ ما لا يكثرُ استعمالُهُ ، فلمَّا قيل : اقعنسِسْ ، واحرنجِمْ ، واعْلَوِّطْ ، وما أشبَه ذلك، بالحذفِ ، ولا يكثرُ استعمالُه- دلَّ على فسادِ ما ذهَبوا إليه .

وقولُهم : إنَّ فعلَ النهيِ معربٌ مجزومٌ ، فكذلك فعلُ الأمرِ ، قلنا : هذا قياسٌ[٣] فاسدٌ ؛ لأن فعلَ النهيِ في أولِه حرفُ المضارعةِ ، الذي أوجَب [٤] المشابهةَ بالاسمِ فاستحقَّ الإعرابَ فكان معربًا ، وأمَّا فعلُ الأمرِ فليس في أولِه حرفُ المضارعةِ الذي يوجبُ للفعلِ المشابهةَ بالاسمِ فيستحقَّ الإعرابَ ، فكان باقيًا على أصلِه . وقولُهم : إنه تُحذفُ[٥] الواوُ ، والياءُ ، والألفُ ، نحو (اغزُ ، وارمِ ، واخشَ) ، كما تقولُ : لم تَغزُ ، ولم ترمِ ، ولم تخشَ ، [٧٠ظ] فنقولُ : إنَّما حذِفت هذه الحروف[٦] للبناءِ لا للإعرابِ ،
[٣٢١] حملاً للفعلِ المعتلِّ على الفعلِ الصحيحِ ، حملاً للفرعِ /على الأصلِ ، والذي يدلُّ على[٧] صحةِ ما ذكرناه أنَّ حروفَ الجرِّ لا تعملُ مع الحذفِ ، فحروفُ الجزمِ أولى ، وأمَّا البيتُ الذي أنشدوه ، وهو قوله :

محمدُ تفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ

فقد أنكَره أبو العباسِ المبردُ ، ولو سلَّمنا صحتَه ، فنقولُ : قولُه : تفدِ نفسَك . لم تحذفِ الياءُ للجزمِ بلامٍ مقدرةٍ ، وإنَّما حذِفت الياءُ للضرورةِ ، اجتزاء بالكسرةِ عن

---

(١) ك ، م : « أنهم » .
(٢) ك ، م : « حذفوه » .
(٣) سقط من : م .
(٤) ص : « يوجب له » .
(٥) ل : « يحذف منه » ، وفي م : « يحذف » .
(٦) م : « الأحرف » .
(٧) بعده في م : « ذلك » .

الياءِ[1] ، وهو في كلامِهم[2] أكثرُ من أن يُحصى . وإن سلَّمنا أن الأصلَ : لتفدِ ، وأنَّه مجزومٌ بلامٍ مقدرةٍ ، إلَّا[3] أنَّا نقولُ : إنَّما حذِفت اللام لضرورةِ الشعرِ ، وماحذِف للضرورةِ لا يجوزُ أن يُجعلَ أصلاً يقاسُ عليه ، وقد بينَّا هذه المسألةَ مستقصاةً في « المسائلِ الخلافيةِ »[4] .

فإن قيل : فلِم أعرِب الفعلُ المضارعُ ؟ قيل : لأنه أشبَه الأسماءَ /من الخمسةِ الأوجهِ [٣٢٢] التي قدمناها[5] قبلُ في صدرِ الكتابِ ، وإعرابُه : الرفعُ ، والنصبُ ، والجزمُ ؛ فأما الرفعُ فلقيامِه مقامَ الاسمِ، وقد ذكرناه[6] أيضًا في صدرِ الكتابِ ، وأمَّا النصبُ والجزمُ فسنذكرُهما[7] أيضًا فيما بعدَ هذا البابِ إن شاء اللهُ تعالى .

فإن قيل : فلِم قالوا : هو يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، فأثبتوا الواوَ والياءَ والألفَ ساكنةً في حالةِ الرفعِ ، وحذَفوها في حالةِ الجزمِ ، وفتَحوا الواوَ والياءَ في حالةِ النصبِ ، وسَوَّوْا في (يخشى) بينَ النصبِ والرفعِ ؟ قيل : إنما أثبَتوها ساكنةً في الرفعِ ؛ لأن الأصلَ أن يقالَ : هو يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، بضمِّ الواوِ في (يغزو) ، والياءِ في (يرمِي ويخشى) ، إلا إنهم استثقلوا الضمةَ على الواو من (يغزو) [٧١و] وعلى الياءِ من (يرمي) فحذَفوها ، فبقِيت الواوُ من (يغزو) ساكنةً ، وكذلك الياءُ من (يرمي) ، وأما الياءُ من (يخشى) ، فانقلَبت ألفًا لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها ، وإنما حذَفوا هذه الحروفَ في الجزمِ ؛ لأنّها أشبَهت الحركاتِ ، ووجهُ الشبهِ من وجهين :

أحدُهما : أنَّ هذه الحروفَ مركبةٌ من الحركاتِ على قولِ /بعضِ النحويين ، أو [٣٢٣]

---

(١) بعده في ص : « وما أشبه ذلك » .

(٢) ل : « أشعارهم » .

(٣) م : « غير » .

(٤) الإنصاف (٢/٥٤٧- ٥٤٩) .

(٥) أ ، ل : « قدمناه » ، وفي م : « ذكرناها » .

(٦) ك ، م : « ذكر » .

(٧) أ : « فسنذكرها » .

الحركاتُ مأخوذةٌ منها على قولِ آخرين ، وعلى كلا القولين فقد حصلت بينَهما المشابهةُ .

والوجهُ الثاني : أن هذه الحروفَ(١) لا تقومُ بها الحركاتُ ، كما أن الحركاتِ كذلك ، وكما أنّها تحذفُ للجزمِ ، فكذلك هذه الحروفُ ، وقد حكِي عن أبي بكرِ ابنِ السراجِ أنَّه شبَّه الجازمَ بالدواءِ ، والحركةَ في الفعلِ بالفضلةِ التي يخرجُها الدواءُ ، وكما أنَّ الدواءَ إن(٢) صادَف فضلةً حذَفها(٣) ، وإلاَّ(٤) أخذَ من نفسِ الجسمِ ، فكذلك الجازمُ إذا دخَل على الفعلِ ، إن وجَد حركةً أخذَها ، وإلا أخَذ من نفسِ الفعلِ ، وسهُل حذفُها وإن كانت أصليَّةً لسكونِها ؛ لأنَّها بالسكونِ تضعفُ ، فتصيرُ في حكمِ الحركةِ ، وكما أنَّ الحركةَ تحذفُ ، فكذلك هذه الحروفُ . وإنما فتَحوا الواوَ والياءَ في (يغزوَ ، ويرميَ) في
[٣٢٤] النصبِ لخفةِ الفتحةِ ، وانقلبت الياءُ /في(٥) (يخشى) ألفًا ، لتحرُّكِها(٦) وانفتاحِ ما قبلَها ، كما قلَبناها في حالةِ الرفعِ لتحركِها بالضمِّ في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلَها .

فإن قيل : فلم كانت الخمسةُ الأمثلةُ نحو (تفعلان ، ويفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين) ، في حالةِ الرفعِ بثبوتِ النونِ ، وفي حالةِ النصبِ والجزمِ بحذفِها ؟ قيل : لأنَّ هذه الأمثلةَ ، لمّا وجَب أن تكونَ معربةً لم يمكنْ أن تُجعلَ اللامُ حرفَ الإعرابِ ، وذلك لأنه من الإعرابِ الجزمُ ، فلو أنها حرفُ [٧١ظ] الإعرابِ لوجَب أن تَسْكُنَ(٧) في حالةِ الجزمِ ، فكان يؤدي إلى أن يحذفَ ضميرُ الفاعلِ ، وذلك لا يجوزُ . ولم يمكنْ أيضًا أن

---

(١) بعده في م : « هاهنا » .

(٢) م : « إذا » .

(٣) بعده في ص ، ف ، ك : « وإن لم يصادف » .

(٤) ب ، م : « إن لم يصادف فضلة » .

(٥) بعده في م : « نحو » .

(٦) بعده في ص ، ل : « للنصب » ، وبعده في ك : « بالنصب في الأصل » ، وبعده في م : « في النصب » .

(٧) م : « يسقط » .

يجعلَ الضميرُ حرفَ الإعرابِ ؛ لأنه في الحقيقةِ ليس بجزءٍ من الفعلِ ، وإنما هو قائمٌ بنفسِه في موضعِ رفعٍ ؛ لأنَّه فاعلٌ، فلا يجوزُ أن يُجعلَ حرفَ إعرابٍ لكلمةٍ أخرى ، فوجَب أن يكونَ الإعرابُ بعدَها ، فزادوا النونَ ؛ لأنّها[1] تشبهُ حروفَ المدِّ واللينِ ، وجعَلوا ثبوتَها علامةً للرفعِ ، وحذفَها علامةً للجزمِ /والنصب ، وإنَّما جعِل الثبوتُ علامةً [٣٢٥]
للرفعِ ، والحذفُ علامةً للجزمِ والنصبِ ، ولم يكنْ بعكسِ ذلك ؛ لأنَّ الثبوتَ أولُ ، والحذفَ طارئٌ عليه ، كما أن الرفعَ أولُ ، والجزمَ والنصبَ طارئان عليه ، فأعطَوا الأولَ الأولَ ، والطارئَ الطارئَ ، والنصبُ فيها محمولٌ على الجزم ؛ لأن الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ ، وكما أن النصبَ في التثنيةِ والجمعِ محمولٌ على الجرِّ ، فكذلك النصبُ هاهنا محمولٌ على الجزمِ .

فإن قيل : فلِمَ استوى النصبُ والجزمُ في قولِهم : أنتِ تفعلين ، للواحدةِ ، وليس في الأسماءِ الآحادِ ما حُمِل نصبُه على جرِّه ؟ قيل : لأن قولَهم : (أنتِ تفعلين) يشابهُ لفظَ الجمع ، ألا ترى أنَّ الجمعَ في حالةِ النصبِ والجرِّ يكونُ في آخرِه ياءٌ قبلَها كسرةٌ ، وبعدَها نونٌ ، كقولِك : تفعلين . فلمَّا أشبَه لفظَ الجمعِ ، حمِل عليه ، ولهذا فُتِحت النونُ منه حملاً على الجمعِ أيضًا . وكذلك كسَروا النونَ من[2] (تفعلان) ، وفتَحوها من (تفعلون) حملاً على تثنيةِ الأسماءِ وجمعِها . وهذه الأمثلةُ /معربةٌ ، لا حرفَ إعرابٍ لها ، [٣٢٦]
وذلك لما بيَّنا من استحالةِ جعلِ اللام أو الضميرِ أو النونِ [٧٢و] حرفَ الإعرابِ ، وليس لها نظيرٌ في كلامِهم .

فإن قيل : فهلا كان (تفعلان ، وتفعلون) تثنيةً وجمعًا لـ (تفعل) كما كان (زيدان ، وزيدون) تثنيةً وجمعًا لـ (زيد) ؟ قيل : لأنَّ الفعلَ لا يجوزُ تثنيتُه ، ولا جمعُه ، وإنما لم يجزْ ذلك لأربعةِ أوجهٍ :

---

(١) ف : « لأنه » .

(٢) م : « في » .

الوجهُ الأولُ : أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدرِ ، والمصدرُ لا يُثنَّى ولا يجمعُ ؛ لأنَّه يدلُ على الجنسِ ، إلا أن تختلفَ أنواعُه ، فيجوزُ تثنيتُه وجمعُه ، فلمَّا كان الفعلُ يدلُّ على المصدرِ المبهمِ[1] الدالِّ على الجنسِ ، لم يجزْ تثنيتُه ولا جمعُه .

والوجهُ الثاني : أن الفعلَ لو جاز تثنيتُه مع الاثنين ، وجمعُه مع الجماعةِ ، لجازت تثنيتُه وجمعُه مع الواحدِ ، فكان يجوزُ أن يقالَ : زيدٌ قاما ، وقاموا ، إذا فعَل ذلك مرتين أو مرارًا ، فلمَّا لم يجزْ ذلك دلَّ على أنّه لا يُثنى ولا يجمعُ .

[٣٢٧] **والوجهُ الثالثُ** : أن الفعلَ ليس بذاتٍ يُقصدُ إليها بأن /يُضمَّ إليها غيرُها ، كما يكونُ ذلك في الأسماءِ ، فلذلك لم يُثَنَّ ، ولم يجمعْ .

والوجهُ الرابعُ : أن الفعلَ يدلُّ على مصدرٍ وزمانٍ ، فصار في المعنى كأنه اثنان ، فكما لا يجوزُ تثنيةُ الاسمِ المثنى ، فكذلك لا يجوزُ تثنيةُ الفعلِ .

فإن قيل : أليس الألفُ في (تفعلان) تدلُّ على التثنيةِ ، والواوُ في (تفعلون) تدلُّ على الجمعِ ؟ قيل : الألفُ والواوُ يدلَّان على التثنيةِ والجمعِ ولكن على تثنيةِ الضميرِ وجمعهِ ، لا على تثنيةِ الفعلِ وجمعِه لِما بيّنَّا ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) سقط من : أ .

/بابُ الحروفِ التي تنصبُ الفعلَ المستقبلَ[1] [٣٢٨]

إن قال قائلٌ : لِمَ وجَب أن تعملَ (أن ، ولَنْ ، وإذن ، وكي) النصبَ ؟ قيل : إنّما وَجَب أن تعملَ لاختصاصِها بالفعلِ ، ووجَب أن يكونَ عملُها النصبَ ؛ [٧٢ظ] لأن (أن) الخفيفةَ تشبهُ (أن) الثقيلةَ ، و(أن) الثقيلةُ تنصبُ الاسمَ ، فكذلك (أن) هذه يجبُ أن تنصبَ الفعلَ ، وحُمِلت (لَنْ ، وإذن ، وكي) على (أنْ) ، وإنّما حُمِلت عليها لأَنها تشبهُها ، ووجهُ الشبهِ بينَهما أن (أن) الخفيفةَ تُخلِصُ الفعلَ المضارعَ للاستقبالِ ، وهذه الحروفُ تُخلِصُ الفعلَ المضارعَ ، للاستقبالِ ، فلمَّا اشتركا في هذا المعنى حمِلت عليها . ويحكى عن الخليلِ أنَّه لا ينصبُ شيئًا[2] من الأفعالِ إلا بـ (أن) مظهرةً أو مقدرةً ، والأكثرون على خلافِه . وتكون (أنْ) مع الفعلِ بعدَها بمنزلةِ المصدرِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : أن /تفعلَ كذا خيرٌ لك . كان التقدير : فعلُك كذا [٣٢٩] خيرٌ لك ، وما أشبَه ذلك .

وأما (لن) ففيها قولان : فذهَب الخليلُ إلى أنها مركبةٌ من كلمتين ، وأصلُها (لا أن) ، فحذَفوا الألفَ من (لا) ، والهمزةَ من (أن) لكثرةِ الاستعمالِ ، كقولِهم : ويلُمِّه . وركَّبوا إحداهما مع الأخرى ، فصار (لن) . وذهَب سيبويهِ إلى أنَّها ليست مركبةً من كلمتين ؛ بل هي بمنزلةِ شيءٍ على حرفين ، ليس فيه زيادةٌ ، قال سيبويه : «ولو كانت على ما يقولُ الخليلُ ، لَمَا قلت : أمَّا زيدًا فلن أضربَ ؛ لأن ما بعدَ (أن) لا يعملُ في ما قبلَها »[2]. ويمكنُ أن يُعتذرَ عن الخليلِ بأن يقالَ : إن الحروفَ إذا رُكِّبت تغير حكمُها بعدَ التركيبِ ، عمَّا كانت عليه قبلَ التركيبِ ، ألا ترى أن (هل) لا يجوزُ أن يعملَ ما بعدَها في ما قبلَها ، وإذا ركِّبت مع (لا) ودخَلها معنى التخصيصِ جاز أن يعملَ ما بعدَها في ما

---

(١) المقتضب (٦/٢) ، الأصول (١٤٧/٢) ، شرح الكتاب للسيرافي (١٩٣/٣) ، علل النحو (ص١٩٠) ، اللباب (٣٠/٢) .

(٢) الكتاب (٥/٣) .

قبلَها ، فيُقالَ : زيدًا هلَّا ضربت . فكذلك هاهنا . ويمكنُ أن يقالَ على هذا أيضًا: إنّ

[٣٣٠] (هلَّا) ذهَب منها معنى الاستفهامِ ، [٧٣و] فجاز أن يتغيرَ /حكمُها ، وأمَّا (لن) فمعنى النفي باقٍ فيها ، فينبغي ألَّا يتغيرَ حكمُها .

وأمَّا (إذن) فتستعملُ على ثلاثةِ أضربٍ : **الأول** : أن تكونَ عاملةً ، وهو أن تدخلَ(١) على الفعلِ المضارعِ فيُرادَ به الاستقبالُ ، وتكونُ(٢) جوابًا ، نحو أن يقولَ القائلُ : أنا أزورُك ، فتقولُ : إذن أكرِمَك ، فيجبُ إعمالُها لا غيرُ .

والثاني : أن يدخلَ عليها الواوُ والفاءُ للعطفِ ، فيجوزُ إعمالُها وإهمالُها ، وذلك نحو قولِك : إن تكرمْني أكرمْك ، وإذن أحسنَ إليك، فيجوزُ إعمالُها فتنصبُ الفعلَ بعدَها ، كما لو ابتدأتَ بها ، فترجعُ إلى القسمِ الأولِ ، ويجوزُ إهمالُها فترفعُ الفعلَ بعدَها ؛ لأنه(٣) مع الضميرِ المستكنِّ فيه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، والتقديرُ فيه : وأنا إذن أحسنُ إليك ،

[٣٣١] فترجعُ(٤) إلى القسمِ الثالثِ .

والثالثُ : أن تدخلَ بينَ كلامين ، أحدُهما متعلِّقٌ بالآخرِ ، /نحو أن تدخلَ بينَ الشرطِ وجوابِه ، نحو (إن تكرمْني إذن أكرمْك) ، وبينَ المبتدإِ وخبرِه ، نحو (زيدٌ إذن يقومُ) ، وما أشبَه ذلك ، فلا يجوزُ إعمالُها بحالٍ . وكذلك إذا دخَلت على فعلِ الحالِ ، نحو قولِك : إذن أظنُّك كاذبًا ، إذا أردتَ أنك في حالِ ظنٍّ ؛ وذلك لأن (إذن) إنما عمِلت لأنها أشبَهت (أن) ، و(أن) لا تدخلُ على فعلِ الحالِ ، ولا يكونُ بعدَها إلا المستقبلُ ، فإذا زال الشبهُ بطل العملُ .

وأما (كي) فتستعملُ على ضربين : أحدُهما : أن تعملَ بنفسِها ، وتكونَ مع الفعلِ

---

(١) م : « يدخل » .

(٢) م : « يكون » .

(٣) م : « لأنها » .

(٤) ص ، ل : « فيرجع » ، وفي م : « فرجع » .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لكي » .

بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ، نحو (جئتُك كي[٥] تعطيَني) .

والثاني : أن تعملَ بتقديرِ (أنْ) ؛ لأنهم يجعَلونها بمنزلةِ حرفِ جرٍّ لأنهم يقولون : كَيْمَهْ ، كما يقولون : لِمَهْ ، وإنَّما وجَب أن يقدَّرَ بعدَها (أنْ) ؛ لأن حروفَ الجرِّ لا تعملُ في الفعلِ .

[٧٣ظ] /فإن قيل : فلِمَ وجَب تقديرُ (أنْ) بعدَها ، وبعدَ الفاءِ ، والواوِ ، وأو ، واللام ، وحتى ، دونَ أخواتِها ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ : [٣٣٢]

الوجهُ الأولُ : أن (أن) هي الأصلُ في العملِ .

والوجهُ الثاني : أن (أن) ليس لها معنًى في نفسِها [١]كـ (لن ، [١] وإذن ، وكي) ، فلِنقصانِ معناها ، كان تقديرُها أولى من سائرِ أخواتِها .

والوجهُ الثالثُ : أن (أنْ) لمّا كانت تدخلُ على الفعلِ الماضي والمستقبلِ ، ولا يوجدُ هذا في سائرِ أخواتِها ، فقد وجِد فيها مزيةٌ على سائرِ أخواتِها[٢] ، [٣]فإذا وجِد فيها مزيَّةٌ على سائرِ أخواتِها في حالةِ الإظهارِ[٣] ، كانت أولى بالإضمار ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١ - ١) أ ، ل : « كأن » ، وفي ب ، م : « بخلاف لن » .

(٢) بعده في أ : « في حالة الإظهار » ، وبعده في م : « في حالة إظهارها » .

(٣ - ٣) سقط من : أ .

[٣٣٣]

/بابُ حروفِ الجزمِ[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ وجَب أن تعملَ (لم ، ولمَّا ، ولام الأمر ، ولا في النهي) في الفعلِ المضارعِ الجزمَ ؟ قيل : إنما وجَب أن تعملَ لاختصاصِها بالفعلِ ، وإنما وجبَ أن تعملَ الجزمَ ، وذلك لأنَّ (لم) لمّا كانت تدخلُ على الفعلِ المضارعِ فتنقلُه إلى معنى الماضي ، كما أنَّ (إنْ) التي للشرطِ والجزاءِ تدخلُ على الفعلِ الماضي فتنقلُه إلى معنى المستقبلِ ، فقد أشبَهت حرفَ الشرطِ ، وحرفُ الشرطِ يعملُ الجزمَ ، فكذلك ما أشبَهه . وإنَّما وجَب لحرفِ الشرطِ أن يعملَ الجزمَ ؛ لأنَّه يقتضي جملتين ، فلطولِ ما يقتضيه حرفُ الشرطِ اختير له الجزمُ ؛ لأنه حذفٌ وتخفيفٌ . وأما (لما) فبمنزلةِ (لم) في النقلِ ، فكان محمولًا
عليه . وأمَّا (لام الأمر) فإنَّما وجَب أن يعملَ الجزمَ ؛ لاشتراكِ الأمرِ باللام وبغيرِ اللام /في [٣٣٤]
المعنى ، فوجب[٢] أن تعملَ اللام [٣] الجزمَ ، ليكونَ الأمرُ باللام مثلَ الأمرِ بغيرِ اللامِ في اللفظِ ، وإن كان أحدُهما جزمًا ، والآخرُ [٧٤و] وقفًا . وأما (لا) في النهيِ ، فإنما وجَب أن تجزمَ حملاً على الأمرِ ؛ لأن الأمرَ ضدُّ النهي ، وهم يحملون الشيءَ على ضدِّه كما يحملونه على نظيرِه ، ولمّا كان الأمرُ مبنيًّا على الوقفِ ، وقد حمِل النهيُ عليه ، جعِل النهيُ نظيرًا له في اللفظِ ، وإن كان أحدُهما جزمًا ، والآخرُ وقفًا على ما بيّنّا ، فلهذا وجَب أن يعملَ الجزمَ .

فإن قيل : إذا كان الأصلُ في (لَمْ) أن يدخلَ[٤] على الماضي ، فلِم نقِل إلى لفظِ المضارعِ ؟ قيل : لأن (لم) يجبُ أن تكونَ عاملةً ، فلو لزم ما[٥] بعدَها الماضي لما تَبَيَّن

---

(١) المقتضب (٤٣/٢) ، الأصول (١٥٦/٢) ، شرح الكتاب للسيرافي (١٩٧/٣) ، علل النحو (ص١٩٨) ، اللباب (٤٧/٢) .

(٢) م : « فيجب » .

(٣) م : « لام » .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تدخل » .

(٥) سقط من : ف .

عملُها ، فنُقِل الماضي إلى المضارِع ليتبينَ عملُها .

فإن قيل : فهلا جوَّزتم دخولَها على الماضي والمستقبلِ كما /جاز في حرفِ الشرطِ [٣٣٥]
والجزاءِ؟ قيل : الفرقُ بينَهما ظاهرٌ ، وذلك لأنَّ الأصلَ في حرفِ الشرطِ والجزاءِ أن يدخلَ على الفعلِ المستقبلِ ، والمستقبلُ أثقلُ من الماضي ، فعُدِل عن الأثقلِ إلى الأخفِّ ، فأمَّا (لم) فالأصلُ فيها أن تدخلَ على الماضي ، وقد وجَب سقوطُ الأصلِ ، فلو جوَّزنا دخولَها على الماضي الذي هو الأصلُ لما جاز دخولُها على[1] المضارعِ الذي هو الفرعُ ؛ لأنه إذا استُعمل الأصلُ[2] الذي هو الأخفُّ ، لم يُستعملِ الفرعُ الذي هو الأثقلُ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) بعده في م : « الفعل » .

(٢) سقط من : م .

/بابُ الشرطِ والجزاءِ[1] [٣٣٦]

إن قال قائلٌ : لِمَ عمِلت (إن) الجزمَ في الفعلِ المضارعِ ؟ قيل : إنما عمِلت لاختصاصِها ، وعمِلت الجزمَ لما بيّنّا من أنّها تقتضي جملتين ؛ الشرطَ والجزاءَ ، فلطولِ ما تقتضيه اختير لها الجزمُ ؛ لأنه حذفٌ وتخفيفٌ .

فأما ما عدا (إن) من الألفاظِ التي يُجازى بها نحو (مَنْ ، وما ، وأي ، ومهما ، ومتى ، وأين[2] ، وأنَّى ، وأي حين ، وحيثما ، وإذْ ما) ، فإنَّما عمِلت لأنَّها قامت مقامَ (إنْ) فعمِلت عملَها ، [٧٤ظ] وكلُّها مبنيةٌ لقيامِها مقامَها ما عدا (أيٍّ) [3] ، وسنذكرُ معانيها ، ولِمَ أقيمت مقامَ الحرفِ مستوفًى في بابِ الاستفهامِ ، إن شاءَ اللهُ تعالى .

فإن قيل : فما العاملُ في جوابِ الشرطِ ؟ قيل : اختلَفَ النحويون[4] في ذلك : فذهَب بعضُ النحويين إلى أن العاملَ فيه /حرفُ الشرطِ ، كما يعملُ في فعلِ الشرطِ . [٣٣٧]

وذهَب بعضُهم إلى أنَّ حرفَ الشرطِ ، وفعلَ الشرطِ يعملان فيه .

وذهَب آخرون إلى أن حرفَ الشرطِ يعملُ في فعلِ الشرطِ ، وفعلَ الشرطِ يعملُ في جوابِ الشرطِ . وذهَب أبو عثمانَ المازنيُّ إلى أنَّه مبنيٌّ على الوقفِ . فمن قال : إنَّ حرفَ الشرطِ يعملُ فيهما جميعًا ، قال : لأنّ حرفَ الشرطِ يقتضي جوابَ الشرطِ ، كما يقتضي فعلَ الشرطِ ، ولهذا المعنى يُسَمَّى حرفَ الجزاءِ ، فكما عمِل في فعلِ الشرطِ ، فكذلك يجبُ أن يعملَ في جوابِ الشرطِ . وأما من قال : إنهما جميعًا يعملان فيه ، فلأن فعلَ الشرطِ يقتضي الجوابَ ، (٥كما أن حرفَ الشرطِ يقتضي الجوابَ٥) ، فلَمَّا اقتضياه معًا عمِلا فيه معًا . وأما من قال : إن حرفَ الشرطِ يعملُ في فعلِ الشرطِ ، وفعلَ الشرطِ يعملُ

---

(١) المقتضب (٢/٤٥) ، الأصول (٢/١٥٨) ، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٥٢) ، علل النحو (ص٤٣٥).

(٢) بعده في م : « وأيان » . قال أبو حيان : « والجزم بها محفوظ، خلافا لمن زعم أن الجزم بها غير محفوظ، ولم يحفظ سيبويه الجزم بها». ارتشاف الضرب ١٨٦٥/٤، وانظر: همع الهوامع ٥٤٦/٢.

(٣) ل : « أيا » ، وفي م : « أيان » ، وأشار في حاشية ف إلى أنه في نسخة : « أيا » .

(٤) علل النحو (ص٤٣٩) ، الإنصاف (٦٠٢/٢) .

(٥ – ٥) سقط من : أ .

في الجوابِ ، فقال : لأن فعلَ الشرطِ يقتضي الجوابَ ، وهو أقربُ إليه من الحرفِ فكان عملُه فيه أولى من الحرفِ . وأمَّا من قال : إنَّه مبنيٌّ على الوقفِ ، فقال : لأنَّ[1] الفعلَ المضارعَ إنما أعرِب لوقوعِه موقعَ الأسماءِ ، والجوابُ هاهنا لم يقعْ موقعَ الأسماءِ ، فوجَب أن يكونَ مبنيًّا .

وذهَب الكوفيون إلى أنه مجزومٌ على الجوارِ ؛ /لأنّ جوابَ الشرطِ مجاورٌ لفعلِ [٣٣٨] الشرطِ ، فكان محمولاً عليه في الجزمِ ، والحملُ على الجِوارِ كثيرٌ في كلامِهم ، كقولِ الشاعرِ[2] [٧٥و] :

كأنَّما ضَرَبَت قُدَّامَ أعينِها قُطْنًا بمستحصدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ

وكان يقتضي أن يقال : (محلوجًا) . فخفَضه على الجوارِ ، وكقولِ الآخر[3] :

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

وكقولِهم : جحر ضبٍّ خربٍ ، وما أشبَه ذلك .

وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ الحملَ على الجوارِ قليلٌ يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ ، ولا يُقاسُ عليه لقلتِه . وقد اعتُرِض على هذه المذاهب كلِّها باعتراضاتٍ ؛ فأما من قال : إن حرفَ الشرطِ يعملُ فيهما وحدَه ، فاعتُرِض عليه بأنَّ حرفَ الشرطِ حرفُ جزمٍ ، والحروفُ الجازمةُ لا تعملُ في شيئين لضعفِها . وأمَّا قولُ من قال : إن /حرفَ الشرطِ [٣٣٩] وفعلَ الشرطِ يعملان في الجوابِ . فلا يخلو عن ضعفٍ ؛ وذلك لأن[4] الأصلَ في الفعلِ ألَّا يكونَ عاملاً في الفعلِ ، فإذا لم يكنْ له تأثيرٌ في العمل في الفعلِ ، وحرفُ الشرطِ له

---

(١) أ : « إن » .

(٢) البيت لذي الرمة في : ديوانه شرح الأصمعي (٩٩٥/٢) ، تهذيب اللغة (١٩٥/٤) ، لسان العرب (ح م ش) .

(٣) الرجز للعجاج بن رؤبة في : ديوانه رواية الأصمعي (٢٤٣/١) ، الكتاب (٤٣٧/١) ، المعاني الكبير (٥٤٤/١) ، المحكم والمحيط الأعظم (٤٤٤/٥) ، لسان العرب (غ ز ل) .

(٤) أ ، ل ، م : « أن » .

تأثيرٌ ، فإضافةُ ما لا تأثيرَ له ، إلى ما له تأثيرٌ ، لا تأثيرَ له . وأما قولُ من قال : إنه مبنيٌّ على الوقفِ لأنه لم[1] يقعْ موقعَ الاسمِ[2] ففاسدٌ أيضًا ، وذلك لأن الفعلَ إذا ثبتت له المشابهةُ للاسمِ في موضعٍ ، واستحقَّ الإعرابَ بتلك المشابهةِ ، لم يُشْتَرَطْ ذلك في كلِّ موضعٍ ، ألا ترى أن الفعلَ المضارعَ يكونُ معربًا بعدَ حروفِ النصبِ ، نحو (لن يقومَ) ، وبعدَ حروفِ الجزمِ ، نحو (لم يقم) ، وإن لم يحسنْ أن يقعَ موقعَ الأسماءِ ، فكذلك هاهنا

[٣٤٠] [3]على أن وقوعه موقع الأسماء إنما هو موجبٌ لنوعٍ من الإعرابِ وهو الرفعُ وقد /زال ، لا لجنسِ الإعرابِ ، وليس من ضرورةِ زوالِ نوعٍ منه زوالُ جملةِ الجنسِ[3] . والصحيحُ عندي أن يكونَ العاملُ هو حرفَ الشرطِ ، بتوسطِ فعلِ الشرطِ [4] لا أنه[4] عاملٌ معه ؛ لما بيَّنَّا ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



---

(١) أ : « لا » .

(٢) ب : « الأسماء » .

(٣ – ٣) سقط من : أ .

(٤ – ٤) م : « لأنه » .

/[٧٥ظ] بابُ المعرفةِ والنكرةِ[1] [٣٤١]

إن قال قائلٌ : هل المعرفةُ أصلٌ أو النكرةُ ؟ قيل : لا ، بل النكرةُ هي الأصلُ ؛ لأن التعريفَ طارئٌ على التنكيرِ .

فإن قيل : ما حدُّ النكرةِ والمعرفةِ ؟ قيل : حدُّ النكرةِ ما لم يخصَّ الواحدَ من جنسِه ، نحو (رجل ، وفرس ، ودار) ، وما أشبَه ذلك . وحدُّ المعرفةِ ما خصَّ الواحدَ من جنسِه .

فإن قيل : فبأي شيءٍ تعتبرُ النكرةُ من المعرفةِ ؟ قيل : بشيئين : **أحدُهما** : دخولُ الألفِ واللامِ ، نحو (الفرس ، والغلام) ، **والثاني** : دخولُ (ربَّ) عليه نحو (ربَّ فرسٍ وغلامٍ) ، وما أشبَه ذلك .

فإن قيل : فعلى كم نوعًا تكونُ المعرفةُ ؟ قيل : على خمسةِ أنواعٍ ؛ الاسمُ المضمرُ ، والعلمُ ، والمبهم وهو اسمُ الإشارةِ ، وما عرِّف بالألفِ واللامِ ، وما أضيف إلى أحدِ /هذه [٣٤٢] المعارف . فأما الاسمُ المضمرُ فعلى ضربين : منفصلٍ ، ومتصلٍ . فأما المنفصلُ فعلى ضربين ؛ مرفوعٍ ، ومنصوبٍ ، فأما المرفوعُ فهو : (أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنت ، وأنتن ، وهو ، وهما ، وهم ، وهي ، وهنَّ) ، وأمَّا المنصوبُ المنفصلُ : (فإيّاي ، وإيانا ، وإياكَ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكِ ، وإياكن ، وإياه ، وإيَّاهما ، وإياهم ، وإياها ، وإياهن) . وذهَب الخليل إلى (٢أنّ (إيَّا) ٢) مُظْهَرٌ استعمِل استعمالَ المضمرِ . ومنهم من قال : إنه اسمٌ مبهمٌ أُضيف للتخصيصِ ، ولا يعلمُ اسمٌ مبهمٌ أضيف غيرَه . ومنهم من قال : إنه بكمالِه اسمٌ مضمرٌ ، ولا يعلمُ اسمٌ مضمرٌ يختلفُ آخرُه غيرَه . ومنهم من قال : إنه اسمٌ مضمر أضيف إلى (الكافِ) ، ولا يُعلم اسمٌ مضمرٌ أضيف غيرَه .

---

(١) المقتضب (٢٧٦/٤) ، الأصول (١٤٨/١) ، الجمل للزجاجي (ص١٧٨) ، اللباب (٤٧١/١) .

(٢ - ٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : «أنه» .

والصحيحُ أن (إيَّا) هو[1] اسمٌ مضمرٌ ، و(الكافُ) للخطابِ ، ولا موضعَ لها من الإعرابِ . وذهَب [٧٦و] الكوفيون إلى أنَّ المضمرَ هو الكافُ و(إيّا) عِمادٌ . وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأن الشيءَ لا يعمدُ بما هو أكثرُ منه ، وقد بيَّنَّا [2]فسادَ ذلك[2] مستقصًى في « المسائلِ الخلافيةِ »[3] .

[٣٤٣] /وأما المتصلُ فعلى ثلاثةِ أضربٍ ؛ مرفوعٍ ، ومنصوبٍ ، ومجرورٍ . فأمَّا المرفوعُ فنحو (قمتُ ، وقمت ، وقمنا ، وقمتما ، وقمتم ، وقمتِ ، وقمتنَّ) . والمضمر في : قام ، وقاما ، وقاموا ، وقامت ، وقامتا ، وقمن ، والضميرُ في اسم الفاعلِ ، نحو (ضارب) ، والضميرُ في اسمِ المفعولِ ، نحو (مضروب) ، وما أشبَه ذلك .

وأما المنصوبُ المتصلُ ، فنحو : رأيتُني ، ورأيتُنا ، ورأيتُك ، ورأيتُكما ، ورأيتُكم ، ورأيتُكِ ، ورأيتُكن ، ورأيتُه ، ورأيتُهما ، ورأيتُهم ، ورأيتُها ، ورأيتُهن ، وما أشبَه ذلك .

وأمَّا المجرورُ فلا يكونُ إلا متصلاً ، نحو : مرَّ بي ، وبنا ، وبك ، وبكما ، وبكم ، وبك ، وبكن ، وبه ، وبهما ، وبهم ، وبها ، وبهن ، وما أشبَه ذلك .

فإن قيل : فلِمَ كان للمرفوعِ والمنصوبِ [4]ضميران ؛ متصلٌ ومنفصلٌ[4] ، ولم يكن للمجرورِ[5] كذلك ، قيلَ : لأن المرفوعَ والمنصوبَ يجوزُ في كلٍّ واحدٍ منهما أن يُفصلَ
[٣٤٤] بينَه وبينَ عاملِه ، /ألا ترى أن المرفوعَ يجوزُ أن يتقدمَ فيرتفعَ بالابتداءِ ، فلا يتعلقُ بعاملٍ لفظيٍّ ، وكذلك المنصوبُ يجوزُ أن يتقدمَ على الناصبِ ، كتقدُّمِ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ ، فلمَّا كانا يتصلان بالعاملِ تارةً ، وينفصلان أخرى ، وجَب أن يكونَ لهما[6]

---

(١) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .
(٢ – ٢) ص : « فساده » .
(٣) الإنصاف (٢/٧٠١) .
(٤ – ٤) م : « ضميرين متصلا ومنفصلا » .
(٥) م : « المجرور » .
(٦) أ : « لها » .

ضميران ؛ متصلٌ ، ومنفصلٌ ، وأمَّا المجرورُ فلا يجوزُ أن يتقدَّمَ على عاملِه ، ولا يُفصلَ بينَ عاملِه ومعمولِه إلا في ضرورةٍ لا يعتدُّ بها ، فوجَب أن يكونَ ضميرُه متصلاً لا غيرُ .

وأمَّا الاسمُ العلمُ ، فنحو : زيد ، وعمرو ، وأبي محمد ، وما أشبه ذلك .

وأمَّا المبهمُ ، فنحو : هذا ، وهذان ، وهذه ، [٧٦ظ] وهاتان ، وتلك ، وتيك ، وتانك ، وتينك ، وهؤلاء ، وما أشبَه ذلك .

وأمَّا ما عُرِّف بالألفِ واللامِ ، فنحو قولِك : الرجل ، والغلام . وقد اختلَف النحويون في ذلك ؛ فذهَب الخليلُ إلى أنَّ تعريفَه بالألفِ واللامِ معًا(١) . وذهَب سيبويه إلى أنَّ تعريفَه بـ(اللام) وحدَها(٢) ، وإنما لما زيدت للتعريفِ /ساكنةً أدخلوا [٣٤٥]
عليها الهمزةَ لئلا يُبتدأَ بالساكنِ ؛ لأنَّ الابتداءَ بالساكنِ محالٌ . وفي الخلافِ بينهما كلامٌ طويلٌ لا يليقُ ذكرُه بهذا المختصرِ(٣) . وأمَّا ما أضيف إلى أحدِ هذه المعارفِ ، فنحو : غلامي ، وغلامُ زيدٍ ، وغلامُ هذا ، وغلامُ الرجلِ ، وغلامُ صاحبِ عمرٍو ، وما أشبَه ذلك .

فإن قيل : فما أَعْرَفُ هذه المعارفِ ؟ قيل : اختلَف النحويون(٤) في ذلك : فذهَب بعضُ النحويين إلى أن الاسمَ المضمرَ أعرفُ المعارفِ ، ثم الاسمَ العلمَ ، ثم الاسمَ المبهمَ ، ثم ما فيه الألفُ واللامُ . وأعرفُ الضمائرِ ضميرُ المتكلمِ ؛ لأنه لا يشاركُه فيه غيرُه ، فلا يقعُ فيه الالتباسُ(٥) ، بخلافِ غيرِه من سائرِ المعارفِ . والذي يدلُّ على أنَّ الضمائرَ أعرفُ المعارفِ أنها لا تفتقرُ إلى أن تُوصفَ كغيرِها من المعارفِ ، وهو قولُ

(١) الكتاب (٣/٣٢٤)، اللامات للزجاجي (ص٤١) .

(٢) الكتاب (٤/١٤٧)، اللامات للزجاجي (ص٤١) .

(٣) بعده في ك ، م : « وقد أفردنا كتابا فيه » ، وقد أشار في حاشية ف ، أنه بعده في نسخةٍ : « وقد أفردنا فيه كتابا » .

(٤) الإنصاف (٢/٧٠٨) ، اللباب (١/٤٩٤) .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « التباس » .

سيبويه(١) . وذهَب بعضُهم إلى أن الاسمَ المبهمَ أعرفُ المعارفِ ، ثم المضمرَ ، ثم العلمَ ، ثم ما فيه الألفُ واللامُ ، وهو قولُ أبي بكرِ بن السراجِ(٢) . وذهب آخرون إلى أن
[٣٤٦] أعرفَ المعارفِ الاسمُ العلمُ ؛ /لأنه في أولِ وضعِه لا يكونُ له مشاركٌ ، ثم المضمرُ ، ثم المبهمُ ، ثم ما عُرِّف بالألفِ واللامِ ، وهو قولُ أبي سعيدٍ السيرافيِّ . فأما ما عرِّف بالإضافةِ فتعريفُه بحسبِ ما يضافُ إليه من المضمرِ ، والعلمِ ، والمبهمِ ، وما فيه الألفُ واللامُ ، على اختلافِ الأقوالِ .

فإن قيل : [٧٧و] فلِمَ بني الاسمُ المضمرُ والمبهمُ دونَ سائرِ المعارفِ ؟ قيل : أمَّا المضمرُ فإنَّما بني لأنَّه أشبَه الحرفَ ، لأنَّه جعِل دليلاً على المظهرِ ، وإذا جُعِل علامةً على غيرِه أشبَه تاءَ التأنيث ، وإذا أشبَه تاءَ التأنيثِ فقد أشبَه الحرفَ ، وإذا أشبَه الحرفَ فيجبُ أن يكونَ مبنيًّا . وأما المبهمُ ، وهو اسمُ الإشارةِ ، فإنما بُني لتضمنِه معنى حرفِ الإشارةِ .

فإن قيل : أين حرفُ الإشارةِ ؟ قيل : حرفُ الإشارةِ وإن لم ينطقوا به ، إلا أن القياسَ كان يقتضي أن يُوضعَ للإشارةِ(٣) حرفٌ كغيرِها (٤)من المعاني كالاستفهامِ ، والشرطِ ، والنفي ، والنهيِ ، /والتمني ، والترجي ، والعطفِ ، والنداءِ ، والاستثناءِ ، إلى غيرِ ذلك ،
[٣٤٧] إلا أنهم لمَّا لم ينطقوا به ، وضمَّنوا معناه اسمَ الإشارةِ وإن لم يُنطَقْ به ، وجَب أن يكونَ مبنيًّا ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



---

(١) الكتاب (٨٨/٢) .

(٢) كذا في الإنصاف (٧٠٨)، واللباب (٤٩٤/١)، وشرح المفصل(٥٦/٣، ٨٧/٥)، وهو مخالف لما في الأصول (٣١٣/٢)، فقد صرح فيه بأن المضمر أعرف المعارف.

(٣) أ ، ل ، م : « له » ، وسقط من : ك .

(٤) أ ، ك ، ل ، م : « كغيره » .

/بابُ جمعِ التكسيرِ[1] [٣٤٨]

إنْ قال قائلٌ : لِمَ جمع (فَعْل) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ في القلَّةِ على (أفعُلٍ) ، وسائرُ أوزانِ الثلاثيِّ ، وهي[2] : (فَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفِعْلٌ ، وفِعَلٌ ، وفِعِلٌ ، وفُعْلٌ ، وفُعَلٌ ، وفُعُلٌ) تجمعُ على (أفعال) ؟ قيل : لأن فَعْلًا أكثرُ استعمالاً[3] من سائرِ الأوزانِ ، و(أفعُل) أخفُّ من (أفعال) فأعطَوا ما يكثرُ استعمالُه الأخفَّ ، وأعطَوا ما يقلُّ استعمالُه الأثقلَ ليعادلوا بينَهما . فأمَّا قولُهم : فَرْخ وأفراخ ، وأنف وآناف ، وزَنْد وأزناد ، في حروفٍ معدودةٍ فشاذٌّ لا يقاسُ عليه ، على أنَّهم قد تكلَّموا عليها ، فقالوا : إنما قالوا في جمعِ (فَرْخ) : أفراخ ، لوجهين :

أحدُهما : أنَّهم حملوه على معنى طير ، فكما قالوا في/ جمع (طير) : أطيار ، فكذلك [٣٤٩] قالوا في جمع (فرخ) : أفراخ ؛ لأنه في معناه .

والوجه الثاني : أن فيه الراءَ ، وهي حرفُ تكريرٍ [٧٧ظ] فتنزَّل التكريرُ فيها بمنزلةِ الحركةِ ، فصار بمنزلةِ فعل بفتحِ العين ، فجُمع على أفعال كـ(جبل ، وأجبال ، و[4]جمل ، وأجمال)[4] ، قال الشاعرُ[5] :

مـاذا تـقـولُ لأفـراخٍ بـذي مَـرَخٍ ... زُغْبِ الحَوَاصِلِ لا ماءٌ ولا شجرُ
ألقيتَ كاسبَهم في قعرِ مظلمةٍ ... فاغفِرْ عليك سلامُ اللهِ يا عمرُ

---

(١) المقتضب(٢/٢٠٧)، شرح الكتاب للسيرافي(٤/٣٠٢)، علل النحو(ص٥١٩)، اللباب(٢/١٧٨).

(٢) كذا ترتيب هذه الأوزان في : (ف) ، وقد رتبها الأنباري في كتاب الوجيز (ص٢٧، ٢٨) على النحو التالي : فِعْل ، وفُعْل ، وفَعَل ، وفُعُل ، وفِعِل ، وفَعِل ، وفِعَل ، وفَعُل ، وفُعَل .

(٣) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « من غيره » .

(٤ - ٤) أ : « حمل وأحمال » .

(٥) البيتان للحطيئة في : ديوانه (ص١٩١) ، طبقات فحول الشعراء (١/١١٦) ، تاريخ المدينة لابن شبة (٣/ ٧٨٥) ، أنساب الأشراف (١٢/٣٥٧) ، تاريخ دمشق (٧٢/٦٧) .

[٣٥٠] وأمَّا (أنف) فجمعوه[١] على (أفعال) فقالوا : /آناف ؛ لأن فيه النونَ ، والنونُ فيها غنّةٌ ، فصارت الغنةُ فيها بمنزلةِ الحركةِ ، فصار بمنزلة (فَعَلٍ) ، فجُمِع على (أفعال) وأما (زَنْد) ، فإنّما جمِع على (أفعال) ، فقالوا : أزناد لوجهين :

أحدُهما : لِما ذكرنا أنَّ النونَ فيها غنّةٌ ، فصارت كأنها متحركةٌ .

والوجهُ الثاني : أنَّ (زندًا) في معنى (عُود) ، و(عود) يجمعُ على (أعواد) [٢] ، فكذلك ما كان في معناه[٣] .

فإن قيل : ولِمَ جمعوا (فَعْلا) إذا كانت عينُه ياءً أو واوًا على (أفعال) ولم يجمعوه على (أفْعُل) ؟ قيل : لأنهم لو جمعوه على (أفعُل) على قياسِ الصحيحِ ، لأدَّى ذلك إلى الاستثقالِ ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ في جمعِ ([٤]بيت) : أبيُت[٤] ، وفي جمع (عُود) : أعْوُد ، لأدَّى ذلكَ إلى ضمِّ الياءِ والواوِ ، [٥]والياءُ[٥] يستثقلُ عليها الضمةُ ؛ لأنها معها بمنزلةِ ياءٍ
[٣٥١] وواوٍ ، وكذلك /الواوُ أيضا تستثقلُ عليها الضمةُ أكثرَ من الياءِ ؛ لأنها معها بمنزلةِ واوين ، فلما كان ذلك مستثقلاً ، عدَلوا عنه إلى أفعال .

فإن قيل : فلِمَ جمعوا بينَ فِعال وفُعُول في جمعِ الكثرةِ ؟ قيل : لاشتراكِهما في عددِ الحروفِ ، وإن كان في أحدِهما حرفٌ ليس في الآخرِ .

فإن قيل : فلِمَ خصُّوا في جمعِ التكسيرِ ما كان على فَعْل ممَّا عينه واوٌ بـ (فِعال) ، نحو : ثوب وثياب ، وممّا عينُه ياءٌ بـ (فُعُول) ، نحو : شيخ ، وشُيوخ ، وهلَّا عكسوه[٦] ؟ قيل : إنَّما لم يجمعوا ما كان من ذواتِ الواوِ على فُعُول ؛ لأنه كان [٧٨و] يؤدي إلى

---

(١) ص ، ك ، ل ، م : « فإنما جمعوه » .

(٢) بعده في ص : « لأن فُعلا متى كانت عينه ياء أو واوًا فإنه يجمع على أفعال » .

(٣) ذكر في حاشية إلى أنه بعده في نسخ : « لأن فُعلا متى كانت عينه ياء أو واوًا فإنه يجمع على أفعال ولم يجمعوه على أفعل » .

(٤ – ٤) ذكر في حاشية (ف) أنه في نسخة : « شيخ أشيخ » .

(٥ – ٥) سقط من : أ .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « عكسوا » .

الاستثقالِ ، ولا يؤدي إلى ذلك إذا جُمِع على فِعال ، ألا تَرى أنه لو جمع على فُعول لكان يؤدي إلى اجتماعِ واوين وضمةٍ ، نحو : ثُووب ، وحووض ، وذلك مستثقلٌ لاجتماعِ واوين وضمةٍ ، وجوَّزوا ذلك في الياء ، لأنَّها أخفُّ من الواوِ ، فكذلك خصُّوا ما كان عينُه واوًا بـ (فِعال) ، وما كان عينُه ياءً بـ (فُعُول) .

فإن قيل : فمن أين زعمتم أنَّ أفعُلاً لا يكونُ إلَّا في /جمعِ (فَعْلٍ) ، وقد قالوا : زَمَن [٣٥٢]
وأَزْمُن ، فجَمعوا (فَعَلا) بفتحِ العينِ على (أفْعُل) ؟ قيل : إنَّما قالوا : زَمنٌ وأزمنٌ وإن كان القياسُ يوجبُ أن يقالَ : أزمان ، إلَّا أنَّه لما كان (زمن) في معنى (دهر) ، و(دهر) يجمع على (أدْهُر) ، فكذلك أيضًا جمعوا (زمنًا) على (أزْمُن) ؛ لأنه في معناه ، كقولِه [(١)]:

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكما   هل الأَزْمُنُ اللائي مَضَيْنَ رواجِعُ

فإن قيل : فلِمَ جمِع ما جاء على فُعَل في الأغلبِ على فِعلان ، [(٢]نحو : نُغَر ونِغران ، وصُرد وصِردان ، وجُعَل وجِعلان ، وما أشبه ذلك[٢)] ؟ قيل : لأنَّ (فُعَلًا) مقصورٌ من (فُعال) ، وما كان على (فُعال) فإنَّه يجمعُ على (فِعْلان) ، نحو : غُراب وغِربان ، وعُقاب وعِقْبان ، فكذلك ما كان مقصورًا منه يجمعُ على فِعلان .

فإن قيل : فلم وجَب تحريكُ العين من (فَعْلة) بفتحِ الفاءِ وسكون العينِ في الجمعِ ، نحو : جَفَنات ، وقصعات ، وسُكِّنت في نحو : خَدْلات ، وصعْبات [(٣)] ؟

/قيل : لأن (فَعْلة) بفتح الفاء وسكونِ العينِ يكونُ اسمًا غيرَ صفةٍ ، نحو : جفنة ، [٣٥٣]
وقصعة ، ويكونُ صفةً ، نحو : خدلة ، وصعبة ، فحُرِّكت العينُ منها إذا كانت اسمًا غيرَ صفةٍ ، نحو : جفنات ، وقصعات ؛ للفرقِ بينها[(٤)] وبينَ الصفةِ ، نحو :

---

(١) البيت لذي الرمة في : ديوانه (١٢٧٣/٢) ، الكتاب (٥٧١/٣) ، شرح أبيات الجمل (ص١١٨) ، لسان العرب (ن ز ل) .

(٢ - ٢) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٣) بعده في م : « من فعلة » .

(٤) أ ، ب ، م : « بينهما » .

خَدْلاتٍ ، وصعْباتٍ .

فإن قيل : فلِمَ كان الاسمُ أولى بالتحريكِ من الصفةِ ، وهلَّا عكَسوا ، وكان الفرقُ حاصلاً ؟ [٧٨ظ] قيل : إنما كان الاسمُ أولى بالتحريكِ من الصفةِ ؛ لأن الاسمَ أقوى وأخفُّ من الصفة ، والصفةُ أضعفُ وأثقلُ ، فلمَّا كان الاسمُ أقوى وأخفَّ ، والصفة أضعفَ وأثقلَ ، كان الاسمُ للتحريكِ أحملَ ، فأما قولُ الشاعر[1] :

[٣٥٤] / أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الهوَى في المفاصِلِ

فسكَّن (رَفْضات) ، والأصلُ : رَفَضات بالفتحِ ؛ لأجل ضرورةِ الشعرِ .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت العينُ من (فَعْلة) معتلَّةً أو مضاعفةً تكون ساكنةً كالصفةِ ، نحو : عَوْرات ، وبيضات ، وسلات ، وما أشبَه ذلك ؟ قيل : إنما كانت ساكنةً إذا كانت العينُ معتلةً ؛ لأن الحركةَ تُوجبُ ثقلاً في الواوِ والياءِ ، فسكنوهما هربًا من ثقلِ الحركةِ عليهما ، وحرصًا على تصحيحِهما . ومن العربِ من يفتح الواوَ والياءَ ، فيقول : عَوَرَات ، وبيضَات ، كما لو كان صحيحَ العين ، وعلى هذه اللغةِ قراءةُ من قرأ : (ثلاثُ عوَرَات لكُم)[2] ، بفتحِ الواوِ ، وقال الشاعرُ[3] :

[٣٥٥] / أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

وإنَّما كانت ساكنةً إذا كانت مضاعفةً لئلا يجتمعَ حرفان متحركان من جنسٍ واحدٍ ، وذلك مستثقلٌ ، ألا ترى أنك لو قلتَ في جمع سَلَّة : سلَلَات وملَّة : مللات . لكان ذلك مستثقلاً ؟

---

(١) البيت لذي الرمة في : ديوانه (١٣٣٧/٢) ، الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص٣٧) ، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص١٨٠) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٥٢٠) ، خزانة الأدب (٨٧/٨) .

(٢) النور : ٥٨. وهي قراءة الأعمش على لغة هذيل وبني تميم . انظر : مختصر ابن خالويه (ص١٠٣) ، الكشاف (٣٢٠/٤) ، البحر المحيط (٤٣٣/٦) .

(٣) البيت دون نسبة في : سر صناعة الإعراب (ص٧٧٨) ، المحكم والمحيط الأعظم (٢٣٦/٨) ، قال البغدادي في الخزانة (١٠٤/٨) : « والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته ، قال شارح اللباب : يصف ذكرا من النعام أي : هو أخو بيضات يرجع ويسرع إلى بيضاته » .

فإن قيل : فلِمَ جاز في جمعِ (فُعْلة) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ ، ضمُّ العينِ ، وفتحُها ، وسكونُها ، نحو : ظُلْمة وظُلُمات ، وظُلَمات ، وظُلْمات ؟ قيل : أما الضمُّ فللإتباعِ ، وأما الفتحُ ففرارًا من اجتماعِ الضمَّتين ، وأما السكونُ فللتخفيفِ ، كقولِهم في (عَضُدٍ) : عَضْدٌ .

فإن قيل : فلِمَ جاز في جمعِ (فِعْلةٍ) بكسرِ الفاءِ ، وسكونِ العينِ ، كسرُ العينِ ، [٧٩و] وفتحُها ، وسكونُها نحو : /سِدْرة وسِدِرات ، وسِدَرات ، وسِدْرات ؟ قيل : أما الكسرُ [٣٥٦] فللإتباعِ ، وأما الفتح ففرارًا من اجتماعِ الكسرتين ، وأمَّا السكونُ فللتخفيفِ ، كقولِهم في (كَتِفٍ) : كَتْفٌ ، كما بيَّنَّا في جمع (فُعلْة) ، والألف والتاء في[1] ذلك كلِّه للقلةِ عندَ بعضِ النحويين ، ويحتجُّون بما روي أنَّ حسَّانَ بنَ ثابتٍ أنشد النابغةَ قصيدتَه التي يذكرُ فيها[2] :

لنا الجفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما

فلم يَرَ فيه اهتزازًا ، فعاتَبه على ذلك ، فقال له النابغةُ :

قد أخطأتَ في بيتٍ واحدٍ في ثلاثةِ مواضعَ ، وأغضيتُ /عنها ، ثم جئتَ تلومني ! [٣٥٧] فقال له حسَّانُ : وما تلك المواضعُ ؟ فقال له : الأوَّلُ أنك قلتَ : الجفَنَات ، وهي تدلُّ على عددٍ قليلٍ ، ولا فخرَ لك بأن يكونَ في ساحتِك ثلاثُ جفناتٍ أو أربعٌ . والثاني أنك قلت : يلمعن . واللُّمعةُ بياضٌ قليلٌ ، فليس فيه كبيرُ شأنٍ . والثالثُ أنَّك قلت : يقطرن ، و[3]القطرُ يكونُ[3] للقليلِ ، فلا يدلُّ ذلك على فَرْطِ نجدةٍ ، وكان يجبُ أن تقولَ[4] : الجِفَان ، [5]ويُشرقن[5] ، ويَسِلن .

---

(١) بعده في م : « جميع » .

(٢) البيت في : ديوانه (٣٥/١) ، الكتاب (٥٧٨/٣) ، طبقات فحول الشعراء (٢١٩/١) .

(٣ – ٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « القطرة تكون » .

(٤) أ : « يقال » .

(٥ – ٥) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

وهذا عندي ليس بصحيحٍ ؛ لأن هذا الجمعَ يجيءُ للكثرةِ ، كما يجيءُ للقلَّةِ ، قال[1] اللهُ تعالى[2] : ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ . والمرادُ به الكثرةُ لا القلَّةُ ، والذي يدلُّ على ذلك أنه جمع صحيح ، فصار بمنزلةِ قولِهم : الزيدون ، /والعمرون ، وكما أن قولهم : [٣٥٨]
(الزيدون ، والعمرون) يكونُ للكثرةِ وللقلةِ ، فكذلك هذا الجمعُ .

وأمَّا ما روِي عن النابغةِ وحسَّانَ ، فقد كان أبو عليٍّ الفارسيُّ يقدحُ فيه ، [٧٩ظ] ولو صحَّ ، فيحتملُ أن يكونَ النابغةُ قصَد ذكرَ شيءٍ يدفعُ عنه ملامةَ حسَّانَ ومُعارضَتَها[3] في الحالِ .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن يُكتفى ببناءِ القلةِ عن بناءِ الكثرةِ وببناءِ الكثرةِ عن بناءِ القلَّةِ ؟ قيل : إنَّما جاز أن يُكتفى ببناء القلَّةِ عن بناءِ الكثرةِ ، نحو : قلم وأقلام ، ورَسَن وأرسان ، وأُذُن وآذان ، وطُنُب وأطناب ، وكتف وأكتاف ، وإبل وآبال ، وأن يكتفى ببناءِ الكثرةِ عن بناءِ القلةِ ، نحو : رجل ورجال ، وسبع وسباع ، وشسع وشسوع ؛ لأنَّ معنى الجمعِ مشتركٌ في القليلِ والكثيرِ ، فجاز أن يُنوى بجمعِ القلَّةِ جمعُ الكثرةِ ؛ لاشتراكِهما في الجمعِ ، كما جاز ذلك في ما يجمعُ بالواو والنون ، نحو : الزيدون ، وجاز أن يُنوى بجمعِ الكثرةِ جمعُ[4] القلَّةِ ، كما يجوز أن يُنوى بالعمومِ الخصوصُ .

[٣٥٩] /فإن قيل : فلِمَ جُمع ما كان رباعيًّا على مثالٍ واحدٍ ، وهو مثال (فعالل) ؟ قيل : لأنَّ ما كان على أربعةِ أحرفٍ لمّا كان أثقلَ مما كان على ثلاثةِ أحرفٍ ، أُلزم طريقةً واحدةً ، وزيدت الألفُ على واحدِه دونَ غيرِها ؛ لأنّها أخفُّ الحروفِ لأنها قطُّ لا تكون إلا ساكنةً .

---

(١) ل : « والذي يدل عليه قول » .
(٢) سبأ : ٣٧.
(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « يعارضها » .
(٤) سقط من : أ .

فإن قيل : فلم حُذِف[1] آخرُ ما كان خماسيًّا في الجمعِ ، نحو : سفرجل وسفارج ؟ قيل : إنَّما وجَب حذفُ آخرِ حروفِه لطولِه ، ولو أُتي به على الأصلِ لكان[2] مستثقلاً ، فحُذِف طلبًا للخفَّة ، وكان الآخِرُ أولى بالحذفِ ؛ لأنه أضعفُ حروفِ الكلمةِ ، لأنَّ الحذفَ في آخرِ الكلمةِ أكثرُ من غيرِه .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن يقولوا في جمع (سفرجل) : سفاريج . بالياء ؟ قيل : لأنهم لما حذَفوا [٨٠و] اللامَ جعلوا الياءَ عوضًا عن اللام المحذوفةِ منه .

فإن قيل : فلِمَ عوَّضوا[3] بالياءِ ، دونَ غيرِها ؟ قيل : لأن ما بعدَ ألفِ التكسيرِ مكسورٌ ، فكأنَّهم أشبَعوا الكسرةَ فنشأت الياءُ ، وذلك ليس بثقيلٍ ، فلهذا كانت الياءُ أولى من غيرِها .

/فإن قيل : فلِمَ حذَفوا الزيادةَ منه في الجمعِ إذا لم تقعْ رابعةً ، ولم يحذفوها إذا وقَعت [٣٦٠] رابعةً ؟ قيل : إنَّما حَذَفوا الزيادةَ إذا لم تقعْ رابعةً ؛ لأنَّهم إذا حذَفوا منه الحرفَ الأصليَّ ، فالزائدُ أولى ، وإنما لم يحذفوها إذا وقَعت رابعةً ؛ لأنهم يجتلبون لها الياءَ قبل الطرَفِ ، فإذا وجِدت قبلَ الطرَفِ وهي من نفسِ الكلمةِ ، فينبغي ألا تُحذفَ ؛ لأنها أولى بالثباتِ من المجتلَبةِ .

فإن قيل : فلِم قالوا في جمع (مِفتاح) : مفاتيح ، و(جُرموق) : جراميق ، فقلَبوا الألفَ والواوَ ياءً[4] ، وأبقَوا الياءَ على حالِها ؟ قيل : إنّما قلَبوا الألفَ والواوَ ياءً لسكونِهما[5] وانكسارِ ما قبلَهما ، وأبقَوا الياءَ على حالِها ؛ لأن الكسرةَ إذا كانت توجبُ قلبَ الألفِ والواوِ ياءً ، فَلأَنْ تَبقَى الياءُ على حالِها ، كان ذلك من طريقِ الأولى ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

---

(١) أ : « حذفت » .
(٢) بعده في ص ، ل : « ذلك » .
(٣) م : « عوض » .
(٤) سقط من : م .
(٥) م : « لسكونها » .

/بابُ التصغيرِ(١) [٣٦١]

إن قال قائلٌ : لم ضُمَّ أولُ الاسمِ المصغرِ ؟ قيل : لوجهين :

أحدُهما : أن الاسمَ المصغرَ يتضمنُ المكبرَ ، ويدلُّ عليه ، فأشبَه فعلَ ما لم يسَمَّ فاعلُه ، وكما بُني أولُ فعلِ ما لم يُسمَّ فاعلُه على الضمِّ ، فكذلك أولُ الاسمِ المصغرِ .

والوجهُ الثاني : أنَّ التصغيرَ لما صيغ له بناءٌ ، جمع له جميعُ الحركاتِ ، فبُني الأولُ على الضمِّ لأنه أقوى الحركاتِ ، وبُني الثاني على الفتحِ تبيينًا للضمةِ ، وبُني ما بعدَ ياءِ التصغيرِ على الكسرِ في تصغيرِ ما زاد على ثلاثةِ أحرفٍ ، دونَ ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ ؛ [٨٠ظ] لأنَّ ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ ، يقعُ ما بعدَ الياءِ منه حرفُ الإعرابِ ، ولا يجوزُ أن يُبنَى على الكسرِ .

فإن قيل : فلِمَ كان التصغيرُ بزيادةِ حرفٍ ، ولم يكنْ بنقصانِ حرفٍ ؟ قيل : لأن التصغيرَ قام مقامَ الصفةِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ في رجل : رجيل ، وفي درهم : /دريهم ، [٣٦٢] وفي دينار : دنينير ، قام رجيل مقامَ رجل صغير ، وقام دريهم مقامَ درهم صغير ، وقام دنينير ، مقام دينار صغير ، فلمَّا قام التصغيرُ مقامَ الصفةِ ، وهي لفظٌ زائدٌ ، جُعل بزيادةِ حرفٍ(٢) ، وجُعِل (٣) ذلك الحرفُ دليلاً على التصغيرِ ؛ لأنَّه قام(٤) مقامَ ما يوجبُ التصغيرَ .

فإن قيل : فلِمَ كانت الزيادةُ ياءً ، ولِمَ كانت ساكنةً ، ولم كانت ثالثةً ؟ قيل : إنما

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٦٤/٤)، علل النحو (ص٤٧٥)، اللباب (١٥٨/٢).

(٢) ص : « ذلك الحرف » .

(٣) بعده في ص : « بزيادة » .

(٤) سقط من : م .

كانت ياءً ، لأنهم لما زادوا الألفَ في التكسيرِ ، والتصغيرُ (١ والتكسيرُ ١) من وادٍ واحدٍ ، زادوا فيه الياءَ لأنها أقربُ إلى الألف من الواوِ ، وإنَّما كانت ساكنةً ثالثةً ؛ لأن ألفَ التكسيرِ لا تكونُ إلا كذلك .

فإن قيل : فلِمَ حُمِل التصغيرُ على التكسيرِ ، ومن أين زعَمتم أنَّهما من وادٍ واحدٍ ؟ قيل : إنَّما حُمِل التصغيرُ على التكسيرِ ؛ لأنه يغيرُ اللفظَ والمعنى ، كما أن التكسيرَ يغيرُ اللفظَ والمعنى ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ في تصغير رَجُل : رُجَيْلٌ . قد غيرتَ لفظه بضمِّ أولِه ، وفتحِ ثانيه ، وزيادةِ ياءٍ /ساكنةٍ ثالثةٍ ، وغيّرتَ معناه لأنك نقلتَه من الكبرِ إلى الصغرِ ، [٣٦٣] كما أنَّك إذا قلتَ في تكسيرِه : رجال ، غَيَّرْتَ لفظَه بزيادةِ الألفِ ، وفتحِ ما قبلَها ، وغيرتَ معناه لأنَّك نقلتَه من الإفرادِ إلى الجمعِ ؟ فلهذا المعنى قلنا : إنهما من وادٍ واحدٍ .

فإن قيل : فلِمَ أَلزموا التصغيرَ طريقةً واحدةً ، ولم يختلفْ [٨١و] أبنيتُه كاختلاف أبنيةِ التكسيرِ ؟ قيل : لأن التصغيرَ أضعفُ من التكسيرِ ، ألا ترى أنك إذا قلت : رجيل ، فقد وصفتَه بالصغرِ(٢) ، من غيرِ أن تضمَّ إليه غيرَه ، وإذا قلت : رجال ، فقد ضممتَ إليه غيرَه ، وصيرتَ الواحدَ جمعًا ؟ فلمَّا كان التصغيرُ أضعفَ من التكسيرِ في التغييرِ ، وكان المرادُ به معنًى واحدًا ، أُلزِم طريقةً واحدةً ، ولمَّا كان التكسيرُ أقوى من التصغيرِ في التغييرِ ، ويكونُ كثيرًا وقليلاً ، وليس له نهايةٌ ينتهي إليها ، خُصَّ بأبنيةٍ تدلُّ على القلةِ والكثرةِ ، فلذلك اختلَفت أبنيتُه .

[٣٦٤] فإن قيل : فلِمَ إذا كان الاسمُ خماسيًّا يحذفُ آخرُ حروفِه /في التصغيرِ ، نحو : سفرجل وسفيرج ؟ قيل : إنَّما(٣) حُذف آخرُ حروفِه في التصغيرِ لطولِه على ما بيَّنَّا في جمعِ(٤) التكسيرِ ؛ لأنَّ التصغيرَ يجري مَجرى التكسيرِ ، ولهذا يجوزُ فيه التعويضُ ، فيقال

(١ - ١) سقط من : ب ، ك ، م .

(٢) ب ، ك : « بالتصغير » ، وفي م : « بالصغير » .

(٣) بعده في ل ، م : « وجب » .

(٤) سقط من : م .

فيه : سفيريج (١) ، كما قالوا في التكسير : سفاريج ، ولهذا أيضًا إذا كانت الزيادةُ غيرَ رابعةٍ حُذِفت ، وإذا كانت رابعةً لم تحذفْ ، حملاً للتصغيرِ على التكسيرِ ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ من وادٍ واحدٍ .

فإن قيل : فلِمَ ردُّوا(٢) التاءَ في تصغيرِ المؤنثِ إذا كان الاسمُ ثلاثيًّا ، نحو : شمس وشُميْسة (٣) ، ولم يردُّوها إذا كانت(٤) على أربعةِ أحرفٍ ، نحو : زينب وزُيَيْنَب ؟ قيل : إنَّما ردُّوا التاءَ في التصغيرِ ، لأن التصغيرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها ، ألا ترى أنَّهم قالوا في تصغيرِ (باب) : بويب ، وفي تصغير (ناب) : نييب ، فردُّوا الألفَ إلى أصلِها ، وأصلُها في
(باب) الواوُ ؛ لأنك /تقولُ في تكسيرِه : أبواب ، وبوَّبتُ بابًا ، وأصلُـها في (ناب) الياءُ ؛ [٣٦٥]
لأنَّك [٨١ظ] تقولُ في تكسيرِه : أنياب ، ونيَّبت(٥في الأمرِ٥) ، فإذا كان التصغيرُ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها ، والأصلُ في نحوِ : شمس(٦) أن تكونَ بعلامةِ التأنيثِ ، للفرقِ بينَ المذكرِ والمؤنثِ ، وجَب ردُّها في التصغيرِ ، واختصَّ ردُّ التاءِ(٧) بالثلاثي لخفّةِ لفظِه . فأمَّا الرباعيُّ فلم تُردَّ فيه التاءُ (٧) لطولِه ، فصار الطولُ بدلاً من تاء التأنيث . فأما ما لم تردَّ فيه التاءُ في التصغيرِ من الثلاثيِّ ، فنحو قولِهم في (قوس) : قويس ، وفي (فرس) : فريس ،
وفي (عُرس) : عُريس ، وفي (حَرب) : /حُريب ، وفي (ناب) الإبل : نُييب ، وفي (درع) [٣٦٦]
الحديد : دُريع .

وأمَّا ما أثبتوا فيه التاءَ في التصغيرِ من الرباعيِّ ، فنحوُ قولِهم في (قُدَّامَ) : قُدَيْدِيمَةٌ ،

(١) أ ، ب : « سفيرج » .
(٢) أ ، ل ، م : « زادوا » .
(٣) سقط من : أ .
(٤) أ ، ص : « كان » ، وفي ب ، ل : « كان الاسم » .
(٥ – ٥) م : « نابا وفي الأمر منه نيب وفي الأمر من الأول بوب » .
(٦) ص : « قدر » ، وذكر أنه في نسخة : « شمس » .
(٧) أ : « الياء » .

وفي (وراء) : وُرَيِّئَةٌ ، وفي (أمام) : أُمَيِّمَةٌ . وقد تكلَّموا عليه ، فقالوا : إنما لم تلحقِ التاءُ في التصغيرِ ما كان ثلاثيًّا ؛ لأنه أُجري مُجرى المذكَّرِ ، لأنَّه في معناه ، وذلك لأنَّ القوس في معنى العود ؛ والفرسُ ينطلقُ على المذكرِ والمؤنثِ ، والمذكرُ هو الأصلُ ، فبقِي لفظُ تصغيرِه على أصلِه ، والعرسَ في معنى التعريس ، والحربَ في الأصلِ مصدرُ : حَرَبْتُ حَرْبًا ، والمصدرُ في الأصلِ مذكرٌ ؛ والنابَ روعِي فيها معنى النابِ الذي هو السنُّ ، وهو مذكرٌ ، لأنَّها سمِّيت به عندَ سقوطِه ؛ ودرعَ الحديدِ في معنى الدرعِ الذي هو القميصُ ، وإنَّما أثبَتوا التاءَ في التصغيرِ في ما كان رباعيًّا ، نحو : قُدَيْدِيمَةٌ ، ووُرَيِّئَةٌ ، وأُمَيِّمَةٌ ، لوجهين :

/أحدُهما : أنَّ الأغلبَ في الظروفِ أن تكونَ مذكَّرةً ، فلو لم يُدخلوا التاءَ في هذه الظروفِ ، وهي مؤنثةٌ ، لالتبست بالمذكرِ . [٣٦٧]

والوجهُ الثاني : [٨٢و] أنهم زادوا التاءَ تأكيدًا للتأنيثِ . ويُحتملُ أيضًا وجهًا ثالثًا ، وهو أنهم أثبَتوا التاءَ تنبيهًا على الأصلِ المرفوضِ ، كما صحَّحوا الواوَ في (القَوَدِ) (١) و(الحَوَكَةِ) (٢) تنبيهًا على أنَّ الأصلَ في (بابٍ ، ودارٍ) : بَوَبٌ ، ودَوَرٌ . و(٣) على كلِّ حالٍ فكلا القسمين شاذٌّ لا يقاسُ عليه .

فإن قيل : فلِمَ خالَفوا بينَ تصغيرِ الأسماءِ المبهمةِ وما أشبَهها وبينَ تصغيرِ(٤) الأسماءِ المتمكِّنةِ ، فقالوا في تصغيرِ (ذا) : ذَيَّا ، وفي (تَا) : تَيَّا ، وفي (الذي) : اللَّذَيَّا ، وفي (التي) : اللَّتَيَّا ؟ قيل : إنما فعَلوا ذلك جريًا على أصولِ كلامِهم في تغييرِ الحكمِ عندَ تغييرِ البابِ ، لأنَّ الأسماءَ المبهمةَ لمَّا كانت مغايرةً للأسماءِ المتمكِّنة ، جعَلوا لها حكما غيرَ حكمِ الأسماءِ المتمكنةِ ؛ لتغايرهما ، /فلم يضمُّوا أوائلَها في التصغيرِ كما فعَلوا في [٣٦٨]

---

(١) ب : « القول » ، وفي م : « العود » .

(٢) ب ، م : « الحركة » .

(٣) بعده في م : « هو أصل مرفوض » .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل .

الأسماءِ المتمكنِة ، وزادوا في آخرِها ألفًا ليكونَ علمًا للتصغيرِ ، كالضمَّةِ في أوائلِ الأسماءِ المتمكنةِ ، وجوَّزوا أن تقعَ ياءُ التصغيرِ فيها ثانيةً ، كقولهم في (ذا) : ذيَّا ، وفي (تا) : تيَّا .

فإن قيل : فلِمَ لم يمتنعْ وقوعُ ياءِ التصغيرِ فيها ثانيةً كما امتنع في الأسماءِ المتمكنة ؟ قيل : إنَّما لم يمتنعْ وقوعُ ياءِ التصغيرِ فيها ثانيةً ، كما امتنع في الأسماءِ المتمكّنة ؛ لأنَّ أوائلَها مفتوحةٌ ، فلم يمتنعْ وقوعُ ياءِ التصغيرِ الساكنةِ بعدَها ، بخلافِ الأسماءِ المتمكنةِ ، فإن أوائلَها مضمومةٌ ، فيمتنعُ وقوعُ الياءِ الساكنةِ بعدَها .

فإن قيل : فلِمَ زادوا الألفَ في آخرِها علامةً للتصغيرِ ؟ قيل : إنما حسُن[1] زيادةُ الألفِ في [٨٢ظ] آخرِها علامةً للتصغيرِ ؛ لأنَّها أسماءٌ مبنيةٌ ، فجُعِل في آخرِها ألفٌ ؛ لتكونَ على صيغةٍ لا يُتصوَّرُ دخولُ الحركةِ التي هي آلةُ الإعرابِ عليه[2] ، فاعرفْه إن شاء الله تعالى .



(١) أ : « اختير » .

(٢) سقط من : أ .

/بابُ النسبِ[1] [٣٦٩]

إن قال قائلٌ : لِمَ زيدت الياءُ[٢] في النسبِ مشددةً مكسورًا ما قبلَها ، نحو : زيديٍّ ، وعَمْري ، وبغدادي ، ومِصري[٣] ، (٤وما أشبَه٤) ذلك ؟ قيل أولاً : إنما كانت ياءً تشبيها بياءِ الإضافةِ لأنَّ النسبَ في معنى الإضافةِ ، ولهذا[٥] كان المتقدمون من النحويين يُترجمونه بباب الإضافة ؛ وكانت الياءُ مشددةً لأنَّ النسبَ أبلغُ من الإضافةِ ، فشدَّدوا الياءَ ليدلُّوا على هذا المعنى ، وكانت مكسورًا ما قبلَها توطيدًا[٦] لها .

فإن قيل : فلِم حذَفوا تاءَ التأنيث في النسبِ ، نحو قولِهم في النسبِ إلى (مكة) : مكي ، و(٣ما أشبه٣) ذلك ؟ قيل : لخمسةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنها إنّما حذِفت ؛ لئلا تقعَ في حشوِ الكلمةِ، وتاءُ التأنيثِ لا تقعُ في حشوِ الكلمةِ .

/**والوجهُ الثاني** : إنَّما حذِفت لئلَّا يؤديَ إلى الجمعِ بينَ تاءَي تأنيثٍ في النسبِ إلى [٣٧٠] المؤنثِ إذا كان المنسوبُ مؤنثًا ، ألا ترى أنَّك لو[٧] قلتَ في النسبِ إلى الكوفةِ والبصرةِ في المذكرِ : رجلٌ كوفتيٌّ ، وبصرتيٌّ ، لقلتَ في المؤنثِ : امرأةٌ كوفتيةٌ وبصرتيةٌ ، فلمَّا كان ذلك[٨] يؤدي إلى الجمعِ بين تاءي تأنيثٍ في المؤنثِ ، نحو : كوفتية ، وبصرتية ، والجمعُ بينَ علامتي تأنيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ لا يجوزُ ، حذَفوا التاءَ من المذكَّرِ ، لئلا

---

(١) المقتضب (١٣٣/٣)، شرح الكتاب للسيرافي (٩٠/٤-١٣٢)، علل النحو (ص٥٢٩)،شرح اللمع للثمانيني (٢٦٣ظ- مخطوط)، اللباب (١٤٣/٢) .

(٢) ف : « اللام » .

(٣) أ ، ل ، م : « بصري » .

(٤ - ٤) م : « نحو » .

(٥) م : « ذلك » .

(٦) ب ، م : « توطئة » .

(٧) م : « إذا » .

(٨) سقط من : ص ، ل ، م .

يجمعوا بينَ علامتي تأنيثٍ في المؤنثِ .

والوجه الثالثُ : إنَّما حذِفت لأن ياءي النسبِ قد تنزلَّا منزلةَ تاءِ التأنيثِ في الفرقِ بينَ الواحدِ والجمعِ ، ألا ترى أنَّهم قالوا : رُوميٌّ ورُومٌ ، وزَنجِيٌّ [٨٣و] وزَنْجٌ ، ففرَّقوا بينَ /الواحدِ والجمعِ بياءَي[1] النسبِ ، كما فرَّقوا بتاءِ التأنيثِ بينَ الواحدِ والجمعِ في قولِهم : نخلةٌ ونخلٌ ، وتمرةٌ وتمرٌ ، فلمَّا وُجِدت المشابهةُ بينَهما من هذا الوجهِ ، لم يجمعوا بينَهما ، كما لم يجمعوا بينَ علامتي تأنيثٍ . [٣٧١]

والوجه الرابعُ : أنه[2] إنَّما حذِفت لأن هذه التاءَ حكمُها أنْ تنقلبَ في الوقفِ هاءً ، فلمَّا كانت تتغيرُ ، ولا يمكنُ أن تجريَ على حكمِها في أن تكونَ تارةً تاءً ، وتارةً هاءً ، كان حذفُها أسهلَ عليهم .

والوجه الخامسُ : أنَّ تاءَ التأنيث بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، ولو نسبتَ إلى اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، لحذفتَ الاسمَ الثانيَ ، فكذلك هاهنا تحذفُ تاءَ التأنيثِ .

فإن قيل : فلم حُذِفت[3] الياءُ في[4] فُعَيْلة ، وفَعِيلة ، /كقولِهم[5] في النسبِ إلى (جُهينة) : جُهَنيٌّ ، وإلى (رَبيعة) : رَبَعِيٌّ ، دونَ [6] فعِيل ، وفُعَيل ، كقولِهم[7] في النسبِ إلى (ثَقِيفٍ) : ثَقِيفِيٌّ ، وفي النسبِ إلى (هُذَيل) : هُذَيليٌّ ؟ [٣٧٢]

قيل : إنَّما وجَب[8] حذفُ الياءِ في بابِ فُعَيلة ، وفَعِيلة دونَ بابِ فَعِيل ، وفُعَيل ؛ لأن بابَ فُعَيلة ، وفَعِيلة اجتمَع فيه سببان موجبان للحذفِ ، وهما ؛ طلبُ التخفيفِ ، وتأنيسُ

---

(١) أ ، ب ، ل ، م : « بياء » .

(٢) ك ، م : « أنها » .

(٣) أ : « حذف » .

(٤) ك : « من » في م : « من باب » .

(٥) م : « نحو قولهم » .

(٦) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « باب » .

(٧) م : « نحو قولك » .

(٨) ص : « لزم » .

التغييرِ بحذفِ تاءِ التأنيثِ ، وبابُ فَعِيل ، وفُعَيل ليس فيه إلا سببٌ واحدٌ وهو طلبُ التخفيفِ ، فلمَّا كان في بابِ فُعَيلة وفَعِيلة سببان لزِم[1] الحذفُ ، ولمَّا كان في بابِ فَعِيل وفُعَيل سببٌ واحدٌ[2] لم يلزمِ الحذفُ .

[٣٧٣] /فإن قيل : فلِمَ قالوا : حنفيٌّ بالفتحِ ، وإن كان الأصلُ هو الكسر ؟ قيل : لأنهم قلَبوا الكسرةَ فتحةً طلبًا للتخفيفِ ، كما قالوا في النسبِ إلى (شَقِر) : شَقَرِيٌّ ، وإلى (نَمِر) : نَمَرِيٌّ بالفتحِ ، وإن كان الأصلُ هو الكسرَ طلبًا للتخفيفِ ، ألا ترى [٨٣ظ] أنهم لو قالوا : شَقِري ، ونَمِري بالكسرِ ، لأدَّى ذلك إلى توالي كسرتين بعدَهما ياءٌ مشددةٌ ، وذلك مستثقلٌ ؟ فعدَلوا عن الكسرةِ إلى الفتحةِ ، فقالوا : شَقَرِيٌّ ، ونَمَرِيٌّ ، فكذلك هاهنا . وكذلك قالوا في النسبِ إلى (عليٍّ) : عَلَوِيٌّ بالفتحِ ؛ لأنهم لما حذَفوا الياءَ الأولى التي هي ياءُ (فَعِيلٍ) بقِي على وزنِ (فَعِلٍ)[3] فأبدلوا من الكسرةِ فتحةً ، فانقلبت الياءُ ألفًا لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها ، فصار علًا كـ (رحًا ، وعصًا) ، فقلَبوا من الألفِ واوًا ، فقالوا : عَلَوِيٌّ ، كما قالوا : رَحَوِيٌّ وعَصَوِيٌّ .

[٣٧٤] /فإن قيل : فلِمَ وجَب قلبُ ألفِ (رحًا ، وعصًا) واوًا ؟ قيل : إنَّما وجَب قلبُ الألفِ أولاً[4] لأنَّها ساكنةٌ ، والياءُ الأولى من ياءَي النسبِ ساكنةٌ ، وساكنان لا يجتمعان ، فوجَب فيها القلبُ ، وكان القلبُ أولى من الحذفِ ؛ لكثرةِ ما يلحقُ النسبَ من التغييرِ ، والتغييرُ بالحذفِ أبلغُ من القلبِ[5] وأقوى ، فلهذا[6] كان القلبُ أولى ، وكان قلبُ الألفِ واوًا أولى من قلبِها ياءً ؛ لأنَّها لو قلِبت ياءً ، لأدَّى ذلك إلى اجتماعِ الأمثالِ ، ألا

---

(١) ب : « لم يلزم » ، وفي م : « لزمه » .

(٢) سقط من : م .

(٣) م : « فعيل » .

(٤) ب ، ك ، ل ، م : « واوا » .

(٥) بعده في ص : « وأمكن » .

(٦) م : « فلذلك » .

ترى أنك لو قلت : رَحَيِيٌّ ، وعَصَيِيٌّ ، لأدَّى ذلك إلى اجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ ، وذلك مستثقلٌ ؟ فعدَلوا عن الياءِ إلى الواوِ ، لأنَّها أبعدُ من اجتماعِ الأمثالِ .

فإن قيل : فلِمَ قالوا في النسبِ إلى (شج) : شَجَوِيٌّ ؟ قيل : لأنَّهم أبدَلوا من الكسرةِ فتحةً للعلَّةِ التي ذكرناها ، فانقلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها ، فالتحق بالمقصورِ نحو : رحًا ، وعصًا ، فقالوا فيه : شَجَوِيّ ، كما قالوا : رَحَوِيٌّ ، وعَصَوِيٌّ .

[٣٧٥] فإن قيل : فلِمَ قالوا في النسبِ إلى (مغزًى ، وقاضٍ) : /مَغْزِيٌّ ، وقاضيٌّ ، [٨٤و] و : مَغْزَوِيٌّ ، وقاضوِيٌّ ؟ قيل : أمَّا من قال : مَغْزَوِيٌّ ، فأبدَل ؛ فلأنَّ الألفَ من نفسِ الكلمةِ ، فأبدل منها واوًا كما أبدَل في ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ ، نحو : رَحَوِيّ ، وعَصَوِيّ ، وأما قاضَوِي ، فأبدلت من الكسرةِ فتحةً وقلِبت الياءُ ألفًا ، فصار (قاضَى) كـ (مغزَى) ، فقالوا : قاضَوِيّ ، كما قالوا : مَغْزَوِيٌّ . وأمَّا من قال : مَغْزِيٌّ ، وقَاضِيٌّ ، فحذَف الألفَ والياءَ ، فلأنَّ الألفَ ساكنةٌ ، والياءَ الأولى من ياءي النسبِ ساكنةٌ ، وساكنان لا يجتمعان ، فحُذِفت الألفُ لالتقاءِ الساكنين ، كما حُذِفت في ما كان على خمسةِ أحرفٍ .

فإن قيل : فلِمَ وجَب حذفُ الألفِ والياءِ إذا كان الاسمُ على خمسةِ أحرفٍ ، نحو قولِهم في النسبِ إلى (مُرتَجًى) : مُرْتَجِيٌّ ، وإلى (مُشْتَرًى)[1] : مُشْتَرِيٌّ ؟ قيل : إنما وجَب حذفُ الألفِ والياءِ في الاسمِ إذا كان على خمسةِ أحرفٍ لطولِ الكلمةِ ، وإذا جاز الحذفُ في ما كان على أربعةِ أحرفٍ ، لزِم في ما زاد على ذلك .

[٣٧٦] /فإن قيل : فلِمَ لزِم الحذفُ في ما كان على أربعةِ أحرفٍ ، نحو قولِهم في النسبِ إلى (بَشَكَى) : بَشَكِيٌّ ، وإلى (جَمَزَى) : جَمَزِيٌّ ؟ قيل : لأنَّه لما توالت فيه ثلاثُ حركاتٍ متوالياتٍ ، تنزَّل منزلةَ ما كان على خمسةِ أحرفٍ ؛ لأنَّ الحركةَ قد تُنَزَّلُ منزلةَ الحرفِ ، ألا ترى أنَّ من يُجوِّزُ أن يصرفَ (هندًا) لا يجوِّزُ أن يصرفَ (سقر)[2] ، كما لا يجوِّزُ أن

(١) أ ، ك ، م : « مشتر » .

(٢) م : « سعدى » .

يصرفَ زينب ، لأنَّ الحركةَ ألحقته بما كان على أربعةِ أحرفٍ ، فكذلك هاهنا (١ ألحقته الفتحة١) بما كان على خمسةِ أحرفٍ .

فإن قيل : فلِمَ وجَب حذفُ الياءِ المتحركةِ ممَّا قبلَ آخرِه ياءٌ مشددةٌ ، نحوُ قولهم [٨٤ظ] في النسبِ إلى(٢) (أُسَيدٍ) : أُسَيديٌّ ، (٣وما أشبه٣) ذلك ؟ قيل : لئلاَّ(٤) يجتمعَ أربعُ ياءاتٍ وكسرتان ، وذلك مستثقلٌ ، وإنَّما وجَب حذفُ المتحركةِ ، لأنَّ المقصودَ /بالحذفِ التخفيفُ ، والمتحركةُ أثقلُ من الساكنةِ ، فكان حذفُها أولى ، [٣٧٧]
ولأنَّهم لو حذَفوا الساكنةَ ، لكانت المتحركةُ تنقلبُ ألفًا ، لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها ، فلذلك كان حذفُ المتحركةِ أولى .

فإن قيل : فلِمَ وجَب قلبُ همزةِ التأنيثِ في النسبِ واوًا ، في نحوِ قولِهم في(٥) (حمراءَ) : حَمراوِيٌّ ، ولم يجبْ ذلك في النسبِ إلى (كِسَاءٍ) ، و(عِلْبَاءٍ) ، (٦وما أشبه٦) ذلك ؟ قيل : لأنَّ همزةَ التأنيثِ ثقيلةٌ ، لأنَّها عِوَضٌ عن علامةِ التأنيثِ التي توجبُ ثقلاً ، فوجَب قلبُها واوًا . وأمَّا همزةُ كساء فلم يجبْ قلبُها لأنَّها منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ ، فأُجريت مُجرى الهمزةِ الأصليةِ ، نحو : قُرَّاءٍ ، ووُضَّاءٍ . وكذلك الهمزةُ في علباء ملحقةٌ بحرفٍ أصليٍّ ، فأُجرِيت أيضًا مُجرى الهمزةِ الأصليةِ ، وكما لا يجبُ قلبُ الهمزةِ الأصليةِ واوًا في النسبِ ، فكذلك ما أُجرِي مُجراها .

/فإن قيل : فلم وجَب الردُّ إلى الواحدِ في النسبِ إلى الجمع(٧) كقولهم(٨) في [٣٧٨]

(١ – ١) أ : « الفتحة ألحقته » ، وفي ص : « الحركة ألحقته » ، وفي ب : « الحفيفة » .

(٢) سقط من : م .

(٣ – ٣) ل ، م : « ونحو » .

(٤) أ : « لأنه » .

(٥) سقط من : م .

(٦ – ٦) ل ، م : « ونحو » .

(٧) م : « الجميع » .

(٨) ل ، م : « نحو قولهم » .

النسب إلى (الفرائض) : فَرضيّ ، (١وما أشبه١) ذلك ؟ قيل : لأن نَسَبَه إلى الواحدِ يدلُّ على كثرةِ نظيرِه فيها ، وحكمُ الواحدِ من الفرائض كحكمِ الجمعِ(٢) ، فإذا كان حكمُ الواحدِ كحكمِ الجمعِ(٢) وجَب الردُّ إلى الواحدِ ، لأنَّه أخفُّ في اللفظِ مع أنَّه الأصلُ .

فأمَّا قولُهم : أنماريّ ، ومدائنيّ ، فإنَّما نسَبوا إلى الجمعِ ، لأنَّه صار (٣اسمَ شيءٍ٣) بعينِه ، وليس المقصودُ منه أن يدلَّ على ما يقتضيه اللفظُ من الجمعِ ، فلمَّا [٨٥و] صار اسمًا للواحدِ ، تنزَّل منزلةَ الواحدِ ، فاعرْفه إن شاء اللهُ تعالى .



(١ - ١) ل ، م : « ونحو » .

(٢) ل ، م : « الجميع » .

(٣ - ٣) أ : « الاسم كشيء » .

/بابُ أسماءِ الصلاتِ[1] [٣٧٩]

إن قال قائلٌ : لِمَ سمِّي الذي ، والتي ، ومَن ، وما ، وأيٌّ، أسماءَ الصلاتِ ؟ قيل : لأنَّها تفتقرُ إلى صِلاتٍ توضِّحُها وتُبيِّنُها ؛ لأنَّها لا يفهمُ معناها بأنفسِها ، ألا ترى أنك لو ذكرتَها من غيرِ صلةٍ ، لم يُفهمْ معناها بنفسِها[٢] ، حتى تُضمَّ إلى شيءٍ بعدَها ، كقولِك : الذي أبوه منطلقٌ ، أو : الذي انطلَق أبوه ، وكذلك : التي أخوها ذاهبٌ ، أو : التي ذهَب أخوها ؟ وكذلك سائرُها .

وفي الذي أربعُ لغاتٍ : الذي بياءٍ ساكنةٍ ، والذيَّ بياءٍ مشدَّدةٍ ، والذِ بكسرِ الذالِ من غيرِ ياءٍ ، والذْ بسكونِ الذالِ من غيرِ ياءٍ . وكذلك في التي أربعُ لغاتٍ : التي بياءٍ ساكنةٍ ، والتيَّ بياءٍ مشدَّدةٍ ، واللتِ بكسرِ التاءِ من غيرِ ياءٍ ، واللتْ بسكونِ التاءِ من غيرِ ياءٍ .

والألفُ واللامُ فيهما زائدتان ، وليستا فيهما /للتعريفِ ؛ لأنَّ التعريفَ بصلتِهما ، وهي [٣٨٠] الجملةُ التي بعدَهما ، بدليلِ أخواتِهما ، نحو : مَنْ ، وما ، ولو كانتا فيهما للتعريف ، لأدَّى ذلك إلى أن يجتمعَ فيهما تعريفان ، وذلك لا يجوزُ .

فإن قيل : فلِمَ أُدخِلت الذي والتي في الكلامِ ؟ قيل : تَوَصُّلاً إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ ؛ لأنَّهم لما رأَوا النكراتِ توصفُ بالمفرداتِ والجملِ ، نحو (مررتُ برجلٍ ذاهبٍ ، ومررت برجلٍ أبوه ذاهبٌ ، وذهَب أخوه[٣]) ، وما أشبَه ذلك ، ولم يحبوا[٤] أن يجعلوا النكرةَ أقوى من المعرفةِ ، وآثروا التسويةَ بينَهما ، جاءوا[٥] باسمٍ ناقصٍ لا يتمُّ إلا

---

(١) الجمل للزجاجي (ص٣٦١)، اللمع (ص١٢٤)، اللباب (١١٣/٢).

(٢) سقط من: أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٣) م : « أبوه »

(٤) ب : « يحسبوا » ، وفي ل : « يجب » ، وفي م : « يحسنوا » .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل : « فجاءوا » .

بصلةٍ[1] ، فجعلوه وصفًا للمعرفةِ توصُّلاً إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ ، كما أتَوا بـ (ذو)[2] الذي[3] بمعنى صاحب [٨٥ظ] توصُّلًا إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ؛
[٣٨١] نحو[4] (مررت برجل ذي مال) ، /وأتَوا بـ (أيٍّ) توصلاً إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللامُ ، نحو (يا أيها الرجلُ) ، و(٥ما أشبه٥) ذلك .

فإن قيل : فلِمَ وجَب العائدُ من الصلةِ إلى الموصولِ ؟ قيل : لأن العائدَ يعلِّقها بالموصولِ ، و(٦يتمِّمُه بها٦) ، ولهذا لم يجزْ أن يرتفعَ (زيدٌ)(٧ بـ (خرج)٧) في قولِهم : الذي خرج زيدٌ ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن تخلوَ الصلةُ من العائدِ إلى الموصولِ .

فإن قيل : فلِمَ حذِف في قولِه تعالى[8] : ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ قيل : لأنَّ العائدَ ضميرُ المنصوبِ المتصلُ ، والضميرُ المنصوبُ المتصلُ يجوزُ حذفُه ، (٩وإنما جاز حذفُه٩) ؛ لأنَّه صار الاسمُ الموصولُ ، والفعلُ والفاعلُ والمفعولُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فلمَّا صارت هذه الأشياءُ بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ ، طلَبوا لها التخفيفَ وكان حذفُ المفعولِ أولى ، لأن المفعولَ فضلةٌ ، بخلافِ غيرِه من هذه الأشياءِ ، فكان حذفُه أولى .

[٣٨٢] فإن قيل : فهل يجوزُ أن تكونَ الأسماءُ المفردةُ صِلاتٍ ؟ /قيل : لا يجوزُ ذلك ، لأنَّ أسماءَ الصلاتِ إنَّما أدخلوها في الكلامِ توصُّلاً إلى الوصفِ بالجملِ ، كما أتَوا بـ (ذو)[10]

---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « بجملة » .
(٢) م : « ذي » .
(٣) ب ، م : « التي » .
(٤) بعده في م : « قولك » .
(٥ – ٥) م : « نحو » .
(٦ – ٦) أ : « يتمه بها » ، وفي م : (يتممها به » .
(٧ – ٧) أ ، ص ، ب ، ل : « يخرج » ، وفي م : (خرج » .
(٨) الفرقان : ٤١ .
(٩ – ٩) سقط من : ص ، م .
(١٠) م : « ذي » .

توصُّلاً إلى الوصفِ بالأجناسِ ، وبـ (أي) توصُّلاً إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللامُ ، فكما لا يجوزُ إضافةُ (ذو) إلى غيرِ الأجناسِ ولا يأتي بعدَ (أي) إلا ما فيه الألفُ واللامُ ، فكذلك هاهنا لا يجوزُ أن تكونَ الصلاتُ إلا جملاً ، ولا يجوزُ أن تكونَ مفردةً(١) . فأمَّا قراءةُ من قرأ (تمامًا على الَّذى أحسنُ)(٢) بالرفع ، فالتقدير فيه : على الذي هو أحسنُ ، وكذلك قولُه تعالى : (مثلًا مَّا بعوضةٌ)(٣) . بالرفعِ فتقديرُه : ما هو بعوضةٌ ، [٨٦و] وكذلك قولُه تعالى(٤) : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عُتِيًّا﴾ أي : هو أشد ، فحُذِف المبتدأُ في هذه المواضعِ كلِّها ، وحذفُ المبتدإِ جائزٌ في كلامِهم .

فإن قيل : فهذه الضمّةُ في ﴿أَيُّهُمْ﴾ ، ضمةُ إعرابٍ أو ضمّةُ /بناءٍ؟ قيل : اختلف [٣٨٣] النحويون(٥) في ذلك : فذهَب سيبويه إلى أنها ضمةُ بناءٍ ، لأنهم لمّا حذَفوا المبتدأ من صلتِها دونَ سائرِ أخواتِها ، نقَصت فبُنِيت ، وكان بناؤها على الضمةِ(٦) أولى ؛ لأنَّها أقوى الحركاتِ ، فبنِيت على الضمةِ كـ (قبلُ ، وبعدُ) . والذي يدلُّ على أنهم إنما بنَوها لحذفِ المبتدإِ ، أنهم لو أظهَروا المبتدأَ ، فقالوا : ضربت أيَّهم هو في الدارِ ، لَنَصبوا ولم يبنوا . وذهَب الخليلُ إلى أن الضمّةَ ضمةُ إعرابٍ ، ويرفعُه على الحكايةِ ، والتقديرُ عنده : ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ الذي يقالُ له أيهم . وذهَب يونسُ إلى إلغاءِ الفعلِ قبلَه ، وينزِّلُ الفعلَ المؤثرَ في الإلغاءِ منزلةَ أفعالِ القلوبِ . والصحيحُ ما ذهَب إليه سيبويهِ . وأمَّا قولُ الخليلِ : إنه مرفوع على الحكاية ، فالحكايةُ إنَّما تكونُ بعدَ جري الكلامِ ، فتعودُ الحكايةُ إليه ،

---

(١) ص : « معرفة » .

(٢) الأنعام : ١٥٤ . وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق . انظر: الكشاف (٢/٤١٤) ، البحر المحيط (٢٥٦/٤) .

(٣) البقرة : ٢٦ . وهي قراءة الضحاك ، وابن أبي عبلة ، ورؤبة بن العجاج ، وقطرب . ينظر : مختصر ابن خالويه (ص٤) ، الكشاف (٢٤٠/١) ، البحر المحيط (٢٦٧/١) .

(٤) مريم : ٦٩ . وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر .

(٥) الكتاب (٤٠٠/٢) ، شرح الكتاب للسيرافي (١٦٦/٣) ، علل النحو (ص٤٢٤) .

(٦) ب ، ل ، م : « الضم » .

وهذا الكلامُ يصحُّ ابتداءً من غيرِ تقديرِ قولِ قائلٍ قاله . وأمَّا قولُ يونسَ فضعيفٌ جدًّا ؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان مؤثرًا لا يجوزُ إلغاؤُه .

[٣٨٤] فإن قيل : فلِمَ بُنيت أسماءُ الصِّلاتِ ؟ قيل لوجهين : /**أحدُهما** : أنَّ الصلةَ لمَّا كانت مع الموصولِ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، صارت بمنزلةِ بعضِ الكلمةِ ،وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ .

والوجهُ الثاني : أنَّ هذه الأسماءَ لمَّا كانت لا تفيدُ إلا مع كلمتين فصاعدًا أشبهَت الحروفَ ، لأنَّها لا تفيدُ إلا مع كلمتين فصاعدًا .

فإن قيل : فـ (أيٌّ) لِمَ كانت [٨٦ظ] معربةً دونَ سائرِ أخواتِها ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : أنَّهم بقَّوها على الأصل في الإعراب ؛ تنبيهًا على أنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ ، كما بنَوا الفعلَ المضارعَ إذا اتصل به نونُ التأكيدِ ، أو ضميرُ جماعةِ النسوةِ ؛ تنبيهًا على أن الأصلَ في الأفعالِ البناءُ .

والوجهُ الثاني : أنَّهم حملوها على نظيرِها ونقيضِها ، فنظيرُها جزءٌ ، ونقيضُها كلٌّ ، وهما معربان ، فكانت معربةً ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



/بابُ حروفِ الاستفهامِ[1] [٣٨٥]

إن قال قائلٌ : كم حروفُ الاستفهامِ ؟ قيل : ثلاثةُ أحرفٍ ؛ الهمزةُ ، وأم ، وهل ، وما عدا هذه الثلاثةَ ، فأسماءٌ وظروفٌ أقيمت مُقامَها ؛ فالأسماءُ[2] : من ، وما ، وكم ، وكيف ، والظروفُ : (أين ، وأنَّى ، ومتى ، وأيَّ حِينٍ ، وأيَّانَ) ، و(أيٌّ) يحكمُ عليها بما تضافُ إليه ، فأمَّا الهمزة وأمْ ، فقد بيَّنَّاهما في باب العطفِ ، وأمَّا (هل) فتكونُ استفهامًا وتكون بمعنى : قد ، قال اللهُ تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان : ١] . أي : قد أتى . ثم قال الشاعرُ[3] :

سَائِلْ فوارسَ يربوعٍ بشِدَّتِنا   أهل رأونا بسفحِ القُفِّ ذي الأَكَمِ

[٣٨٦] /أي : أقد رأونا ، ولا يجوزُ أن تُجعلَ (هل) استفهامًا ؛ لأن الهمزة للاستفهام ، وحرفُ[4] الاستفهامِ لا يدخلُ على حرفِ الاستفهامِ .

فإن قيل : فلِمَ أقامت العربُ هذه الأسماءَ والظروفَ مقامَ حرفِ[4] الاستفهامِ ؟ قيل : إنَّما أقاموها مقامَ حرفِ[4] الاستفهامِ توسُّعًا في الكلامِ ، ولكلِّ واحدٍ منها موضعٌ يختصُّ[5] به ، فـ (من) سؤالٌ عمَّن يعقلُ ، و(ما) سؤالٌ عمَّا لا يعقلُ ، و(كم) سؤالٌ عن العددِ ، و(كيف) سؤالٌ عن الحالِ ، و(أين ، وأنَّى) سؤالٌ عن المكانِ ، [٨٧و] و(متى ، وأيَّ حينٍ ، وأيَّانَ) سؤالٌ عن الزمانِ ، و(أيٌّ) يُحكمُ عليها بما تضافُ إليه ، فإنها لا تكونُ

---

(١) المقتضب (٢/٢٩٣- ٣١٠)، علل النحو (ص٤٢٣- ٤٢٩)، علل النحو (ص٤٢٣- ٤٢٩) ،شرح اللمع للثمانيني (٢٨٥و- مخطوط)، اللباب (٢/١٢٩).

(٢) بعده في ص ، ل : « نحو » .

(٣) البيت منسوب لزيد الخيل في : شرح أبيات مغني اللبيب (٦/ ٦٧، ٧٢) ، وينظر : شعر زيد الخيل (ص١٥٥) ، والبيت دون نسبة في : الخصائص (٢/٤٦٣) ، المقتضب (١/٤٤) .

(٤) ب ، م : « حروف » .

(٥) ف : « تختص » .

إلا مضافةً ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : مَنْ عندك ؟ لوجَب أن يقولَ المجيبُ : زيدٌ أو عمرٌو ، أو ما أشبَه ذلك .

ولو قال : فرسٌ ، أو حمارٌ ، لم يجز ؛ لأنَّ (من) سؤالٌ عمَّن يعقلُ ، لا عمَّا لا يعقلُ ، وكذلك لو قلتَ : أين زيد ؟ لوجَب أن يقولَ : في الدار ، أو في المسجد ، أو ما أشبَه ذلك ،
[٣٨٧] ولو قال : يوم الجمعة ، /لم يجزْ ، لأنَّ (أين) سؤالٌ عن المكانِ لا عن الزمانِ ، وكذلك أيضًا لو قلتَ : متى الخروج ؟ لوجب أن يقولَ : يومَ الجمعةِ ، أو يومَ السبتِ ، وما أشبَه ذلك .

ولو قلت[1] : في الدارِ ، أو في المسجدِ ، لم يجزْ ؛ لأن (متى) سؤالٌ عن الزمانِ لا عن المكانِ ، وكذلك سائرُها .

فإن قيل : فلِمَ أقاموا هذه الكلمَ مقامَ حرفٍ واحدٍ ، وهي همزةُ الاستفهامِ ، وهم يتوخَّون الإيجازَ والاختصارَ في الكلامِ ؟ قيل : إنَّما فَعلوا ذلك للمبالغةِ في طلب الإيجازِ والاختصارِ ، وذلك لأن هذه الكلمَ تشتملُ على الجنسِ الذي تدلُّ عليه ، ألا ترى أن (منَ) تشتملُ على جميعِ من يعقلُ ، و(أين) تشتملُ على جميعِ الأمكنةِ ، و(متى) تشتملُ على جميعِ الأزمنةِ ، وكذلك سائرُها ؟ فلما كانت تشتملُ على هذه الأجناسِ ، كان فيها فائدةٌ
[٣٨٨] ليست في الهمزةِ ، ألا ترى أنَّك لو قلت : أزيد عندك ؟ لجاز ألَّا يكونَ زيدٌ عندَه ، /فيقولَ : لا ، فتحتاجُ إلى أن تعيدَ السؤالَ ، وتعُدَّ شخصًا شخصًا ، وربما لا تذكرُ ذلك[2] الشخصَ الذي هو عندَه ، فلا يحصلُ لك الجوابُ عمن عندَه ، لأنَّه لا يلزمه ذلك في سؤالِك ، فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى التطويلِ ؛ لأن استيعابَ الأشخاصِ مستحيلٌ ، أُتي بلفظةٍ تشتملُ على جميعِ من يعقلُ وهي (من) ، فأقاموها [٨٧ظ] مقامَ الهمزةِ ليلزم المسئولَ الجوابُ ، عمن عندَه . وكذلك لو قلت : أفي الدار زيد ، أو في المسجد ، لجاز ألَّا يكونَ في واحدٍ منهما ، فيقولُ : لا ، فتحتاج أيضًا[3] أن تعيدَ السؤالَ ، وتعدَّ مكانًا مكانًا ، وربما لا تذكرُ ذلك

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « قال » .
(٢) سقط من : أ ، م .
(٣) بعده في أ ، ص : « إلى » .

المكانَ الذي هو فيه ، فلا يحصلُ لك الجوابُ عن مكانِه ؛ لأنَّه لا(١) يلزمُه ذلك في سؤالِك ، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويلِ ، أُتي بـ (أين) لأنَّها تشتملُ على جميعِ الأمكنةِ ، ليلزمَ المسئولَ الجوابُ عن مكانِه . وكذلك لو قلت : أيخرجُ زيدٌ يومَ السبتِ لجاز ألَّا يخرجَ في ذلك اليومِ ، فتحتاجُ أيضًا إلى تكريرِ السؤالِ ، وربَّما لا تذكرُ ذلك الوقتَ الذي يخرجُ فيه . /فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى التطويلِ أقاموا (متى) مقامَها ، لأنها تشتملُ [٣٨٩] على جميعِ الأزمنةِ ، كَما تشتملُ (أين) على جميعِ الأمكنةِ ، وكذلك سائرُها ، فلهذا المعنى من الإيجازِ والاختصارِ أقاموها مُقامَ الهمزةِ .

فإن قيل : فلِمَ كانت مبنيةً ما عدا (أيًّا) ؟ قيل : إنّما بُنِيت لأنَّها تضمنت معنى حرفِ الاستفهام ، وهو الهمزة ، وأمَّا (أي) فإنَّما أعربت ، وإن كانت قد تضَمَّنت معنى حرفِ الاستفهامِ ، لما بينَّا في بابِ أسماءِ(١) الصلاتِ قبلُ ، فاعرفْهَ إن شاءِ اللهُ تعالى .



(١) سقط من : أ .

[٣٩٠]

/بابُ الحكايةِ[١]

إن قال قائلٌ : لِمَ دخَلت الحكايةُ الكلامَ ؟ قيل : لأنَّها تُزيلُ الالتباسَ ، وتَزيدُ[٢] التوسعَ في الكلامِ .

فإن قيل : فهل تجوزُ الحكايةُ في غيرِ الاسمِ العلمِ والكنيةِ ؟ قيل : اختلف العربُ في ذلك ، فمن العربِ من يجيزُ الحكايةَ في المعارفِ كلِّها دونَ النكراتِ ، قال الشاعرُ[٣] :

سمعتُ الناسُ ينتجعون غَيثًا فقلتُ لصَيْدَحَ انتجعي بلالا

[٨٨و] فقال : الناسُ بالرفعِ ، كأنَّه سمِع قائلاً يقول : الناسُ ينتجعون غيثًا ، فحكى الاسمَ مرفوعًا كما سمِع . ومن /العربِ من يجيزُ الحكايةَ في المعرفةِ والنكرةِ ، ومن ذلك [٣٩١] قولُ بعضِهم ، وقد قيل له : عندي تمرتان . فقال : دعني من تمرتان . وأمَّا أهلُ الحجازِ فيخصُّونها بالاسمِ العلمِ والكنيةِ ، فيقولون إذا قال : رأيتُ زيدًا : مَنْ زيدًا ؟ وإذا قال : مررت بزيدٍ : مَن زيدٍ ؟ فيجعلون (من) في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، و(زيد) في موضعِ الخبرِ ، ويحكون الإعرابَ ، وتكونُ الحركةُ قائمةً مقامَ الرفعةِ التي تجبُ بخبرِ المبتدإِ .

وأمَّا بنو تميمٍ فلا يحكون ، ويقولون : من زيدٌ ؟ بالرفعِ في جميعِ الأحوالِ ، فيجعلون (من) في موضعِ رفعٍ لأنَّه مبتدأٌ ، و(زيد) هو الخبرُ ، ولا يحكون الإعرابَ ، وهو القياسُ ؛ والذي يدلُّ على ذلك أنَّ أهلَ الحجاز يوافقون بني تميمٍ في العطفِ والوصفِ ، فالعطفُ

---

(١) المقتضب (٣٠٢/٢) ، الجمل للزجاجي (ص٣٢٥- ٣٤٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٨٤/٤)، اللباب (١٣٥/٢) .

(٢) أ ، ب ، ك، ل ، م : « تزيل » .

(٣) البيت لذي الرمة في : ديوانه (ص٤٤٢) ، ديوانه بشرح الخطيب التبريزي (ص٥٢٠) ، المقتضب (٤/ ١٠) ، الجمل في النحو (ص٣٢٩) ، سر صناعة الإعراب (٢٣٢/١) ، الصحاح (ص د ح)، قال البطليوسي في شرح أبيات الجمل (ص٢٨٧) : « هذا البيت لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، ومعنى ينتجعون : يقصدون ويطلبون ، والغيث يكون المطر ويكون النبات الذي ينبت عنه ، وهو من تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب ...وصيدح : اسم ناقته » .

كقولِك إذا قال القائلُ : رأيتُ زيدًا : ومن زيدٌ ؟ والوصفُ ، كقولِك إذا قال القائلُ : رأيتُ زيدًا الظريفَ : مَنْ زيدٌ الظريفُ ؟

فإن قيل : فلِمَ خَصَّ أهلُ الحجازِ الحكايةَ بالاسمِ العلمِ /والكنيةِ ؟ قيل : لأنَّ الاسمَ [٣٩٢] العلمَ والكنيةَ غُيِّرا ونُقِلا عن وضعِهما[١]، فلمّا دخلهما التغييرُ ، فالتغييرُ[٢] يؤنِّسُ بالتغييرِ .

فإن قيل : فلِمَ رَفَع أهلُ الحجازِ مع العطفِ والوصفِ ؟ قيل : لارتفاعِ اللبسِ .

فإن قيل : فما هذه الزياداتُ التي تلحق (مَنْ)[٣] في الاستفهامِ عن النكرةِ في الوقفِ في حالةِ الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ ، والتأنيثِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، نحو : منو ، ومنا ، ومني ، ومنان ، ومنَيْن ، ومنون ، ومنِين ، ومنَهْ ، ومنتان ، ومنْتَين ، ومنَاتْ ، هل هي إعرابٌ أو لا ؟ قيل : هذه [٨٨ظ] الزياداتُ التي تلحقُ (مَنْ) من تغييراتِ الوقفِ ، وليست بإعرابٍ ، والدليلُ على ذلك من وجهين :

أحدُهما : أنَّ (مَنْ) مبنيةٌ ، والمبني لا يلحقُه الإعرابُ . **والوجهُ الثاني** : أن الإعرابَ يثبتُ في الوصلِ ، ويسقطُ في الوقفِ ، وهذا بعكسِ الإعرابِ ، لأنه[٤] يثبتُ في الوقفِ ، ويسقطُ /في الوصلِ ، فدلَّ على أنَّه ليس بإعرابٍ ، فأما قولُ الشاعرِ[٥] : [٣٩٣]

أَتَوا ناري فقلتُ : مَنُونَ أَنتُمْ فقالوا : الجنُّ ، قلتُ : عِمُوا ظَلَامَا

فأثبت[٦] الزيادةَ في حالةِ[٧] الوصلِ ، فالجوابُ عنه من وجهين :

---

(١) أ : « موضعهما » .

(٢) م : « والتغيير » .

(٣) سقط من : أ .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٥) البيت مختلَف في نسبته ، فنسب لشمير – وقيل : سُمير ، وقيل : شمر – ابن الحارث الضبي في : نوادر أبي زيد (ص١٢٣) ، شرح أبيات سيبويه (١٣٢/٢) ، تاج العروس (ح س د) ، والبيت نسب لتأبط شرًّا وبشر بن الحارث ، انظر : شرح أبيات الجمل (ص ٢٨٩، ٢٩٠) ، خزانة الأدب (١٧٠/٦) .

(٦) م : « فأثبتوا » .

(٧) م : « حال » .

أحدُهما : أنَّه أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ لضرورةِ الشعرِ ، وإذا كان ذلك للضرورةِ[1]، فلا يكونُ فيه حجةٌ .

[٣٩٤] **والوجه الثاني :** أنه يجوزُ أن يكونَ من قبيلةٍ تُعْرِبُ /(من) ، فقد حكى[2] سيبويه أنَّه من العربِ من يقول : ضرب مَنٌ مَنًا ، كما تقولُ : ضربَ رجلٌ رجلاً . ولم يقعِ الكلامُ في لغةِ مَن أعرَبها ، وإنَّما وقَع في لغةِ من بناها ، فـ (منون) في هذه اللغةِ بمنزلةِ (قام الزيدون) . وعلى كلِّ حالٍ[3] فهو من القليلِ الشاذِّ الذي لا يقاسُ عليه ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

۞ ۞ ۞

(١) م : « لضرورة الشعر » .

(٢) بعده في م : « عن » .

(٣) سقط من : أ .

[٣٩٥] # /بابُ الخطابِ[١]

إن قال قائلٌ : ما ضابطُ هذا البابِ ؟ قيل : أن تجعلَ أولَ كلامِك للمسئولِ عنه الغائبِ ، وآخرَه للمسئولِ المخاطبِ ، فتقولُ إذا سألتَ رجلاً عن رجلٍ : كيف ذلك الرجلُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن رجلين ، قلتَ : كيف ذانِك الرجلان يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن رجالٍ ، قلتَ : كيف أولئك الرجالُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَ رجلًا[٢] عن امرأةٍ ، قلتَ : كيف تلك المرأةُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن امرأتين ، قلت : كيف تانِك المرأتان يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن نسوةٍ ، [٨٩و] قلت : كيف أولئك النسوةُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَ امرأةً عن امرأةٍ ، قلتَ : كيف تلك المرأةُ يامْرأةُ ؟ وإذا سألتَها عن امرأتين ، قلتَ : كيف تانِك المرأتان يامْرأةُ ؟ وإذا سألتها عن نسوةٍ ، قلتَ : كيف أولئك النسوةُ يامْرأةُ ؟ وإذا سألتَ امرأةً عن رجلٍ ، قلتَ : كيف ذلك الرجلُ يامْرأةُ ؟ وإذا سألتَها /عن رجلين ، قلتَ : كيف [٣٩٦] ذانِّك الرجلان يامْرأةُ ؟ وإذا سألتَها عن رجالٍ ، قلتَ : كيف أولئك الرجالُ يامْرأةُ ؟ وإذا سألتَ اثنين عن امرأةٍ ، قلتَ : كيف تلكما المرأةُ يا رجلان ؟ وقال الله تعالى[٣] : ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ . وإذا خاطبت[٤] نسوةً وأشرتَ إلى رجلٍ ، قلت : كيف ذلكنَّ الرجلُ يا نسوةُ ؟ قال اللهُ تعالى[٥] : ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ . وعلى هذا قياسُ هذا البابِ .

فإن قيل : فلِمَ قُدِّم المشارُ إليه الغائبُ ؟ قيل : عنايةً[٦] بالمسئولِ عنه ، والكافُ بعدَ

---

(١) المقتضب (٢٧٥/٣) ، الأصول (١٢٧/٢) ، الجمل للزجاجي (ص٢٦٦) ، اللباب (١٤١/٢) .
(٢) سقط من : أ .
(٣) الأعراف : ٢٢ .
(٤) أ : « سألت » .
(٥) يوسف : ٣٢ .
(٦) بعده في ف : « المسئول » .

أسماءِ الإشارةِ – وهي : ذلك ، وتلك ، وأولئك – لمجردِ الخطابِ ، ولا موضعَ لها من الإعرابِ ؛ لأنه لو كان لها موضعٌ من الإعرابِ لكان موضِعُها الجرَّ بالإضافةِ ، وذلك مُحالٌ ؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ معارفُ ، والمعارفُ لا تُضافُ ، فصارت بمنزلةِ الكافِ في النَّجاك [1] ؛ لأنَّ ما فيه الألفُ واللامُ لا يضافُ ، و بمنزلةِ الكافِ في (إيَّاك) ؛ لأنَّه مضمرٌ ،
[٣٩٧] والمضمراتُ كلُّها معارفُ ، /والمعارفُ لا تضافُ . واللامُ في (ذلك ، وتلك) زائدةٌ للتنبيهِ ، كـ(ها) في (هذا) ، ولهذا لا يحسنُ أن يقالَ : ها ذلك ، ولا : ها تلك ، وأصلُ اللامِ أن تكونَ ساكنةً .

فإن قيل : فلِمَ كُسِرت اللامُ في (ذلك) وحدَها ؟ قيل : إنَّما كسِرت [2] لوجهين :

أحدُهما : أنَّها كسِرت لالتقاءِ الساكنين ، [٨٩ظ] لسكونِها وسكونِ الألفِ قبلَها .

والثاني : أنها[3] كسِرت لئلاَّ تلتبسَ بلام الملكِ ، ألا ترى أنَّك[4] لو قلتَ : ذالَك بفتحِ اللامِ ، لالتبس وتوهَّم السامعُ أنَّ المرادَ به أنَّ هذا الشيءَ ملكٌ لك ، فلمَّا كان يؤدي إلى الالتباسِ كُسِرت اللامُ لإزالةِ [5] الالتباسِ ، وإنَّما فتِحت كافُ الخطابِ في المذكرِ ، وكُسِرت في المؤنثِ للفرقِ بينَهما ، والكافُ في (تلكما) أيضًا للخطابِ ، و(ما)[6]
[٣٩٨] علامةُ التثنيةِ[7] ، وكذلك الكافُ أيضًا في (أولئكم) للخطابِ ، /والميمُ والواوُ المحذوفةُ علامةٌ لجمعِ المذكرِ ، وكذلك الكافُ أيضًا في (أولئكن) للخطابِ ، والنونُ المشددةُ

---

(١) أ : « التحاك » ، وفي ب : « إياك » . قال في التاج (ن ج و) : « النجاءك النجاءك : يمدان ويقصران ، أي : أسرعْ أسرعْ ، أصله : النجاء النجاء ، أدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأن الألف واللام معاقبة للإضافة ، فثبت أنهما ككاف ذلك ، ورأيتك زيدًا أبو مَنْ هو » .

(٢) بعده في م : « ذلك » .

(٣) أ : « إنما » .

(٤) أ : « أنه » .

(٥) بعده في أ ، ص ، ك ، ل ، م : « هذا » .

(٦) ل : « ها » ، وبعده في م : « التي بعدها » .

(٧) أ ، ك : « للتثنية » ، في ل : « للتنبيه » .

علامةٌ لجمعِ المؤنِّثِ . ومن العربِ من يأتي بالكافِ مفردةً في التثنيةِ والجمعِ على خطابِ الواحدِ إذا فهِم المعنى ، قال اللهُ تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[1] . ولم يقل : ذلكم . وقيل : إنَّما أُفرَد لأنه أراد به الجمعَ ، كأنَّه قال : ذلك[2] أيُّها[3] الجمعُ ، والجمعُ لفظهُ مفردٌ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) آل عمران : ١٨٢ .
(٢) سقط : من : م .
(٣) م : « إنها » .

[٣٩٩]

/بابُ الأَلفاتِ[١]

إن قال قائلٌ : على كم ضربًا الأَلفاتُ التي تدخلُ في أوائلِ[٢] الكلمِ ؟ قيل : على ضربين ؛ همزةُ وصلٍ ، وهمزةُ قطعٍ ؛ فهمزةُ الوصلِ هي التي يتصلُ ما قبلها بما بعدَها في الوصلِ ، ولذلك سُمِّيت همزةَ الوصلِ ، وهمزة القطعِ هي التي تقطعُ ما قبلَها عن الاتصالِ بما بعدَها ، ولذلك سُمِّيت همزةَ القطعِ .

فإن قيل : ففي ماذا تدخلُ همزةُ الوصلِ من الكلمِ ؟ قيل : في جميعِ أقسامِ الكلمِ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ . أمَّا الاسمُ فتدخلُ منه على اسمٍ ليس بمصدرٍ ، وعلى اسمٍ هو مصدرٌ ، فأما ما ليس بمصدرٍ فـ (ابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، [٩٠و] واسم ، واست ، وامرؤ ، وامرأة ، وايمُن)[٣] ، فالهمزةُ دخَلت في أوائلِ هذه الكلمِ عوضًا عن اللامِ المحذوفةِ منها ، ما عدا : امرءًا[٤] ، وامرأةً ، وايمنًا[٥] ، فأمَّا امرؤ وامرأة ، فإنَّما أدخِلت عليهما ؛ لأنَّهما لمَّا كانت[٦] آخرُهما همزةً ، والهمزةُ معدنُ /التغييرِ ، تنزَّلاَ منزلةَ الاسمِ الذي قد حُذِف منه اللامُ ، فأُدخِلت الهمزةُ عليهما كما أدخِلت على ما حذِف منه اللامُ . [٤٠٠]
فأمَّا (ايمن) فهو جمعُ يمينٍ ، إلا أنهم وصَلوها لكثرةِ الاستعمالِ ، وقيل : إنهم حذَفوها حذفًا ، وزيدت الهمزةُ فى أوَّلِه لئلَّا يُبتدأَ بالساكنِ . وأما ما كان مصدرًا ، فنحوُ : انطلاق ،

---

(١) المقتضب (٢١٨/١) ، الجمل للزجاجي (ص٢٥٧) ، علل النحو (ص٥٥٧) ، اللباب (١٩١/٢) .

(٢) سقط : من : أ ، ب ، ل ، م .

(٣) قال الهروي : « اختلف النحويون في ألف (ايمن الله) في القسم ، فقال سيبويه : هي ألف وصل ، واشتقاقه من اليمن والبركة ، وإنما فُتحت لدخولها على اسم غير متمكن ، واستدل على أنها ألف وصل بذهابها في الوصل ، وقال الفراء : هي ألف قطع ، وهي جمع يمين ، يقال : يمين الله وأيمن الله » . انظر : الأزهية (ص ٣، ٤) .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، م : « امرؤ » .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « ايمن » .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « كان » .

واقتطاع ، واحمرار ، واحميرار ، واستخراج ، واغديدان ، واخروّاط ، واسحنكاك ، واسلنقاء ، واحرنجام ، واسبطرار ، وما أشبَه ذلك .

وأما الفعلُ فتدخلُ همزةُ الوصلِ منه على أفعالِ هذه المصادرِ ، نحو : انطلق ، واقتطع ، واحمرَّ ، واحمارَّ ، واستخرج ، واغدودن[١] ، واخروَّط[٢] ، واسحنكك[٣] ، واسلنقى[٤] ، واحرنجم[٥] ، واسبطَرَّ[٦] ، وما أشبه ذلك .

وإنَّما دخَلت همزةُ الوصلِ في أوائلِ /هذه الأفعالِ ومصادرِها ، لئلاَّ يُبتدأَ بالساكنِ ، [٤٠١] وكذلك أيضًا تدخلُ همزةُ الوصلِ على أمثلةِ الأمرِ من الفعلِ الذي يسكَّنُ فيه ما بعدَ حرفِ المضارعةِ ، نحو : ادخل ، واضرب ، واسمع ، لئلا يُبتدأَ بالساكنِ .

وأما الحرفُ فلا تدخلُ همزةُ الوصلِ منه إلاّ على حرفٍ واحدٍ ، وهي لامُ التعريفِ ، نحو : الرجل ، والغلام ، وما أشبَه ذلك في قولِ سيبويهِ ؛ للعلّة التي ذكرناها . وأما الخليلُ فذهبَ إلى أن الألفَ واللامَ زيدتا معًا للتعريفِ ، إلا أنهم جعَلوا الهمزةَ همزةَ وصل لكثرةِ الاستعمالِ[٧] .

[٩٠ظ] فإن قيل : فلِمَ فُتِحت الهمزةُ مع لامِ التعريفِ ، وألف ايمُن ؟ قيل : أما الهمزةُ مع لامِ التعريفِ ، ففتِحت لثلاثةِ أوجهٍ :

---

(١) اغدودن النبت ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة رِيِّه ، واغدودن الشعر : طال وتَـمَّ . اللسان (غ د ن) .

(٢) اخروَّط بهم الطريق والسفر : امتدَّ ، واخروَّط البعير في سيره ، إذا أسرع . اللسان (خ ر ط) .

(٣) اسحنكك الليل : إذا اشتدت ظلمته . اللسان (س ح ك) .

(٤) اسلنقى : نام على ظهره . اللسان (س ل ق) .

(٥) احرنجم الرجل : أراد الأمر ثم كذب ، أي : رجع عنه ، واحرنجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحرنجمت الإبل : اجتمع بعضها على بعض وارتدت وبركت . التاج (حرجم) .

(٦) اسبطر : أسرع وامتد ، واسبطرت الذبيحة ، إذا امتدت للموت بعد الذبح ، وكل ممتد مسبطر . اللسان (سبطر) .

(٧) بعده في ك ، م ، ونسخة بحاشية ف : « وقد ذكرناه مستوفى في كتابِ الألفِ واللامِ » .

الوجهُ الأولُ : أنَّ الهمزةَ لما دخَلت على لامِ التعريفِ وهي حرفٌ ، أرادوا أن يجعلوها مخالفةً للهمزةِ التي تدخلُ على الاسمِ والفعلِ . **والوجهُ الثاني** : أنّ الحرفَ أثقلُ ، فاختاروا له الفتحَ؛ لأنَّه أخفُّ الحركاتِ . **والوجهُ الثالثُ** : أنَّ الهمزةَ مع لامِ التعريفِ يكثرُ /دورُها في الكلامِ ، فاختاروا لها أخفَّ الحركاتِ وهو الفتحُ . [٤٠٢]

وأمَّا همزةُ (ايمُن) فإنما بُنِيت على الفتحِ لوجهين : **أحدُهما** : أن الأصلَ فيها أن تكونَ همزةَ قطعٍ مفتوحةً ، فإذا وصِلت لكثرةِ الاستعمالِ ، بُقِّيَت حركتُها على ما كانت عليه .

والثاني : أنها[١] فتِحت ؛ لأنَّ هذا الاسمَ ناب عن حرفِ القسمِ وهو الواوُ ، فلمَّا ناب عن الحرفِ شُبِّه بالحرفِ وهو لامُ التعريفِ ، فوجَب أن يُفتحَ همزتُه ، كما فُتِحت مع لامِ التعريفِ .

فإن قيل : فلِمَ ضُمَّت الهمزةُ في نحوِ (ادخُل) ، وكسِرت في نحو (اضرِب) ، وما أشبَه ذلك ؟ قيل : اختلَف النحويُّون[٢] في ذلك : فذهب البصريون إلى أنَّ الأصلَ في هذه الهمزةِ الكسرُ ، وإنَّما ضُمَّت في نحوِ (ادخُل) وما أشبَهه[٣] ؛ لأن الخروجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ مستثقلٌ ، ولهذا ليس في كلامِ العربِ شيءٌ على وزنِ (فِعُل) .

وذهَب الكوفيون إلى أنَّ همزةَ الوصلِ مبنيّةٌ على ثالثِ المستقبلِ ، فإن كان مكسورًا كُسِرت ، وإن كان مضمومًا ضُمّت ، وما عدا ما ذكرناه في همزةِ الوصلِ فهو همزةُ قطعٍ ؛ لأن همزةَ القطعِ ليس [٩١و] لها أصلٌ يحصرُها ، غيرَ أنَّا نذكرُ بينهما فرقًا على جهةِ التقريبِ فنقولُ : /يُفرقُ بينَ همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ في الأسماءِ بالتصغير ، فإن ثبتت في التصغيرِ فهي همزةُ قطعٍ ، وإن سقَطت فهي همزةُ وصلٍ ، نحو همزةُ (أب ، وابن) ، فالهمزةُ في (أب) همزةُ قطعٍ ؛ لأنّها تثبت[٤] في التصغيرِ ؛ لأنك تقولُ في تصغيرِه : أبيٌّ ، [٤٠٣]

(١) بعده في ص ، ك : « إنما » .
(٢) اللمع (ص١٤٩)، الإنصاف (٢/٧٣٧) .
(٣) ب ، ل ، م : « أشبه ذلك » .
(٤) ص ، ل ، م : « ثبتت » .

والهمزةُ في (ابن) همزةُ وصل ؛ لأنها تسقُط في التصغيرِ ، لأنّك تقولُ في تصغيرِه : بُنَيٌّ .

ويُفْرَقُ بينَ همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ في الأفعالِ بأن تكونَ ياءُ المضارعِ(١) منه مفتوحةً ، أو مضمومةً ، فإن كانت مفتوحةً فهي(٢) همزةُ وصلٍ ، نحو ما قدَّمناه ، وإن كانت مضمومةً فهي (٢) همزةُ قطعٍ ، نحو : أجمل ، وأحسن ، وما أشبَه ذلك ؛ لأنّك تقولُ في المضارعِ منه(٣) : يُجمل ، ويُحسن ، وما أشبَه ذلك ، وهمزةُ مصدرِه أيضًا همزةُ قطعٍ كالفعلِ ، وإنَّما كسِرت من (إجمال) ونحوه ؛ لئلا يلتبسَ بالجمعِ ، فإنَّهم لو قالوا : أجمل يجمل(٤) أجمالا ، بفتحِ الهمزةِ في المصدِر ، /لالتبس بجمعِ (جَمَل) ، فلمَّا [٤٠٤] كان ذلك يؤدي إلى اللبسِ ، كسروا الهمزةَ لإزالةِ اللبسِ(٥) .

فإن قيل : فلم فتَحوا حرفَ المضارعةِ من الثلاثيِّ ، وضمُّوه من الرباعيِّ ؟ قيل : لأن الثلاثيَّ أكثرُ من الرباعيِّ ، والفتحةُ أخفُّ من الضمةِ ، فأعطَوا الأكثرَ الأخفَّ ، والأقلَّ الأثقلَ ؛ ليعادلوا بينَهما .

فإن قيل : فالخماسيُّ والسداسيُّ أقلُّ (٦)من الرباعيِّ فهلَّا وجَب ضمُّه ؟ قيل : إنَّما وجَب فتحُه **لوجهين** : (٧أحدُهما : أن٧) النقلَ في الثلاثيِّ أكثرُ من الرباعيِّ ، فلما وجَب الحملُ على أحدِهما ، كان الحملُ [٩١ظ] على الأكثرِ أولى من الحملِ على الأقلِّ .

والثاني : أن الخماسيَّ والسداسيَّ ثقيلان لكثرةِ حروفِهما ، فلو بنَوهما على الضمِّ ،

---

(١) ب ، ك ، م : « المضارعة » .
(٢) أ : « فهمزته » .
(٣) سقط من : أ ، م .
(٤) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .
(٥) ص : « الالتباس » .
(٦) ف : « أثقل » .
(٧ - ٧) سقط من : م .

لأدَّى ذلك إلى أن يجمَعوا بينَ كثرةِ الحروفِ ، وثقلِ الضمِّ ، وذلك لا يجوزُ ، فأعطَوه[1]
[٤٠٥] أخفَّ /الحركاتِ وهو الفتحُ ، على أنّ بعضَ العربِ يضمُّ حرفَ المضارعةِ منهما ، فيقولُ : يُنطلق ، ويُستخرج ، بضمِّ حرفِ المضارعةِ ، حملاً على الرباعيِّ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) ب ، ك ، م : « فأعطوهما » .

[٤٠٦]
/بابُ الإمالةِ(١)

إن قال قائلٌ : ما الإمالةُ ؟ قيل : أن تنحوَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ ، وبالألفِ نحوَ الياءِ .

فإن قيل : فلم أُدخِلت الإمالةُ(٢) الكلامَ ؟ قيل : طلبًا للتشاكلِ ؛ لئلا تختلفَ الأصواتُ فتتنافرَ ، وهي تختصُّ بلغةِ أهلِ الحجازِ ومن جاوَرهم من بني تميمٍ وغيرِهم ، وهي فرعٌ على التفخيمِ ، والتفخيمُ هو الأصلُ بدليلِ أن الإمالةَ تفتقرُ إلى أسبابٍ توجبُها ، وليس التفخيمُ كذلك .

فإن قيل : فما الأسبابُ التي توجبُ الإمالةَ ؟ قيل : هي الكسرةُ في اللفظِ ، أو كسرةٌ تَعرِضُ للحرفِ في بعضِ المواضعِ ، أو الياءُ الموجودةُ في اللفظِ ، أو لأن الألفَ منقلبةٌ عن الياءِ ، أو لأن الألفَ تتنزَّلُ منزلةَ المنقلبةِ عن الياءِ ، أو إمالةٌ لإمالةٍ ، فهذه ستةُ أسبابٍ توجبُ الإمالةَ .

فأما الإمالةُ للكسرةِ في اللفظِ ، فنحوُ قولهم في (عالِم) : عِالِم ، وفي (سالم) : سِالِم ، /وأما الإمالةُ للكسرةِ(٣) تعرضُ للحرفِ في بعضِ المواضع ، فنحو قولِهم في (خَاف) : خِاف(٤) ، فأمالوا ؛ لأن الخاءَ تُكْسَرُ في(٥) خِفْتُ ، وأمَّا الإمالةُ للياءِ ، فنحوُ قولِهم في [٤٠٧]
(شَيْبان) : شَيبِان ، وفي (٦)(عَيلان) : عَيلِان(٦) .

[٩٢و] وأمَّا الإمالةُ لأن الألفَ منقلبةٌ عن الياء ، فنحوُ قولهم في (رَحًا) : رحِا ، وفي

---

(١) المقتضب (٤٢/٣) ، الجمل للزجاجي (ص٣٩٤) ، شرح الكتاب للسيرافي (٤٩٤/٤) ، اللباب (٤٥٢/٢) .

(٢) بعده في أ ، ك : « في » .

(٣) أ : « لكسرة » .

(٤) بعده في ص : « خاب خاب » .

(٥) بعده في ص : « خبت و » .

(٦ – ٦) ص ، م : « غيلان غيلان » .

(رَمَى) : رَمِى ، وأما الإمالةُ ؛ لأن الألفَ تُنزَّلُ [1] منزلةَ المنقلبةِ عن الياءِ ، فنحوُ قولِهم في[2] (حُبَارى) : حُبَارِى ، وفي (سُكارى) : سكارِى ، وأمَّا الإمالةُ للإمالةِ ، فنحو : (رأيت عِمِادِا ، وقرأت كِتِابِا) .

فإن قيل : فما يمنعُ من الإمالةِ ؟ قيل : حروفُ الاستعلاءِ والإطباقِ ، وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، فهذه سبعةُ أحرفٍ تمنعُ الإمالةَ .

فإن قيل : فلِمَ مَنَعت هذه الأحرفُ [3] الإمالةَ ؟ قيل : /لأن هذه الأحرفَ[4] تستعلي فتتصلُ بالحنكِ الأعلى فتجذبُ الألفَ إلى الفتحِ ، وتمنعُه من التسفُّلِ بالإمالةِ . [٤٠٨]

فإن قيل : فلِمَ إذا وقَعت بعدَ الألفِ مكسورةً مَنَعت [5] الإمالةَ ، وإذا وقَعت مكسورةً قبلها لم تَمنعْ ؟ قيل : إنما مَنَعت [6 مِن الإمالةِ6] إذا وقَعت مكسورةً بعدَ الألفِ ؛ لأنَّه يؤدي إلى التصعُّدِ بعدَ الانحدارِ ؛ لأن الإمالةَ تقتضي الانحدارَ ، وهذه الحروفُ تقتضي التصعُّدَ ، فلو أميلت[7] هاهنا لأدَّى ذلك إلى التصعُّد بعدَ الانحدارِ ، وذلك صعبٌ ثقيلٌ ، فلهذا[8] مَنَعت من الإمالةِ ، بخلافِ ما إذا وقَعت مكسورةً قبلَ الألفِ ، فإنه لا يؤدي إلى ذلك ، فإنك إذا أتيتَ بالمستعلي مكسورًا أضعفت[9] استعلاءَه ، ثم إذا أملتَ انحدرتَ بعدَ تصعُّدٍ ، والانحدارُ بعدَ التصعُّدِ سهلٌ خفيفٌ ، فبان الفرق بينَهما .

فإن قيل : فهلَّا جازت الإمالةُ إذا وقَعت قبلَ الألفِ مفتوحةً في نحوِ : صامت ، وذلك

---

(١) ص : « تتنزل » .
(٢) سقط من : م .
(٣) بعده في أ : « من » .
(٤) ب ، م : « الحروف » .
(٥) بعده في أ : « من » .
(٦ - ٦) سقط من : أ .
(٧) م : « أملت » .
(٨) ل : « فلهذه » ، وفي م : « فلذلك » .
(٩) أ : « ضعفت » ، وفي ص : « ضعف » .

انحدارٌ بعدَ تصعُّدٍ ؟ قيل : لأن الحرفَ المستعليَ مفتوحٌ ، والحرفُ المستعلي إذا [٩٢ظ]
كان مفتوحًا /زاد[١] استعلاءً ، فامتنعت الإمالةُ ، بخلافِ ما إذا كان مكسورًا ؛ لأنَّ [٤٠٩]
الكسرةَ تُضَعِّفُ استعلاءه[٢] ، فصارت سُلَّمًا إلى جوازِ الإمالةِ ، ولم يكن جوازُ الإمالةِ هناك ؛ لأنه انحدارٌ بعدَ تصعُّدٍ فقط ، وإنَّما كان[٣] ؛ لأنَّ الكسرةَ ضعَّفت استعلاءَه ، ولأنه انحدارٌ بعدَ تصعُّدٍ ؛ فباعتبارِ هذين الوصفين[٤] جازت الإمالةُ ، وهاهنا وإن وجِد أحدُهما ؛ وهو كونُه انحدارًا بعدَ تصعدٍ ، فلم يوجدِ الآخرُ وهو تضعيفُ حرفِ الاستعلاءِ بالكسرةِ التي هي سُلَّمٌ إلى جوازِ الإمالةِ ، فالإمالةُ في ضربِ المثالِ مع الكسرةِ بمنزلةِ النزولِ من[٥] موضعٍ عالٍ بدرجةٍ أو سُلَّمٍ ، والإمالةُ مع غيرِ[٦] الكسرةِ بمنزلةِ النزولِ من موضعٍ عالٍ[٧] من غيرِ[٧] درجةٍ أو سلَّمٍ ، فبان الفرقُ بينَهما .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت الراءُ مفتوحةً أو مضمومةً مَنَعت من الإمالةِ ، وإذا كانت مكسورةً أوجبَتِ[٨] الإمالةَ ؟ قيل : لأنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ ، فإذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً ، /فكأنه قد اجتمَع فيها فتحتان أو ضمتان ، فلذلك منَعت من الإمالةِ ، وأما إذا [٤١٠]
كانت مكسورةً ، فكأنَّه قد اجتمَع فيها كسرتان ، فلذلك أوجَبت الإمالةَ .

فإن قيل : فلِمَ غلَبت الراءُ المكسورةُ حرفَ الاستعلاءِ في[٩] نحو : طارِد ، والراء

---

(١) ص : « ازداد » .
(٢) أ : « استعلاء » .
(٣) بعده في ك : « ذلك » ، وبعده في م : « كذلك » .
(٤) ف : « الوجهين » ، وفي ل : « الوضعين » .
(٥) ص : « في » .
(٦) ص : « عدم » .
(٧ - ٧) ب ، م : « بغير » .
(٨) م : « وجبت » .
(٩) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

المفتوحةُ في نحو (دار القرار)، وما أشبَه ذلك؟ قيل: إنما غلبت الإمالةُ في(١) الراءِ(٢) المكسورةِ مع الحرفِ المستعلي؛ لأن الكسرةَ في الراءِ اكتسبت(٣) تكريرًا فقويت؛ لأنَّ الحركةَ تقوَى بقوةِ الحرفِ الذي يتحملُها، فصارت الكسرةُ فيها بمنزلةِ كسرتين، فغلَبت بتسفُّلِها [٩٣و] تصعُّدَ المستعلي، وكما غلَبت الراءُ المكسورةُ الحرفَ المستعليَ، فكذلك الراءُ المفتوحةُ المشبهةُ به.

فإن قيل: فلم لم تدخلِ الإمالةُ في الحرفِ(٤)؟ قيل: لأنَّ الإمالةَ ضربٌ من التصرُّفِ، أو لتدلَّ (٥على أنَّ الألفَ٥) أصلُها ياءٌ، والحروفُ لا تتصرفُ، ولا تكونُ ألفاتُها منقلبةً عن ياءٍ ولا واوٍ.

[٤١١] /فإن قيل: فلِمَ جازت الإمالةُ في (بلى)، و(يا) في النداء؟ قيل: أمَّا (بلى)، فإنَّما أُمِيلت؛ لأنَّها أغنَت غَناءَ الجملةِ، وأمَّا (يا) في النداءِ، فإنَّما أُمِيلت لأنها قامت مقامَ الفعلِ، فجازت إمالتُها كالفعلِ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى.



(١) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م.

(٢) ص، ب، ك، ل، م: «للراء».

(٣) أ، ك، ل، م: «اكتست»، وسقط من: ب.

(٤) أ، ص، ل: «الحروف».

(٥ – ٥) أ، ب، ك، ف، ل، م: «الألف على أن».

/بابُ الوقفِ[1] [٤١٢]

إن قال قائلٌ : على كم وجهًا يكونُ الوقفُ ؟ قيل : على خمسةِ أوجهٍ :

السكونُ ، وهو حذفُ الحركةِ والتنوينِ . **والإشمامُ** ، وهو أن تضمَّ شفتيك من غيرِ صوتٍ[2] ، وهذا يدركُه البصيرُ دونَ الضريرِ . **والرَّوْمُ** ، وهو أن تشيرَ إلى الحركةِ بصوتٍ ضعيفٍ ، وهذا يدركه البصيرُ والضريرُ . **والتشديدُ** ، وهو أن تشددَ الحرفَ الأخيرَ ، نحو (هذا عمرّ ، وهذا خالدّ) . **والإتباعُ** ، وهو أن تحركَ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ إذا كان ساكنًا حركةَ الحرفِ الأخيرِ في الرفعِ والجرِّ ، نحو (هذا بَكُرْ ، ومررت ببَكِرْ) .

فإن قيل : فلِمَ خصُّوا الوقفَ بهذه الوجوهِ الخمسةِ ؟ قيل : أمَّا السكونُ ، فلأنَّ راحةَ المتكلمِ ينبغي أن تكونَ عندَ الفراغِ /من الكلمةِ[3] ، والوقفِ عليها ، والراحةُ بالسكونِ لا بالحركةِ[4] . [٤١٣]

فإن قيل : فلِمَ أَبدلوا من التنوينِ ألفًا في حالِ النصبِ ، ولم يُبدلوا من التنوينِ واوًا [٩٣ظ] في حالِ الرفعِ ، ولا ياءً في حالِ الجرِّ ؟ قيل : لوجهين : **أحدُهما** : إنَّما[5] أبدلوا من التنوينِ ألفًا في حالِ النصبِ لخفةِ الفتحةِ ، بخلافِ الرفعِ والجرِّ ، فإنَّ الضمةَ والكسرةَ ثقيلتان .

والوجهُ الثاني : أنهم لو أبدلوا من التنوينِ واوًا في حالةِ الرفعِ لكان ذلك يؤدي إلى أن يكونَ [6] اسمٌ متمكنٌ في آخرِه [6] واوٌ قبلَها ضمةٌ ، وليس في كلامِ العرب اسمٌ متمكنٌ في

---

(١) الجمل للزجاجي (ص٣٠٩) ، شرح الكتاب للسيرافي (٤٠/٥) ، اللباب (١٩٦/٢) .

(٢) ص : « ضرب » .

(٣) أ : « الكلام » .

(٤) م : « في الحركة » .

(٥) ص : « أنهم » .

(٦ - ٦) أ ، ص ، ل : « في آخر اسم متمكن » .

آخرِه واوٌ قبلَها ضمةٌ . ولو أبدَلوا من التنوينِ ياءً في حالة[1] الجرِّ ، لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبسَ بياءِ المتكلمِ ، فلذلك لم يُبدلوا منه ياءً . على أنه مِنَ العربِ من يبدلُ في حالةِ الرفعِ واوًا ، وفي حالةِ الجرِّ ياءً . ومنهم من لا يبدلُ في حالةِ النصبِ ألفًا ، كما لا يبدلُ في حالة الرفعِ واوًا ، ولا في حالةِ الجرِّ ياءً ، وهي لغيَّةٌ[2] قليلةٌ ، وأجودُ اللغاتِ الإبدالُ في حالِ[3] النصبِ ، وتركُ الإبدالِ في حالةِ[4] الرفعِ والجرِّ ، على ما بيَّنَّا .

وأمَّا الإشمامُ ، /فالمرادُ به أن يُبيِّنَ أنَّ لهذه الكلمةِ حالَ[5] حركةٍ في حالِ الوصلِ ، وكذلك الرَّومُ والتشديدُ . [٤١٤]

فإن قيل : فلِمَ لم يجزِ الإشمامُ في حالةِ[6] الجرِّ ؟ قيل : لأنَّه يؤدي إلى تشويهِ الخِلْقَةِ[7] .

وأمَّا الإتباعُ ، فلأنَّه لمَّا وجَب التحريكُ لالتقاءِ الساكنين ، اختاروا[8] الضمّةَ في حالةِ الرفعِ ؛ لأنَّها الحركةُ التي كانت في حالةِ الوصلِ ، فكانت أَولى من غيرِها ، قال الشاعرُ[9] :

---

(١) أ ، ص ، ل : « حال » .

(٢) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « لغة » .

(٣) ص ، ب ، ك ، ل : « حالة » .

(٤) م : « حال » .

(٥) ب : « حالة » ، وفي م : « أصل » .

(٦) م : « حال » .

(٧) أ ، م : « الحلق » ، وفي ك ، ل : « الخلق » .

(٨) بعده في م : « لها » .

(٩) البيت منسوب لبعض السعديين في : الكتاب (١٧٣/٤) ، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٥٩) ، والبيت منسوب لعبد الله بن ماوية الطائي أو لبعض السعديين من سعد بني تميم في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص٣٥٨) ، وقال البطليوسي في شرح أبيات الجمل (ص٢٦٤) : « هذا البيت لا أعلم قائله ، وأظنه لعبيد ابن ماوية الطائي » ، وقال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب (٣٢٣/٦) : « وقال الصاغاني في العباب : هو لفدكي بن أعبد المنقري » .

أنـــا ابـــن مـــاويَّـــةَ إذ جـــدَّ الـــنَّـــقُـــرْ

/وكذلك حكمُ الكسرةِ في قولِ الآخرِ(١) : [٤١٥]

أرتـنـي حِـجـلاً عـلـى سـاقِـهـا فـهـشَّ الـفـؤادُ(٢) لـذاك الـحِـجِـل

بكسرِ الحاءِ والجيم .

فإن قيل : فهلَّا جاز ذلك في حالةِ النصبِ كما كان(٣) في حالةِ الرفعِ والجرِّ ؟ قيل : لأنَّ حرفَ الإعرابِ تلزمُه(٤) الحركةُ إذا [٩٤و] كان منونًا في حالةِ النصبِ ، نحو قولك : رأيتُ بكرًا ، ولا تلزمُه في حالةِ الرفعِ والجرِّ .

فإن قيل : فهلَّا جاز في ما لم يكنْ فيه تنوينٌ ، نحو قولِك : رأيتُ البكرَ ؟ قيل : حملًا على ما فيه التنوينُ ؛ لأن الأصلَ هو التنكيرُ .

فإن قيل : فهلَّا جاز أن يقالَ : هذا عِدُل بضمِّ الدالِ ، ومررتُ بالبُسِر بكسرِ السينِ في الوقفِ ، كما جاز : هذا بكُرْ ، ومررتُ ببكِرْ ؟ قيل : لأنَّهم لو قالوا : هذا عِدُل بضمِّ الدالِ ، لأدَّى ذلك إلى إثباتِ ما لا نظيرَ له في كلامِهم ؛ لأنَّه ليس في كلامِهم(٥) شيءٌ على وزن (فِعُل) ، فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى إثباتِ ما لا نظيرَ له في كلامِهم عدَلوا عن الضمِّ إلى /الكسرِ ، كما قالوا في جمعِ (حَقْوٍ)(٦) : أَحْقٍ ، و(جِرْوٍ) (٧) : أَجْرٍ ، [٤١٦]

---

(١) البيت دون نسبة في : مجالس ثعلب (ص١١٨) ، ليس في كلام العرب (ص٩٧) ، المنصف (١/١٦١) ، المحكم والمحيط الأعظم (٧/٣٧٩) ، العمدة (٢/٢٤١) .

(٢) م : « فؤادي » .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « جاز » .

(٤) أ ، ص : « يلزمه » .

(٥) ص : « كلام العرب » .

(٦) الحقو : الكشح ، وقيل : معقد الإزار ، والجمع أحق وأحقاء . اللسان (ح ق و) .

(٧) الجرو : الصغير من كل شيء حتى من الحنظل والبطيخ والقثاء والرمان والخيار والباذنجان ، وقيل : هو ما استدار من ثمار الأشجار كالحنظل ونحوه ، والجمع أجر . اللسان (ج ر و) .

و(قَلَنْسُوَةٍ) : قَلَنْسٍ . فقالوا : هذا عِدِل بكسر الدالِ ؛ لأنَّ له نظيرًا في كلامِهم ، نحو[1] : إبل ، وإطل . ولم يقولوا : مررت بالبُسِر ، بكسر السين ؛ لأنَّه ليس في الأسماءِ شيءٌ على وزنِ (فُعِلٍ) ، إلا (دُئِل) [2] : اسمُ دويبةٍ ، و(رُئِم) : اسمٌ للسَّهِ ، وهما فعلان نُقِلا إلى

[٤١٧] الاسميةِ . وحكى /بعضُهم (وُعِل) . فلمَّا كان ذلك يؤدّي إلى إثباتِ ما لا نظيرَ له في كلامِهم رفَضوه ، وعدَلوا عن الكسرِ إلى الضمِّ ، فقالوا : مررت بالبُسُرِ ، بضم السين ؛ لأنَّ له نظيرًا في كلامِهم ، نحو : طُنُبٍ ، وحُرُضٍ ، فاعرفْه إن شاء اللهُ تعالى .

۞ ۞ ۞

(١) ص : « مثل » .

(٢) بعده في م : « وهو » .

/بابُ الإدغامِ(١)

[٤١٨]

إن قال قائلٌ : ما الإدغامُ ؟ قيل : أن تصلَ حرفًا بحرفٍ مثلِه من غيرِ أن تفصلَ بينَهما بحركةٍ أو وقفٍ ، فينبوَ اللسانُ عنهما نبوةً واحدةً .

فإن قيل : فعلى كم ضربًا الإدغامُ ؟ قيل : على ضربين : إدغام حرفٍ في مثلِه [٩٤ظ] من غيرِ قلبٍ ، وإدغام حرفٍ في مقاربِه بعدَ القلبِ . فأما إدغامُ الحرفِ في مثلِه ، فنحو : شدَّ ، وردَّ ، والأصلُ فيه : شدد ، وردد ، إلا أنَّه لمَّا اجتمَع حرفان متحركان من جنسٍ واحدٍ ، سكَّنوا الأولَ منهما ، وأدغموه في الثاني ، وحكمُ المضارعِ في الإدغامِ حكمُ الماضي ، نحو : يشد ، ويرد ، وما أشبَه ذلك .

وأمَّا إدغامُ الحرفِ في مقاربِه ، فهو أن تُبدلَ أحدَهما من جنسِ الآخرِ ، وتُدغمَه فيه نحو : (الحق كَّلَدةَ(٢) ، وانهك قطنا ، واسلخ غنمَك ، /وادمغ(٣) خلَفا) ، وما أشبَه ذلك ، [٤١٩] غيرَ أنه لا طريقَ إلى معرفةِ تقاربِ الحروفِ إلا بعدَ معرفتِها ومعرفةِ مخارجِها وأقسامِها ، وهي تسعةٌ وعشرون حرفًا ، (٤ وهي معروفةٌ ، وقد تبلغُ خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ مستحسنةٍ ، وهي النونُ الخفيفةُ ، وهمزةُ بين بين ، والألفُ الممالةُ ، وألفُ التفخيمِ وهي التي يُنحى بها نحوُ الواوِ ، نحو : الصلاة ، والصادُ كالزاي(٥) ، والشينُ كالجيمِ . وتبلغُ نيفًا وأربعين حرفًا بحروفٍ غيرِ مستحسنةٍ ، وهي القافُ التي بينَ القافِ والكافِ ، والكافُ التي بينَ الجيمِ والكافِ ، والجيمُ التي كالكافِ ، والجيمُ التي كالشينِ ، والصادُ التي كالسينِ٤) ،

---

(١) الأصول (٣/٣٩٩) ، الجمل للزجاجي (ص٤٠٩) ، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٨٦) ، اللباب (٢/٤٦٩) .

(٢) م : « كندة » .

(٣) أ : « ادمع » .

(٤ – ٤) سقط من : أ .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « كالزاء » .

(١ والطاءُ التي كالتاءِ ، (٢ والظاءُ التي كالثاءِ ٢) ، والباءُ التي كالفاءِ . وحكى أبو بكرٍ(٣) مَبْرُمَانُ الضادَ الضعيفةَ المبدلةَ من الثاءِ ، وحكَى(٤) أنَّ منهم من يقولُ في (اثرد) : اضرُد ١).

[٤٢٠] ومخارجُها ستةَ عشرَ مخرجًا ؛ /**فالأولُ** : للهمزةِ ، والألفِ ، والهاءِ ، وهي(٥) من أقصى الحلقِ مما يلي الصدرَ . **والثاني** : للعينِ والحاءِ ، وهو من وسطِ(٦) [٩٥و] الحلقِ . **والثالثُ** : للغينِ والخاءِ ، وهو من أدنى الحلقِ ، مما يلي الفمَ . **والرابعُ** : للقافِ ، وهو من أقصى اللسانِ وما فوقَه من الحنكِ . **والخامس** : للكافِ ، وهو أسفُل من ذلك وأقربُ إلى مُقدَّمِ(٧) الفمِ . **والسادسُ** : للجيمِ ، والشينِ ، والياءِ ، وهو من وسطِ اللسانِ ، بينَه وبينَ الحنكِ الأعلى . **والسابعُ** : للضادِ ، وهو من أولِ حافَةِ اللسانِ وما يليها من الأضراسِ ، وهي من الجانبِ الأيسرِ أسهلُ . **والثامن** : للَّامِ ، وهو من أدنى حافَةِ اللسانِ إلى منتهى طرفِه . **والتاسع** : للنونِ ، وهو من فوقِ ذلك ، فويقَ الثنايا . **والعاشرُ** : للراءِ ، وهو من مخرجِ النـونِ ، إلا أن الراءَ أَدْخَلُ بطرفِ اللسانِ في الفمِ ، ولها تكريرٌ في مخرجِها .

[٤٢١] /**والحادي عشرَ** : للطاءِ ، والدالِ ، والتاءِ ، وهو من بينِ طرفِ اللسانِ وأصولِ الثنايا العُلى(٨) . **والثاني عشرَ** : للصادِ ، والسينِ ، والزاي(٩) ، وهو من بين طرفِ اللسانِ وفويق

(١ – ١) سقط من : أ .

(٢ – ٢) سقط من : ف .

(٣) بعده في ص ، ل : « بن » .

مبرمان : محمد بن علي العسكري، أبو بكر مبرمان، أخذ عن المبرد ، ولقبه مبرمان لكثرة سؤاله، أخذ عنه الفارسي والسيرافي ، من مصنفاته علل النحو ، وشرح شواهد سيبويه ، والتلقين ، توفي سنة (٢٣٦هـ) . انظر : الفهرست (١٧٥/١)، وإنباه الرواة (١٨٩/٣)، الفلاكة والمفلوكين (ص١١٦) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٣٩٠/٥) .

(٥) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « هو » .

(٦) ص ، ك : « أوسط » .

(٧) سقط من : أ .

(٨) أ ، ص : « السفلى » ، وفي م : « العليا » .

(٩) أ ، ب ، ك ، م : « الزاء » .

الثنايا السفلى ، وتسمَّى هذه الحروفُ الثلاثةُ حروفَ الصفيرِ . **والثالثَ عشرَ** : للثاءِ ، والذالِ ، والظاءِ ، وهو من بينِ طرفِ اللسانِ ، وأطرافِ الثنايا العلى(١) . **والرابعَ عشرَ** : للفاءِ ، وهو من باطنِ الشفةِ السفلى وأطرافِ الثنايا العُلى(١) . **والخامسَ عشرَ** : للباءِ ، والميمِ ، والواوِ ، وهو من بينِ الشفتين . **والسادسَ عشرَ** : للنونِ الخفيفةِ ، وهو من الخياشيم ولا عمل للسان فيها .

فهذه مخارج الحروف ، وهي تنقسمُ إلى المهموسةِ ، والمجهورةِ ، والمذلقةِ ، والمصمتَةِ ، والشديدةِ ، والرِّخوةِ ، وما بينَ /الرِّخوةِ والشديدةِ ، [٩٥ظ] والمطبقةِ، [٤٢٢] والمفتوحةِ ، والمستعليةِ ، والمنخفضةِ ، والمعتلةِ . فالمهموسةُ عشرةُ أحرفٍ : الهاءُ ، والحاءُ ، والخاءُ ، والكافُ ، والسينُ ، والشينُ ، والصادُ ، والتاءُ ، والثاءُ ، والفاءُ ، ويجمعُها(٢) : ستشحَثُك خَصَفَةُ ، والمجهورةُ ما عدا هذه العشرةَ وهي تسعةَ عشرَ حرفًا ، ويجمعُها : مُدَّ غِطاءُ جَعْظَرٍ وقُلْ بَذَّ(٣) ضَيْزَنٌ . والمذلقة ستةُ أحرفٍ : اللامُ ، والنونُ ، والراءُ ، والميمُ ، والباءُ ، والفاءُ ، ويجمعُها : فِرّ مِن لُبّ ، والمصمتةُ ما عدا هذه الستةَ . والشديدةُ ثمانيةُ أحرفٍ ، ويجمعُها : أَجدْتَ طبَقَك ، وكذلك ما بينَ /الشديدةِ والرخوةِ [٤٢٣] ثمانيةُ أحرفٍ(٤) أيضًا ويجمعُها(٥) : نوري لامعْ . والرِّخوةُ ما عداها(٦) . والمطبقُة أربعةُ أحرفٍ : الصادُ ، والضادُ ، والطاءُ ، والظاءُ . والمفتوحةُ ما عدا هذه الأربعةَ ، والمستعليةُ سبعةُ أحرفٍ ؛ أربعةٌ منها هي التي ذكرنا أنها مطبقةٌ ، والثلاثةُ الأُخرُ : القافُ ، والغينُ ، والخاءُ . والمنخفضةُ ما عدا هذه السبعةَ . والمعتلةُ أربعةُ أحرفٍ : الهمزةُ ، وحروفُ المدِّ

---

(١) م : « العليا » .

(٢) غير واضحة في أ ، وبعدها في ك : « كلها » ، وبعدها في م : « قولك » .

(٣) م : « ند » .

(٤) سقط من : م .

(٥) بعدها في م : « قولك » .

(٦) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « عداهما » .

واللينِ ، وهي : الألفُ ، والياءُ ، والواوُ .

ومعنى المهموسةِ أنها حروفٌ أُضعِف الاعتمادُ في موضِعِها ، فجرَى النَّفَسُ معها فأخفاها ، والهمسُ الصوتُ الخفيُّ ، فلذلك سمِّيت مهموسةً . ومعنى المجهورةِ أنها حروفٌ أُشبِع الاعتمادُ في موضعِها ، فمنَعتِ النَّفَسَ أن يجريَ معها ، فخرَجت ظاهرةً ، والجهرُ هو الإظهارُ ، ولذلك سمِّيت مجهورةً . [٩٦و] ومعنى المذلقةِ أنها حروفٌ لها فضلُ اعتمادٍ على ذلقِ اللسانِ وهو طرَفُه ، ولذلك سمِّيت مذلقةً . ومعنى المصمتةِ أنها حروفٌ ليس لها ذلك الاعتمادُ على ذلقِ اللسانِ ، وأُصمِتَت أَنْ[١] تختصَّ بالبناءِ إذا كانتِ الكلمةُ رباعيةً أو خماسيةً ، ولذلك سمِّيت مصمتةً .

[٤٢٤] /ومعنى الشديدةِ أنها حروفٌ صلبةٌ لا يجري فيها الصوتُ ، ولذلك سمِّيت شديدةً . ومعنى الرخوةِ أنها حروفٌ ضعيفةٌ يجري فيها الصوتُ ، ولذلك سمِّيت رخوةً . ومعنى ما بينَ الشديدةِ والرخوةِ أنها حروفٌ لا مفرطةٌ في الصلابةِ ، ولا ظاهرةُ الضعفِ[٢] ، بل هي في اعتدالٍ بينَهما ، ولذلك كانت بينَ الشديدةِ والرِّخوةِ . ومعنى المطبقةِ أنها حروفٌ يرتفعُ بها اللسانُ إلى الحنكِ الأعلى فينطبقُ عليها ، فتصيرُ محصورةً ، ولذلك سمِّيت مطبقةً . ومعنى المفتوحة أنها حروفٌ لا يرتفعُ اللسانُ بها إلى الحنكِ الأعلى ، فينفتحُ عنها ، ولذلك سمِّيت مفتوحةً . ومعنى المستعليةِ أنَّها [٣] تستعلي إلى الحنكِ الأعلى ، ولذلك سمِّيت مستعليةً . ومعنى المنخفضةِ عكسُ ذلك . ومعنى المعتلَّةِ أنها حروفٌ تتغيرُ بانقلابِ بعضِها إلى بعضٍ بالعللِ الموجبةِ[٤] ، ولذلك سمِّيت معتلَّةً . وسمِّيت (الألفُ ، والياءُ ، والواوُ) حروفَ المدِّ واللينِ . أما المدُّ ؛ فلأن الصوتَ يمتدُّ بها . وأمَّا اللينُ ؛ فلأنَّها لانت في مخارجِها واتسعَت ، وأوسعهنَّ مخرجًا الألفُ ، ويسمَّى

---

(١) ل ، م : « بأن » .

(٢) م : « للضعف » .

(٣) بعده في م : « حروف » .

(٤) بعده في م : « لذلك » .

الهاويَ ؛ لهُوِيِّه في الحلقِ .

فهذا ما أردنا [٩٦ظ] أن نذكرَ(١) من معرفةِ مخارجِ الحروفِ وأقسامِها /التي يعرفُ [٤٢٥]
بها تقاربُ الحروفِ بعضِها من بعضٍ .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن تُدغَمَ الباءُ في الميمِ لتقاربِهما ، ولا يجوزُ أن تُدغَمَ الميمُ في الباءِ ؟ قيل : إنما لم يجزْ أن تُدغمَ الميمُ في الباءِ ، نحو (أكرم بكرًا) ، كما يجوزُ أن تُدغمَ الباءُ في الميمِ ، نحو (اصحب مطرًا) ؛ لأن(٢) الميمَ فيها زيادةُ صوتٍ وهي الغنَّةُ ، فلو أدغِمتْ في الباءِ لذهبتِ الغنَّةُ التي فيها ، بخلافِ الباءِ فإنَّه ليس فيها غنَّةٌ تذهبُ بالإدغامِ . وكذلك أيضًا لا يجوزُ أن تُدْغَمَ الراءُ في اللامِ ، كما يجوزُ أن تُدْغَمَ اللامُ في الراءِ ؛ لأنَّ في الراءِ زيادةَ صوتٍ وهو التكريرُ ، فلو أُدغمت في اللامِ لذهَب التكريرُ الذي فيها بالإدغامِ ، بخلافِ اللامِ ، فإنَّه ليس فيها تكريرٌ يَذهَبُ بالإدغامِ .

فأمَّا ما روي عن أبي عمرو بنِ العلاءِ من إدغامِ الراءِ في اللامِ في قولِه /تعالى(٣) : [٤٢٦]
﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ . فالعلماءُ ينسبون الغلطَ في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرٍو ، ولعل أبا عمرٍو أخفى الراءَ ، فخفي على الراوي ، فتوهَّمه إدغامًا . وكذلك كلُّ حرفٍ فيه زيادةُ صوتٍ ، لا يُدْغَمُ في ما هو أنقصُ صوتًا منه . وإنَّما لم يجزْ إدغامُ الحرفِ في ما هو أنقصُ صوتًا منه ؛ لأنَّه يؤدي إلى الإجحافِ به ، وإبطالِ ما له من الفضلِ على مُقاربِه .

فإن قيل : فلامُ التعريفِ في كم حرفًا يُدغمُ(٤) ؟ قيل : في ثلاثةَ عشرَ حرفًا وهي : التاء ، والثاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاي(٥) ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون ، نحو : التائب ، والثابت ، [٩٧و] والداعي ، والذاكر ،

---

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « نذكره » .

(٢) م : « إلا أن » .

(٣) البقرة : ٥٨ .

(٤) أ ، ص ، ل : « تدغم فيه » .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « الزاء » .

والراهب، والزاهد، والساهر، والشاكر، والصابر، والضامر، والطائع، والظافر،
[٤٢٧] والناصر، فهي[١] أحدَ عشرَ /حرفًا من حروفِ طرفِ اللسانِ، وحرفان يخالطان[٢] طرفَ اللسانِ، وهما الضادُ، والشينُ.

وإنَّما أدغِمَت[٣] لامُ التعريفِ في هذه الحروفِ لوجهين: **أحدُهما**: أنَّ هذه الحروفَ مقاربةٌ لها. **والوجه الثاني**: أنَّ هذه اللامَ كثُر[٤] دورُها في الكلامِ، ولهذا[٥] تدخلُ في سائرِ الأسماءِ، سوى الأسماءِ الأعلامِ، والأسماءِ غيرِ المتمكنةِ، ولمَّا اجتمَع فيها المقاربةُ لهذه الحروفِ، وكثرةُ دورِها في الكلامِ، لزِم[٦] فيها الإدغامُ. وأمَّا من أظهَر اللامَ على الأصلِ، فمن الشاذِّ الذي لا يعتدُّ به.

فإن قيل: فما الأصلُ في (ست)، و(بلعنبر)؟ قيل: أما (ست)، فأصلُها: سدس، بدليلِ قولِهم في تصغيرِه: سديس، وفي تكسيرِه: أسداس، إلا أنهم أبدَلوا من السينِ تاءً،
[٤٢٨] كما أبدَلوا من التاءِ[٧] سينًا في (اتخذ)، فقالوا: استخذ، /فلمَّا أبدَلوا[٨] هاهنا من السين تاءً صار إلى سدت، ثم أدغموا الدالَ في التاءِ فصار إلى[٩]: ستٌّ. وأما بلعنبر فأصلُه[١٠]: بنو العنبر، إلا أنَّهم حذَفوا الحرفَ المعتلَّ لسكونِه وسكونِ اللامِ، ولم يمكنْهم الإدغامُ لحركةِ النونِ وسكونِ اللام، فحذَفوا النونَ بدلاً من الإدغامِ، ومن ذلك

(١) سقط من: أ، ص، ل، م.
(٢) أ: «مخالطان».
(٣) م: «أدغم».
(٤) ص: «يكثر».
(٥) م: «لذلك».
(٦) أ: «ألزم».
(٧) أ: «الياء».
(٨) ك، م: «أبدلوها».
(٩) سقط من: م.
(١٠) ص: «فأصلها».

قولُهم : بَلْعم ، يريدون : بنو [1] العم ، قال الشاعرُ[2] :

إذا غاب غَدْوًا[3] عنك بَلْعَمِّ لم تكُن   جليدًا ولم تعطف عليك العواطفُ

[٩٧ظ] ومن ذلك قولُهم : عَلْماءِ بنو فلانٍ ، يريدون : على الماءِ ، قال الشاعرُ[4] :

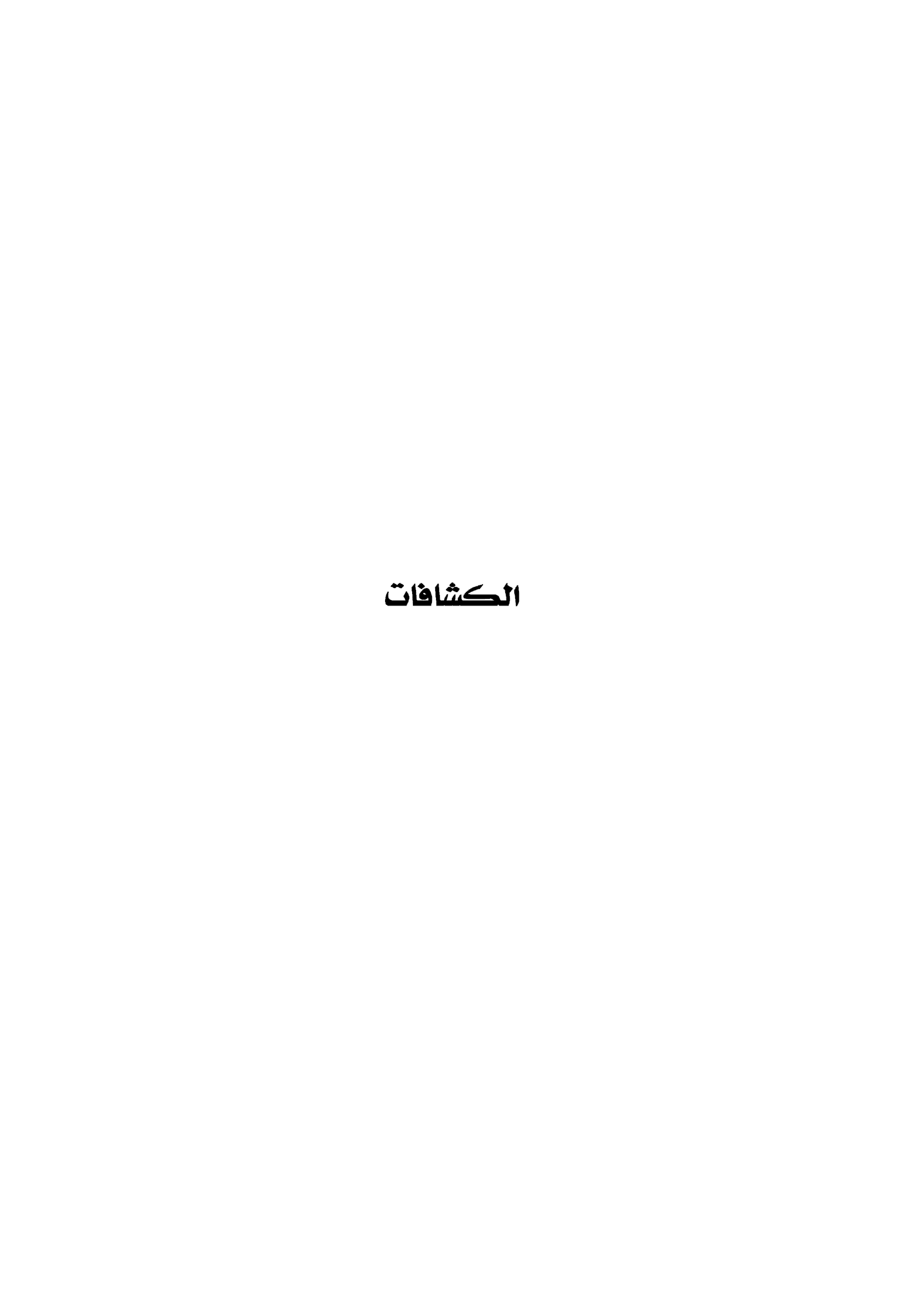
/ غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بنُ وائلٍ   وعُجْنا صدورَ الخيلِ نحْوَ[5] تَميمِ [٤٢٩]

يريدُون[6] : على الماءِ . وهذا كلُّه ليس بمطردٍ في القياس ، وإنَّما دعاهم إلى ذلك كثرةُ الاستعمالِ ، وهو من الشاذِّ[7] الذي لا يقاسُ عليه ، فاعرفه[8] إن شاء اللهُ تعالى .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وصلى الله على سيدِنا ونبيِّنا محمدٍ وآلِه وصحبه وسلم تسليمًا .



(١) أ ، ص ، ك ، م : « بني » ، وفي ب : بنم .
(٢) البيت دون نسبة في : الوساطة بين المتنبي وخصومه (ص٣٧٣) .
(٣) قال في حاشية ف : «غَدْوًا : يعني غدًا جاء به على الأصل . جليدًا : بيِّن الجَلَد والجلادة . عطفت ، أي : ملت ، عطفت عليه ، أي : أشفقت» .
(٤) البيت مختلف في نسبته ، فرُوي لفجاءة في : الكامل (١٢٢٦/٣) ، المبهج (ص٣٣) ، الحماسة البصرية (٢٥١/١) ، ونسب لصالح بن عبد الله العبشمي في : أنساب الأشراف (١٥٠/٧) ، ونُسب لفجاءة وصالح وغيرهما في : الأغاني (١٠٦/٦) .
وصدر البيت وعجزه رُويا ملفقين مع صدر بيت وعجز آخر في : الأغاني (١٠٦/٦) ، أنساب الأشراف (١٥٠/٧) .
(٥) م : « شطر » .
(٦) أ ، ص ، م : « يريد » .
(٧) أ : « شاذ » .
(٨) أ ، ل : « فافهمه » .



الكشافات

١- كشاف الآيات والقراءات[1]

(١) ما لم يوضع أمامه (ق)، فهو برواية حفص عن عاصم.

كشاف الأحاديث

كشاف الأشعار

(حرف الصاد)

(حرف العين)

(حرف الفاء)

(حرف القاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(حرف الهاء)

كشاف الأرجاز

كشاف أنصاف الأبيات

كشاف الأمثال والأقوال

(١) هذا القول هو جزء من بيت للبيد بن ربيعة، وإنما أوردناه في هذا الكشاف؛ لأن المصنف أورده كأنه قول نثري.

كشاف الأعلام

كشاف الجماعات القبائل

كشاف الأماكن

كشاف الكتب الواردة في النص المحقق

كشاف العلل

كشاف المسائل النحوية والصرفية

كشاف المسائل التي وافق فيها الكوفيين

كشاف المسائل التي اجتهد فيها

كشاف التراكيب التي لا يحسن أو لا يجوز استعمالها

كشاف الفاسد والشاذ والضعيف من الآراء والأقوال(١)

---

(١) لقد وضعنا أمام الأقوال التي يراها المؤلف فاسدة (ف)، وأمام الأقوال التي يراها شاذة (ش)، وأمام الأقوال التي يراها ضعيفة (ض).

كشاف المصطلحات والظواهر اللغوية

---

(١) انظر: فهرس الشاذ (ص).

كشاف ما ليس في كلام العرب

القول	اسم الباب	الصفحة
ليس في كلام العربِ واوٌ زيدت أولاً، أبدلوا منها التاءَ.	**المعرب والمبني**	٢٠
ليس في كلام العرب توالي أربعةٍ متحركاتٍ لوازمَ في كلمةٍ	**الفاعل**	٦٥

كشاف الألفاظ المفسَّرة

- ثبت المصادر المراجع

- **ابن الأنباري وجهوده النحوية**، تأليف: الدكتور جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
- **أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية**، تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر**، المسمى «منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات»، للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **أثر الحضارة السلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي على الحضارتين الأيوبية والمملوكية بمصر**، تأليف: أ. د. منى محمد بدر محمد بهجت، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- **الأخبار الموفقيات**، للزبير بن بكار، تحقيق: د. سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **أخبار النحويين البصريين**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
- **الأزمنة والأمكنة**، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٣٢هـ.
- **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، لقطرب، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **الأزهية في علم الحروف**، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- **أساس البلاغة**، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٨٨م.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، دار الإعلام، الأردن، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **أسرار العربية**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري:
- نشرة الأستاذ أبي عاصم عماد بن محمد بن أحمد بن بسيوني، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- نشرة الأستاذ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- نشرة الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل –بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- نشرة الشيخ بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- نشرة الشيخ محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- نشرة المستشرق الألماني خريستيان فريدرج، مطبعة بريل، ليدن، ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م.
- **إسفار الفصيح**، لأبي سهل محمد بن علي الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **الاشتقاق**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١ هـ/١٩٩١م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف بمصر، كورنيش النيل، القاهرة، ١٩٧٠م.
- **الأصمعيات**، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٥، بيروت، لبنان، د ت.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- **إعراب القرآن،** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **إعراب القرآن** المنسوب للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٣، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٦ هـ.
- **الأغاني،** لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس وآخرين، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- **الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء،** لأبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي، تحقيق: د محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- **إكمال تهذيب الكمال،** لعلاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د ت.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب،** للأمير الحافظ ابن ماكولا، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- **أمالي ابن الشجري** هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة،** لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **أنساب الأشراف،** للإمام أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق: د. سهيل زكّار، د. رياض زركلي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف،** للأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط ٤، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ت.
- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **البداية والنهاية**، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- **البرهان في علوم القرآن**، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- **البلغة في تراجم أئمة النحو**، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **بهجة المجالس وأنس المجالس**، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨١م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، صدر الجزء الأول منه سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، ط١، صدر الجزء الأربعين منه وهو الأخير سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **تاريخ إربل**، لشرف الدين أبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الإِربلي، المعروف بابن

المستوفي، تحقيق: سامي بن السيد خَمَّاس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **تاريخ الرسل والملوك**، لأبي جعفر الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- **تاريخ المدينة**، لأبي زيد عمر بن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، د ت.
- **تاريخ مدينة السلام**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **تاريخ مدينة دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- **التحبير في المعجم الكبير**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي سالم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **تراجم رجال القرنين السادس والسابع** = الذيل على الروضتين.
- **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **تفسير البغوي**، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري،

تحقيق: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- **تكملة الإكمال**، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف ابن نقطة، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **التكملة لوفيات النقلة**، لزكي الدين المنذري، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- **التكملة والذيل والصلة**، للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والدكتور محمد مهدي علام، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- **التمام في تفسير أشعار هذيل**، لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، لابن جني، تحقيق: د سيدة حامد عبد العال، د. تغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، لابن بري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د ت.
- **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل النعمان، مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- **الجامع الكبير**، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٨م.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، تشرف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، د ت.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله القرطبي، اعتنى به وصححه: الشيخ سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

- **الجراثيم**، لابن قتيبة، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م.
- **الجمل في النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **الجمل في النحو**، للخليل بن أحمد، تحقيق: د فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، لأبي زيد القرشي، حققه وعلق عليه وزاد في شرحه: د. محمد علي الهاشمي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **حجة القراءات**، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤.
- **الحلل في شرح أبيات الجمل**، للبطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، د ت.

- **الحماسة البصرية،** لأبي الحسن علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.
- **الحيوان،** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- **خزانة الأدب،** لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **الخصائص،** لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب القسم الأدبي، المكتبة الأدبية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٧هـ/ ١٩٥٧م.
- **خطط الشام،** تأليف: محمد كرد علي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- **خلق الإنسان،** للأصمعي، ضمن كتاب الكنز اللغوي، نشره وعلق على حواشيه: أُوغست هفنر، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣م.
- **خلق الإنسان،** للزجاجي، تحقيق: وليد بن أحمد، إصدارات مجلة الحكمة ٢٠، بريطانيا، مانشستر، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م
- **الداعي إلى الإسلام،** لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: سيد حسين باغجوان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- **درة الغواص في أوهام الخواص،** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع** شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تأليف: الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- **دلائل النبوة،** لأبي بكر البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **الدلائل في غريب الحديث،** لأبي محمد قاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: د محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **دمية القصر وعصرة أهل العصر،** لأبي الحسن الباخرزي، تحقيق: د. محمد التونجي، دار

الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- **ديوان الأخطل التغلبي**، صنف وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعد فهارسه: إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- **ديوان الأعشى**، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، د ت.
- **ديوان الحطيئة**، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **ديوان الراعي النميري**، شرح: د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **ديوان العجاج**، تحقيق: د عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧١م.
- **ديوان الفرزدق**، عني بجمعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.
- **ديوان القطامي**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٠م.
- **ديوان المتلمس الضبعي**، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب ٥٢، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.
- **ديوان امرئ القيس** وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، د. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب ٢٤، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٠م.
- **ديوان أمية بن أبي الصلت**، جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- **ديوان بشر بن أبي خازم**، تحقيق: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، سوريا، دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

- **ديوان جرير** بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د نعمان محمد أمين، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٦م.
- **ديوان حاتم الطائي**، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، مراجعة: حسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- **ديوان ذي الرمة** شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **ديوان ذي الرمة** شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
- **ديوان شعر ذي الرمة**، عني بتصحيحه: كارليل هنري هيس مكارتي، مطبعة كلية كمبريج، ١٣٢٧هـ/١٩١٩م.
- **ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب**، دار صادر ، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **ديوان عنترة بن شداد**، المكتبة المحمودية التجارية، الأزهر الشريف، مصر.
- **ديوان كثير عزة**، جمعه شرحه الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
- **ديوان مجنون ليلى** رواية أبي بكر الوالبي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٧م.
- **ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** لأبي الطيب التقي الفاسي محمد بن أحمد الحسني المكي، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١،

١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **ذيل تاريخ مدينة السلام** لأبي عبد الله محمد بن سعيد بن الدبيثي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- **الذيل على الروضتين،** للحافظ المؤرخ شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة المقدسي، عرف الكتاب وترجم للمؤلف وصححه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الخامس،** لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٥.
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الأول والثامن،** لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، تحقيق: محمد بن شريفة، السفر الأول من مطبوعات دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٨٤، والسفر الثامن من مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٨٤.
- **رسالة الغفران** لأبي العلاء المعري، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط٩.
- **رسالة الملائكة،** لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية،** لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، حققه وعلق عليه: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس،** لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢م.
- **السبر والتقسيم في النحو العربي**، رسالة ماجستير، د. محمد راضي محمد مدكور، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- **السبعة في القراءات،** لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د ت.

- **سر صناعة الإعراب،** لابن جني، تحقيق: د عبد الحميد هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **سلم الوصول إلى طبقات الفحول،** لحاجي خليفة، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان اوُغلو، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أوُيغوُر، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ٢٠١٠م.
- **سنن أبي داود،** حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- **سير أعلام النبلاء،** للذهبى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب،** لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **شذور العقود،** لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، منشورات مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،** لابن الناظم بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **شرح أبيات إصلاح المنطق،** لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدار المتحدة، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- **شرح أبيات سيبويه،** لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار مأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.
- **شرح أدب الكاتب** للجواليقي، تحقيق: د طيبة حمدي بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
- **شرح التسهيل** لابن مالك، تحقيق: د عبد الرحمن السيد، د محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **شرح الكافية الشافية**، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **شرح المفصل**، لموفق الدين ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- **شرح ديوان الحماسة**، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة الإمام أبي العباس ثعلب، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة**، للطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور حنا ناصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.

- **شرح شذور الذهب،** لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- **شرح شواهد الإيضاح،** لابن بري، تحقيق: عيد مصطفي درويش، وراجعه: محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **شرح شواهد المغني،** لجلال الدين السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- **شرح عيون الإعراب** لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، تحقيق: د.عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- **شرح كتاب الحماسة،** لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ط١.
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف،** لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف،** لأبي أحمد العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- **شروح سقط الزند،** تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **شعر الخوارج،** جمع إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط٢ ، ١٩٧٤م.
- **شعر زيد الخيل الطائي،** صنعة الدكتور: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **شعر مزاحم العقيلي،** تحقيق: الدكتور: نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن، نشر ضمن مجلة معهد المخطوطات م (٢٢) الجزء الأول، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- **الشعر والشعراء،** لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها،** لأبي الحسين أحمد بن

فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- **الصحاح** للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ، ط٤، ١٩٩٠م.
- **صحيح مسلم** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **صلة التكملة لوفيات النقلة،** للحافظ عز الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **الصلة،** لابن بشكوال، ومعه صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- **الصناعتين** لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، مطبعة محمود بك، الأستانة ،ط١، ١٣١٩هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى،** لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر ط٢، ١٩٩٢م.
- **طبقات الشافعية،** لابن قاضي شهبة، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **طبقات فحول الشعراء،** لمحمد بن سلّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جُدة.
- **العباب الزاخر واللباب الفاخر،** للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩م.
- **العبر في خبر من غبر،** لأبي عبد الله محمد بن قايماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **العقد الفريد،** لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **علل التثنية**، لابن جنى، تحقيق: د. صبيح التميمى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، لابن رشيق، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط الخامسة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.
- **غريب الحديث**، للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **الغريب المصنف**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم، دار سحنون، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **فرحة الأديب**، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق: الدكتور محمد علي سلطاني، دار النبراس، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **الفرق**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.
- **الفروق اللغوية**، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **الفلاكة والمفلوكون**، لأحمد بن علي الدلجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **الفلك الدائر على المثل السائر**، لابن أبي الحديد، تحقيق: د أحمد الحوفي، د بدوي طبانه، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، ط٢، د ت.
- **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ت.
- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بامخرمة، تحقيق: عبد الرحمن محمد حيلان صغير، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، الجمهورية

اليمنية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- **القلب والإبدال،** لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، ضمن كتاب الكنز اللغوي، نشره وعلق على حواشيه: أُوغست هفنر، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣م.
- **القوافي،** للأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- **الكامل في التاريخ،** لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **الكامل،** لأبي العباس بن يزيد المبرد، تحقيق: د محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- **كتاب الألفاظ**، لابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- **كتاب الأنواء في مواسم العرب،** لأبي عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.
- **كتاب الجبال والأمكنة والمياه،** للزمخشري، ليدن، مطبع بريل، ١٨٥٥م.
- **كتاب الجيم**، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- **كتاب الفهرست،** لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، قابله على أصوله، وعلق عليه، وقدم له: د. أيمن فؤاد السيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- **كتاب النوادر،** لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق: د عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،** لحاجي خليفة، إستانبول، ١٩٤١م.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن،** لأبي إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي، تحقيق:

الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- **اللامات،** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب،** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **لسان العرب،** لابن منظور، دار صادر، بيروت، د ت.
- **لسان الميزان،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطباعته: سليمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، د ت.
- **اللمع في العربية،** لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ١٩٨٨م.
- **ليس في كلام العرب،** للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **مآثر الإنافة في معالم الخلافة،** لأحمد بن عبد الله القلقشندي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة،** لابن جني، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **المتبع في شرح اللمع،** للعكبري، رسالة دكتوراه، د. عبد الحميد أحمد حماد، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- **مجالس ثعلب،** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢.
- **مجمع الأمثال،** لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م.
- **مجموعة أشعار العرب،** وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة له، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر

والتوزيع، الكويت.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- **المحكم والمحيط الأعظم،** لابن سيده، تحقيق: د عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **مختصر تاريخ الخلفاء** لعلاء الدين مغلطاي بن قلنج الحنفي، دراسة وتحقيق: آسيا گليبان علي البارح، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع،** لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ت.
- **المخصص،** لابن سيده، دار الكتب العلمية، د ت.
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان،** لأبي محمد عبد الله بن سعد اليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **مراتب النحويين،** لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، د ت.
- **المرتجل،** لأبي محمد عبد الله بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها،** للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، ط٣، القاهرة، د ت.
- **المسائل البغداديات** (المسائل المشكلة)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٣.
- **مسائل خلافية في النحو،** لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- **المستقصى في أمثال العرب،** لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لأحمد بن أيبك بن عبد الله الحسيني المعروف بابن الدمياطي ،**

تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت.

- **مشيخة ابن الجوزي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تقديم وتحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط٣، ٢٠٠٦م.**
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، لابن قتيبة الدينوري، صححه: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، د ت.
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تأليف: الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، حققه وعلق على حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، اعتنى بنسخه وتصحيحه: د. س. مرجليوث، ط٢، ١٩٢٥م.
- **معجم البلدان**، لأبي عبد الله ياقوت بن عب الله الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- **معجم الشعراء**، للمرزباني، تصحيح: أ د ف. كرنكو، مكتبة القدس، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **معجم الصحابة**، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ضبط نصه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، د ت.
- **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. طيار آلتي قولاچ، استانبول، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **المعين في طبقات المحدثين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **مغازي الواقدي**، تحقيق: الدكتور مارسدن جونس، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- **المغرب في ترتيب المعرب**، لناصر الدين المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سورية، ١٩٨٢م.
- **مغني اللبيب** لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- **المفصل في علم العربية**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢.
- **المفضليات**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف، ١٩٦٤م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، لبدر الدين العيني، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، سلسلة كتب التراث ١١٥، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **الملل والنحل**، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق : أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ.

- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك،** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢م.
- **المنصف،** لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- **الموجز في علم القوافي،** حقّقه: عبد الهادي هاشم،ونشره بمجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الحادي والثلاثون، دمشق ١٩٥٦م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت.
- **النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس،** لابن دحية الكلبي، صححه وعلق عليه: عباس العزاوي المحامي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،** لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء،** لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **النشر في القراءات العشر،** تأليف: الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، قدم له صاحب الفضيلة: الأستاذ على محمد الضباع، خرج آياته: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **النكت في القرآن الكريم** (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر،** لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- **النوادر في اللغة،** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت،

لبنان، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- **الهاشميات**، للكميت، اعتنى بنشره: جوزيف هورفيت، ١٩٠٤م.
- **همع الهوامع**، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوى، المكتبة التوفيقية، مصر، ط ١، ٢٠٠١م
- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت،١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- **الوجيز في علم التصريف**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار العلوم، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٢م.
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

قائمة إصدارات

الوعي الإسلامي

- القدس في القلب والذاكرة
- حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية
- المجموعة القصصية للاطفال (الأولى)
- الحوار مع الآخر المنطلقات والضوابط
- النقد الذاتي رؤية نقدية إسلامية
- المرأة المعاصرة بين الواقع والطموح
- الحج ولادة جديدة
- الفنون الإسلامية تنوع حضاري فريد
- لا إنكار في مسائل الاجتهاد
- المجموعة الشعرية للأطفال
- التجديد في التفسير نظرة في المفهوم والضوابط
- مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي
- مقالات الشيخ عبد العزيز بن باز في مجلة الوعي الإسلامي
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام
- موسوعة الأعمال الكاملة الخضر حسين
- علماء وأعلام كتبوا في الوعي الإسلامي
- براعم الإيمان نموذج رائد في صحافة الأطفال
- الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة وأثره
- الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام
- الحوالة
- التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف فيها عن الإمام مالك بن أنس
- الأصول الاجتهادية التي يبنى عليها المذهب المالكي
- الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة
- التوفيق والسداد في مسألة التصويب والتخطئة في الاجتهاد
- فقه المريض في الصيام
- القسمة
- أصول الفقة عند الصحابة- معالم في المنهج
- السنن المتنوعة الواردة في موضع واحد في أحاديث العبادات
- لطائف الأدب في استهلال الخطب
- نظرات في أصول البيوع الممنوعة
- الإعلاء الإسلامي للعقل البشري

- ديوان شعراء الوعي الإسلامي
- ديوان خطب ابن نباتة
- الإظهار في مقام الإضمار
- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم
- الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي وجهوده في كتابه تهذيب الكمال
- في رحاب آل البيت النبوي
- الصعقة الغضبية في الرد على المنكري العربية
- منهاج الطالب في المقارنة بين المذاهب
- معجم القواعد الفقهية ومصادرها
- كيف تغدو فصيحا
- موائد الحيس في فضائل امرؤ القيس
- اتحاف البرية فيما جد من المسائل الفقهية
- تبصرة القاصد على منظومة القواعد
- حقوق المطلقة في الشريعة الإسلامية
- اللغة العربية الفصحى
- المذهب عن – الحنفية – المالكية – الشافعية – الحنابلة
- منظومات أصول الفقه
- أجواء رمضانية
- المنهج التعليلي بالقواعد الفقهية عند الشافعية
- نحو منهج إسلامي في رواية الشهر ونقده
- دراسات وأبحاث نشرت في مجلة الوعي الإسلامي
- ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه
- التقصي لما في الموطأ من حديث النبي
- المجموعة القصصية للأطفال (الثانية)
- كراسة لون للأطفال
- موسوعة رمضان
- جهد المقل
- العذاق الحواني على رسالة القيرواني
- قواعد الإملاء
- العربية والتراث
- النسمات الندية في الشمائل المحمدية
- اهتمامات تربوية
- أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب
- القرائن وأثرها في علم الحديث

- جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها
- سيرة حميدة ومنهج مبارك
- أبحاث مؤتمر الصحافة الإسلامية الأول
- نظام الوقف
- قراءة في دفتر قديم الأصمعيات
- قراءة أخرى في دفتر قديم الكامل
- الترجيح بين الأقيسة المتعارضة
- التلفيق وموقف الأصوليين منه
- التربية بين الدين وعلم النفس
- مختصر السيرة النبوية
- معجم الخطاب القرآني في الدعاء
- المسائل الطبية المعاصرة في باب الطهارة
- المسائل الفقهية المستجدة في النكاح
- دليل قواعد الاملاء
- علم المخطوط العربي
- التراث العربي
- من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه
- نهاية المرام في معرفة من سماه خير الأنام (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ١)
- الجزء المسلسل بالأولية والكلام عليه (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٢)
- مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٣)
- السراج الوهاج في ازدواج المعراج (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٤)
- الاستدراك (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٥)
- تلوين الخطاب
- التاريخ في الإسلام
- رسالة في الوقف
- أغاريد البراعم
- أخلاقنا الجميلة
- قصص للأطفال
- قواعد العدد والمعدود
- جواب العلامة السفاريني (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٦)
- أسرار العربية
- علماؤنا وتراث الأمم، القوس والعذراء وقراءة التراث
- المسائل الأصولية
- إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين

